الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة فرحات عباس –سطيف-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال و التنمية المستدامة

مذكرة تخرج مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة

الموضوع

تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية

من إعداد الطالبة:

عباس وداد

تحت إشراف الدكتور:

بن فرحات ساعد

نوقشت علنا يوم: 03-10-2012

أمام اللجنة المكونة من

د.حاج صحراوي حمودي.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....رئيسا.

د.بن فرحات ساعد.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مشرفا ومقررا.

أ.د.بركان يوسف.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف.....مناقشا.

د.رضوان سليم.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مناقشا.

د.علوني عمار.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مدعوا.

الموسم الجامعي : 2011-2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة فرحات عباس –سطيف-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال و التنمية المستدامة

مذكرة تخرج مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة

الموضوع

تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية

من إعداد الطالبة:

عباس وداد

تحت إشراف الدكتور:

بن فرحات ساعد

نوقشت علنا يوم: 03-10-2012

أمام اللجنة المكونة من

د.حاج صحراوي حمودي.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....رئيسا.

د.بن فرحات ساعد.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مشرفا ومقررا.

أ.د.بركان يوسف.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف.....مناقشا.

د.رضوان سليم.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مناقشا.

د.علوني عمار.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مدعوا.

الموسم الجامعي : 2011-2012

شكر و تقدير

أشكر الله تعالى الذي وفقني لإنهاء هذا العمل؛

أشكر الدكتور: ساعد بن فرحات الذي قبل الإشراف على هذا العمل، كما أشكره

على نصائحه و توجيهاته الرشيدة التي أفادني بها؛

أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم و مناقشة هذا العمل.

الملخص

يتعدى مفهوم الفقر عدم كفاية الدخل إلى الحرمان من التغذية والعناية الصحية والتعليم والتكوين و السكن اللائق و المشاركة الاقتصادية و السياسية.

يعاني من هذه الظاهرة حوالي 1,3 مليار شخص في العالم، لهذا أصبح القضاء على الفقر الهدف الرئيسي الذي تتمحور حوله باقي الأهداف الإنمائية، حيث تسعى كل دول العالم إلى و ضع السياسات و البرامج الملائمة للحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية.

تعاني الدول العربية كغيرها من دول العالم النامي من انتشار ظاهرة الفقر، لكن بدرجات متفاوتة، حيث تسجل الدول العربية المنخفضة الدخل أعلى المعدلات.

غير أنها تعتمد على مجموعة من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المتنوعة، بهدف الحد من انتشار هذه الظاهرة، لكن كل هذه الجهود لم تحقق الأهداف المرجوة و يرجع ذلك لتضافر عدة أسباب و التي يأتي على رأسها غياب الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: الفقر، سياسات مكافحة الفقر، أهداف الألفية الإنمائية، الدول العربية.

Abstract

Poverty does not mean only insufficient income, but also deprivation of nutrition, health care, education, training, adequate housing and economic and political participation.

There is about 1,3 billion people in the world suffering from this phenomenon. Therefore, poverty eradication is the most important objective of development. Accordingly, almost all countries of the world seek for the appropriate policies and programs to reduce poverty and achieve the Millennium Development Goals.

Like the other developing countries, the Arab ones suffer from the spread of poverty which defers from one country to another. In this respect, the low-income Arab countries have the highest poverty rates.

However, these countries rely on a range of diverse socioeconomic policies, in order to reduce the spread of this phinomenon. Nevertheless, all these efforts have gone in vain due to the combination of a number of reasons, in which the absence of good governance is the main**.**

Key Words: Poverty, Reduction Poverty Policies, Millennium Development Goals (M.D.Gs), Arab Countries.

خطـة الدراســة

خطـــــــــة الدراســـة

الرقم	العنوان	الصفحة
	المقدمـــة	
	الفصل الأول : المفاهيم الأساسية و المرجعيات النظرية لظاهرة الفقر	
	تمهيد	02
	المبحث الأول: المفاهيم و أسباب و آثار ظاهرة الفقر	03
1-1-1	مفهوم ظاهرة الفقر	03
2-1-1	تصنيفـات الفقـر	06
3-1-1	مصطلحات لها صلة بمفهوم الفقر	08
4-1-1	أسباب ظاهرة الفقر	09
5-1-1	آثار الفقر	13
	المبحث الثاني: النظريات المفسرة و العوامل الأساسية المؤثرة في ظاهرة الفقر.	17
1-2-1	النظريات المفسرة لظاهرة الفقر في الفكر التنموي	17
2-2-1	العوامل المؤثرة في ظاهرة الفقر	19
	المبحث الثالث: أساليب قياس الفقر.	26
1-3-1	مؤشرات قياس مستوى المعيشة	26
2-3-1	خطوط الفقر	26
3-3-1	مؤشرات قياس الفقر	28
4-3-1	صعوبات القياس	33
	خلاصة الفصل	35
	الفصل الثاني: سياسات و برامج مكافحة الفقر	
	تمهيد	37
	المبحث الأول: سياسات مكافحة الفقر	38
1-1-2	السياسات الاقتصادية	38
2-1-2	سياسات التنمية البشرية	44
3-1-2	السياسات الاجتماعية	45
	المبحث الثاني: جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر	48
1-2-2	منظمة الأمم المتحدة	48
2-2-2	دور البنك الدولي في مكافحة الفقر	52
3-2-2	دور الوكالات المتخصصة و المنظمات ذات الصلة	54
	المبحث الثالث: تجارب رائدة في مكافحة الفقر.	59
1-3-2	التجربة الماليزية	59
2-3-2	التجربة البنغالية	62
3-3-2	التجربة الصينية	65
	خلاصة الفصل	68

الفصل الثالث: أهداف الألفية الإنمائية الواقع و التحديات		
	تمهيد	70
	المبحث الأول: دراسة الأهداف و الغايات	71
1-1-3	السياق التاريخي لأهداف الألفية الإنمائية	71
2-1-3	ركائز حول الأهداف و الغايات	73
3-1-3	مؤشرات قياس أهداف الألفية الإنمائية	79
	المبحث الثاني: الإنجازات في مجال تحقيق أهداف الألفية الإنمائية	85
1-2-3	التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر	85
2-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي	88
3-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة.	90
4-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	91
5-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات	92
6-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف السادس: مكافحة فيروس و مرض الايدز و الملاريا و غيرها من الأمراض.	92
7-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية	93
8-2-3	التقدم المحرز لتحقيق الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	95
	المبحث الثالث: التحديات التي تواجهها الدول لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية	96
1-3-3	تغير المناخ	96
2-3-3	النزاعات المسلحة	99
3-3-3	تأثير الأزمة المالية 2008على مسار أهداف الألفية الإنمائية	100
	خلاصة الفصل	101
الفصل الرابع: تقييم سياسات و برامج مكافحة الفقر في الدول العربية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية		
	تمهيد	103
	المبحث الأول: سياسات و برامج مكافحة الفقر في الدول العربية	104
1-1-4	سياسات مكافحة الفقر في الجزائر	104
2-1-4	برامج مكافحة الفقر في الأردن	112
3-1-4	سياسات مكافحة الفقر في البحرين	114
4-1-4	سياسات مكافحة الفقر في تونس	115
5-1-4	سياسات مكافحة الفقر في المملكة العربية السعودية	118
6-1-4	سياسات مكافحة الفقر في السودان	120
7-1-4	سياسات مكافحة الفقر في سوريا	122
8-1-4	سياسات مكافحة الفقر في العراق	125
9-1-4	سياسات مكافحة الفقر في سلطنة عمان	126
10-1-4	سياسات مكافحة الفقر في فلسطين	127
11-1-4	سياسات مكافحة الفقر في لبنان	128
12-1-4	سياسات مكافحة الفقر في مصر	129
13-1-4	سياسات مكافحة الفقر في المملكة المغربية	132
14-1-4	سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا	134

15-1-4	سياسات مكافحة الفقر في اليمن	135
	المبحث الثاني: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في الدول العربية.	138
1-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع و الجوع	138
2-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	141
3-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة	142
4-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف خفض معدل وفيات الأطفال	142
5-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تحسين صحة الأمهات	144
6-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض	145
7-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف كفالة الاستدامة البيئية	146
8-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	147
	المبحث الثالث: تقييم سياسات و برامج مكافحة الفقر في الدول العربية	151
1-3-4	في مجال التشغيل	151
2-3-4	الحماية الاجتماعية	152
3-3-4	في مجال التعليم	153
4-3-4	بالنسبة لقطاع الصحة	154
5-3-4	بالنسبة لقطاع المياه	155
6-3-4	التغيرات المناخية	156
7-3-4	إدارة الحكم و إصلاح المؤسسات	158
	خلاصة الفصل	162
	خاتمة	164
	قائمة المراجع	170
	الملاحق	182
	قائمة المصطلحات	200
	فهرس الجداول	209
	فهرس الأشكال	209
	الفهرس المفصل	211

المقدمـــــــــة

تعاني معظم دول العالم من انتشار ظاهرة الفقر، حيث تشير أخر تقديرات البنك الدولي إلى وجود أكثر من 1,3 مليار شخص في العالم لا يتعدى دخلهم اليومي1,25 دولار، أي ما يعادل 22% من سكان العالم النامي. لقد تطور مفهوم الفقر عبر الزمن فلم يعد الفقر يقتصر على جانب الدخل فقط، بل يمثل سلسلة متصلة من حلقات الحرمان من التعليم و التأهيل و الرعاية الصحية و السكن اللائق و حرية إبداء الرأي و المشاركة وعدم القدرة على مواجهة الصدمات الداخلية و الخارجية كالمرض و البطالة.

تنشأ ظاهرة الفقر بناءا على تضافر عدة عوامل كفشل السياسات الاقتصادية المتبعة في توفير مستويات العيش اللائق للطبقات الهشة في المجتمع، تفشي البطالة و عدم قدرة الاقتصاد على خلق مناصب عمل دائمة، اللامساواة و التهميش الذي يعاني منه الفقراء، عدم التمكن من الحصول على الخدمات الصحية اللائقة و التعليم الكافي بالإضافة إلى البيروقراطية و الفساد.

إن لتفشي ظاهرة الفقر آثار سلبية على الفرد و المجتمع تمس الجوانب الاقتصادية كعدم القدرة على تملك الأصول، كما له آثار اجتماعية خطيرة كعمالة الأطفال، التفكك الأسري، الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية. تتشارك مشكلة الفقر مع عدة عوامل اقتصادية و غير اقتصادية تأثر بشدة على درجة انتشار الفقر و كلها تتعلق بقضايا التنمية و التي يأتي على رأسها النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الثروة ودرجة تطبيق مبادئ الحكم الراشد و حجم الفساد في الدولة.
تستعمل عدة مؤشرات لقياس ظاهرة الفقر من أشهرها نسبة الفقر، فجوة الفقر، مؤشر الفقر البشري، الذي تم تطويره من قبل خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليصبح دليل الفقر المتعدد الأبعاد. و نظرا لعدم وضع معايير لحساب معدلات الفقر تناسب مستوى تطور كل دولة و نظرا لتعدد مناهج الحساب فقد أدى هذا إلى خلق عدة صعوبات من حيث دقة الإحصائيات ومدى صلاحية هذه الأخيرة لإجراء المقارنات الدولية.

تعتمد الدول التي تعاني من مشكلة الفقرفي سعيها للحد من هذه الظاهرة على مجموعة متنوعة من السياسات التي قد تكون مرتكزة على الجانب الاجتماعي كتقديم معونات عينية و نقدية، توفير التأمين ضد البطالة، نظام التقاعد، أو اقتصادية كدعم الاستثمار في المناطق المعزولة، توفير خدمات القروض المصغرة للفئات الفقيرة، إحداث تنمية ريفية. و منها ما يعتمد على تنمية القدرات البشرية كتحسين جودة التعليم و توفير الخدمات الصحية المجانية، تنمية مهارات الأفراد عن طريق توفير فرص التكوين والتدريب. تبنت المنظمات الدولية و أخذت على عاتقها مهمة مكافحة الفقر و أعطت هذه المشكلة اهتماما بالغا، حيث تقوم بتنفيذ عدة برامج و نشاطات من أجل مساعدة الدول الفقيرة على التخفيف من وطأة الفقر.

لقد تزايد الاهتمام بضرورة القضاء على الفقر منذ انعقاد مؤتمر القاهرة حول السكان و التنمية في سبتمبر 1994، بعدها تم عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن سنة1995، التي دعت إلى التزام عالمي بمكافحة الفقر توجت هذه القمم باللقاء الذي جمع أكبر عدد من رؤساء الدول و الحكومات في قمة الألفية سنة 2000، أين تعهد قادة دول العالم المشاركون في المؤتمر والبالغ عددهم 189 رئيس دولة و حكومة، ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية حتى حلول عام2015. هذا الإعلان الذي تضمن ثماني محاور تعتبر من أهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الصعيد الدولي الآن على غرار قضايا السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية والقضاء على الفقر و حقوق الإنسان والديمقراطية، ...و حدد لكل هدف جملة من

الغايات المفترض تحقيقها حتى عام2015 و وضع لكل غاية عدد من المؤشرات لقياس التقدم في تحقيقها، لتصبح الأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن قائمة من ثمانية أهداف و التي جاءت على النحو التالي:

- خفض نسب الفقر و الجوع إلى النصف؛
- تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية؛
- تعزيز المساواة بين الجنسيين؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلثين؛
- خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع؛
- مكافحة الأمراض الخطيرة على غرار مرض نقص المناعة المكتسب، الملاريا والسل؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- العمل على إقامة شراكة من أجل التنمية المستدامة.

جاءت أهداف الألفية الإنمائية مترابطة و متكاملة تصبوا إلى تحسين الأحوال المعيشية لسكان الدول النامية. لكنها تواجه عدة تحديات تعمل على عرقلة السير الحسن نحو تحقيقها، فقد دفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ما يُقدّر بنحو 44 مليون شخص من سكان البلدان النامية إلى السقوط في هوة الفقر خلال الفترة الممتدة بين جوان وديسمبر 2010، إذ ارتفعت أسعار الغذاء إلى ما يقارب المستويات التي سجلتها عام 2008. ومن المتوقع مواجهة المزيد من التحديات في المستقبل، بالنظر إلى السلسلة الأخيرة من الأزمات الاقتصادية العالمية مع نهاية عام 2008. كما أن للتغيرات المناخية تأثيرات سلبية تمس بدرجة كبيرة الفئات الهشة في المجتمع نظرا لعدم قدرتها على مواجهة مثل هذه التغيرات.

تعاني الدول العربية من عدة صعوبات متداخلة و مركبة تتنوع بين ما هو اقتصادي، اجتماعي وسياسي و يعتبر البعض منها من مخلفات القرن الماضي و يأتي في مقدمتها مشكلة الفقر، حيث يعاني ما يقارب خمس سكان الدول العربية مجتمعة من الفقر بشكل أو بآخر، تعتبر هذه نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بحجم الإمكانيات المادية، البشرية و الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، حيث تتميز هذه الأخيرة بوجود تباينات كبيرة بين الدول من حيث مستوى التنمية و درجة التقدم في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية فهي تصنف إلى أربع مجموعات الأولى تتميز بارتفاع في معدلات الدخل و تضم دول مجلس التعاون الخليجي، المجموعة الثانية و المجموعة الثالثة تضم دول المشرق و دول المغرب العربي متوسطة الدخل ، بينما المجموعة الأخيرة فهي مجموعة الدول العربية منخفضة الدخل.

سعيا منها لتخفيض معدلات الفقر في إطار التزامها و تبنيها لأهداف الألفية الإنمائية تستخدم الدول العربية مجموعة متباينة من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و سياسات التنمية البشرية.لكنها تواجه عدة تحديات تعرقل السير الحسن نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

و على ضوء هذايمكن أن نطرح إشكالية بحثنا في السؤال التالي:

هل سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية فعالة بما يكفي لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية؟

تتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما الفقر، ما أسبابه و آثاره و ما هي أهم السياسات المتبعة للحد منه؟
- ماهي درجة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية؟

- ما هي أهم السياسات التي تتبعها الدول العربية في مجال مكافحة الفقر؟
- هل تمكنت الدول العربية من احراز تقدم كاف نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الألفية؟
- ما هي النقائص و التحديات التي تواجهها المنطقة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية؟

الفرضيات

للإجابة على الأسئلة السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- لاتزال ظاهرة الفقر منتشرة رغم الجهود المبذولة خاصة في الدول العربية المنخفضة الدخل.
- تتبنى بعض الدول العربية سياسات ممنهجة لمكافحة الفقر، بينما تعتمد بعض الدول على تدابير وإجراءات ظرفية مؤقتة.
- هناك مجموعة من الدول العربية لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.
- تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات في مسيرتها نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال إجراء هذا البحث لبلوغ مجموعة من الغايات و الأهداف و منها:

- إبراز و توضيح معنى الفقر و مختلف أبعاده و تشعباته و سياسات مكافحته.
- عرض محتوى أهداف الألفية الإنمائية و درجة التقدم في تجسيدها.
- واقع مكافحة الفقر في الدول العربية، بالإضافة إلى الوقوف على درجة التقدم المحرز لتحقيق مختلف الأهداف و الغايات الإنمائية في المنطقة.
- الوقوف على أهم التحديات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة عالميا و عربيا.

أهمية الدراسة

- تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تتناول موضوعا قديما حديثا، متعدد الجوانب، له تأثيرات خطيرة على المجتمع كما أنه من أهم قضايا التنمية و من أكبر التحديات التي تواجهه العالم.
- باعتبارالفقر من أبرز المواضيع المطروحة للنقاش من قبل المنظمات الدولية نظرا لخطورته وضرورة الحد من انتشاره.

منهج الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة تطلب الأمر استخدام مجموعة من المناهج على النحو التالي:

- **المنهج الوصفي**: اعتمدنا بالدرجة الأولى على جمع و مسح و تحليل البيانات المرتبطة بالموضوع، عن طريق مجموعة من الدراسات العلمية المتوفرة باللغتين العربية و الأجنبية التي تخدم الموضوع.
- **المنهج التاريخي**: قمنا باستخدام هذا المنهج في هذه الدراسة بهدف الوقوف على مختلف مراحل تجسيد أهداف الألفية الإنمائية عالميا و عربيا.
- **منهج دراسة حالة**: حيث استعرضنا أهم السياسات التي تتبعها مجموعة من الدول العربية لمكافحة ظاهرة الفقر حسب درجة توفر البيانات. و مدى فعاليتها في تحسين الأوضاع المعيشية لسكان وبالتالي التقدم المحرز لتحقيق الأهداف و الغايات الإنمائية.

أسباب اختيار الموضوع

إن مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود أساسا إلى اعتبارات علمية و عملية.

- نظرا لتشعب الموضوع و خطورة انعكاسات ظاهرة الفقر على استقرار الشعوب و لكونه يحتل جزءا بارزا من نقاشات الهيئات الدولية و للإحاطة بالسياسات التي تستعمل للحد منه و مدى فعاليتها.
- قناعة الباحثة الشخصية بهذا الموضوع و إحساسها بضرورة تفعيل العمل المشترك و على كل المستويات ، من أجل المساهمة و لو بأفكار و مقترحات بسيطة في حل المشكلة.

حدود الدراسة

إن التحكم الجيد في أي دراسة يستوجب تحديد الفترة الزمنية التي تتم فيها وبناءا على طبيعة موضوعنا فإن الفترة الزمنية محددة بين سنة2000، إلى غاية2011، حسب درجة توفر الإحصائيات.

وفيما يتعلق بالحدود المكانية فبالإضافة إلى الدول العربية سيتم الإشارة إلى ثلاث تجارب رائدة في مكافحة الفقر و هي: التجربة الماليزية، التجربة البنغالية و التجربة الصينية.

الدراسات السابقة

توجد دراسات عديدة تناولت كل واحدة منها جانب من جوانب هذا الموضوع و سنأتي على ذكر البعض منها:

- دراسة **بوساق كريمة**، مذكرة ماجستير سنة2004 بعنوان: **"سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر"**، جامعة الجزائر، تناولت الباحثة في هذه الدراسة التحليل النظري لظاهرة الفقر وواقعها في الدول النامية بعدها تطرقت لبعض السياسات في الدول النامية لمكافحة الظاهرة ، ثم قامت بدراسة الظاهرة على مستوى الجزائر.
- دراسة **مناحي بن خنثل بن شري القحطاني**، مذكرة ماجستيرسنة2004 بعنوان: **"مشكلة الفقر في المجتمع السعودي دراسة ميدانية في منطقة الرياض"**؛ كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية. لقد تناول فيها التأصيل النظري لظاهرة الفقر من مفهومها وأسبابها، ثم تطرق لجذور المشكلة في المجتمع السعودي عامة و مدينة الرياض خاصة. و سبل معالجة الظاهرة في المملكة العربية السعودية.
- دراسة **بشير معطيب**، مذكرة ماجستير، سنة2005بعنوان:**"إشكالية الفقر في الجزائر"**، جامعة الجزائر تناول فيها المفاهيم و النظريات المفسرة لظاهرة الفقر، ثم تطرق لظاهرة الفقر في الجزائر أسبابها المباشرة و الغير مباشرة و سياسات محاربة هذه الظاهرة.
- دراسة **عبد الله صادق أمين حسن**، مذكرة ماجستير، سنة2005 تحت عنوان:**" الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، محافظة جنين"**، تناول الباحث من خلال هذه الدراسة الإطار النظري لظاهرة الفقر، الأسباب التي تؤدي لانتشار الظاهرة، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تنشأ عن الظاهرة، كما تناول مؤشرات قياس الفقر و السياسات المستخدمة في مكافحته. مع إجراء دراسة ميدانية على محافظة جنين.
- دراسة **إبراهيم علي أمال**، مذكرة ماجستير،2009، بعنوان:**" سياسات و استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر- نظرة اقتصادية-"**، جامعة البليدة، قامت الباحثة بتحديد مفهوم الفقر و أسبابه و آثاره، مؤشرات قياسه، ثم تطرقت لسياسات و استراتيجيات مكافحة الفقر، كما قامت بإجراء دراسة ميدانية على الجزائر.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهة الباحثة نجد:

- عدم تصريح أغلب الجهات الرسمية العربية بواقع الفقر في دول المنطقة.
- تضارب في بعض النسب المنشورة، حيث نجد فرق كبير بين النسب المصرح بها من الجهات المحلية والهيئات الدولية المتخصصة.
- نقص كبير في الإحصائيات الحديثة والمفصلة عن كل دولة من دول المنطقة التي تمس جزء من الجانب التطبيقي.

أقسام الدراسة

بناءا على الأسئلة التي تم طرحها و الفرضيات التي تمت صياغتها، قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربع فصول رئيسية كالتالي:

الفصل الأول: المعنون بـ "المفاهيم الأساسية و المرجعيات النظرية لظاهرة الفقر"، الذي تم تخصيصه لدراسة أهم المفاهيم و النظريات التي كان الفقر موضوعها تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول الذي استعرض مختلف المفاهيم والتعريفات الشائعة للفقر والتصنيفات المختلفة له، أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة و مختلف الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي يخلفها الفقر على الفرد و المجتمع.

المبحث الثاني تطرقنا من خلاله لظاهرة الفقر في الفكر التنموي، كما سنقوم بتبيان العلاقة بين ظاهرة الفقر و بعض المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية و هي عوامل مؤثرة في ظاهرة الفقر على غرار النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، الحكم الراشد و الفساد.

المبحث الثالث تناولنا بالدراسة مجموعة من أهم المقاييس المعتمدة لقياس ظاهرة الفقر. مع إشارة لمؤشرات الفقر المختلفة، بعدها قمنا بتلخيص أهم الصعوبات التي تواجه عملية القياس.

الفصل الثاني: سياسات و برامج مكافحة الفقر.

المبحث الأول: أهم السياسات المنتهجة عالميا في مجال مكافحة الفقر، السياسات الاقتصادية، سياسات التنمية البشرية و السياسات الاجتماعية.

المبحث الثاني: تم تخصيصه لطرح جهود مكافحة الفقر لدى المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة و البنك الدولي و الدور المحوري الذي يقومان به على المستوى العالمي. و جهود المنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة.

المبحث الثالث: استعرضنا فيه مجموعة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر، الأولى ماليزية، الثانية بنغالية ، بينما الأخيرة فكانت من الصين.

الفصل الثالث: تحت عنوان أهداف الألفية الإنمائية واقع و تحديات و الذي تناولنا من خلاله مايلي:

المبحث الأول: دراسة للأهداف مع الغايات المندرجة تحت كل هدف من الأهداف و أهم مؤشرات قياس كل غاية؛

المبحث الثاني: الذي تم تخصيصه لرصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف عبر مختلف مناطق العالم؛

المبحث الثالث: تعرضنا فيه لأهم التحديات التي تواجهها الدول لتحقيق هذه الأهداف، تغير المناخ ومخلفات الكوارث الطبيعية، النزاعات و الحروب و ما ينجر عنها من دمار مادي و بشري إضافة إلى الأزمات الاقتصادية و المالية.

الفصل الرابع: تقييم سياسات الدول العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، تم تخصيصه لدراسة سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية و رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في المنطقة و هذا عبر المباحث التالية.

المبحث الأول: سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية حيث تناولنا فيه السياسات التي تتبعها كل دولة من دول المنطقة بهدف التقليل من الفقر بحسب المعلومات المتوفرة.

المبحث الثاني: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في المنطقة العربية. حيث تطرقنا لدراسة التقدم الذي حققته الدول العربية في مختلف الغايات الإنمائية.

المبحث الثالث: تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر و مدى فعاليتها و نجاحها في تحقيق الأهداف الدولية.

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية و المرجعيات النظرية لظاهرة الفقر

تمهيد

تعتبر ظاهرة الفقر من أقدم المعضلات التي عانت منها المجتمعات على مدى العصور. رغم التطور الذي شهده العالم في جميع المجالات، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية... . إلا أن الفقر مازال منتشرا عبر دول العالم على اختلاف درجة تقدمها و ازدهارها.

الفقر مفهوم مجرد. فهو يعبر عن ظاهرة معقدة، متشعبة و متعددة الأوجه من سماته انخفاض الدخل و قلة الاستهلاك و الجوع و سوء التغذية و ضعف الصحة، لذلك كثرت تعاريفه. لا ينحصر هذا الاختلاف على المفهوم الذي مازال نسبيا و إنما يتعداه إلى العوامل المسببة لانتشار الظاهرة، حيث نجد أنها متنوعة و متشابكة تساهم في تكوينها العوامل الاجتماعية كعدم قدرة الفرد على إكمال مراحل التعليم الأساسية و الرعاية الصحية الملائمة و السياسات الاقتصادية كعدم توفير مناصب الشغل اللائقة والمنتجة و الظروف السياسية كعدم الاستقرار و فقدان الأمن. تنشأ عن ظاهرة الفقر جملة من الآثار كالإقصاء والتهميش، التفكك الأسري و الهجرة. كما تتعدد مؤشرات و معايير قياس الفقر سواء كان هذا بالنسبة للمؤشرات الدولية أو بالنسبة لخطوط الفقر الوطنية التي تظهر تباين واضح من حيث معدلات الفقر وبالتالي درجة انتشاره من منطقة لأخرى.

لذا تناولنا في هذا الفصل و عبر مباحثه الثلاثة جملة من أهم المفاهيم و النظريات المتعلقة بظاهرة الفقر.

المبحث الأول استعراضنا فيه أهم المفاهيم والتعريفات الشائعة للفقر، أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة و مختلف الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي يخلفها الفقر على الفرد و المجتمع.

المبحث الثاني تطرقنا لظاهرة الفقر في الفكر التنموي، كما قمنا بتبيان العلاقة بين ظاهرة الفقر وبعض المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية (النمو الاقتصادي، العدالة في توزيع الدخل، الحكم الراشد، الفساد).

المبحث الثالث تناولنا بالدراسة مجموعة من أهم الأساليب المعتمدة لقياس ظاهرة الفقر و أبرزنا أهم خطوط الفقر. ليتم بعدها التطرق لمؤشرات الفقر (مؤشر حدوث الفقر، مؤشر شدة الفقر، مؤشر فجوة الفقر، مؤشر الفقر البشري و دليل الفقر المتعدد الأبعاد)، مع الإشارة لأهم الصعوبات التي تواجه عملية قياس الفقر.

المبحث الأول : مفاهيم و أسباب و آثار ظاهرة الفقر

الفقر من المفاهيم المجردة التي يصعب إيجاد تعريف دقيق و شامل له، نظرا لتعدد و تشابك مسبباته. كما لوحظ أنه يخلف آثار خطيرة على الفرد و المجتمع.

1-1-1- مفهوم الفقر:

يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية و زمنية في ذات الوقت وهو كغيره من المفاهيم الأساسية و الظواهر الكبرى صعبة التعريف لأنه لا يمكن أن تحدد بصورة دقيقة. كما نجد أن مفهوم الفقر قد تطور عبر الزمن حيث اقتصر في البداية على نقص الموارد المالية، ليتوسع ويشمل مختلف نواحي الحياة الكريمة من صحة و تعليم و مسكن لائق و حرية... . لقد وردت عدة تعاريف لمنظمات دولية و لكتاب و منظرين من أصحاب الاختصاص و التي سنأتي على ذكر البعض منها في ما يلي:

1-1-1-1- فقر الدخل:

انحصر مفهوم الفقر في البداية على الجانب المادي فقط و سنأتي على ذكر بعض التعاريف .

- يعرف الفقر النقدي:" على أنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية".[1]
- ورد في بيان مؤتمر القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية كوبنهاجن 1995 أن الفقر:"هو الافتقار إلى الدخل و موارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بكيفية مستمرة".[2]
- الفقر هو:"الحالة الاقتصادية التي لا يمكن فيها تخمين وجود مصادر مستقرة لتوفير الحاجات الأساسية للحياة".[3]
- الفقر هو:"عدم الحصول على ما يكفي من الطعام و عدم تملك أية أصول يمكن بها مواجهة الصدمات".[4]

1-1-1-2- الفقر التنموي أو البشري:

المقصود بالفقر من وجهة نظر التنمية البشرية هو حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية جيدة مستوى تعليمي مرضي و مستوى معيشي عام مقبول.[5]

- ورد في تقرير التنمية للبنك الدولي سنة 2000 تعريف الفقر على أنه: " يعيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار التي يعتبرها الأغنياء أمرا مسلما به، و كثيرا ما يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء، و المأوى،و التعليم، و الرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان، كما أنهم معرضون بشدة للإصابة بالأمراض، و آثار الاضطراب الاقتصادي و الكوارث الطبيعية و كثيرا ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة و المجتمع و لا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم."[6]
- وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1997 فإن الفقر:" هو إنكار و رفض للعديد من الاختيارات و الفرص الأساسية لتنمية الإنسان، و يتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة و صحية

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب النجا[2007]:«التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق»،ص:90.

[2] يحي مسعودي[2009]:«إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر-»، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر،ص: 43.

[3] نحو مجتمع المعرفة[2006]:«مكافحة الفقر»، العدد13، ص:26.

[4] ديبا نارايان[2000]:«الفقر هو انعدام الحيلة و انعدام القدرة على التعبير»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد:37، العدد:4، ص:19.

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية[2003]:«اتجاهات حديثة في التنمية»،ص:80.

[6] البنك الدولي [2000]: «تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقر»، الطبعة الأولى ،واشنطن ، ص: 1. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://siteresources.worldbank.org/INTPOVERTY/Resources/WDR/Aroverv.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/03/20.

و على اكتساب المعرفة و نيل الحرية و الكرامة و احترام الذات و احترام الآخرين و التوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريمة."[1]

- يعتبر الفقر:" انعدام الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، و هي العيش حياة طويلة في صحة و إبداع ،و التمتع بمستوى معيشة لائق، و بالحرية، و الكرامة و احترام الذات و كذلك احترام الآخرين."[2]

- في تعريف أخر: "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول و المقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة."[3]

- كما يعرف الفقر: "بأنه حالة الحرمان المادي تنعكس سماته بانخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية و التعليمية و تدني المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم، فضلا عن فقدان الأصول الثابتة سواء المتعلقة منها بالمتطلبات الحياتية أو تلك المولدة للدخل."[4]

- أن الفقر هو:"الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية و غذاء و الملبس و التعليم و كل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة".[5]

- يسود الفقر في مجتمع ما إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني. ووفقا لأمرتياسن Amartya sen يتكون الرفاه من توليفة من الأفعال و الحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة الغذاء إلى أمور مركبة مثل احترام الذات. و منه فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته و لكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات التي تتولد عنها تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للفرد.[6]

- من و جهة نظر حقوق الإنسان يعرف الفقر "بأنه وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد، و الإمكانيات و الخيارات و الأمن و القدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق، و كذلك من الحقوق المدنية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية."[7]

- عرف كل من ليبتون، رافاليون و سين الفقر: "بأنه ليس فقط حالة من حالات الوجود لكنه أيضا عملية ذات أبعاد و مضاعفات كثيرة. و عادة ما يتميز الفقر بالحرمان و انعدام الحصانة (ارتفاع المخاطر و انخفاض القدرة على المواجهة) و العجز و قلة الحيلة"[8].

- من جملة التعريفات السابقة نخلص إلى أن مفهوم الفقر قد تطور ليصبح أكثر من مجرد حد أدنى للدخل أو مستوى معين من الاستهلاك. ليشمل مقدرة الفرد على التعلم و العلاج و الحرية في إبداء الرأي و المشاركة في القرارات المصيرية التي تنعكس نتائجها عليه.

---

[1] PNUD[1997]:«Rapport mondial sur le développement humain»,P.16, sur site d'internet: http://unpd.org/fr/media/hdr1997 en pdf, consulte le: 20/04/2011.

[2] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا [2003]: «الفقر و طرق قياسه في منطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر»، نيويورك، ص: 11. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www .escwa.un.org/information/publication/edit/sdd2003.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/04/20.

[3] عبد الرزاق الفارس[2001]:« الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، ص: 21.

[4] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي[2008]:« العنف و الفقر في المجتمع الجزائري»،، الطبعة الأولى ، ص: 75.

[5] باتر محمد علي وردم [2003]:« العولمة و مستقبل الأرض»، الطبعة الأولى، ص: 79.

[6] سالم توفيق النجفي [2007]:«الفقر في البلدان العربية و آليات انتاجه»،بحوث اقتصادية عربية، العدد:38، ص:08.

[7] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2001]:«تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان»، ص:22.

[8] محمد حسن خان[2000]:« فقر الريف في البلدان النامية»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 37، العدد: 4، ص: 26.

1-1-1-3- الفرق بين الفقر البشري و فقر الدخل:

يركز مقياس الفقر البشري على الحرمان من القدرات الأساسية، أي الحرمان المتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة، الصحة الإسكان، المعرفة، المشاركة، الأمن الشخصي، البيئة التي نعيش فيها.
و باختصار يمكن أن نلخص الفقر البشري في كلمة واحدة هي فقر القدرات.

بينما فقر الدخل الذي تتعلق قياساته بمدى انتشار الفقر المتعلق بخطوط الدخل المستخدمة في مجال رسم السياسات الوطنية أو في المقارنات الدولية[1].

1-1-1-4- الفقر من وجهة نظر الإسلام:

يعتبر الدين الإسلامي شاملا لجميع نواحي الحياة الإنسانية. و على غرار بقية الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية جاء اهتمامه بظاهرة الفقر. فهو يراه خطرا على العقيدة و الأخلاق وسلامة التفكير و الفرد .فالإسلام يرى أن الفقر مصيبة و بلاء.[2]

إن نظرة الإسلام إلى الفقر كانت ذات بعدين الأول مادي و الثاني غير مادي، حيث يتمثل الأول في مظاهر التفرقة و عدم المساواة و القهر بكل أشكاله و نقص المعرفة و التعلم و تعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة. كما تتحدد بدرجة الجوع سوء التغذية و التشرد و ضعف الصحة . في حين يمثل البعد غير المادي في عدم إتاحة الفرص للأفراد لتحقيق أهدافهم و انعدام الثقة في النفس و في الغير و نقص الاهتمام و قلة الاحترام .[3]

لم يغفل الشارع الحكيم ذكر الفقر في القرآن ، كما وردت عدة أحاديث تبرز مدى خطورة الفقر.

أ- الفقر في القرآن و السنة

ورد ذكر الفقر في الكتاب الكريم و في الأحاديث النبوية الشريفة و يتجلى هذا في بعض آيات الذكر الحكيم فبعد بسم الله الرحمان الرحيم:«للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف»، (الآية 273 سورة البقرة).

ويقول أيضا بسم الله الرحمان الرحيم:«للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم»، (الآية 08 سورة الحشر).

كما يميز الدين الحنيف في الكتاب الكريم بين أصناف المحتاجين و درجة أحقيتهم للصدقات و يأتي على رأسهم الفقراء وجاء هذا في قوله بعد بسم الله الرحمان الرحيم:«إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله و الله عليم حكيم»، (الآية 60 سورة التوبة).

الذين يعانون من حالات حرمان و تهميش و التي لها آثار سلبية على عقيدة الفرد والمجتمع فقد ينتج عنه السرقة و القتل و قد ورد في قوله عز و جل بسم الله الرحمان الرحيم :« و لا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقهم و إياكم»، (الآية151 سورة الأنعام)
«ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم و إياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا» (الآية 31 سورة الإسراء). والإملاق هو الفقر.[4]

ويتبن مدى الأهمية التي يوليها الدين الإسلامي لهذه الظاهرة و خطورة انعكاساتها من خلال حديث المصطفى عليه السلام:«كاد الفقر أن يكون كفرا».

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى[2009]:«نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:46، ص ص: 32،33.

[2] يوسف القرضاوي[2001]:«دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية و شروط نجاحها»،الطبعة الأولى،ص ص:18-19.

[3] جاسم الفارس«الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية»، ص: 415.متوفر على الموقع :www.islamonlin.com تم الاطلاع عليه بتاريخ:2011/04/25.

[4] يوسف القرضاوي[1985]:«مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام»، طبعة مزيدة و منقحة، ص: 17.

نظرا لخطورة الظاهرة فقد ورد على النبي صلى الله عليه و سلم بعض الأدعية لتعوذ من الفقر و نذكر منها:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول في دعائه:" اللهم إني أعوذ بك من العجز و الكسل، و الجبن و البخل، و أعوذ بك الفقر و الكفر و الفسوق و أعوذ بك من الصمم و البكم و الجنون و سيء الأسقام".

و في حديث آخر عن مسلم بن أبي بكرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يقول:" اللهم إني أعوذ بك من الكفر و الفقر و عذاب القبر".

الإسلام بطبيعة نظامه يكره للناس الفقر و الحاجة و يأبى أن يعيش في الأمة جماعة في مستوى الترف و تعيش جماعة أخرى في حالة من الحرمان و هنا نذكر الحديث الشريف عن الرسول صلى الله عليه و سلم :"ما آمن بي من بات شبعان و جاره جائع و هو يعلم". كما يقول أيضا:" لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه."[1]

لقد بين الرسول الكريم حد الفقر في حديثه الشريف: من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار فقيل: وما حد الغنى يا رسول الله ؟ قال:شبع يوم وليلة .

ومن مواقف الصحابة يقول علي بن أبي طالب- كرم الله وجهه- عن الفقر بأنه: " الموت الأكبر"، و قال:" يا بني إني أخاف عليك الفقر فاستعذ بالله منه. فإن الفقر منفقة للدين، مدهشة للعقل، داعية للمقت"، وقال أيضا:" لو كان الفقر رجلا لقتلته"[2]

ب- الفقر من وجهة نظر الفقهاء

أما الفقر في الاجتهاد عند جموع الفقهاء فقد تناولته المذاهب الإسلامية الأربعة حيث تم الإجماع على أن الفقير هو من ليس له مال و كسب حلال، يغنيه سؤال الناس حاجاته من مأكل و ملبس و مسكن، و سائر مالا بد منه لنفسه.[3]

- في المذهب المالكي أن الفقير هو من لا يملك قوت عامه.
- أما عند الشافعية و الحنابلة فالفقراء هم الذين لاشيء لهم أصلا.
- يذهب الحنابلة إلى أن الفقير هو من يملك دون نصاب الزكاة.

1-1- 2- تصنيفات الفقر

لقد حاول الكثير من الباحثين وضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر و من بينها نجد تقسيم الفقر لعدة مستويات و هذا بغرض قياسه:

- الفقر المطلق Absolute Poverty: "و هو الحالة التي لا يستطيع الإنسان عبر التصرف في دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة في الغذاء و المسكن والملبس و التعلم و الصحة و النقل".[4]
- الفقر النسبيRelative Poverty:يصنف الفرد في خانة الفقراء إذا كان يحظى بمستوى معيشي أدنى من مستوى المعيشة السائد في المنطقة التي يقطنها، أو المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يتغير عبر الزمان و المكان.[5]

---

[1] عبد السميع المصري[1986]:«عدالة توزيع الثروة في الإسلام»، الطبعة الأولى، ص :68.

[2] جمال مصطفى الجمل[2006]:« دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي- دراسة مقارنة- »، ص: 304.

[3] حسن محمد الرفاعي[2006]:«مشكلة الفقر في العالم الإسلامي الأسباب و الحلول»، الطبعة الأولى، ص: 13.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،إجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر [2009]:«تعدد الفقر و مناهج دراسته »، ص:6. متوفر على الموقع الإلكتروني:. http://css.escwa.org.lb/SD/0991/expert_presentation4_Ar.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/04/22.

[5] نفس المرجع.

- أما الفقر المدقع (المزري) Extreme Poverty:" هو الحالة التي لا يستطيع الإنسان عبر التصرف في دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته." وهو يسمى الفاقة Pauperism.[1]

- وهناك ما يسمى بفقر الرفاهية Welfar Poverty : حدده بعض الباحثين في المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة و بعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح الاجتماعية.[2]

كما صنف الفقر حسب العوامل المسببة له إلى نوعين هما[3]:

أ- فقر التكوين: هو نقص القدرة الإنسانية الفردية أو الفئوية و المجتمعية المؤسسية و ينجم عن عوامل داخلية كالعوامل البيولوجية و الفيزيولوجية و التي في مقدمتها الإعاقة البدنية و العقلية و النفسية، و التي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للفرد، كذلك عوامل خارجية كالتمييز الاجتماعي ممثلا في الإناث مقارنة بالذكور، و الشباب مقارنة بالأطفال و كبار السن، و الجماعات الفرعية مقارنة ببعضها، مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية و الاجتماعية و الثقافية و النفسية للأفراد و الجماعات.

ب- فقر التمكين: الذي يعتبر فقر مؤسسي يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس ، وتفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة و حثهم على استغلالها و استثمارها.

يوضح لنا الشكل رقم(1-1) نماذج فقر التكوين و فقر التمكين.

---

[1]: http://ar wikipedia.org/wiki/poverty.

تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/04/23.

[2] نفس المرجع

[3] عدنان داود محمد العذاري، هدى زويل مخلف الدعمي [2010]: «قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، ص ص:27،26و29.

الشكل رقم(1-1): نماذج فقر التكوين و فقر التمكين

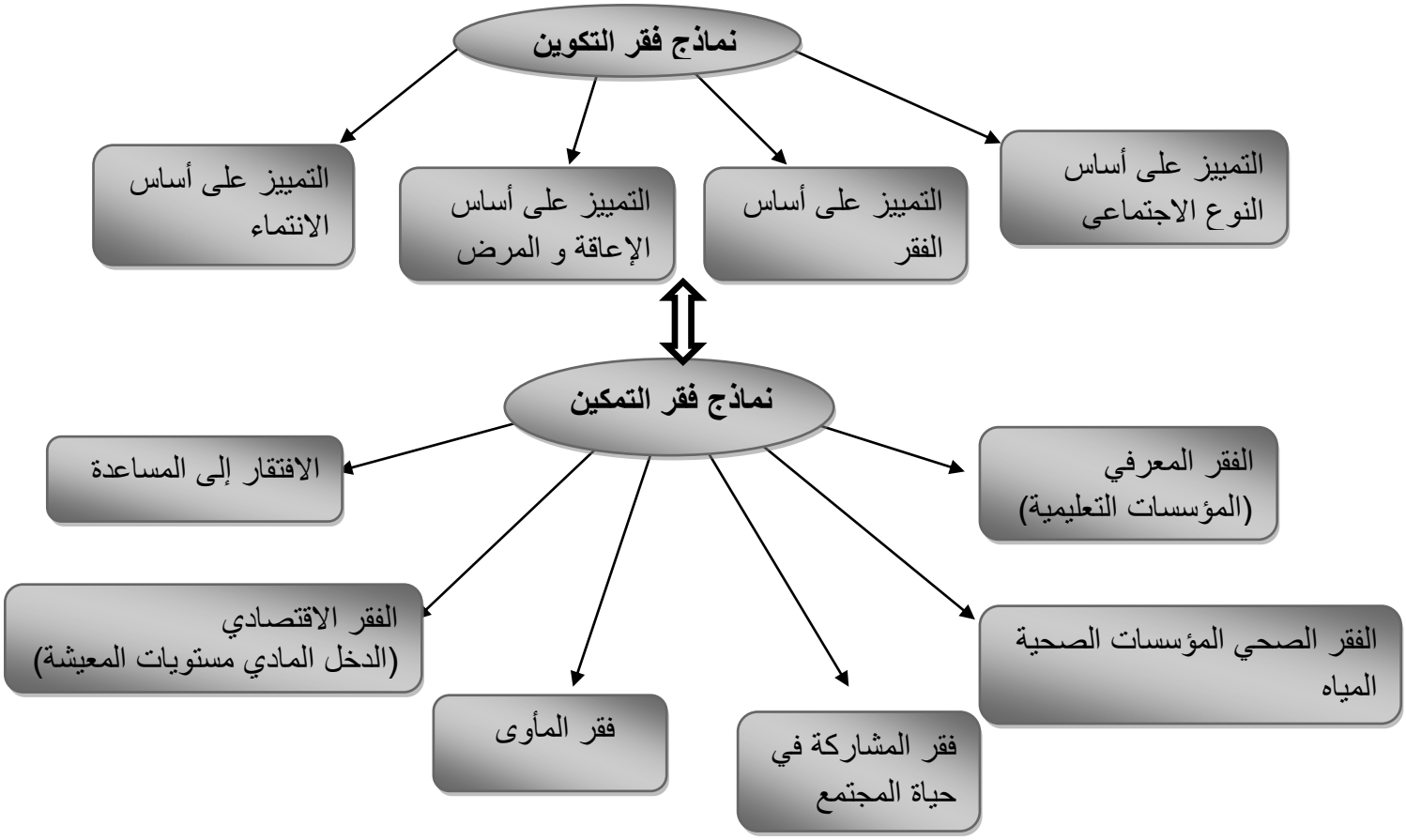

المصدر: عدنان داود محمد العذاري، هدى زويل مخلف الدعمي[2010]:« قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، ص 28.

كما نجد تصنيفات أخرى للفقر مثل: الذي أعتمده البنك الدولي حيث قسم الفقر حسب المناطق كما يلي:[1]

أ- الفقر الريفي: أين نجد أكبر نسب الفقر نتيجة انعدام البني التحتية الضرورية، قلة فرص العمل و التي تقتصر في الغالب على الزراعة و الرعي و هي عادة نشاطات موسمية تدر دخلا ضعيفا[2].

ب- الفقر الحضري: وينتشر بكثرة في الأحياء الشعبية و غير النظامية أين تنتشر السكنات الهشة و الغير اللائقة و خدمات الصرف الصحي الرديئة.[3]

1-1-3- بعض المصطلحات المرتبطة بمفهوم الفقر

ارتبط مفهوم الفقر بعدة مصطلحات سنتناول بعض من أهم هذه المصطلحات كما يلي:

أ- **الفقير**: هو الذي لا مال له، العاجز عن دفع ما يؤمن لقمة العيش له و الحد الأدنى من ضروريات الحياة.و عادة ما يتميز الفقراء بـ :[4]

[1] مارتن رفاليون[2007]:« الفقر الحضري»،مجلة التمويل و التنمية، المجلد: 45، العدد: 3، ص: 15.
[2] ميشيل تودارو [2006]:«التنمية الاقتصادية»،ترجمة أ.د,محمود حسن حسني،د.محمود حامد محمود، ،ص:219، 220.
[3] مارتن رفاليون[2007]:«مرجع سابق».
[4] نحو مجتمع المعرفة[2006]:«مرجع سابق»، ص: 21.

- عادة ما يعمل الفقراء عمالة ناقصة، مؤقتة، بأجور متدنية، في الزراعة أو في القطاع غير النظامي، أو يعانون من البطالة.
- ينتمي الفقراء إلى أسر كبيرة الحجم عادة ما يكون معيلها امرأة، أو شخص مسن.
- يعاني معظم الفقراء في الدول النامية خاصة من انخفاض المستوى التعليمي أو الأمية.

ب- **الدول الفقيرة**: هي تلك الدول الغير قادرة على توفير الحد الأدنى من خدمات التعليم و الرعاية الصحية و توفير المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي و مستوى الغذاء كما أو نوعا لكل أفراد المجتمع .بالإضافة إلى معاناتها من التدهور و الاستنزاف الدائمين لمواردها الطبيعية[1].

ت- **الاستبعاد و التهميش**: ليست فكرة الاستبعاد و التهميش غريبة عن مفهوم الفقر، ففي تعريف ضروريات الحياة هناك إشارة واضحة لارتباط الفقر بعدم المشاركة الفعالة في القرارات التي تخص المجتمع، نتيجة عدم قدرة الفقراء على الظهور بمظهر لائق و عدم القدرة على مزاحمة الطبقات الغنية و الميسورة، مما يؤدي إلى استبعادهم و تهميشهم و إقصائهم اجتماعيا.[2]

ث- **الهشاشة والتعرض**: تمثل الهشاشة حالة من الضعف بسبب عدم كفاية الأصول لمواجهة الأزمات المفاجئة كأن يفقد العامل البسيط منصب عمله. و هي تمس فئات من السكان الذين لا يعتبرون فقراء بحسب قياسات الفقر المتبعة و لكنهم معرضون للوقوع في الفقر في حال تعرضهم لصدمة معينة، أي أنهم يعيشون مباشرة فوق خط الفقر و لا يملكون احتياطيا كافيا من الموارد و القدرات التي تسمح لهم باستيعاب الصدمات الاقتصادية (العامة و الخاصة) أو الطبيعية أو الاجتماعية أو الصحية. مما يؤدي إلى تراجع مستوى معيشتهم إلى مادون خط الفقر.[3]

1-1-4- أسباب ظاهرة الفقر:

تنشأ ظاهرة الفقر في المجتمعات نتيجة تفاعل عدة أسباب و عوامل مختلفة. فنجد ما هو سياسي كالفساد و تهميش لشريحة الفقراء ، كما نجد الجانب الاقتصادي كضعف معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة، لتتفاعل معها الأسباب الاجتماعية كانخفاض مستويات التعليم و الخدمات الصحية و اللامساواة و هذا ما سنأتي على تفصيله في ما يأتي:

1-1-4-1- أسباب اقتصادية: إن العوامل الاقتصادية المسببة للفقر كثيرة و متشعبة لذلك سنكتفي بذكر البعض منها على النحو التالي:

أ- **سياسة التعديل الهيكلي**: إن سياسة التعديل الهيكلي Structural Adjustment المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء و التعمير IBRD على الدول المقترضة تلزمها بتخفيض نفقاتها الاجتماعية مثل الصحة و التربية لكي تتمكن من تسديد القروض. أغلب هذه الدول أصبحت مجبرة على فتح اقتصادياتها مما جعلها تنتقل إلى مصدر صافي للثروات مثل اليد العاملة الرخيصة و المواد الأولية الخامة المنخفضة الثمن ، مما أدى إلى زيادة حدة الفقر و التبعية لغالبية شعوب العالم التي طبقت هذه السياسات. كما أنها ساهمت في ارتفاع تكاليف المعيشة و بالتالي تدهور مستوى الفئة الأجيرة و محدودة الدخل ، فالدخول الاسمية بقيت ثابتة ، أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل التغير في الأسعار مما انعكس سلبا على الدخول الحقيقية لهذه الفئة خاصة و بالتالي فإن حلقة الفقر

[1] نحو مجتمع المعرفة[2006]:«مرجع سابق»، ص: 21.
[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا [2009]:«مرجع سابق»، ص 06.
[3] اللجنة الإقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا [د.ت]:«تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا»،ص ص: 25،26.

قد ازدادت اتساعا[1]. كما أن تخفيض النفقات الحكومية على الإنفاق الصحي يؤدي إلى تدهور الوضع الصحي للسكان بانتشار الأمراض المعدية و ارتفاع معدل الوفيات نتيجة نقص الرعاية الصحية. و تؤدي التخفيضات الحادة في الدعم الغذائي و ارتفاع أسعاره إلى زيادة عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية.[2]

ب- **عدم ملائمة السياسات الاقتصادية الكلية**: يقصد بالسياسات الاقتصادية غير السليمة ، تلك التي تؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي و بالتالي عجز في خلق مناصب العمل مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر. بالإضافة إلى سوء استغلال الثروات المتاحة فيجري حاليا زراعة 11% من المساحة الكلية للأراضي القابلة للزراعة في العالم و المقدرة بـ 3200 مليون هكتار. بينما في المنطقة العربية لا يزرع سوى 35% من المساحة الإجمالية الصالحة للاستغلال[3]. و تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على الفقر بطريقة غير مباشرة من خلال آثارها على نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي و توزيع الدخل و يتجلى هذا من خلال الأثر على إتاحة فرص للعمل و من ثمة الحصول على مصدر دخل. بينما يؤدي التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها و تصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في ظروف التضخم المتسارع.[4]

ج- **البطالة**: إن تفاقم مشكلة البطالة في أي مجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية، فهي قد تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش ومن التهميش إلى الجنوح. كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع...وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم الاستقرار، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي و إضعاف العلاقة بين أفراد المجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى.[5] فانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص. فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع. تقدر نسبة العمالة في الوطن العربي 3,2% للفترة 1995-2006 حيث تمثل أضعف المعدلات مقارنة بباقي الأقاليم في العالم. و قدر عدد العاطلين عن العمل في المنطقة بـ 17 مليون عاطل عن العمل في سنة 2008، بمعدل 14% من إجمالي السكان القادرين و الراغبين في العمل و هي من بين أعلى المعدلات في العالم.[6]

د- **تدهور شروط التجارة الخارجية**: يؤدي تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات الرئيسية و التي تنحصر في مجموعة المواد و الطاقات الأولية الخامة بالنسبة لمعظم الدول النامية والتي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية إلى تخفيض العوائد التي تجنيها الدول المصدرة من العملات الأجنبية . و هذا ما يؤدي بدوره إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، عن طريق تخفيض

---

[1] عبد الحق بوعتروس[2007]:« الإنعكسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجـــزائـــر»، مجلة علوم إنسانية ، العدد 34، على الموقع الإلكتروني: «www .ulum.nl.»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/04/24.

[2] عبد الخالق جودة[2007]:«سباسات التكيف الهيكلي»، «الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة»، المجلد الرابع البعد الاقتصادي ،الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص ص:210،211.

[3] كريمة كريم[2005]: «دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية »: ترجمة«سمير كريم »، الطبعة الأولى، ص: 415.

[4] محي الدين حمداني[2009]:«حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل- دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،ص:210.

[5] عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، أ. بلحمدي سيد علي: «استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة –حالة الجزائر-»، على الموقع الإلكتروني «www.kantakji.com.»، تم الاطلاع بتاريخ 2011/04/21.

[6] علي جدوع بخيتان الشرفات[2010]:«التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع، العوائق سبل النهوض»،الطبعة الأولى،ص: 155.

الموارد المتاحة في الاقتصاد المعني. إضافة إلى آثار العولمة و تحرير التجارة على اقتصاديات الدول النامية من خلال التأثير على النسيج المؤسساتي سواء العام أو الخاص، هذا الأخير الذي عادة ما يغلب عليه طابع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تكون غير مجهزة لمواجهة المنافسة الآخذة في الاشتداد، مما يؤدي بها إلى الإفلاس و تسريح العمال. و بالتالي زيادة عدد الفقراء و المهمشين.[1]

ه- **الدين الخارجي**: إن وجود دين خارجي يعني اقتطاع جزء من الموارد المتاحة و توجيهها إلى تسديد هذا الدين و خدماته. بدلا من استخدامها في زيادة الإنتاج و خلق فرص عمل. و بالتالي زيادة الدخول المحققة في هذا الاقتصاد.

1-1-4-2- أسباب سياسية: تندرج تحت هذا البند العوامل و المسببات التالية.

أ- **البعد و الموقع الجغرافي للبلد**: و مدى توفر الثروات الطبيعية فيه، وهذا ما ينعكس على مستوى معيشة الأفراد.

ب- **الحروب**: وما يترتب عنها من إهمال لمشاريع التنمية نتيجة صرف المخصصات المالية لهذه المشاريع على التسلح، دون أن ننسى بأن عدم الاستقرار و فقدان الأمن داخل إقليم معين يعد من العوامل الطاردة للاستثمارات بنوعيها المحلية و الأجنبية، هذا ما يعطل مشاريع التنمية و بالتالي تزداد حدة الفقر.[2]

ت- **الفساد والبيروقراطية**: تتجلى مظاهره في بطء و تعقيد مختلف الإجراءات الإدارية وعدم الاكتراث بخدمة المصالح العمومية .هذا ما ينجر عنه تعطل المشاريع التنموية وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي و اختلال في توزيع الموارد الوطنية لصالح فئة معينة. مما يؤدي إلى ظهور انعكاسات سلبية على أوضاع الفقراء. بالإضافة إلى نقص المتابعة و الرقابة على الإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية ففي أغلب الأحيان توجه هذه الأموال لغير مستحقيها.[3]

1-1-4-3- أسباب اجتماعية: يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب في النقاط التالية:

أ- **نقص إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية**: يعتبر التعليم من بين المؤهلات الأساسية التي تسهل على الفرد المتعلم الحصول على عمل يضمن له دخلا دائما. يعتبر التعليم من أهم الموارد التي يسعى الأفراد لاكتسابها لتحقيق النجاح في الحياة. يعاني الفقراء بصفة عامة من نقص إمكانية الحصول على التعليم و التكوين و التأهيل الذي يقاس باستعمال مؤشرين هما:[4]

- معدل معرفة القراءة و الكتابة لدى البالغين؛
- المعدل الإجمالي للمسجلين في المدارس.

ب- **تدهور نوعية خدمات الرعاية الصحية**: مثلما يعتبر التعليم من المؤهلات الهامة للحصول على دخل فإن الصحة لها أهمية بالغة لدى الإنسان. فنقص الرعاية الصحية و انعدام المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي، يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية و يرتفع معدل الوفيات الناتج عن الأمراض. يمكن قياس نوعية الخدمات الصحية من خلال ثلاث مؤشرات هي:[5]

---

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا[2002]:«أثار الفقر و البطالة عل التنمية المستدامة في منطقة الأسكوا»،ص:7. متوفر على الموقع:..www.escwa .un.org/information/publication/arabic.pdf .تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/05/03.

[2] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي:«مرجع سابق»، ص :96.

[3] عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، بلحمدي سيد علي:«مرجع سابق».

[4] د.عبد الرحيم محمد عبد الرحيم:«التنمية البشرية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي»،مداخلة مقدمة في مؤتمر التنمية البشرية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ [2007]،ص ص:11،12.

[5] نفس المرجع.

- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية، و نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية عند الأطفال؛
- معدل وفيات الأطفال؛
- العمر المتوقع عند الولادة.

ت- **اللامساواة**: عدم المساواة يمكن أن يضاعف من الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي و السياسات الخاصة بالنمو و بالتالي فهي تساهم في ارتفاع معدلات الفقر، هذا ما يجعل من عدم المساواة مشكلة ذات خصوصية في الدول النامية، حيث تضعف المنافسة في الأسواق و حيث لا يتمكن الفقراء الذين يفتقدون للضمانات الكافية من الاقتراض و من ثم تصبح قدرتهم على إقامة عمل صغير محدودة مما يحد من فرصهم في تحسين أوضاعهم.[1]

1-1-4-4- أسباب أخرى: بالإضافة إلى الأسباب السالفة الذكر فهناك عوامل أخرى لها أثارها على زيادة الفقر و منها:[2]

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي: يعتبر النمو السكاني من العوامل المضادة للنمو في المجتمع، فكلما ارتفع معدل النمو السكاني بوتيرة أكبر من ارتفاع معدل النمو في الناتج الداخلي الخام كلما ارتفع معدل الفقر.
- ارتفاع معدل الإعالة: معدل المعالين من السكان الذين ينتمون للفئة العمرية أقل 14 عاما و كبار السن فوق 65 عاما، إلى السكان في سن العمل، بينما على مستوى الأسرة فمعدل الإعالة هو عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط و يرتفع كلما زاد عدد أفراد الأسرة و انخفض الدخل المحصل.
- ضعف أداء المؤسسات الحكومية و غير الحكومية (الجمعيات) فيما يخص خدمة مصالح الفئات الفقيرة و المهمشة.

قمنا بتلخيص جميع أسباب الفقر السالفة الذكر في الشكل رقم(1-2).

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية[2001]:«توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية»،ص 18.

[2] عبد الله صادق أمين [2005]:«الفقر في فلسطين و سياسات مكافحته، حالة عملية محافظة جنين»،مذكرة ماجشتير، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا نابلس،ص: 23.

الشكل رقم (1-2): أسبـــاب الفقـــر

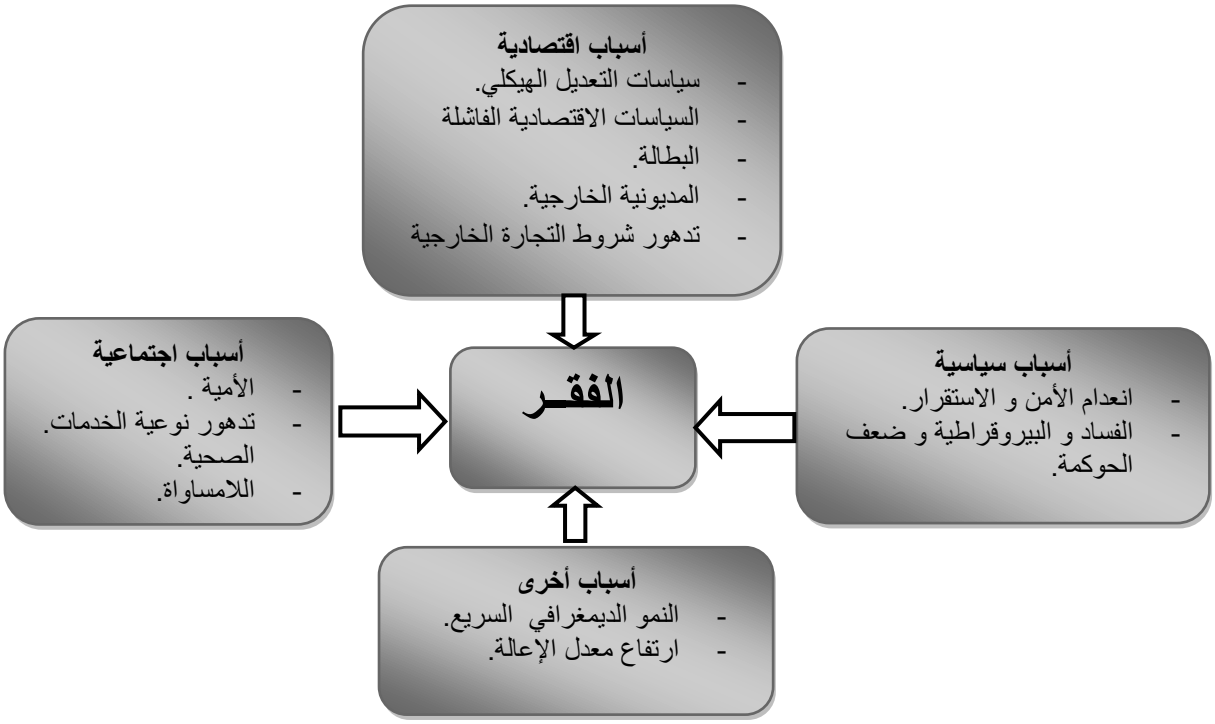

المصدر: من إعداد الطالبة.

1-1-5- آثار الفقر:

عندما ينتشر الفقر في منطقة معينة يخلف عدة آثار قد تكون اقتصادية و اجتماعية، التي تمتد لتمس جوانب أخرى. هذا ما يؤدي إلى تعقد الظاهرة أكثر و يصعب من استئصالها و نلخص جملة الآثار المترتبة على ظاهرة الفقر فيما يأتي:

1-1-5-1- الآثار الاقتصادية للفقر:تتمثل آثار الفقر على الصعيد الاقتصادي فيما يأتي.

أ- أثر الفقر على الاستهلاك:[1]

من أبرز العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك نجد الدخل، و بما أن وجود نسبة من المجتمع تعاني من تدني دخولها فهذا يؤدي إلى تراجع في مستوى الاستهلاك.

ب- أثر الفقر على الدخل و الادخار و الاستثمار:[2]

يرتبط الفقر عادة بتدني مستويات التعليم لدى هذه الفئة و بالتالي ندرة فرص العمل اللائقة التي تضمن لهم دخلا دائما و مقبول، هذا ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات مما يؤثر على حجم الاستثمارات التي تتراجع أو يتم اللجوء إلى الاستدانة لتمويل المشاريع التنموية.

ت- أثر الفقر على الإنتاج و الإنتاجية:[3]

لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع تكون محدودة ، فإن نصيبه يكون أقل من غيره في الصناعة والزراعة ، واستغلال الأرض بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في كمية وجودة الإنتاج، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي يكون إنتاجه قليلاً

[1] إبراهيم علي أمال[2009]:«سياسات و استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر-نظرة اقتصادية-»،مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص: 41.

[2] نفس المرجع.

[3] www .qaradaghi. com/prtal/index.php. تم الإطلاع عليه يوم 2011/05/02.

في مختلف المجالات ، ويكون معدل نصيبه من الناتج القومي قليلاً وكل الخبراء ينصحون الدول الفقيرة بضرورة زيادة الإنتاج وبخاصة الإنتاج الزراعي لتخفيض فاتورة الغذاء .

1-1-5-2-الآثار الاجتماعية للفقر: تتلخص أهم الآثار التي يخلفها الفقر على الجانب الاجتماعي في النقاط التالية:[1]

- الشعور بالإقصاء و الحرمان و التهميش من قبل بعض الفئات كالنساء و سكان المناطق المنعزلة، هذا ما يؤدي إلى قتل روح الإبداع و ضعف المشاركة في الحياة العامة.
- زيادة التفكك الأسري و غياب التكافل الاجتماعي.
- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال هذا ما يجعلهم عرضة لمختلف المخاطر بالإضافة إلى حرمانهم من حقهم في الدراسة .
- تولد مظاهر الإقصاء الاجتماعي ضغوطا نفسية على هذه الفئة مما يؤدي إلى انتشار الجرائم، تنامي العنصرية و التطرف و الانحراف.
- انخفاض مستويات التعليم و التكوين و اكتساب المهارات لدى الفئات الفقيرة و المهمشة، رغم مجانية هذه الخدمة في بعض الدول إلا أن الأسر الفقيرة تتحمل تكاليف اقتناء مستلزمات الدراسة و التنقل خاصة في المناطق المعزولة و النائية.
- ارتفاع معدلات الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية نتيجة نقص الموارد المالية لتوفير الكميات الكافية من الغذاء المتوازن الذي يحتاجه الجسم يوميا، هذا ما يؤدي إلى تعرض هذه الشريحة من الأفراد لمختلف أشكال الأمراض بل قد تؤدي إلى الهلاك.
- بروز ظاهرة الهجرة بنوعيها الداخلية و الخارجية، فالأولى تكون من الريف باتجاه المدن الكبرى بهدف الحصول على عمل لائق و تحسين مستوى المعيشة لتوفر البنى التحتية فيها. و من الآثار المترتبة عنها ظهور الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى. أما بالنسبة للهجرة الخارجية فغالبا ما تكون غير شرعية باتجاه الدول المتقدمة هذا ما يجعل حياة المهاجرين عرضة لمختلف المخاطر.

1-1-5-3- آثار الفقر على البيئة:

هناك علاقة وطيدة و قوية بين الفقر ومعدلات التدهور والتلوث البيئي. يعد التلوث مظهرًا من مظاهر أثر الإنسان على البيئة التي غير الكثير من معالمها، مما ترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في الكثير من مناطق العالم. إن سعي الفقراء لإشباع احتياجاتهم المعيشية الملحة و دون وعي منهم يعني في كثير من الأحيان القيام بسلوكات وممارسات مدمرة للبيئة، كاستنزاف الموارد الطبيعية دون إعطائها فرصة للتجدد ، ما يؤدي حتما إلى اختفاء الكثير من الأنواع الحيوانية و النباتية مما ينعكس سلبا على حياة البشر. وأفضل مثال على ذلك الاستعمال غير العقلاني للموارد الطاقوية التي يعرفها عالم اليوم، الرعي المفرط ، استنزاف الغابات و الصيد في أوقات التجدد البيولوجي.[2]

و في المقابل فالتدهور البيئي سواء كان ناتجا عن الإنسان (كتراكم النفايات الصلبة، أو طرح الغازات السامة...الخ)، أو نتج عن الطبيعة كالكوارث الطبيعية (الحرائق، الأعاصير، الزلازل...الخ)، قد يساهم بدرجة كبيرة في انتشار الفقر نظرًا لقدرته على عرقلة النشاط الاقتصادي للإنسان. كما أن فئة

[1] إبراهيم عي أمال[2009]:«مرجع سابق»، ص: 43.

[2] ملياني حكيم، حمادي موراد[2010]:«واقع التلوث البيئي في الجزائر، سبل محاربته، و مدى ارتباطه بظاهرة الفقر»، الملتقى الدولي الثالث، حول «حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية-حالة الجزائر-»، المنعقد يومي 3،4 ماي، المركز الجامعي خميس مليانة.

الفقراء هي أول المتضررين من هذا التدهور البيئي نتيجة الوضعية الهشة التي تعيشها و عدم قدرتها على تحمل الأضرار الصحية الناتجة عما يلحق بالبيئة من أضرار[1].

يبين لنا الشكل رقم(1-3) الانعكاسات التي يخلفها الفقر على أفراد المجتمع.

الشكل رقم(1-3): انعكاسات ظاهرة الفقــر.

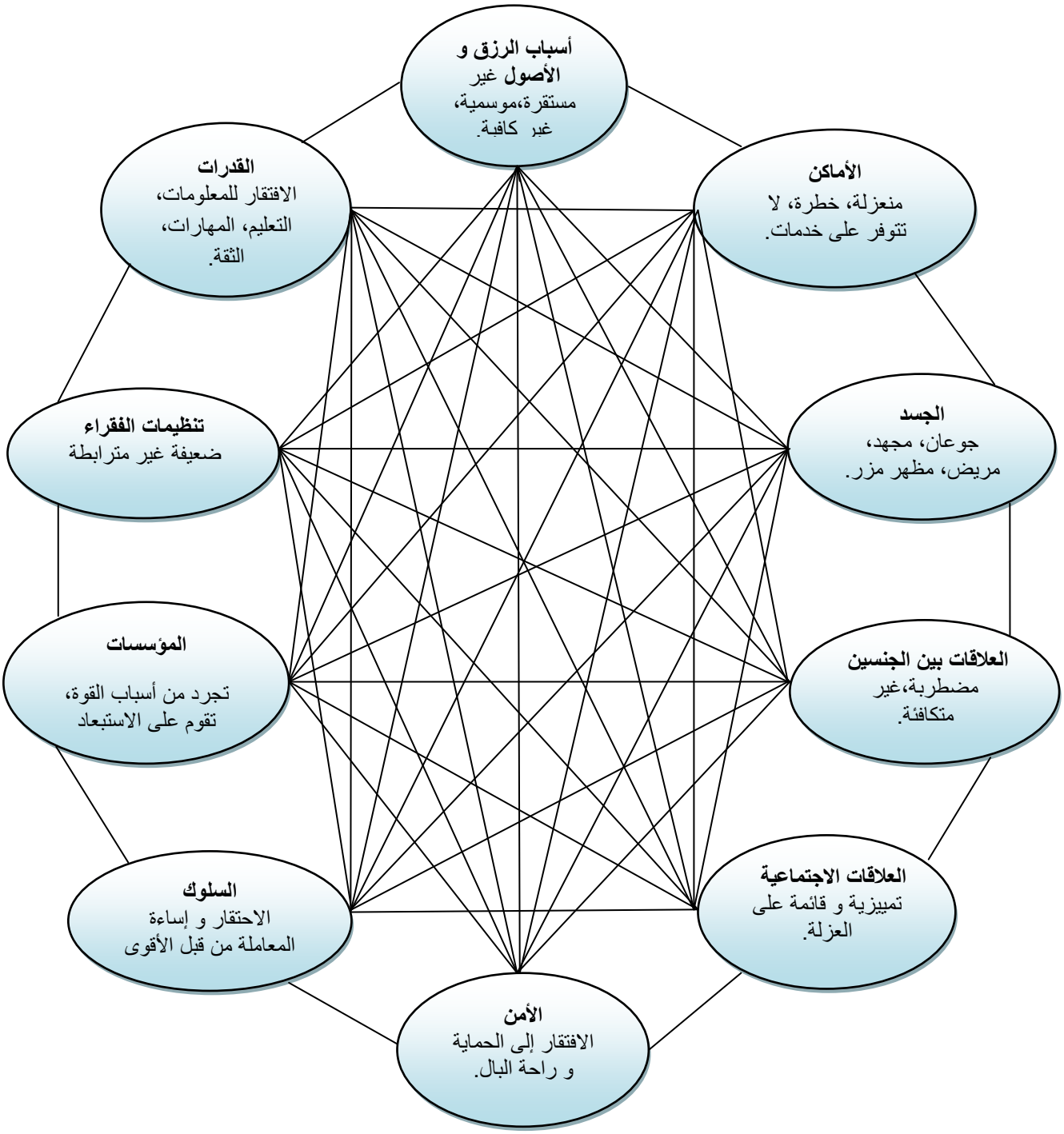

المصدر:ديبا نارايان[2000]:«الفقر هو انعدام الحيلة و القدرة على التعبير»،مجلة التمويل و التنمية، العدد:4، المجلد:37،ص:20.

جاء هذا الشكل كملخص لأهم الآثار التي يعاني منها الفقراء بحيث:

[1] نفس المرجع.

يعجز الفقراء عن الوصول لأسواق العمل و الحصول على فرص التشغيل و الموارد الإنتاجية، القيود على الحراك و خاصة في حالة النساء و ازدياد الأعباء الناتجة عن الحاجة للجمع بين الواجبات المنزلية و الأنشطة الإنتاجية و إدارة موارد المجتمع المحلي؛

غياب إمكانية الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم و الصحة، التأثر بالمخاطر الاقتصادية و العنف بمختلف أنواعه، لا يتمتع الفقراء بفرص لإسماع أصواتهم لا على المستوى المحلي و لا على المستوى القومي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة و العوامل الأساسية المؤثرة في ظاهرة الفقر.

لقد تناولت مختلف التيارات الفكر الاقتصادي مشكلة الفقر بتحليل مسبباتها حسب وجهة نظر كل تيار و العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة، بالإضافة إلى وضع و اقتراح حلول لها. فنجد أن التحليل الماركسي يختلف عن التحليل الرأسمالي. تساهم عدة عوامل اقتصادية و غير اقتصادية في التأثير على درجة انتشار أو تراجع ظاهرة الفقر، على غرار النمو الاقتصادي الذي يعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في تقليل معدلات الفقر عن طريق توفر بعض الشروط التي تسمح بأن ترجع عوائد هذا النمو بدرجة كبيرة لصالح الفئات الفقيرة. لكن هذا لا يعد كافيا وحده دون توفر عوامل أخرى مثل العدالة في توزيع الدخل، و كذلك الأمر بالنسبة لعنصر الفساد الحكم الراشد.

1-2-1- النظريات المفسرة لظاهرة الفقر في الفكر التنموي:

سنتناول في هذا الجزء أهم النظريات التي تناولت الفقر كمحور رئيسي و الجوانب الأخرى هامشية تؤثر و تتأثر بدرجة حدته و انتشاره في المجتمع.

1-1-2-1- نظرية الحلقة المفرغة للفقر روجنار نيركسيه Rognar Nurkse:

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي. فمن المعروف في الدول النامية أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به و تنتهي به، هذه الأخيرة تتكون نتيجة انخفاض مستوى الدخل الذي ينشأ عنه تدهور في نوعية الغذاء، ثم تراجع صحة الأفراد هذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية و الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الدخل و هذا ما ينعكس على معدلات الادخار و من ثمة الاستثمار الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية و بهذا تبقى الدول النامية تدور في هذه الحلقة.[1]

لكن الواقع يؤكد وجود عدة حلقات مفرغة تؤدي لاستفحال ظاهرة الفقر، فنجد مثلا الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم و التي تبدأ بانخفاض مستوى التعليم و تراجع مستوى المهارة الفنية التي تنعكس على مردودية العامل بالسلب مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل و نفس الشيء يقال على الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي[2].

و يمكن تلخيص هذه الحلقات كما يلي[3]:

1- فقر ← ضعف الدخل ← ضعف الادخار ← ضعف الاستثمار ← قلة رأس المال ← ضعف الإنتاجية ← نقص الدخل ← الفقر.

2- ضعف الدخل ← قلة الغذاء ← ضعف الإنتاجية ← ضعف الدخل ← الفقر.

3- ضعف الدخل ← قلة الطلب ← ضيق الأسواق ← نقص التشغيل ← ضعف الاستثمار ← ضعف الإنتاجية.

يوضح لنا الشكل رقم(1-4) كيفية تشكل حلقة الفقر.

[1] صالح صالحي[2006]:«المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي»،الطبعة الأولى ،ص:40.
[2] عدنان داود محمد العذاري، أ. هدى زويل مخلف الدعمي [2010]: «مرجع سابق»،ص:37.
[3] إسماعيل شعباني [1997]:«مقدمة في اقتصاد التنمية»، ص:82.

الشكل رقم(1-4): الحلقة المفرغة للفقر.

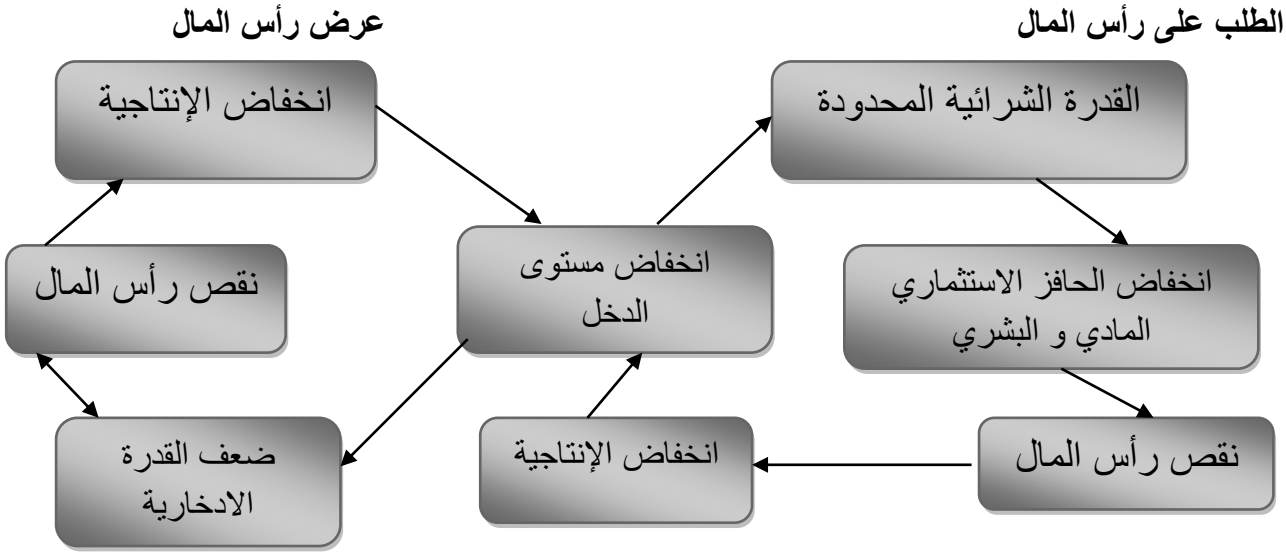

المصدر:د.صالح صالحي[2006]:«المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي»، الطبعة الأولى، ص:40.

تنشأ حلقة الفقر نتيجة انخفاض الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد مما ينعكس سلبا على قدرته الادخارية و من المعلوم أن المدخرات تمثل المحرك الأساسي للاستثمار هذا ما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية و بالتالي ينخفض الدخل و تنغلق الحلقة.

لقد قام صاحب النظرية بجمع مسببات الفقر، مثل انخفاض مستويات الدخل وما ينجم عنها من تدهور في القدرة الشرائية وبالتالي انعكاسه سلبا على صحة الفرد، كما قام نوركس بدراسة الظاهرة على أنها ظاهرة معزولة، لم يراعي الجانب التاريخي في تشكيلها ،لقد ركز نوركس على نقص الدخل كسبب أدى إلى استفحال الفقر في حين نجد أن دول كثيرة لا تعاني من مشكل قلة الدخل بقدر معاناتها من سوء استعمال هذه المداخيل.[1]

1-2-1-2- النظرية المالتوسية في تفسير الفقر روبرت مالتوس Robert Malthus:

يرتكز تحليل مالتوس في تفسير ظاهرة الفقر على النمو السكاني السريع الذي يخضع في نموه لمتوالية هندسية، أما الموارد الغذائية فإنها تخضع في نموها لمتوالية حسابية و عليه فإن عدد سكان المعمورة سيزيد بصورة أسرع من نمو الناتج الإجمالي و من ثمة فإن مشكلات الجوع، البطالة و الفقر هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها. و يقول أن السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطرقة الحكم و لا بتوزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل و الغذاء للفقراء و ليس للفقراء الحق في مطالبهم فهم يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم.[2]

رغم أن تحليلات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض الدول إلا أن نظرته التشاؤمية لم تتحقق عالميا بسبب التحكم في التكنولوجيا و تطويعها من أجل زيادة الإنتاج و خاصة الزراعي و الذي شهد زيادة أكبر من الزيادة في حجم السكان عكس ما توقع مالتوس.[3]

1-2-1-3- نظرية أدلمان في تعميق الفقر Irma Adilman:

بالاعتماد على تحليل بيانات (43) بلدا ناميا للفترة 1950 إلى 1963 استنتجت إرما ادلمان ما يلي:

[1] صالح صالحي[2006]:«مرجع سابق» ،ص: 41.
[2] مدحت القرشي[2007]:«التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات»،الطبعة الأولى،ص ص: 59-60.
[3] نفس المرجع،ص:60.

كان التأثير الأولي للتنمية الاقتصادية على توزيع الدخل هو تخفيض مستوى الدخل للفقراء حيث يحرم هؤلاء من الاستفادة من عوائد التنمية التي تذهب في مجملها للطبقات الغنية.

هذا ما أدى بالباحثة إلى قناعة مفادها ضرورة إعادة توجيه استراتيجيات التنمية لتحقيق الأهداف المرجوة منها و لهذا اقترحت إستراتيجية مكونة من ثلاث مراحل تربط بين النمو الاقتصادي والمساواة للخروج من حالة الفقر و جاءت كما يلي[1]:

- المرحلة الأولى:توسيع الفرص الاقتصادية عن طريق إعادة توزيع الأرصدة و يتم التركيز على المناطق الريفية و تنمية النشاط الزراعي.
- المرحلة الثانية يتم التوسع إلى تنمية رأس المال البشري و على نحو أولي عبر الاستثمارات في التعليم.
- المرحلة الثالثة: يتم التحول تدريجيا عن طريق اكتساب رأس المال البشري إلى وضع قاعدة صناعية تعتمد أساسا على العامل البشري دون التخلي عن النشاط الزراعي.

1-2-1-3- نظرية الدائرة المغلقة Micheal kremer 1993:

يحاول هذا النموذج تفسير سبب وجود الفقر في الدول المتخلفة و أسباب انخفاض متوسط دخل الفرد في هذه الدول مقارنة مع الدول المتقدمة. يقوم النموذج على أساس وجود تكامل لصيق بين مدخلات الإنتاج والإنتاجية، كلما زادت مهارة الأيدي العاملة، أما إذا كانت نسبة من الأيدي العاملة غير مؤهلة فإنها سوف تتسبب بانخفاض الإنتاج و الإنتاجية و استمرار التخلف و لذلك تقوم هذه النظرية على ضرورة الاهتمام بكافة جوانب الإنتاج مهما بدت صغيرة مع ترتيب تشكيلات من مدخلات الإنتاج تقضي على انخفاض إنتاجية بعض العوامل بما يحقق التنمية.[2]

1-2-1-4- النظرية الماركسية Karl Marx:

تعد أفكار الماركسيين أكثر وضوحا في تشخيص مسببات الفقر و تعتبر نظرية (القيمة الفائضة) إحدى أهم المبادئ الماركسية في تحليل التنمية الاقتصادية في ظل الفروض الرأسمالية، التي تؤدي إلى فقر العمال ، و يقصد بـ(القيمة الفائضة) أن الموارد الاقتصادية القومية يمكنها تحقيق ناتج قومي يفوق إجمالي الأجور عند مستوى الكفاف*، فضلا عن عوائد الموارد الإنتاجية المستخدمة في العمليات الإنتاجية و الفرق بين ما يدفع للموارد المستخدمة و ناتجها هو ما سماه ماركس (فائض القيمة) و للحفاظ على مستوى الأرباح يجب تخفيض مستوى الأجور إلى حد الكفاف مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر.

يعتبر ماركس أن الطبقة الرأسمالية المالكة هي السبب الرئيسي لبؤس و فقر العمال من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج، بينما لا تملك الطبقة العاملة سوى الجهد معبر عنه بوقت العمل[3].

1-2-2- العوامل المؤثرة في ظاهرة الفقر:

توجد عدة عوامل اقتصادية و غير اقتصادية تساهم بشكل واضح في انتشار أو الحد من الفقر و من بين أهم هذه العوامل نجد النمو الاقتصادي الذي يؤدي ارتفاعه إلى الحد من الفقر، لكنه لا يكفي لوحده فلابد من توفر عامل العدالة في توزيع العوائد المتأتية من الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي و هذا لن يتحقق دون الخلاص من الفساد و البيروقراطية، لذا سوف نقوم باستعراض العلاقة بين الفقر وهذه المتغيرات .

---

[1] محمد صالح تركي القرشي[2010]:«علم اقتصاد التنمية»،الطبعة الأولى،ص ص:183-186.

[2] محمد سلطان أبو على[2007]:«الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة»،«مرجع سابق»،ص :48.

* حد الكفاف هو مستوى الدخل الذي يسد الرمق أو الضرورة، أي مستوى الاستهلاك عند خط الفقر.
مستوى الكفاية هو حد الاستهلاك الذي يتوسط حد الكفاف و مستوى الرفاهية، و هو يختلف من منطقة لأخرى.

[3] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد[2008]:«مرجع سابق»،ص :64،65.

1-2-2-1- النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة في كمية أو قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[1]."

و هو: "الزيادة في إجمالي الدخل القومي أو الناتج المحلي، فهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة[2]."

يتعدى هذا المفهوم إلى التحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي و لا يحدث هذا إلا إذا كان الفرق بين معدل نمو الناتج الداخلي و معدل نمو السكان موجبا [3]، حيث يحسب معدل النمو الاقتصادي وفق العلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل نمو السكان

النمو الاقتصادي المتواصل و السريع يؤدي إلى إحداث زيادة في إجمالي الدخل. هذا ما ينعكس على متوسط دخل الفرد في المجتمع و يترتب على هذا ارتفاعا في المستوى المعيشي للأفراد و يشترط في هذه الزيادة أن تكون أعلى من معدل زيادة السكان و معدل التضخم .[4] و هذا ما تظهره العلاقة الموالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

و منه نستنتج أن شروط تحقيق نمو اقتصادي هي:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون زيادة حقيقية، تنعكس من خلال تحسن الأوضاع المعيشية للسكان.
- أن تكون هذا التحسن مستدام و ليس مؤقت.

تؤكد معظم التجارب الدولية على أنه يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون أداة قوية للقضاء على الفقر. فالنمو الاقتصادي يفترض أن يزيد الإنتاجية ومن ثم ترتفع دخول الفقراء و يوسع نظام الفرص و الخيارات. تاريخيا كان النمو القومي المطرد للناتج المحلي الإجمالي، مقرونا بزيادة الأجور و الإنتاجية، و كان ذلك أحد الجوانب المهمة و الأسباب التي ساعدت على الخروج من الفقر في البلدان الصناعية. فهناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي و معدل الفقر، ففي العقود الأخيرة من القرن العشرين خفضت معدلات النمو المرتفعة من نسبة الفقر بشكل حاد في بعض الدول كالصين، اندونيسيا و ماليزيا. و لكن في بعض الدول لم يؤدي النمو الاقتصادي دوره في الحد من الفقر و هذا راجع لنوعية و هيكل النمو الذي لم يكن في صالح الفقراء. إن تمسك الدول النامية بالنموذج الذي يحتل فيه النمو الاقتصادي المكانة الرئيسية و الذي أثبت الواقع عدم دقته في مجال التخفيف من حدة الفقر و تطوير

[1] محمد صالح تركي القرشي[2010]:« مرجع سابق»، ص :40.

[2] عثماني أنيسة[2009]:«التنمية البشرية في الجزائر محاولة القياس و التحليل باستعمال نموذج الانحدار المتعدد»، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، ص: 2.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية[2003]:«إتجاهات حديثة في التنمية»،الدار الجامعية،ص: 11.

[4] أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي[2008]:«التضخم و آليات تأثيره في معدلات الفقر»،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، ص: 73.

العنصر البشري. فالنمو ليس شرطا كافيا للتخفيف من حدة الفقر ما لم يكن هذا الاقتصاد موسع يخلق فرص عمل جديدة كافية بدرجات متساوية و أجورا أعلى من حد الفقر.[1]

1-2-2-2- التفاوت في توزيع الدخل:

معنى التوزيع في أبسط صوره في الاقتصاد هو توزيع ناتج أي مشروع في صورة نقود أو أثمان بين عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه و هي[2]:

- الأجور للعمال؛
- الفائدة لرأس المال؛
- الإيجار للأرض التي قام عليها المشروع أو الريع؛
- المنظم الذي يقوم بعمليات التنظيم و يتحمل مسؤوليات صاحب العمل و له نصيب في الربح.

إذن القيمة الكلية للسلع الاقتصادية التي ينتجها المجتمع في فترة ما توزع على بعض أفراد هذا المجتمع كدخول للذين يملكون عناصر الإنتاج أو يشرفون عليها.

و يتم التوزيع بثلاث طرق إما توزيع شخصي، أو توزيع وظائفي،أو الحصص التوزيعية.

بالنسبة للتوزيع الشخصي في النظام الرأسمالي معناه الدخول الفعلية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع في فترة زمنية معينة كل حسب ملكيته (رأسمال، أرض، جهد...) و نتيجة التفاوت في الملكية يحدث التفاوت في العوائد.

التوزيع الوظائفي هو الأسعار التي يدفعها المنتجون إلى عوامل الإنتاج.[3]

بالنسبة للحصص التوزيعية، فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي.

يتم قياس التفاوت في مستوى الدخل اعتمادا على مجموعة من المقاييس الإحصائية، المدى، التباين،

- منحنى لورنز لـ (Conrad Lorentz) و الذي يعرف على أنه العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل و الحصة التراكمية للوحدات الموزعة من الدخل.
- معامل جيني(Gini) يعرف على أنه نسبة المساحة بين منحنى لورنز و خط العدالة المطلقة و تتراوح قيمته بين صفر و واحد صحيح، حيث تعبر القيمة صفر عن حالة العدالة الكاملة أو عدم وجود تفاوت في توزيع الدخل، أما القيمة واحد فتعكس حالة التفاوت المطلق.
- معامل ثيل(Theil) الذي يفسر تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي، أو تركيز الثروة عند مجموعة معينة من المجتمع، مثل مجموعات الأقاليم داخل القطر الواحد، أو مجموعات السكان وفقا للتوزيع التعليمي أو العمري...
- فرضية كوزنتس: Kuznets

قام سيمون كوزنتس (Simon Kuznets) بدراسة العلاقة بين التباين في توزيع الدخل و المستوى المحقق من التنمية و التي أطلق عليها فرضية المنحنى المنقلب (inverse-U)، أين قام بمقارنة بين كل من الهند، سيريلنكا، بورتيريكو، بريطانيا و الولايات المتحدة فلاحظ تزايد في درجة التفاوت في توزيع الدخل، وقد أكد النتائج المتوصل إليها حين أجرى دراسة على عينة مكونة من 18 بلد، حيث يزداد التباين

[1] صابر بلول[2009]:«السياسات الاقتصادية و دورها في الحد من الفقر»،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد25، العدد01، ص ص: 558-559.

[2] بول .أ. ساموبلسون، ويليام د. نورد هاوس، مايكل ج. ماندل[2006]:«الاقتصاد ترجمة الطبعة الخامسة عشر»، ترجمة «هشام عبد الله»، الطبعة الثانية، ص ص:392-396.

[3] عبد السميع المصري[1986]:«عدالة توزيع الثروة في الإسلام»،الطبعة الأولى،ص ص 110-111.

في توزيع الدخل في المراحل الأولى من التنمية ليصل إلى أقصى درجاته، ثم يبدأ في التراجع أين تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية.[1]

نوضح منحنى كوزنتس من خلال الشكل (1-5) حيث تظهر العلاقة بين الدخل الوطني الخام و معامل جيني.

الشكل رقم(1-5): منحنى كوزنتس –Uالمنقلب.

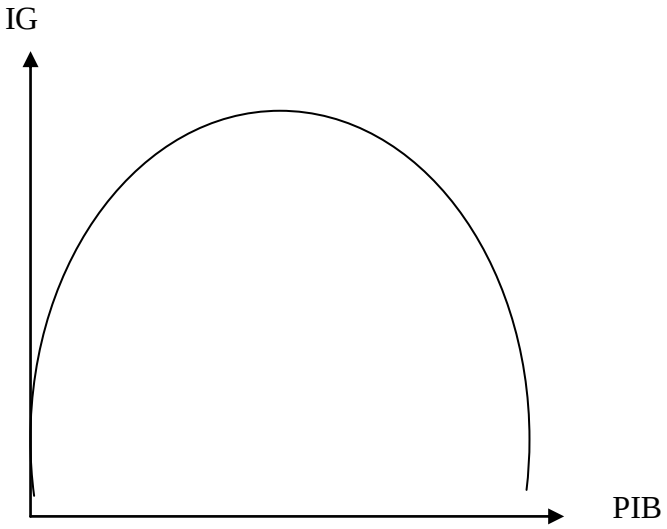

المصدر:ميشيل تودارو[2006]:«التنمية الاقتصادية»،ترجمة:«محمود حسن حسني،محمود حامد محمود»،ص: 228.

يرجع السبب الرئيسي لظاهرة التفاوت في توزيع الدخل إلى التحول الهيكلي من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث في الاقتصاديات النامية خاصة إذا طالت الفترة الانتقالية.

يرتبط انتشار الفقر بعلاقة عكسية مع درجة التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع، فكلما زادت درجة العدالة في توزيع الدخل كلما تقلصت دائرة الفقر فيه[2]

يمكن أن نجد إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء تعتمد كليا على إعادة توزيع الثروة من الطبقات الغنية و المتوسطة لصالح الفقراء. من الناحية النظرية يمكن لبلد يتبع سياسة إعادة توزيع الدخول أن يخفض من نسبة الفقراء حتى في حالة عدم نمو دخله الكلي، لكن في الواقع يصعب إيجاد أمثلة إذ أن السياسات التي تزيد دخل الفقراء كالاستثمار في التعليم و البنية الأساسية الريفية تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد بأكمله و بالتالي زيادة دخل كل الفئات في المجتمع[3].

لذلك فإن تدخل الدولة قد أصبح ضرورة لا بد منها من أجل إعادة توزيع الدخل و تقليل التفاوت بين الفقراء و الأغنياء، مع المحافظة على آلية العرض و الطلب في تحديد الأسعار و يكون تدخل الحكومة عبر العديد من الآليات و الوسائل الكفيلة بتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل و ذلك من خلال إتباع نظام ضربي تصاعدي على الدخل، إتباع نظام التأمين ضد البطالة، و الحرص على تقديم خدمات مجانية أو بأسعار رمزية كالتعليم و العلاج، رعاية المسنين و المعوقين و تطوير أنظمة التقاعد و الضمان الاجتماعي.

[1] عبد الرزاق الفارس[2001]:«مرجع سابق»،ص104.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب النجا[2007]:«التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق-النظريات، الإستراتيجيات، التمويل»ص :92.

[3] داني رودريك[2000]:«النمو أم إنقاص عدد الفقراء : جدل عقيم»،مجلة التمويل و التنمية المجلد 37، العدد4، ص: 8.

1-2-2-3- الحكم الراشد:

يعرف الحكم الصالح على أنه :" الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا و تهميشا".[1]

أ- **عناصر الحكم الراشد**: تتحدد عناصر الحكم الراشد من خلال:

- الديمقراطية: تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المُصلِحَة والمبنية على أرض الواقع، بمعنى تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.
- حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.
- سيادة القانون: بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية إلى المساواة أمام القانون وحق التقاضي وأن تنظر في القضايا محكمة مستقلّة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل و يتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.
- مؤسسات المجتمع المدني: إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.
- الإدارة الحكومية: ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شريكاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.
- الإدارة غير المركزية**:** على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع.

ب- **معايير الحكم الراشد**: توجد تسعة معايير للحكم الراشد وهي.[2]

- المشاركة: تعني حق الفرد في التصويت و إبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج و السياسات و القرارات. تتطلب المشاركة توفير القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب. حرية التعبير و الحريات العامة التي تضمن المشاركة الفعالة للمواطنين.
- سيادة القانون: يعني مرجعية القانون في جميع القضايا و على جميع الأفراد دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي. و هو الإطار الذي ينظم العلاقات داخل الدولة.
- الشفافية: هي توفير المعلومات الدقيقة في مواقيتها و إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة.
- حسن الاستجابة: هو قدرة المؤسسات و الآليات على خدمة الجميع دون استثناء.
- التوافق: يرمز إلى القدرة على التوسط و التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي[2002]:«تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة»، الطبعة الثانية،ص: 101.

[2] حسن كريم[2004]:«مفهوم الحكم الصالح»،بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي حول:« الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية»،ص ص:103-104.

- المساواة: تهدف إلى إعطاء الحق للجميع في الحصول على الفرص بالتساوي للارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.
- الفعالية: تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين و تطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد.
- المحاسبة و المساءلة: تعني تتبع نشاط المسؤولين في وظائفهم العامة. و القدرة على محاسبتهم على تسييرهم للموارد العامة. و تطبيق مبدأ حماية الصالح العام من تعسف السلطة و استغلال السياسيين.
- الرؤية الإستراتيجية: هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية و الاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس و تنمية المجتمع و القدرات البشرية.

يمكن للحكم الصالح أن يحرر قدرات الفقراء و يمكنهم من سبل العيش المستدامة. و قد يكون أهم عامل للقضاء على الفقر و تعزيز التنمية، تتكون مؤسسات الحكم من ثلاثة عناصر فاعلة هي:

- الدولة؛
- المجتمع المدني؛
- القطاع الخاص.

حيث تسهم جميعها في إحداث تنمية شاملة مستدامة من خلال إيجاد الظروف السياسية و القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية اللازمة لدعم القدرات البشرية التي تعزز رفاه الإنسان بالقضاء على الفقر، خلق فرص عمل جديدة، حماية البيئة و النهوض بدور المرأة في المجتمع. عادة ما نجد أن الفقراء لا يملكون من رأس المال سوى قوة عملهم و قدراتهم الإبداعية، التي يعوقها الفقر. لذلك فإن تمكين الفقراء يتطلب من الدولة الحريصة على مصالح مواطنيها اعتماد سياسات و برامج توفر للفقراء القدرات التي تعطيهم صوتا في جميع القرارات التي تمس حياتهم. إن بناء رأس المال البشري من خلال التعليم و التدريب و الرعاية الصحية ضروري للتغلب على فقر الإنسان، في حين أن رأس المال المادي ضروري للتعبير المادي على القدرات. و المطلوب أن تكفل الدولة للفقراء توافر أصناف رأس المال المختلفة و تمكنهم منها ، من خلال إجراءات العدالة في التوزيع و التي تمثل جوهر المجتمعات الناجحة. بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني عن طريق رفع القيود عن تكوين الجمعيات و فتح المجال أمامها لتنشط في جميع المجالات، و أن تدعم قدرة هذا القطاع على المساهمة الفاعلة في مكافحة الفقر.[1]

1-2-2-4- الفساد :

الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية و سياسية لها عدة جوانب، ينتشر في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة.

يعرف الفساد على أنه: " التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح و منافع و امتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الأخريين أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات"[2] .

أما البنك الدولي فيعرف الفساد على:" أنه سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"[3]

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد:

- عدم التعرض للمساءلة نتيجة نقص شرعية المؤسسات الموجودة بالدول النامية .
- غياب الشفافية في غالبية الدول النامية.
- نتيجة عدم فاعلية الجهاز الإداري في تلبية احتياجات مواطنيه و انخفاض مستويات الأجور.

من أنواع الفساد نجد:[1]

[1] حسن كريم[2004]:«نفس المرجع السابق»، ص: 103.
[2] محمد عبد الغزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب النجا[2007]:«مرجع سابق »،ص :61.
[3] عمرو صابر[2007]:«الفساد الإداري و الاقتصادي رؤية واقعية و إسلامية»،مجلة دراسات اقتصادية العدد09، ص: 84.

الفساد الاجتماعي: يشمل فضائح كبار المسؤولين الأخلاقية، بروز شبكات الرقيق الأبيض، بما فيها استغلال الأطفال.

الفساد الإداري: يشمل الرشوة، المحسوبية، الاحتيال، استغلال الوظيفة لخدمة المصالح الخاصة.

الفساد الاقتصادي: يشمل صفقات الأسلحة، انتشار الجريمة المنظمة (مخدرات، غسيل أموال)، التهربات الضريبية و الجمركية، صفقات دولية، مساعدات إنسانية خارجة عن أهدافها.

الفساد السياسي: يشمل فساد الزعماء، فساد التشريع و القضاء، فساد الأحزاب السياسية، تبديد الأموال العامة.

لقد بينت الدراسات أن الفساد يظل عائقا أمام الدول التي تحاول إحداث إصلاحات في أنظمتها السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية كما و أن الفساد يعتبر من أهم أسباب تفاقم مشكل الفقر في العالم خاصة في الدول النامية و المتخلفة. ذلك لأن الفساد يعمل على إضعاف آلية التنمية في أي اقتصاد، حيث يهبط الفساد بجودة الخدمات العامة و يخفض إيرادات الضرائب[2] .

الفساد يخل بعملية اتخاذ القرارات الخاصة بتمويل التنمية و تخصيص الموارد المالية الذي ينعكس سلبا على الفقراء خاصة، فقد اقر البنك الدولي بأن الفساد هو العائق الأساسي ضد تخفيض الفقر.

يشكل الفساد تهديدا للاقتصاد و الأمن و التنمية المستدامة في الدول النامية و كمثال على خطورة المشكلة فقد تم تقدير حجم الأموال التي تسرب عبر تبيض الأموال بأنها تكفي لانتشال مليار شخص من الفقر[3].

كما انه في المقابل يظهر الفساد كنتيجة ثانوية للفقر، ذلك لأن الفقراء الذين يعانون من التهميش في ظل انعدام العدالة في توزيع الدخول و الحرمان من أهم الحقوق السياسية و الاجتماعية و الإنسانية يجبرون على دفع الرشاوى و ممارسة الفساد من اجل الحصول على جزء بسيط من حقوقهم المشروعة.[4]

يقوم الفساد بتحطيم أعمدة التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية و تجاوز حقوق الإنسان و الإطار القانوني الذي يضمن هذه الحقوق فيقوم الفساد بإعادة توجيه الموارد المالية و المادية المخصصة لمحاربة الفقر.[5]

---

[1] عماد الشيخ داود[2004]:«الشفافية و مراقبة الفساد»،بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية حول«الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية»،ص: 138.

[2] عمرو صابر[2007]:« مرجع سابق»، ص :88.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2008]:«الفساد و التنمية مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الألفية الإنمائية و تعزيز التنمية المستدامة»، ص: 14. متوفر على الموقع الإلكتروني:www.pogar.org/ - publication/corruption report 2008/pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/04/30.

[4] نفس المرجع، ص: 14.

[5] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا[2007]:«مرجع سابق»،ص 65.

المبحث الثالث: أساليب قياس الفقر

نقوم بحساب معدلات الفقر لمعرفة درجة وحدة انتشاره من منطقة لأخرى. وكذلك من أجل مراقبة تطور حجم الفقراء بهدف وضع السياسات المناسبة و اتخاذ القرارات الضرورية لمحاربة هذه الظاهرة و التقليل منها. لذا يعتمد الخبراء على عدة أساليب منها ما هو غير علمي يعتمد على الجهود الفردية للباحثين أين يقوم هؤلاء بإجراء معاينة الأسر و تحديد ما إذا كانت تنتمي لفئة الفقراء أم لا وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تخص الدخل الأسري و الإنفاق و ما إذا كان هذا كافيا أم لا لضمان حياة كريمة لهم. أما الثانية فهي علمية و تتمثل في أسلوب خط الفقر و منها تتحدد مجموعة من المؤشرات لقياس ظاهرة الفقر منها ما يعتمد على عامل الدخل و الإنفاق و منها ما يعتمد على مؤشرات أخرى كالتعليم و الصحة و العمر التوقع و التي تندرج تحت تسمية مؤشر التنمية البشرية.

1-3-1- مؤشرات قياس مستوى المعيشة

في أغلب الدراسات قدرت خطوط الفقر استنادا إلى مفهومه و أشارت إلى أن الفرد يصنف في خانة الفقراء اعتمادا على عامل الدخل و بالتالي إنفاق الفرد على الحد الأدنى المطلوب من الحاجات الأساسية للإبقاء على حياته. و نجد العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر من ناحية الدخل و التي سنذكر أهمها فيما يلي:

1-3-1-1- دخل الأسرة:

يتيح الدخل القدرة للفرد أو الأسرة لتلبية احتياجاتها من السلع و الخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الرئيسي للحياة و على اعتبار أن نصيب الفرد من الدخل يعكس مستوى معيشته فإن هذا المؤشر يستعمل لقياس ظاهرة الفقر[1].

1-3-1-2- الإنفاق الاستهلاكي:

أعتمد مؤشر الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بدلا عن الدخل لأنه يعتبر أكثر ارتباطا بمستوى معيشتها، ومن ناحية أخرى أمكانية تقدير ذلك الإنفاق و بتالي تسهيل عملية إجراء المسوحات لجمع البيانات عن الفقر، يعتمد هذا الأسلوب على حساب بعض السلع المحددة كمقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام و قيمة السعرات الحرارية للطعام.[2]

1-3-2- خطوط الفقر :

خط الفقر هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء و غير الفقراء. و يعد الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد. و يعرف الحد الأدنى للحاجات الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها أسر فقيرة.

1-3-2-1- أنواع خطوط الفقر: يوجد عدة تقسيمات لخطوط الفقر سنأتي على ذكر أشهر هذه الأنواع ومنها نجد:

أ- خط الفقر المدقع:

يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية،[3]

[1] عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعيمي[2010]:«مرجع سابق»،ص :44.

[2] عبد الرزاق الفارس[2001]:«مرجع سابق»، ص: 21.

[3] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا[2009]:«مرجع سابق»،ص :07.

و حددت القيمة الدنيا لخط الفقر المدقع من قبل البنك الدولي بـ 1.25 دولار لليوم الواحد و يتم تقييم الدولار باستخدام معادل القوة الشرائية*.

يعتبر خط الفقر المدقع معيارا موحدا لقياس الفقر في مختلف دول العالم.

و في المقابل فهو لا يعكس المفاهيم المختلفة للفقر الخاصة بكل بلد و مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيه.

يعكس الفروق في مستويات المعيشة و الأسعار بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد و خاصة بين الحضر و الريف.

لا يأخذ في الحسبان احتياجات الأفراد بحسب عمرهم و نوعهم.

قد لا تعكس السلعة المتضمنة في السلة الغذائية نمط الاستهلاك الفعلي للفقراء.

ب- **خط الفقر المطلق**:

هو مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة و الفرد لتأمين الحاجات الغذائية و غير الغذائية الأساسية و التي تتعلق بالمسكن و الملبس و التعليم و الصحة و المواصلات، يعد خط الفقر المطلق هو الأنسب بالنسبة للدول المنخفضة الدخل وذلك كون هذه الدول تسعى إلى توفير الحد الأدنى من الاحتياجات[1] .

ت- **خط الفقر النسبي**:

وفقا لهذا المعيار يعد فقيرا كل من يقل دخله عن قيمة محددة، و تختلف هذه القيمة من منطقة لأخرى و من بلد لآخر.

يختلف خط الفقر المطلق عن خط الفقر النسبي في ما يأتي حيث[2]:

- أن خط الفقر النسبي يتغير حسب تغير مستوى المعيشة من منطقة لأخرى، بينما خط الفقر المطلق فهو محدد وفق قيمة معينة تعتبر كمقياس لجميع الدول.
- خط الفقر المطلق يتبع إمكانية المقارنة بين الدول و الأزمنة المختلفة باعتباره يعتمد على معيار الحاجات الأساسية للإنسان و التي يفترض ثباتها إلى حد ما من مكان لآخر، لكن خط الفقر النسبي لا يتيح نفس الإمكانية للمقارنة لأنه يعتمد على مستوى الدخل و كيفية توزيعه و هما عرضة للتغير عبر المكان و الزمان.

ث- **خط الفقر الغذائي**:

الذي يعتمد على اختيار سلة الغذاء التي تحقق الاحتياجات الأساسية من السعرات التي تحددها المنظمة العالمية للصحة بالتعاون مع المنظمة العالمية للزراعة و الأغذية.

ج- **خط الفقر الاجتهادي**:

و يسمى بخط فق ليدين (Leyden Poverty Line) يعتمد على الحكم أو الاجتهاد من قبل الباحثين في ضوء اطلاعهم و خبرتهم. فقد تستخدم هذه الطريقة لتصنيف الأسر إلى مستويات معيشية متباينة. كما يمكن إتباع طرق اجتهادية جماعية عن طريق إجراء استبيان لأراء عينة من الأسر و الأفراد في منطقة محددة، بهدف تحديد مستوى الدخل و الاستهلاك المقبولين اجتماعيا. و هناك طريقة أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب و الأجور، أو على الحد الأعلى من الدخل المعفى من الضريبة.[3]

---

* تعادل القوة الشرائية : هي طريقة تستخدم لقياس توازن سعر الصرف بين عملتين ، أي القوة الشرائية لمختلف العملات لبلدانها الأصلية لسلة من السلع.

[1] عدنان داود خليل بدران[2002]:«تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن»،مذكرة ماجستير الجامعة المستنصرة ،العراق، ص: 02.

[2] نفس المرجع، ص: 02.

[3] رانيا عيسى شاكر السويطي[2001]:«معالجة الفقر في منطقة الشونة الجنوبية»، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، ص :43.

1-3-2-2- طرق حساب خط الفقر: يتم حساب حد الفقر وفق أربع طرق سنأتي على ذكرها فيما يأتي[1]:

أ- **طريقة الاحتياجات الأساسية من الغذاء:**

تعرف الحاجات الأساسية على أنها مجموعة السلع الغذائية و غير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حيا و تحفظ كرامته الإنسانية و تحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.[2]

ب- **طريقة الطاقة الغذائية:**

تبعا لهذه الطريقة يساوى حد الفقر الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة المطلوبة له (السعرات الحرارية)[3]، و هذه السعرات الحرارية محسوبة وفق النمط الغذائي المقرر ومقداره يتراوح بين 2770 – 3050 سعره حرارية[4].

ت- **تكلفة الوجبة الغذائية**:

أن عتبة الفقر أو خط الفقر تناسب، حسب هذه الطريقة، تكلفة الوجبة الغذائية الأساسية لمختلف الأعمار وللجنسين ومختلف فئات النشاط. و يضاف إلى ذلك عدد من المواد غير الغذائية، والتي تعتبر أساسية. و عندما يتم تحديد هذه العتبة، وبعد إجراء تحقيقات، يتم تحديد عدد و نسبة الأشخاص اللذين يكون استهلاكهم (وأحيانا دخلهم) أقل من هذه العتبة.

تعرف الوجبة الغذائية الأساسية بمجموع المنتجات الغذائية (الأقل تكلفة) الضرورية لإشباع الحاجات الغذائية الأساسية.[5]

ث- **طريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية:**

يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى، أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية وبالتالي، فانه مؤشر أو دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة. يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وان تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها.

1-3-3- مؤشرات قياس الفقر[6]:

بعد ما يتم التفرقة بين فئة الفقراء و غير الفقراء، عن طريق خط الفقر نذهب لحساب مؤشرات الفقر بهدف تفكيك طبقات الفقر و تحديد المستويات الاجتماعية لفئة الفقراء. و نميز هنا ثلاث مؤشرات للفقر على النحو التالي:[7]

1-3-3-1- مؤشر حدوث الفقر:

و يعرف أيضا بمؤشر عدد الرؤوس، يعطي هذا المؤشر النسبة المؤوية لعدد الأفراد الذين يعيشون دون خط الفقر في المجتمع، يعتبر من أبسط المؤشرات من الناحية الحسابية، يؤخذ عليه عدم قدرته على قياس الفروق داخل فئة الفقراء أو ما يعرف بعمق الفقر و يتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية[2003]:«اتجاهات حديثة في التنمية»،الدار الجامعية، ص ص: 79-80.

[2] المعهد العربي للتخطيط: متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org. تم الاطلاع عليه بتاريخ :2011/05/25.

[3] سيد علي بلحمدي، بوحرب حكيم[2010]:«واقع ظاهرة الفقر في الدول العربية الأسباب و الحلول»، الملتقى الدولي الثالث حول حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية- حالة الجزائر، المنعقد بخميس مليانة أيام 3-4 ماي، ص: 6.

[4] منظمة الأغذية و الزراعة:«منتدى الخبراء رفيع المستوى حول إطعام العالم في عام 2050»،ص:3. متوفر على الموقع الالكتروني: www.fao.org تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/04/16.

[5] بشير معيطب[2005]:«إشكالية الفقر في الجزائر»،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص: 36.

[6] Mourji fouzi, Decaluwé Bernard, Palane Patrick[2006]:«Le développement face à la pauvereté», edition economica,PP.157,158.

[7] طارق فاروق الحصري[2007]:« الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي : البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل»،الطبعة الأولى،ص: 234.

$$P = \frac{Q}{N} \times 100$$

حيث:

P : النسبة المؤوية للفقراء.

Q : عدد السكان الذين يقل دخلهم عن مستوى خط الفقر.

N : إجمالي السكان .

1-3-3-2- مؤشر فجوة الفقر:

إن الهدف من حساب هذا المؤشر هو التعرف على مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر، أي مقدار الفجوة بين دخل الفقير و خط الفقر، ما يعاب على هذا المؤشر عدم قدرته على معرفة مقدار التفاوت بين دخول الفقراء و يحسب وفق الصيغة التالية:

$$PG = \frac{1}{N} \sum \left[\frac{(Z - Yi)}{Z} \right] \times 100$$

حيث:

PG: فجوة الفقر.

Z : خط الفقر.

Yi :متوسط دخل الفقراء.

N :عدد السكان.

1-3-3-3- مؤشر شدة الفقر:

يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء و يمكن حسابه بوصفه يساوي المتوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوة الفقر، كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما زادة حدة الفقر و حجم التفاوت بين الفقراء يحسب مؤشر شدة الفقر وفق الصيغة التالية:

$$PS = \frac{1}{N} \sum \left[\frac{(Z - Yi)^2}{Z} \right] \times 100$$

حيث تمثل **PS**: مؤشر شدة الفقر.

1-3-3-4- مؤشر الفقر البشري:

يعد دليل الفقر البشري مقياسا متعدد الأبعاد، فهو يجمع في دليل واحد مركب يمثل أوجه الحرمان من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية جيدة و مستوى تعليمي مرضي و مستوى معيشي عام مقبول، تتراوح قيمته بين الصفر و المئة فهو يحسب كنسبة مؤوية، ينقسم مؤشر الفقر البشري إلى قسمين: الأول يخص البلدان النامية يسمى دليل الفقر البشري- 1(IPH-1)، أما الثاني فيتعلق بقياس الفقر البشري في الدول الصناعية المتقدمة و يسمى بدليل الفقر البشري- 2 (IPH-2).[1]

[1] PNUD[1997]:«Rapport mondial sur le développement humain»,P.18-19 (site d'internet: http://unpd.org/fr/media/hdr1997 en pdf).consulte le: 22/05/2011.

أ- **مؤشر الفقر البشري الخاص بالدول النامية (IPH-1):**

يركز دليل الفقر البشري للدول النامية على ثلاثة أوجه من الحرمان حيث يتعلق الجانب الأول بطول العمر المتوقع عند الولادة و عدم التعرض للموت في سن مبكرة، بينما يتعلق الجانب الثاني بالمعرفة أو معدل الأمية في المجتمع، أما الوجه الثالث من الحرمان فيتعلق بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد، حيث[1]:

P1 : النسبة المؤوية من السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين.

P2 : النسبة المؤوية من السكان البالغين الأميين.

P3 : الحرمان من مستوى المعيشة اللائق و يتكون من ثلاث متغيرات هي:

P31:النسبة المؤوية لمن لا يحصلون على مياه نقية.

P32:النسبة المؤوية لمن لا يحصلون على الرعاية الصحية.

P33:النسبة المؤوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن.

و يحسب معدل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق بحساب متوسط المتغيرات المكونة له كما يلي:

$$P_3 = \frac{1}{3}(P_{31} + P_{32} + P_{33})$$

و على هذا الأساس يحسب دليل الفقر البشري للدول النامية (IPH-1)، على النحو التالي:

$$IPH - 1 = \frac{1}{3}(P_1 + P_2 + P_3)^{⅓}$$

ب- **مؤشر الفقر البشري الخاص بالدول المتقدمة (IPH-2):**

يحتوي دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة على أربعة أوجه من الحرمان وهي طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق و الاستبعاد الاجتماعي، بالنسبة لثلاث أبعاد الأولى قد تم التطرق لها في مؤشر الفقر البشري الخاص بالدول النامية، أما البعد الخاص بالاستبعاد الاجتماعي فهو يتعلق بعدم المشاركة، حيث[2]:

P1: يمثل طول العمر بنسبة مؤوية تضم الأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين.

P2: يعبر عن الحرمان من المعرفة بنسبة مؤوية للأميين وظيفيا.

P3: يمثل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام بالنسبة المؤوية لمن يعيشون تحت خط فقر الدخل، المحدد بنسبة (50%) من دخل الأسرة الوسيط الذي يمكن التصرف فيه.

P4:أما الحرمان من عدم المشاركة و الاستبعاد، فيقاس بمعدل البطالة الطويل الأجل (12 شهر أو أكثر) للقوة العاملة.

و عليه فإن دليل الفقر البشري-2 يحسب كما يلي:

$$IPH - 2 = [\frac{1}{4}(P_1^{\,3} + P_2^{\,3} + P_3^{\,3} + P_4^{\,3})]^{⅓}$$

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي[2008]:«العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي»،الطبعة الأولى، ص ص: 81- 83.
عبد القادر محمد عبد القادر عطية[2003]:«مرجع سابق»،ص ص:80- 82.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2002]:«تقرير التنمية البشرية: توظيف التنمية الحديثة لخدمة التنمية البشرية»، ص: 13.

ت- الانتقادات الموجهة لمؤشر الفقر البشري (IPH) [1]:

يهتم مؤشر الفقر البشري بقياس مجموعة من أوجه الحرمان الأساسية و قد وجهت له مجموعة من الانتقادات لعل أهمها:

- إن المتغيرات المختارة و التي تدخل ضمن المكونات الرئيسية لمؤشر الفقر البشري هي متغيرات غير مباشرة و أقل تمثيلا للرفاهية، كما أنه يتجاهل قضية الحرية و حقوق الإنسان، لذا فإن مؤشر الفقر البشري يعتبر مؤشر إنذار و ليس وسيلة ملائمة لصياغة التوصيات السياسية.
- رغم التأثير الكبير لعامل الدخل على انتشار ظاهرة الفقر إلا أن أخذ بنفس الدرجة من الأهمية مع باقي المتغيرات الأخرى المكونة لمؤشر الفقر البشري.

1-3-3-5- دليل الفقر المتعدد الأبعاد:(أنظر الملحق رقم:01).

دليل الفقر المتعدد الأبعاد دليل بسيط و هام في توجيه السياسات العامة و هو مكمل للمقاييس المالية، يحدد أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة في ثلاثة أبعاد هي : مستوى المعيشة، التعليم و الصحة ، حيث نجد كل بعد مكون من مجموعة من المؤشرات فالأول يحتوى ستة مؤشرات تعكس مستوى المعيشة في كل من امتلاك الأصول، و الأراضي، الاستفادة من الطاقة الكهربائية، التزود بالمياه الصالحة للشرب، الاستفادة من قنوات الصرف الصحي، و مدى توفر وقود الطهي.

بينما البعد الثاني و المتمثل في التعليم فجاء معبرا عنه بمؤشرين: الأول يمثل التحاق الأطفال بالمدارس بينما الثاني فيمثل عدد سنوات الدراسة.

أما البعد الأخير الذي يمثل الصحة فعبر عنه بمؤشرين الأول يخص وفيات الأطفال، أما الثاني فيمثل التغذية و نوعيتها.[2]

ينبثق دليل الفقر المتعدد الأبعاد من نهج الإمكانيات و يشمل ثلاثة أبعاد مشكلة من مجموع عشر مؤشرات كما يوضحه الشكل رقم (6-1).

[1] عثماني أنيسة[2009]:« مرجع سابق»،ص ص:61-62.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2010]:«الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية»،ص ص: 95-101.متوفر على الموقع الالكتروني: http://unpd.org/fr/media/hdr20 .pdfar 10، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/06/09.

شكل رقم(1-6): مؤشرات و أبعاد دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

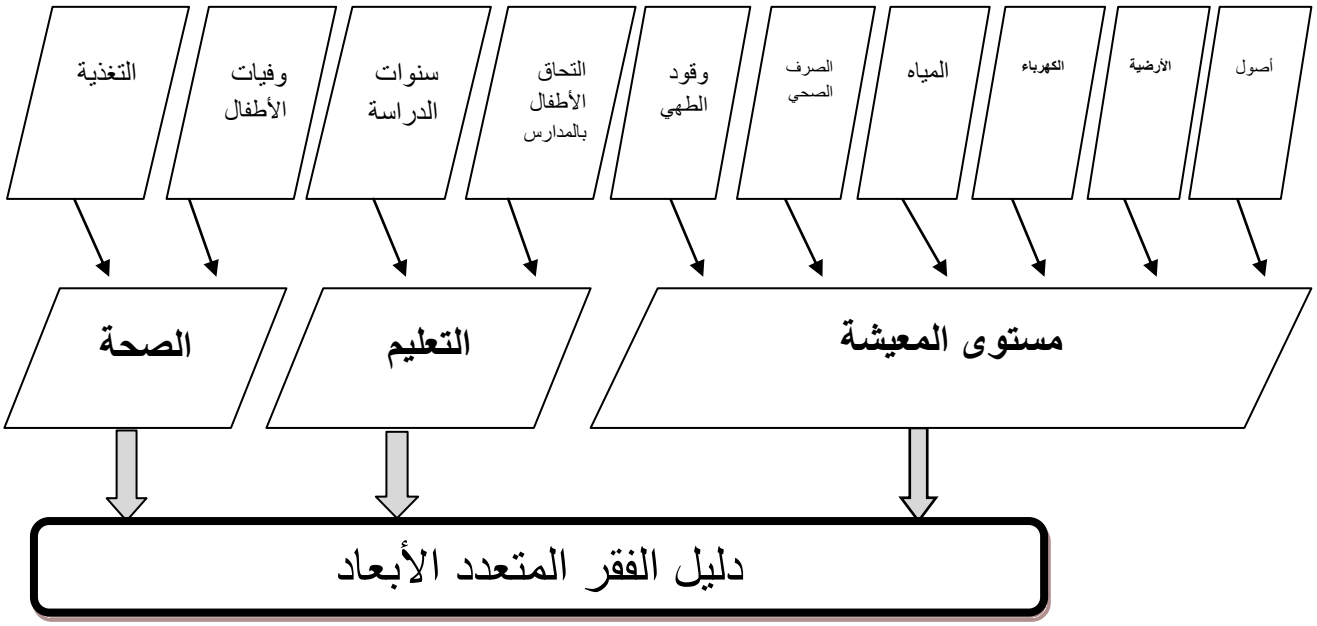

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2010]:«الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية»، ص:96.

تعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين مؤشرين و ستة مؤشرات، على الأقل.

- حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد[1]:

يحدد لكل فرد عدد نقاط معين وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة (d)، تحسب كل المؤشرات بالتساوي؛ نجد لبعدي التعليم و الصحة مؤشران، يساوي كل مؤشر 3/5 أو1.67 ، أما بعد مستوى المعيشة فيشمل ستة مؤشرات يساوي كل منها 9/5 أو 0،56 .

تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة الذي يرمز له بـ(c)، إذا كانت حصيلة c هي 3 أو أكثر تكون الأسرة المعيشية و كل أفرادها في حالة فقر متعدد الأبعاد(يعبر عن ثلث المؤشرات)، أما الأسر التي تتراوح نتيجتها بين 2 و3 فتكون معرضة للوقوع في حالة الفقر المتعدد الأبعاد.

إن حاصل ضرب مقياس نسبة الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد و حدة الفقر تعطينا قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد:

$$H = \frac{q}{n}$$

q: يمثل عدد السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد.

n: تمثل العدد الإجمالي للسكان.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: مرجع سابق، ص ص: 225-226.

و تعكس حدة الفقر A نسبة المؤشرات المقاسة d التي تدل على حرمان السكان الفقراء، تجمع نقاط الحرمان المسجلة للأسر الفقيرة فقط و تقسم على العدد الإجمالي للمؤشرات مضروب في العدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

$$A = \sum \frac{c}{qd}$$

c: هو العدد الإجمالي لأوجه الحرمان.

d: عدد المؤشرات و المقدرة بـ10 .

حدود دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

- لا تعتبر الأسرة في حالة فقر متعدد الأبعاد إلا إذا كانت محرومة من ستة مؤشرات لمستوى المعيشة، أو ثلاث مؤشرات لمستوى المعيشة و مؤشر واحد للصحة أو التعليم، و هذا يجعل المؤشر على قدر من عدم الدقة في إظهار التفاصيل.
- بينما يتجاوز هذا الدليل عدد الفقراء ليقيس حدة الفقر، لكنه يبقى عاجزا عن قياس عدم المساواة بين الفقراء.
- يقل معدل انتشار أوجه الحرمان حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية متوسطة، لكنه لا يعكس المعدلات الحقيقية للفقر إذا ما قورنت بمقاييس الفقر المالية.
- لا يستطيع إظهار الفوارق الموجودة داخل الأسرة الواحدة.

1-3-4- صعوبات القياس[1]:

تواجه هيئات الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية جملة من الصعوبات التي تقف عقبة أمام قياس معدلات الفقر وطنيا،إقليميا و عالميا. نلخص هذه الصعوبات في النقاط التالية.

- بالنسبة لتحديد حجم و قيمة الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، فهي لا تخضع لتقدير متفق عليه، كما و أنها تتأثر بحجم الجهد الذي يبذله كل فرد في الأسرة وفقا لطبيعة العمل الذي يقومون به، التغير في الأسعار من فترة لأخرى، السلع الغذائية البديلة التي تلبي حاجات الجسم الرئيسية.
- هناك تفاوت كبير في مستويات التنمية والنمو والدخل داخل الإقليم الواحد و حتى داخل الدولة الواحدة، مما يجعل اعتماد قياسات موحدة أمرا غير علمي. كما أن المتوسطات الإقليمية التي لا تأخذ بعين الاعتبار هذه التفاوتات تكون مضللة هي الأخرى، ولا تعكس الواقع الحقيقي لغالبية البلدان[2].
- توجه بعض الانتقادات لخط الفقر كونه يعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة مجردة يمكن قياسها و التعبير عنها بشكل واضح من خلال خط الفقر فقط، لكن ظاهرة الفقر مرتبطة بجوانب عديدة يصعب قياسها مثل عنصر الحرية. يخفي خط الفقر الفروق في دخل الأسر الفقيرة.
- كما يصعب تحديد كمية الإنفاق على السلع غير الغذائية، و تحديد اعتبارات تفضيل الإنفاق على هذه السلع، و اختيار وحدة قياس خط الفقر أيهما أصح الأسرة أم الفرد.
- بالنسبة لتحديد الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية الذي يخضع لبعض المتغيرات التي يصعب قياسه و السيطرة عليها كمسألة الأذواق و ميول و رغبات الأفراد في إشباع حاجاتهم التي تختلف من شخص لآخر.

[1] www.arab-api.org/course.41/pdf.21/04/2011.

[2] أديب نعمة[2005]:«مقترح أولي لإطلاق مجموعة الفقر في الدول العربية»،ص: 01.

- قد تكون هناك مشكلة نقص في البيانات أو عدم توفر سلاسل زمنية للنوع نفسه من البيانات مما يعيق رصد التطور، كما يمكن أن لا تكون هناك طرق موحدة في احتساب المؤشرات مما يعيق إمكانية إجراء المقارنات داخل البلد الواحد أو بين مختلف البلدان و الأقاليم.
- للحصول على نصيب الفرد من الدخل و استهلاك، يتم تقسيم إجمالي دخل الأسرة في فترة زمنية محددة على عدد الأفراد المكونين لهذه الأسرة، و لكننا نلاحظ وجود قدر كبير من التفاوت داخل الأسرة الواحدة حيث تحصل النساء و الأطفال على نصيب أقل بكثير مما يحصل عليه الرجال سواء من الدخل أو من الغذاء، هذا ما يبين وجود انقسام داخل الأسرة الواحدة، جزء يقع فوق خط الفقر و الجزء الثاني يقع تحت خط الفقر.[1]
- بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن معدلات الفقر تخفي وراءها ظاهرة خطيرة هي انقراض الطبقة الوسطى في المجتمع و التي تمثل أكثر شرائح المجتمع ديناميكية.

[1] رافي كانبور[2009]:« الفقر منفصلا عن الواقع»، مجلة التمويل و التنمية،العدد4، المجلد 46، ص: 33.

خلاصة الفصل الأول

من خلال كل المفاهيم التي تناولناها في هذا الفصل نخلص إلى ما يلي:

الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد لم تجمع الهيئات الدولية المتخصصة على تعريف شامل يلقى قبولا عاما لهذه الظاهرة، رغم تطور و تبلور مفهوم الفقر عبر الزمن ليتجاوز التعريف الذي يحصره في نقص مصادر الدخل إلى عدم مقدرة الفرد على تلبية الحاجات الأساسية التي تمكنه من العيش حياة كريمة من التعليم و الرعاية الصحية و المشاركة و الحرية.

إن التشخيص السليم لظاهرة الفقر يكون بمعرفة مختلف الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة. و التعرف على هذه العوامل يعتبر الخطوة الأولى في وضع استراتيجيات سليمة و فعالة للخلاص أو التقليل من حدة هذه الظاهرة.

تنعكس ظاهرة الفقر على الفرد و المجتمع في جملة من الآثار، التي تظهر جليا على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و البيئية.

كانت ظاهرة الفقر محور دراسة و بحث من طرف العديد من الباحثين الذين برزت جهودهم من خلال جملة من النظريات الاقتصادية، التي فسرت الظاهرة بتحليل مجموعة العوامل التي تؤدي إلى انتشارها.

لابد من تحديد حجم الفقراء و أماكن تواجدهم بهدف وضع الإجراءات المناسبة و تحديد حجم الإمكانيات اللازم لمساعدة المناطق الفقيرة. لهذا السبب ظهرت عدة أساليب لقياس ظاهرة الفقر، منها ما يعتمد على مقياس مستوى المعيشة للفصل بين فئة الفقراء و غير الفقراء. و منها ما يعتمد على خطوط و مؤشرات الفقر كمؤشر شدة الفقر، مؤشر الفقر البشري الذي يعتمد على جوانب الحرمان من التعليم والرعاية الصحية الملائمة هذا الأخير الذي تم تطويره من قبل خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليقيس درجة الحرمان من عدة جوانب أساسية كالمسكن اللائق، درجة توفر مياه الشرب، الوقود، الصرف الصحي المحسن، التغذية السليمة.

رغم هذه الاجتهادات للحصول على معدلات تعكس واقع الفقر خاصة في الدول النامية، إلا أن عملية القياس تواجه صعوبات في استخدامها كصعوبة الحصول على البيانات الخاصة بدخل الأسر وحجم استهلاكها و صعوبة قياس بعض الأبعاد الأساسية لظاهرة الفقر، التي يتم تجاوزها من أجل الوصول لتشخيص ظاهرة الفقر.

يتم تحديد أماكن تمركز الفقراء بهدف وضع السياسات و البرامج الملائمة التي تتماشى مع ظروف وإمكانيات كل منطقة والتي تسمح بتحسين مستوى معيشتهم و إخراجهم من حالة الفقر و هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

سياسات و برامج مكافحة الفقر

تمهيد:

كانت و لا تزال مسألة مكافحة الفقر أحد أهم المواضيع التي اكتست طابعا و اهتماما دوليا وأضحت تشكل أكبر التحديات التي تواجه دول العالم، حيث لا يمكن إيجاد حل واحد يطبق عالميا، لأن العالم مزيج من الدول المتباينة القدرات و الإمكانيات و التوجهات و الأهداف. لكن من الضروري للقضاء على هذه الظاهرة وضع سياسات و إجراءات وطنية تتناسب و خصائص الظاهرة و الأسباب الهيكلية التي أدت لظهورها ، في البلد المعني وفق ما يحقق و يتلاءم مع مسارات التنمية المستدامة والشاملة.

تتباين سياسات مكافحة الفقر بين الاقتصادية و الاجتماعية و في غالب الأحيان يتم المزج بين الاثنتين، للوصول إلى الأهداف المسطرة و يلعب التعليم و التكوين و التدريب دورا مهما في تنمية قدرات الفقراء و مساعدتهم للحصول على مصدر رزق دائم. تقوم المنظمات الدولية بدور كبير في مجال مكافحة الفقر. فمن إجراءات التحسيس و الإعلام بمدى خطورة الظاهرة، نشر الإحصائيات التي تخص الظاهرة عبر العالم. إلى مساعدة الدول الفقيرة في وضع السياسات المناسبة للخروج من دائرة الفقر. و هي تتبع عدة برامج و إجراءات للوصول إلى الغاية المرجوة.

لقد نجحت عدة دول في محاربة ظاهرة الفقر، رغم الاختلاف في الإمكانيات و القدرات والمناهج المتبعة، فمنهم من اعتمدت نهج النمو الاقتصادي و العدالة في توزيع الدخل، و منهم من اعتمدت نهج التنمية البشرية ومنهم من ركزت على تنمية المناطق الريفية أين ينتشر الفقر بشكل كبير، و في هذا الصدد قمنا باختيار ثلاثة تجارب رائدة في مجال مكافحة الفقر. فماليزيا اعتمدت نهج التنمية البشرية في سعيها للقضاء على الفقر. بينما بنغلاديش اعتمدت إستراتيجية القرض المصغر في القضاء على الفقر. في حين نجد أن الصين قامت بتطبيق مزيج من السياسات الهادفة لتخفيض عدد الفقراء.

هذا ما سنتناوله في هذا الفصل الذي ينقسم إلى:

المبحث الأول أهم السياسات المستعملة في مجال مكافحة الفقر، السياسات الاقتصادية، سياسات التنمية البشرية و السياسات الاجتماعية.

المبحث الثاني فيتم تخصيصه لطرح جهود مكافحة الفقر لدى المنظمات الدولية، فمنظمة الأمم المتحدة و البنك الدولي و الدور المحوري الذي يقومان به على المستوى العالمي. و جهود المنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة.

المبحث الثالث سنستعرض فيه مجموعة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر، الأولى من ماليزيا ، الثانية بنغالية ، بينما الأخيرة فستكون من الصين.

المبحث الأول: سياسات مكافحة الفقر.

أدى ارتفاع أعداد الفقراء بشكل ملفت إلى دق ناقوس الخطر نظرا للآثار السلبية للفقر على مسيرة التنمية. لقد أضحى اهتمام الدول و الهيئات الدولية منصبا حول تسخير الإمكانيات و خلق الفرص أمام الفئات الفقيرة، بهدف تمكينهم من سبل العيش المستدام و تحسين أوضاعهم المعيشية بالشكل الذي يليق بهم كبشر و يحفظ كرامتهم و لا يتحقق هذا إلا بوضع سياسات و استراتيجيات هدفها الأساسي خدمة الفئات الفقيرة.

2-1-1- السياسات الاقتصادية:

ترمي السياسات الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل لدى الفقراء من خلال إتباع سياسات نمو مناصرة للفقراء و تبني سياسات مالية تتمحور حول زيادة الاستثمار عن طريق تطوير الادخار المحلي. إضافة إلى جعل السياسات الأجرية أكثر تحفيزا لرفع معدلات الإنتاجية و بالتالي زيادة معدلات النمو. مع ضمان التوزيع العادل للدخل عن طريق إتباع سياسات توزيعية تضمن حقوق الفقراء.

2-1-1-1- دعم و تمويل نمو اقتصادي يصب في مصلحة الفقراء:

يعرف النمو الذي يصب في صالح الفقراء بأنه:" النمو الذي يعود نفعه على الفقراء نسبيا أكثر مما يعود على غيرهم". أو هو:" النمو الذي يؤدي إلى تخفيض أعداد الفقراء".

يقاس النمو الذي يصب في صالح الفقراء بحساب الفرق بين معدل نمو متوسط دخل المجتمع و معدل التغير في عدم المساواة في توزيع الدخل. يؤدي نهج النمو التدريجي إلى تركيز الانتباه على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء و المجموعات المهمشة من فرصة مواتية للمساهمة و المشاركة في النمو على أسس أكثر إنصافا[1]، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو في محور برنامج السياسات الهادفة لتخفيض معدلات الفقر و ينبه التعريف الوارد أعلاه واضعي السياسات إلى حقيقة أنهم عندما يضعون سياساتهم الموجهة للنمو في سياق التنمية، فعليهم أن يولوا اهتماما خاصا لآثار التوزيع المترتبة على مثل هذه السياسات وهذا يشكل تحديا رئيسيا أمام الدول النامية خاصة.[2] لجعل النمو في صالح الفقراء بدرجة أكبر ينبغي توفر ثلاثة شروط: تركيز النمو على القطاعات التي يمكنها أن تعود بالنفع المباشر على الفقراء كالقطاع الزراعي، توفير بيئة ملائمة تدعم توظيفهم و إيجاد دخل حقيقي مستدام لهم و تعزيز قدراتهم البشرية الأساسية.

يمكن رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق :زيادة قدرة الشركات و المستثمرات الفلاحية على استيعاب التكنولوجيا و المعارف الجديدة و أن تستثمر في رفع مهارات العمال. و تشجع على التنوع الاقتصادي من خلال إقامة روابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية و عليه النهوض بمستوى الأنشطة التصديرية. وعلى سبيل المثال نذكر تجربة موريتانيا في صناعة جبن الجمال الذي قامت

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،[2005]:«التعاون الدولي على مفترق الطرق المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو»،ص:26. متوفر على الموقع الإلكتروني:/www.un.org/Arabic/esa/hdr/2005. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/16.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،جامعة الدول العربية[2009]:«تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية المستدامة الجزء 1»،ص :46.متوفر على الموقع الإلكتروني: http://204.200.211.31/contents/file/dev_ch_report/devchallengesvol1_arb.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2011/07/07.

بتصديره للإتحاد الأوروبي. أما في ملاوي فقد قام صغار المزارعين بزراعة أصناف ذرة عالية الإنتاجية بهدف تصديرها.[1]

التصدي لأوجه الضعف المؤسسي التي تعرقل الاستثمار الخاص و النظم المالية و المعرفية والمصرفية الرسمية الضعيفة و الائتمانية غير الرسمية بالغة التكلفة. كما يجب تحفيز و زيادة الطلب حيث يشكل الطلب المحلي و الأجنبي المتزايد على منتجات أي بلد عاملا مؤثرا على المناخ الاستثماري الجيد. بينما يشكل هذا الطلب الحافز الأساسي لتطوير القدرات الإنتاجية، حيث أثبتت الأدلة أن زيادة الطلب المحلي ساهم أكثر من غيره في النمو الاقتصادي. تعد الزراعة المصدر الرئيسي للكسب في معظم الدول الفقيرة لذا فإن التطورات في الطلب المحلي مرتبط بقطاع الزراعة لذلك ينبغي أن تسعى السياسات إلى خلق حلقة حميدة تحل محل حلقة الفقر يؤدي فيها حافز الطلب المحلي على القطاع الزراعي إلى حث الاستثمار و القدرة على تنظيم المشاريع و العمالة في الأنشطة غير الزراعية. وكذلك يشكل رفع مستوى الصادرات أمرا حيويا لرفع معدلات النمو الاقتصادي.[2]

2-1-1-2- توسيع الاستثمار العام و تعبئة الموارد المحلية:

إن التأكيد على أهمية توسيع الاستثمار العام يستند إلى أنه قادر على مزاحمة تدفق الاستثمار الخاص، عندما يتم توجيهه لدعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى قناعة بدعم النمو المناصر للفقراء. فبإمكان الاستثمار العام أن يلعب دورا مهما في إعادة تخصيص الموارد للتقليل من درجة التفاوت و عدم المساواة و بالتالي تقليص معدلات الفقر. كما يجب تهيئة المناخ و الظروف الاقتصادية المناسبة من أجل استقطاب و تشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي داخل البلد لأنه سيرفع من فرص الفقراء في الحصول على مناصب عمل تضمن لهم دخلا مستداما يمكنهم من الخروج من دائرة الفقر.[3]

2-1-1-3- دعم و تشجيع المشروعات الصغيرة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية و ذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من أهم خصائص هذه المشروعات نجد[4]:

- تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية و تحقيق التنمية المتوازنة و خدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية[2007]:«تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا :التقليل من الفقر عن طريق تضيق الفجوة التكنولوجية»، ص ص:2-4.متوفر على الموقع الالكتروني:.www.unectad.org/unectad/press/ PR/2007/014 تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2011/07/17.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية[2006]:«الحد من الفقر عن طريق الإنتاج»، ص:3،متوفر على الموقع الالكتروني: www.unectad.org/unectad/press/PR/2006/14. تم الاطلاع عليه بتاريخ:2011/07/17.

[3] صابر بلول[2009]:« مرجع سابق»،ص: 578.

[4] أحمد سيد كردي[2010]:« المشروعات الصغيرة و آثارها في القضاء على البطالة»، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158527، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/17.

- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضا يفتح أبوابا للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للاقتصاد القومي، لذا يجب الحفاظ علي هذه الصناعات التقليدية من الاندثار.

- تساعد المشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.

- يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.

- تمثل وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً على أنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

يتم تسخير المشروعات الصغيرة و المتوسطة في خدمة الفقراء من خلال تسطير برامج لتمويل المشروعات الصغيرة و ذلك عن طريق تقديم قروض ميسرة من قبل البنوك، للبدء بإقامة مشروع صغير و حث الشركات العمومية و الخاصة على منح عقود مناولة لأصحاب هذه المؤسسات لتشجيعهم و مساعدتهم على الانطلاق في العمل. يمكن خلق بيئة مواتية لنمو و ازدهار هذه المؤسسات عن طريق تسطير جدول أعمال لتقديم المساعدة الفنية و الاستشارة و التدريب للقائمين على هذه المشاريع لضمان نجاحها و استمرار نشاطها. نظرا للدور الهام الذي تلعبه في توفير مناصب العمل[1] و مقدرتها العالية على استيعاب القوة العاملة و بالتالي إتاحة الفرصة للفئات الفقيرة في الحصول على دخل، يعني المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر.[2]

2-1-1-4- التمويل متناهي الصغر:

يعرف التمويل المتناهي الصغر على أنه: "تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح مابين القروض و التأمينات و الخدمات الفنية، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة كالبنوك التجارية و المنظمات غير الحكومية المتخصصة."

تجدر الإشارة في البداية إلى تحديد الفرق بين التمويل المتناهي الصغر و الإقراض متناهي الصغر، حيث يشير الأول إلى مجموعة من العمليات المالية أكثر شمولا من المفهوم الثاني، فالتمويل متناهي الصغر يعكس ما شهده حقل الإقراض متناهي الصغر من تطور.

[1] عبد الرحمان محمد العيساوي[2009]:«تحليل ظاهرة الفقر»،ص: 119.

[2] سليمان بن محمد السدلان، عبد الله بن محمد علي القحطاني:« الفقر في وطننا العربي»، متوفر على الموقع: www .kantakji.com ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2011/07/10.

يحتاج الفقراء إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية المناسبة، المرنة و الميسرة، المسعرة على نحو معقول. يعد التمويل الصغير أحدها وهو قطاع متخصص يجمع بين الصيرفة و الأهداف الاجتماعية. يمكن الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية على نحو مستمر. هذا ما يؤدي إلى زيادة دخولهم و حيازتهم لأصول مادية، و بالتالي تقل درجة تعرضهم للأزمات الخارجية، كما يمكن الأسر الفقيرة من الخروج من حالة تأمين قوت يومهم فقط، إلى مرحلة التخطيط للمستقبل، الحصول على تغذية أفضل، تحسين ظروف معيشتهم، بتعميم هذه الخدمات، كما تعد وسيلة مهمة للحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع[1]. و للوصول لأكبر عدد ممكن من الفقراء يجب بناء أنظمة مالية خاصة بهذه الفئة، تعتمد على مؤسسات مالية قادرة على تحريك وإعادة تدوير المدخرات المحلية لتوسيع الائتمان.[2]

2-1-1-5- تنمية المناطق الريفية:

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و البيئية في المناطق الريفية. و ضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية المتاحة بهدف توفير سبل العيش المستدامة وذلك من خلال[3]:

- ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر و المستقبل، كما و نوعا، إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى.
- توفير فرص العمل المستدام و زيادة الدخل و تحسين ظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي.
- المحافظة على الموارد الطبيعية و العمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجيتها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد و منع تعرض البيئة للتلوث.
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية ، الاقتصادية و الاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج و تقوية آليات الاعتماد على الذات.

رغم التعقيدات البالغة التي تواجه سكان المناطق الريفية، إلا أنه لا يستحيل إقامة تنمية ريفية تصب في صالح فقراء هذه المناطق و تساعدهم للخروج من دائرة الفقر. فإنشاء التعاونيات الريفية والمنظمات الجماعية للاعتماد على الذات هي آلية جوهرية لبناء قدر من الأمن الاقتصادي. لقد أظهرت تجربة برنامج تنمية التجمعات الريفية، التعاونيات و رابطات المزارعين أنه بالإمكان التخلص من الفقر في المناطق الريفية عن طريق وضع سياسات للإصلاح الفلاحي و يتم ذلك بمنح حق الامتياز في

[1] عالية عبد الحميد عارف[2009]:«إدارة القروض متناهية الصغر الآليات و الأهداف و التحديات»،المجلة العربية للإدارة، مجلد 29، العدد01،ص:166-167.

[2] مصرف سوريا المركزي[2007]:«دراسة تثقيفية حول التمويل الصغير»، ص ص:4-5. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.banquecentrale.gov.sy/ba-edu/Microcredit.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/10.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2007]:«التنمية الريفية في المنطقة العربية»، ص:03. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.aoad.org/deverreport2007.pdf.، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/20.

استغلال الأراضي الزراعية لصغار الفلاحين مع تدعيمهم بموارد مالية تكون في شكل قروض ميسرة طويلة الأجل، بمعدل فائدة منخفض نسبيا مقارنة مع بقية أنواع القروض الأخرى و وسائل مادية كمعدات خدمة الأرض و الخدمات الفنية عن طريق توفير الاستشارة من المختصين في الزراعة و تربية المواشي للفلاحين بهدف الاستغلال الرشيد و الجيد للموارد و الحصول على أكبر عائد من هذا النشاط، هذا ما يساعد على توسيع دائرة النشاط الزراعي و استيعاب عدد أكبر من اليد العاملة مما يعني رفع دخول فئة من السكان أي تحقيق إنتاجية أكبر و معيشة أفضل، بالإضافة إلى التقليل من ظاهرة الهجرة إلى المدن. و يتم كل ذلك بتدعيم هذه الجهود عن طريق بناء هياكل أساسية في المناطق الريفية بتوفير الطرق، وسائل المواصلات، توفير خدمات اجتماعية حيوية كالمدارس و المراكز الصحية.[1]

كما نجد لتجربة التجمعات الريفية الأثر الايجابي البالغ في دفع عجلة التنمية في المناطق الريفية النائية و المنعزلة. حيث يقوم مبدأها على خلق بؤرة اقتصادية اجتماعية، تقوم على بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال إشراكهم في مراحل تخطيط و تنفيذ المشاريع. إضافة إلى تطوير المؤسسات المحلية التي لديها القدرة على إحداث التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الأرياف و بناءا على ما سبق يتوجب بناء أكبر عدد من التجمعات الريفية و التركيز أكثر على رفع قدراتها الإنتاجية التي تصب في صالح الفقراء.

2-1-1-6- هيكلة السياسة الضريبية:

إن الضرائب بوصفها إحدى مصادر التمويل، تساهم مساهمة رئيسية في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل. يتم ذلك من خلال تطبيق نظام فرض الضرائب التصاعدية الذي يتم بموجبه خفض العبء الضريبي الذي يطال الفئات الفقيرة و أصحاب الدخول الضعيفة، من خلال تخفيض معدلات الضرائب أو إلغائها على الدخل و الأرباح لأصحاب المداخيل المحدودة، وكذلك الحال بالنسبة لتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع و المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع. بينما يتم رفع معدلات الضرائب المفروضة على السلع الكمالية و على أصحاب الدخول المرتفعة [2] ، لإعادة توزيع هذه الإيرادات عن طريق تمويل الخدمات العامة و منح البطالة التي يستفيد منها أصحاب الدخول المحدودة و المنعدمة.

2-1-1-7- إعادة توجيه الإنفاق العام لصالح الفقراء:

انصب جزء كبير من تركيز التحليلات المالية المساندة للفقراء على سياسات تحويل بنود الإنفاق العمومي. و يتجلى توجه الحكومة في تبني استراتيجيات تصب في صالح الفقراء، من خلال بنود الميزانية العامة للدولة، التي يتم إعدادها مع الأخذ في الاعتبار مبدأ العدالة في إعادة توزيع الإيرادات العامة للدولة، بهدف ضمان استفادة الفقراء من الجزء المخصص لهم و في هذا السياق قد تلجأ الحكومات في بعض الأحيان إلى تخفيض نفقات الدفاع و الإدارة العامة و في المقابل زيادة الأنفاق

[1] منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي[2003]:«الخلاص من الفقر»،ص:32. متوفر على الموقع الإلكتروني:www.ilo.org /wcamsp5/groups/public/@ed_norm/.../wcms_155883.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/20.

[2]:FOUZI MOURJI, BERNARD DECALUWÉ, PATRICK PLANE[2006], op.cit, p291-292.

على الجانب الاجتماعي، كالتعليم الأساسي و الرعاية الصحية و البنى التحتية كالطرق الريفية و توفير المياه الصالحة للشرب، خدمات الصرف الصحي في المناطق التي يقطنها الفقراء.[1]

2-1-1-8- توليد فرص عمل جديدة:

يتطلب الحد من الفقر إتباع مسار تنمية يسهم في توليد فرص عمل منتجة و مستدامة تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق منحهم الدخل الكافي مقابل الجهد الذي يبذلونه و تعزيز مستويات الرفاه العام. تعد فرص العمل أداة بالغة الأهمية لتوزيع الدخل الذي يتحقق من مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي على أوسع عدد ممكن من السكان. فإذا تقاضى الأفراد مستوى مقبول من الأجور لقاء ما يبذلونه من جهد فسيتمكنون من تخطي عتبة الفقر. إضافة إلى أن حصول الأفراد على مناصب عمل دائمة مقرون بمشاركتهم في الضمان الاجتماعي و استفادتهم من فرص التكوين والتدريب التي تساهم في تنمية مهارتهم[2].

يمكن للحكومات تحقيق التغيير الهيكلي الهادف إلى توليد فرص العمل من خلال إتباع سياسات مدروسة في عدد من المجالات منها [3]:

- وضع سياسات صناعية و زراعية، و إدارتها على نحو يؤسس لعلاقات منتجة بين القطاعين الخاص و العام.
- زيادة الطلب على اليد العاملة و تعزيزه من خلال زيادة الإنتاج المحلي و زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية.
- الاستثمار في البنى التحتية و في التعليم و التدريب و البحث بهدف تحسين مهارات السكان وإنتاجياتهم.
- إتباع سياسات تجارية تسهل تصدير المنتجات المحلية إلى الأسواق الأجنبية.
- المساعدة في البحث عن منصب عمل، من خلال إنشاء هيئات تساعد العاطلين عن العمل في الحصول على وظائف حيث تعمل هذه الهيئات كوسيط بين سوق العمل و المؤسسات الاقتصادية.
- دعم الأجور، يستخدم هذا الإجراء لدعم الباحثين عن عمل لأول مرة بمنحهم دعم مباشر و في الغالب يكون مبلغ هذا الدعم أقل من الحد الأدنى للأجور السائدة.

2-1-2- سياسات التنمية البشرية:

هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم على تحسين مستوى التعليم، الخدمات الصحية و التكوين حتى يتمكن الفقراء من كسب المهارات اللازمة التي تساعدهم على تحسين ظروف معيشتهم.

---

[1] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد[2008]:«مرجع سابق»، ص: 142.

[2] معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية[2010]:«مكافحة الفقر و عدم المساواة، التغيير الهيكلي و السياسات العامة» ص: 04.

[3] تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي:«مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطية»، ص : 22، متوفر على الموقع:
www. Ces.es/TRESMED/…/ARA__0002. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/19

تعرف التنمية البشرية على أنها: "التنمية التي تقود إلى توسيع مجالات الاختيار لكل فرد، ليتمكن من العيش حياة طويلة، يتمتع فيها بصحة جيدة و مستوى معين من التعليم ، كما تسمح له بالحصول على الموارد الضرورية التي تساعده على عيش حياة لائقة، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية، حقوق الإنسان و احترام الذات ."[1]

يمكن تحسين قدرة الجيل الحالي من الفقراء على تحقيق دخل أكبر و المساهمة في زيادة قدرة أبنائهم على الكسب في المستقبل من خلال اتخاذ خطوات لزيادة فرص حصولهم على الموارد بما في ذلك المعرفة و الائتمان و يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين فرص الحصول على توظيف أصول إنتاجية و تعزيز مكافآتهم عن الأنشطة الإنتاجية. من المرجح أن يكون للاستثمار في رأس المال البشري الصحة و التعليم الأثر الأكبر على المدى الطويل.

إن الأصول الرئيسية للفقراء هي العمل و الوقت. و يلعب التعليم دورا كبيرا في الرفع من إنتاجية تلك الأصول و القوى العاملة التي تتمتع بالصحة الجيدة و على مستوى من المعرفة و التغذية السليمة، هي أقدر جسديا و ذهنيا من تلك التي تعاني الأمراض و الأمية لذا من الأفضل إتباع الإجراءات التالية لرفع كفاءة رأس المال البشري[2]:

- تحسين فعالية الإنفاق العام لزيادة فرص تكوين رأس المال البشري للفقراء، فيعتبر دعم القضاء على الأمية و الحد من التسرب المدرسي بين الفقراء من أهم أهداف التنمية و عليه لابد من التنفيذ السريع للبرامج التي تهتم بتقديم خدمات النقل و الإطعام للأطفال في المناطق الفقيرة و لتشجيع الإناث خاصة على الالتحاق بالمدارس و البقاء فيها.

- توفير تعليم جامعي ذو نوعية يتجاوب مع احتياجات السوق، فالتعليم العالي له القدرة على زيادة إمكانية الحصول على مستوى جيد من الدخل و لكن في حالة ما إذا كانت التخصصات التي توفرها الجامعة تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

- توسيع شبكة المرافق الصحية و رفع قيمة النفقات المخصصة لهذا القطاع، لتمكين أكبر عدد ممكن من الفقراء من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية و توفير بيئة نظيفة وكسر دورة المرض.

- لابد من تصميم و تنفيذ برنامج محكم لتحسين تغذية الفئات المهمشة، بالتركيز على حماية الأطفال و المسنين من خلال توزيع حصص من المواد الغذائية الهامة على المشاركين في الحصص الدراسية المخصصة لمحو الأمية لدى الكبار. فهذا يساعد هذه الفئات للتغلب على نفقات الغذاء و يكون بمثابة حافز لكسب قدرات معرفية.

- إن توفير خدمات البنية التحتية مثل المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي، إلى المناطق التي ينتشر بها الفقر، هي وسيلة فعالة لتحسين الوضع الصحي للفئات الفقيرة.

[1] PNUD[1990]:«Rapport mondial sur le développement humain»,P:.10 (sur site d'internet: http://unpd.org/fr/media/hdr1990 en pdf). consulté le: 10/08/2011.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2005]:«الفقر في سوريا 1996-2004»، ص ص: 110-111. متوفر على الموقع الإلكتروني :www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/…/syria-poverty-05a.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/22.

- تنمية المهارات من أجل توفير سبل الرزق المستدامة: لا يخفى على أحد منا مدى أهمية المهارات في تحسين الإنتاجية و الدخول و فرص الحصول على العمل لذلك توجب وضع برامج تركز على الاحتياجات المحددة للذين يعيشون في حالة فقر، حيث تعد الشراكات بين القطاع العام و الخاص ذات أهمية في تفهم أنماط المهارات المطلوبة.

2-1-3- السياسات الاجتماعية:

من غير الممكن الحد من ظاهرة الفقر دون الاعتماد على السياسات الاجتماعية التي تتماشى مع السياسات الاقتصادية و تتراوح هذه البرامج بين برامج المعونة الاجتماعية و برامج التأمينات الاجتماعية.

2-1-3-1- برامج المعونة الاجتماعية: حيث يندرج تحت هذا البند الإجراءات التالية:

أ- **دعم السلع الغذائية الأساسية و توفير الأمن الغذائي**: إن دعم السلع الغذائية الأساسية و تأمينها بأسعار منطقية هي خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم شريحة الفقراء التي لابد من تأمين الأساسيات الغذائية لها لكي تتمكن من الانخراط في عملية التنمية ومن الأفضل أن يترافق ذلك مع دعم الأساسيات الأخرى كالكهرباء و غيرها. و هذا لا يتحقق إلا عن طريق الاهتمام بالنشاط الزراعي للوصول إلى هدف الأمن الغذائي و رفع حجم الصادرات من المنتجات الغذائية لرفع مستوى الناتج المحلي و التحكم في مستوى أسعار الغذاء بالشكل الذي يخدم الطبقة الفقيرة.[1]

ب- **تحسين الوصول إلى سكن ملائم و قروض الإسكان للفقراء**: من أهم أسس تحسين ظروف حياة الفقراء، تحقيق ظروف سكن ملائمة و مريحة و تكمن الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف في تطوير المعلومات عن وضع أفراد المجتمع فيما يخص توفر السكن اللائق من عدمه. و عليه يجب تطوير شبكة بيانات لتقييم مستوى نوعية مساكن الفقراء و يجب توسيع مشاريع الإسكان للفقراء و تسهيل الحصول على القروض عن طريق تقديم الحوافز الملائمة للجهات المانحة و توفير الإمكانات الملائمة ضمن المناطق الصناعية المؤهلة لجذب الفقراء للعمل فيها.

ت- **التحويلات العينية و النقدية**: تهدف هذه البرامج لحماية الأفراد غير المؤهلين للعمل (كبار السن و المعوقين) ضد المخاطر التي تمتد لفترات طويلة المرتبطة بفقدان مصادر الدخل. و التي تساهم بشكل كبير في تعويض فشل السوق في توفير دخل كاف للفقراء[2] و يتم هذا من خلال التحويلات العينية و النقدية التي تخصص لهم. تشمل هذه البرامج التي يتم التخطيط لها من قبل الهيئات الرسمية في الدولة، على نظام المنح المدرسية للأسر الفقيرة الغير قادرة على تحمل مصاريف التمدرس الخاصة بأبنائها، كما تضم أنظمة التموين عن طريق توفير المواد الغذائية الأساسية لهذه الفئة. و يمكن أيضا وضع آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية، أو

[1] صابر بلول[2009]:« مرجع سابق»،ص: 581.

[2] منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي الدورة 97 [2008]:«تحديات إستراتيجية ماثلة في الأفق»،ص:19. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/.../wcms_093484.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/31.

استردادها إذا تخلصوا منها بهدف تأمين الاستهلاك و يقصد هنا بتوفير الائتمان إعطاء منح و ليس قروض، لذا يجب التنبه لاحتياجات الفقراء الفعلية.[1]

ث- **برامج الأشغال العامة**: هي برامج توفر مناصب شغل دائمة و مؤقتة لكل الفئات يكون هذا في مشاريع البنية التحتية. و التي يتم الإشراف عليها من قبل هيئات عمومية و يمكن الاستناد في تصميمها على المبادئ التالية:[2]

- أن يكون الهدف من إقامة هذه المشاريع توفير فرص العمل.
- أن يتم اختيار هذه المشاريع من قبل السكان المحليين.
- أن يتم تحديد مقدار الأجور في هذه المشاريع، لتشجيع المحتاجين على التقدم للعمل في هذه الوظائف و تشغيل أكبر عدد ممكن منهم.

2-1-3-2- برامج التأمين الاجتماعي:

تعرف أدبيات الأمم المتحدة التأمين الاجتماعي على أنه: مجموعة السياسات المعدة من أجل التصدي للمخاطر و مواطن الضعف للأفراد القادرين و غير القادريين على العمل على حد سواء، بغرض مساعدتهم و حمايتهم من التقلبات الاقتصادية و الاجتماعية و الحد من المخاطر المحدقة بالفئات الهشة في المجتمع. فهي تلعب دورا فعالا في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي أثناء الأزمات. حيث تمثل المحتوى الأساسي لحق الإنسان في حياة كريمة. تضم برامج التأمين الاجتماعي عدة جوانب أساسية تتراوح بين: توفير الخدمات الصحية الأساسية، تأمين الدخل للفئات الهشة في المجتمع على غرار الأطفال و العاجزين عن العمل (المسنين و المعوقين) عن طريق الاستحقاقات الأساسية، تقديم المعونة الاجتماعية، إدارة المخاطر المتبادلة و غير الرسمية.[3]

أ- **نظام التقاعد**: يعتبر نظام التقاعد قديم نوعا ما مقارنة مع بقية البرامج ، يتم إنشاء هذا النظام من قبل الحكومات، يقوم على مبدأ اقتطاع جزء من الأجرة الشهرية للعمال الأجراء المستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي، كما يتحمل صاحب العمل جزء من أعباء التأمين. يستفيد المؤمن من منحة التقاعد بعد انقضاء سنوات الخدمة المحددة قانونا أو بعد وصوله السن القانونية للاستفادة من هذه المنحة إلى غاية وفاته.[4]

ب- **التأمين على البطالة**: إن ظروف عدم التأكد التي تسود سوق العمل تجعل من هذه الاتفاقيات أمرا في غاية الأهمية، لحماية الفئات الهشة من التقلبات و الأزمات التي يمكن أن تمس البلاد من حين لأخر. يتم تمويل هذه الأنظمة عن طريق الضرائب المفروضة على أرباب العمل و بمجرد أن يفقد المؤمن

[1] علي عبد القادر علي[2003]:«الفقر مؤشرات القياس و السياسات»، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، ص:15.
[2] على عبد القادر علي «الفقر: مؤشرا ت القياس و السياسات»، متوفر على الموقع الالكتروني:
www.arab-api.org/devlop/publicatio/devlop_bridge4.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/20.
[3] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2009]:«المحفل الاجتماعي 2009»،ص: 06. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/.../A-HRC-13-51_ar.**pdf**، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/15.
[4] ابراهيم علي أمال [2009]:«مرجع سابق»، ص:50.

منصب عمله فإنه يستطيع الحصول على منحة البطالة. و بهذا يكون نظام التأمين على البطالة وسيلة تمنع وقوع الأفراد في حالة الفقر.[1]

ت- **دعم صناديق التنمية الاجتماعية**: تم إنشاء هذه البرامج من أجل التخفيف من الآثار السلبية لبرامج التكييف الهيكلي، خاصة إذا طالت فترة المرحلة الانتقالية في أثناء تطبيق هذه البرامج. لهذا أنشأت هذه الصناديق لتخفيف من الآثار الاجتماعية لهذه البرامج على الفقراء، و يتضمن مشروع صناديق التنمية الاجتماعية ستة برامج رئيسية هي:[2]

- تحسين البنى التحتية و الخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة؛
- توليد فرص عمالة عن طريق إقامة مشاريع الأشغال العمومية؛
- تحسين النظام الأساسي لخدمات النقل العام؛
- تشجيع المشاركة و زيادة القدرات و التعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع (الجمعيات، المنظمات غير الحكومية،...)؛
- إقامة وتنمية مشروعات إنتاجية تولد مناصب عمل في المناطق منخفضة الدخل؛
- تقوية القدرات الإدارية و الفنية حتى تتمكن من تنفيذ المشروع بكفاءة و فعالية.

لا يمكن اعتبار هذه الصناديق حلا جذريا لظاهرة الفقر، نظرا للأثر الإيجابي المحدود الذي خلفته وهذا راجع لبطء معدلات النمو الاقتصادي أثناء تطبيق برامج التكييف الهيكلي.

[1] تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،«مكافحة الفقر في الدول اليرومتوسطية»،«مرجع سابق»، ص:21.

[2] كريمة كريم[2005]:«مرجع سابق»، ص،ص:175-177.

المبحث الثاني: جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر.

تواجه دول العالم مجموعة من القضايا العالمية الحالية باعتبارها تحديات كبرى، يجب أن تسعى لإيجاد حل لها بصورة مباشرة و بإرادة المجتمع الدولي و تصميمه. ومن بين أهم تلك التحديات القضاء على الفقر المدقع الذي يجرد الإنسان من إنسانيته و نظرا لخطورة الظاهرة فقد تبنت المنظمات الدولية هدف مكافحة الفقر و يأتي في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة من خلال الوكالات التابعة لها. كما كان للبنك الدولي دور بارز في هذا المجال و يتم ذلك عن طريق إتباع عدة مناهج لبلوغ الهدف المنشود.

2-2-1- منظمة الأمم المتحدة: يتألف دور منظمة الأمم المتحدة في أغلب الأحيان من تقديم المساعدة إلى الحكومات لترجمة الأهداف العالمية إلى سياسات و برامج إنمائية وطنية. إلاء الأهمية الكبرى للأهداف التي تهتم بالقضاء على الفقر والتي تصب في مصلحة الفقراء. و للقيام بذلك تؤكد المنظمة على اهتمامها الدائم بالفئات الفقيرة و الهشة من خلال المجهودات التي تبذلها و جملة البرامج التي تسطرها، على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد الأمم المتحدة الأول و الثاني للقضاء على الفقر، بالإضافة إلى تبني المنظمات الدولية ذات الصلة و المكاتب الفرعية التابعة للأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف من خلال متابعة أوضاع الفقر في العالم و مساعدة الدول الفقيرة على الخلاص منه.

2-2-1-1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:(United Nations Development Programme (UNDP هو شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة. و هو برنامج يدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة و الخبرة و الموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل و هي تعمل في 166 دولة.[1] بحيث تعمل على مساعدتهم في تطوير حلولهم الخاصة لمواجهة تحديات التنمية المحلية و العالمية كما تعمل على تطوير القدرات المحلية و يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مساعدة الدول على بناء و تبادل الحلول لتحديات التنمية في المجالات التالية: [2]

- الحكم و الديمقراطية؛
- الحد من الفقر؛
- الحد من الأزمات و التعامل معها؛
- البيئة و الطاقة؛
- الإيدز.

[1] PNUD[2005]:«Le temp des ambitions hardies- nous pouvons, ensemble ,réduire la pauvreté de moitie» p:37 sur site internet: www .pnud.org/ ,consulte le:10/08/2011.

[2] [2] الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: www.undp.org/poverty تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/11.

يركز تقرير التنمية البشرية السنوي، بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قضايا التنمية العالمية و توفير أدوات قياس و تحاليل مبتكرة و اقتراح سياسات عامة لمواجهة تحديات التنمية. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارير التنمية الإقليمية و القطرية و حتى المحلية.[1]

تكمن المهمة الأساسية للبرنامج الإنمائي في الوصول لهدف القضاء على الفقر، يكمن التحدي في الوقت الراهن في ارتفاع عدد الفقراء حيث يعيش خمس سكان العالم على دخل فردي يقل عن دولار واحد يوميا، حيث يفتقر 56% من سكان العالم لأبسط مرافق الصرف الصحي. و لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور كبير في جعل مكافحة الفقر تتصدر أحداث الساعة و ذلك عن طريق رصد الفقر من خلال تقارير التنمية البشرية، و إجراء نقاش بشأن كيفية إحراز تقدم في هذا المجال و العمل على رسم استراتيجيات لمكافحة الفقر و العمل على متابعة تنفيذها و يدعم البرنامج في 60 بلدا جهودا ترمي إلى رصد الفقر و تحديد مقاييس مرجعية للإطلاع على درجة حدته و انتشاره و كان له الأثر الكبير في تغيير نظرة المجتمع الدولي للفقر و سبل محاربته. تعتمد الحكومات فيما يزيد عن 108 بلد على منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و خدماته و دعمه المالي في وضع و تنفيذ خطط العمل الوطنية للقضاء على الفقر و في كل مكان حقق فيه نجاح في تخفيض الفقر، كانت الصيغ المتبعة متشابهة و هي:

- تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل و العادل المقترن باستراتجيات ترمي إلى الاستجابة للاحتياجات الصحية و التعليمية لأفقر فئات المجتمع. كما يبادر البرنامج إلى نقل تلك الاستراتيجيات إلى الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها و يزود البرنامج البلدان النامية بالمشورة و خدمات الخبرة الاستشارية التي تحتاج إليها لتحقيق معدل نمو مرتفع و تمكين الفقراء و تغيير عيشهم نحو الأفضل.

نستظهر من خلال الشكل رقم (2-1) توزيع إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهم البرامج التي يتبناها و عبر العالم.

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، متوفر على الموقع الالكتروني: ar.wikipidia.org/wiki//الاطلاع عليه بتاريخ 2011/08/10.

الشكل رقم(2-1): توزيع إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه إلى غاية أفريل 2010 (نسبة مئوية).

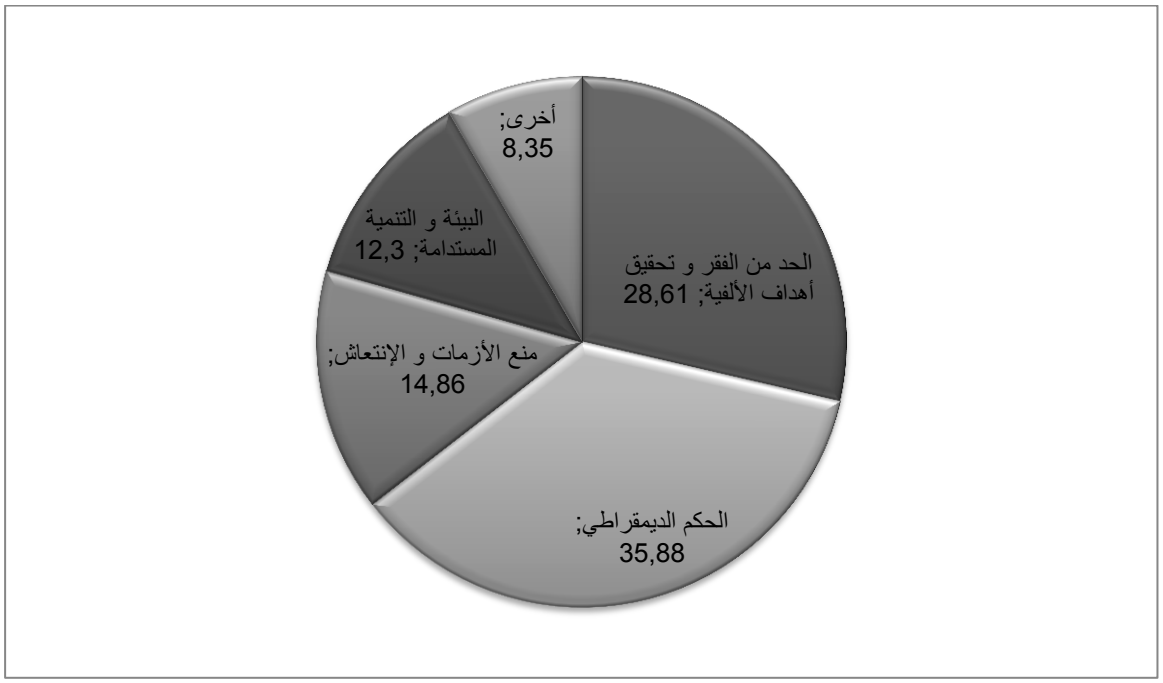

المصدر: برنامج الأمم الإنمائي[2009- 2010]: «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل الوفاء بالالتزامات»، ص:08، بالتصرف.

يظهر لنا من خلال الشكل أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز نشاطاته في أربع مجالات أساسية هي : الحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، تعزيز الحكم الديمقراطي، منع الأزمات و دعم الإنعاش، البيئة و التنمية المستدامة؛ إضافة إلى برامج أخرى.

وقد بلغ مجموع الإنفاق على مختلف هذه المجالات 4107 مليون دولار سنة 2009، كانت موزعة كما يلي:[1]

- 1473,9 مليون دولار لتعزيز الحكم الراشد و مبادئ الديمقراطية في الدول الأعضاء.
- 1175,1 مليون دولار خصص للحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية الإنمائية عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي الشامل الذي يصب في مصلحة جميع الفئات، بينما انصب الاهتمام على هدفين اثنين هما: المساواة بين الجنسيين و تخفيف أثر فيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة (الإيدز).
- بلغ حجم الإنفاق في مجال تعزيز القدرات على إدارة مخاطر النزاعات و الكوارث 610,254 مليون دولار.

[1] كل الأرقام الواردة مأخوذة من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2009-2010]:« برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل الوفاء بالالتزامات»، ص ص: 8،9. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/UNDP-in-action/2010/UNDP_AR_2010.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/05.

- كان نصيب البيئة و التنمية المستدامة بما في ذلك تعزيز التكيف مع التغير في المناخ، تمكين الفقراء من خدمات البيئة و الطاقة، 505,221 مليون دولار.

- خصص المبلغ المتبقي البالغ 343,2 مليون دولار للبلدان المستفيدة من البرامج غير المرتبطة بإطار النتائج الإنمائية لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى موارد الخدمات للدعم الإنمائي و التقييم و مكتب تقرير التنمية البشرية.

كما تم إقرار يوم 17 أكتوبر يوما عالميا للقضاء على الفقر، منذ سنة 1993 بهدف تعزيز الوعي حول الحاجة للحد من الفقر في كافة البلدان خاصة النامية منها، حيث أصبحت هذه الحاجة من أولويات التنمية. يعد الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر بمثابة تذكير و تكريم لكفاح الفقراء ويتيح لهم فرصة التعبير عن انشغالاتهم و يعكس رغبتهم في الإسهام في تحسين أوضاعهم.[1] تم وضع شعار"من الفقر إلى الاستدامة: الناس في مركز التنمية الشاملة"، كموضوع لليوم الدولي للقضاء على الفقر لعام 2011. يصبح من الضروري لفت الانتباه إلى أهمية القضاء على الفقر لبناء مستقبل مستدام للجميع فالفقراء يواجهون تحديات صعبة متزايدة مثل: تغير المناخ، التدهور البيئي و ارتفاع أسعار الغذاء التي تهدد جميعها حياتهم، لذا يجب أن تتضمن السبل إلى التنمية المستدامة إدماج الفقراء في عمليات صنع القرار. وأن تتخذ الإجراءات الحاسمة لتلبية حاجاتهم والاستجابة لمطالبهم.[2]

2-2-1-2- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الاستثمار مع الفقراء):

تعد المشاريع التي يعدها الصندوق أمثلة ناجحة لأنها توفر المشورة لحكومات الدول النامية بشأن كيفية تعزيز النمو الاقتصادي. وقد ركز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مجالين:

- دعم التمويل الصغير حيث يبحث الصندوق عن مؤسسات فعالة و ذات مردودية و يقوم بتمويلها لتقديم خدمات لصغار المستثمرين الذين قد لا تستجيب المصارف التقليدية لطلباتهم.

- تعزيز مشاريع اللامركزية: يعمل الصندوق على دعم الحلول المحلية و تعزيز الاستفادة من التجارب الناجحة للعمل بها في مناطق أخرى. و قد حقق الصندوق الذي يمول بالتبرعات و بمشاريع التمويل المشترك نجاحا كبيرا في مساعدة الحكومات على جعل الخدمات الرئيسية لامركزية.

يعمل الصندوق من أجل القضاء على الفقر في مختلف أنحاء العالم. و توسيع الفرص بإتاحة التمويل ووضع مشاريع تتيح للجماعات المحلية اختيار وسائل الخلاص من الفقر و تحقيق التنمية.[3]

2-2-1-3- عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (1997- 2006): تم اقتراح تخصيص عقد للقضاء على الفقر بهدف التقدم نحو تحقيق الحد من الفقر بدرجة ملموسة عبر العالم. أقر في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية و أعلنت الجمعية العامة بدءه رسميا في دورتها الخمسين، و ساعدت مختلف الأنشطة المعمول بها خلال السنة الدولية للقضاء على الفقر في عام

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[1993]:«الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر»، متوفر على الموقع:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/47/196 تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/05.
[2] اليوم الدولي للقضاء على الفقر لعام 2011:متوفر على الموقع الإلكتروني: www.un.org/ar/events/povertyday/،تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/10/29.
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2001]:«السياسات المراعية للفقراء»،ص:11-13.

1996، في إطار موضوع "القضاء على الفقر في شتى أنحاء العالم أمر ممكن و واجب" في إرساء أسس الاحتفال بالعقد بالتوعية بالمسائل المتصلة بالقضاء على الفقر و مساندة الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني و الدولي دعما للعمل الفعال الهادف للقضاء على الفقر.[1]

2-2-1-4- عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017): بعد انقضاء الآجال المحددة لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر أين شهدت بعض المناطق في العالم تقدما في مجال الحد من الفقر، إلا أن هذا التقدم يتميز بالتباين فلا تزال عدد من المناطق في العالم تعاني من تفشي ظاهرة الفقر بين سكانها و خاصة في أقل البلدان نموا. تم إقرار عقد جديد للقضاء على الفقر للفترة الممتدة من 2008 إلى 2017 و حدد قرار الجمعية العامة 63 /230 المؤرخ بـ: 19 ديسمبر 2008 موضوع: " تحقيق العمالة الكاملة و توفير العمل الكريم للجميع " موضوعا لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، بهدف دعم و متابعة الأهداف الدولية المتفق عليها و على رأسها هدف القضاء على الفقر. و تنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر و تحدياته بإتباع استراتجيات متكاملة و منسقة و متماسكة على جميع المستويات المحلية، الوطنية، الإقليمية و الدولية.[2]

2-2-1-5- المساعدات الإنمائية: تشمل المساعدة جميع المنح و الهبات و القروض التي تتضمن امتيازات، سواء أخذت شكلا نقديا أو أي شكل آخر و التي لها أهداف واسعة لنقل الموارد من الدول الغنية المتقدمة نحو الدول الأقل نموا للتنمية أو لتوزيع الدخل.[3] تؤكد منظمة الأمم المتحدة على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدرا من مصادر التنمية. و تدعو إلى الوفاء بكل الالتزامات بتقديم المساعدات الإنمائية، بما فيها الالتزام بتحقيق هدف تخصيص 0,7% من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية و تحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد، وفقا لالتزاماتها، على أن تفعل ذلك.[4]

2-2-2- دور البنك الدولي في مكافحة الفقر:

يعتبر البنك الدولي من أكبر المؤسسات الدولية التي تهتم بمكافحة الفقر. و قد تغيرت السياسات التي اعتمدها البنك الدولي لتحقيق هذا الهدف مع مرور الزمن، ففي الستينيات اعتمد البنك الدولي سياسات التصنيع السريع و الاستثمار في البنية التحتية من أجل القضاء على الفقر. بينما في السبعينيات و بعد أن اتضح فشل إستراتيجية النمو الصناعي تم التركيز على التنمية الريفية لتحسين الحياة المادية لغالبية السكان الذين يعيشون في الأرياف. و مع بداية عقد الثمانينيات و ظهور مشاكل عديدة عانت منها الدول النامية من تفاقم أزمة المديونية و تراجع إيرادات هذه الدول، هذا ما دفع البنك الدولي إلى اعتماد تسويات اقتصادية عملية و صارمة، ترافقت مع تشجيع الإصلاحات

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2005]:«استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر(1997-2006)»،ص:3.

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2010]:«عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)»،ص:4، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/477/47/PDF/N1047747.pdf?OpenElement، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/05.

[3] ميشال تودارو[2006]:«التنمية الاقتصادية»، «مرجع سابق»، ص:677.

[4] الأمم المتحدة ، الجمعية العامة[2008]:«عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)»، متوفر على الموقع الالكتروني: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/476/05/PDF/N0747605.pdf?OpenElement تم الاطلاع عليه بتاريخ:2011/08/05.

الاقتصادية، هذه الأخيرة التي كان لها الأثر البالغ على تزايد عدد الفقراء و التفاوت الكبير في توزيع الدخل. هذا ما جعل البنك الدولي يعاود الاهتمام بسياسات مكافحة الفقر كهدف أساسي له. [1]

يدعم البنك الدولي عملية إيجاد مناخ جيد للاستثمار يساعد في تعزيز النمو. و خفض أعداد الفقراء و في نفس الوقت يستثمر البنك الدولي في زيادة فرص الناس للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم و رفاهيتهم. حيث تبين أن المساواة بين الجنسين تعزز النمو الاقتصادي و تقلل أعداد الفقراء و لهذا فإن تحقيق المساواة يعد جزءا من رسالة البنك الدولي في تخفيض الفقر.

يتم تحسين مناخ الاستثمار عبر سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة والبيئة العالمية المفتوحة للتجارة تحسين نظام الإدارة العامة و المؤسسات الخالية من الفساد و البيروقراطية المفرطة. بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية، حيث تبين من خلال خبرة البنك الدولي التي اكتسبها بالعمل مع مجموعة مختلفة من البلدان في العالم وجود علاقة وطيدة بين حسن سير الإدارة العامة و تحقيق التنمية و خفض عدد الفقراء. لذا فإن البنك الدولي يؤكد على ضرورة إصلاح نظام الإدارة العامة ومحاربة الفساد و البيروقراطية. كما شجع على العمل بمبادرة الحكومة الالكترونية بهدف تحسين أداء القطاع العام هذا بدوره يؤدي إلى تقديم الخدمات المباشرة للفقراء و بتالي تمكينهم اقتصاديا و اجتماعيا، لأنهم أكبر المتضررين من عدم الكفاءة الإدارية و الفساد.

أ- يسعى البنك الدولي لتوفيق برامج المعونة مع الاستراتيجيات الخاصة بكل بلد لتحسين فعالية برامجه في الدول النامية. و يتم ذلك عن طريق إستراتيجية المساعدة القطرية(Country Assistance Strategy C.A.S). و هي عبارة عن خطة عمل أعدها البنك الدولي بالتشاور مع الحكومات و أصحاب المصالح و الشركاء الخارجيين لتدعيم النمو القابل للاستمرار و تخفيض أعداد الفقراء.

ب- هناك مبادرة أخرى طرحها البنك الدولي لمساعدة البلدان الفقيرة و هي تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، The Heavily Indebted Poor Country (HIPC) ، تستهدف تخفيض أعباء الديون التي تواجهها أفقر البلدان في العالم .[2]

ت- **أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر**: (P.R.S.P) Poverty Reduction Strategy Papers

بدأ البنك الدولي و صندوق النقد الدولي باستخدام أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر في سنة 1999 و هذا بإدارة القروض التي يقدمانها للدول الفقيرة. و يقتضي الأمر تقديم أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر لأي دولة مؤهلة للحصول على إعفاء من الدين بموجب مبادرة من الدول الفقيرة ذات المديونية الكبيرة أو للحصول على قروض جديدة بامتيازات، حيث بلغ عدد الدول التي أعدت هذه الأوراق 67 دولة بحلول سنة 2008 و نسقت الدول المانحة برامجها وفق هذه الإستراتيجيات. يتم إعداد أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر وفق منهج قياس الفقر في البلد، بعدها يتم تحديد أهداف تخفيف الفقر، ثم يتم رسم برنامج و سياسات تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة. يفترض بالدولة المعنية إعداد إستراتيجية لتخفيف الفقر كل ثلاثة سنوات، غير أنها تستطيع إدخال تعديلات على إستراتيجية تخفيف الفقر التي

[1] بربرة انجهام [2010]:«الاقتصاد و التنمية»، ترجمة«حامد حميد محسن»،الطبعة الأولى، ص: 205.
[2] نحو مجتمع المعرفة[2006]:«مكافحة الفقر»، سلسلة دراسات تصدرها جامعة الملك عبد العزيز ، العدد 13،ص ص: 83-84.

أعدتها كل سنة باستخدام "تقرير مدى التقدم السنوي". تتكون أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر من العناصر الأساسية الآتية:

- تشخيص الفقر: يجب أن تبرهن الحكومة أنها تفهم مدى الفقر و طبيعته في البلد و تدرك جيدا حجم العوائق التي تقف أمامها من أجل التخفيف من الفقر.
- السياسة و الإستراتيجية: يجب أن تحدد الحكومة تكلفة إجراء السياسة المخططة على شكل أولويات و فهم للأثر المحتمل لإجراءات الأساسية المختلفة على مجموعات المجتمع المعرضة للخطر.
- الأهداف و المؤشرات: تتضمن كل أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر جداول تذكر قطاع النشاط و مجال السياسة وأهداف عامة محددة و مؤشرات. توضح كيف يقيس البلد أثر جهوده التي تندرج تحت إستراتيجية تخفيف الفقر و تحدد بالتالي مدى النجاح الذي تحرزه في تحقيق أهدافها العامة.

وفقا لمسؤولي البنك الدولي فإن الأهداف المسطرة ليست ملزمة و لكن أولوية الإقراض تعطى للدول التي أحرزت أكبر تقدم باتجاه تحقيق أهدافها.

تشمل ورقة إستراتيجية تخفيف الفقر وصفا لعملية التشارك المستخدمة لتطوير الورقة،[1]

- تنفيذ و متابعة النتائج المحققة.
- تقييم أوضاع الفقر بعد تطبيق السياسات و تحليل تأثير النمو و التدابير العامة بشأن مكافحة الفقر.
- يتم تحديد الفجوات الرئيسية التي تتعلق بالموضوع، بعدها يتم وضع تحليل جديد يعالج الفجوات ليكمل العمل الراهن.[2]

2-2-3- دور الوكالات المتخصصة و المنظمات ذات الصلة: لعبت المنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة دورا هاما في مكافحة الفقر على المستوى العالمي كل في مجال تخصصها و سنأتي على ذكر أهم المنظمات و الجهود التي تبذلها لمكافحة الفقر.

2-2-3-1- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: (IFAD) [3]

أنشي الصندوق في عام 1976. هو مؤسسة مالية دولية و وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المكرسة لاستئصال الفقر في المناطق الريفية من البلدان النامية، حيث يعيش أغلبية أفقر سكان العالم. يقوم الصندوق بتعبئة الموارد من البلدان الأعضاء البالغ عددهم 165 بلدا. بهدف تقديم قروض و منحها بأسعار فائدة منخفضة إلى البلدان الأعضاء المتوسطة و المنخفضة الدخل، من أجل تمويل برامج و مشروعات الحد من الفقر. يحمل الصندوق لواء الدفاع عن الريفيين الفقراء، فتوجهاته

---

[1] الإتحاد الدولي للنقابات[2008]:«تحدي المؤسسات المالية الدولية»، ص ص:14-16. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ituc-csi.org/IMG/pdf/challenging_IFI_arabic-2.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/14.

[2] البنك الدولي [2004]:«منشور سياسة العمليات: تخفيض أعداد الفقراء»، ص:1. متوفر على الموقع الالكتروني: siteresources.world**bank**.org/OPSMANUAL/Resources/OP100_Arabic.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/08/14.

[3] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[2006]:«موجز الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010»، ص ص:2-4. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ifad.org/gbdocs/eb/100/a/EB-2010-100-R-20.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/31.

المتعددة الأطراف تشكل منطلقا عالميا قويا لمناقشة قضايا السياسات الريفية وزيادة الوعي بأهمية الاستثمار في الزراعة و التنمية الريفية، للوصول للأهداف المنشودة. حيث قام باستثمار 9,5 مليار دولار في 732 برنامج و مشروع بلغ مجموع تكاليفهم 25 مليار دولار بتمويل مشترك من مؤسسات أخرى، ساعدت هذه الاستثمارات 300 مليون نسمة على اتخاذ خطوات لتحسين معيشتهم ؛

كما يعمل على تمكين الفقراء من الوصول إلى الأصول و الخدمات و الفرص التي يحتاجون إليها من أجل التغلب على الفقر و يساعدهم على بناء معارفهم و مهاراتهم و منظماتهم بما يتيح لهم الإمساك بزمام عملية التنمية الخاصة بهم.

2-2-3-2- منظمة العمل الدولية: (I .L.O)

تم تأسيس منظمة العمل الدولية سنة 1919 بموجب معاهدة فرساي. حددت المنظمة المعايير التي أصبحت مرجعا أساسيا للكثير من أوجه العمل. فقد لعبت المنظمة دورا جوهريا في تطوير السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و وضعت المعايير حيز التنفيذ من خلال برامج التعاون التقني و طورت المعرفة المتعلقة بعالم العمل. يكمن هدف المنظمة في تعزيز فرص حصول الناس على عمل لائق ومنتج في ظروف توفر لهم الحرية و العدالة و الأمن و الكرامة الإنسانية.[1]

يعد إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، تعبيراً عن التزام الحكومات بتشجيع ظروف العمل العادلة بما في ذلك:

- حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي؛

- والقضاء على العمل تحت الضغط أو الإجبار؛

- القضاء على ظاهرة عمل الأطفال؛

- إلغاء التمييز في أماكن العمل.

لقد أدمجت منظمة العمل الدولية هذه المجالات الأربعة في مفهوم شامل هو مفهوم "العمل اللائق". ويشمل مفهوم العمل اللائق توفير فرص العمل المنتج والذي يحقق دخلاً عادلاً وتحقيق الأمن في أماكن العمل والحماية الاجتماعية للأسر وتحسين فرص الترقي على المستوى الشخصي والتكامل الاجتماعي وحرية الأشخاص في التعبير عن همومهم. والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين جميع النساء والرجال.[2]

[1] مجلة منظمة العمل الدولية[2009]:«الذكرى التسعون لمنظمة العمل الدولية: العمل من أجل العدالة الاجتماعية»، العدد 64، ص ص:2-6.متوفر على الموقع الإلكتروني :
www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/info/world/world_64.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/20.

[2] متوفر على الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية: www.ilo.org/public/libdoc/ilo/pdf. تم الاطلاع عليه بتاريخ :2011/08/11.

2-2-3-3- منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة:(F.A.O)

إن استئصال الجوع يعد من أهداف التنمية و هو مرتبطة من خلال حلقة محتومة من الفقر والإقصاء الاجتماعي. حيث تدرك منظمة الأغذية و الزراعة مدى خطورة و ارتباط هذه الظواهر، فهي لم تدخر جهدا منذ إنشائها سنة 1945 من خلال تسطير برامج ووضع استراتيجيات لتوفير الغذاء و القضاء على الجوع و ساعد في ذلك مبادرة محاربة الجوع التي وضعتها المنظمة عند انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية. تم اختيار سنة 2002 لتكون سنة "التحالف الدولي ضد الجوع" و هي تحشد تحالف التنظيمات الحكومية و غير الحكومية و الدولية. و هي بذلك بدأت في تجسيد فكرة خريطة بمواقع الفقر و نقص الغذاء وهما متلازمان في أغلب الأحيان في مختلف مناطق العالم. بعدها يتم متابعة الجهود المبذولة لاستئصال الفقر و الجوع و تتجلى أهم جهود منظمة الأغذية و الزراعة التي بنت المواقف الدولية ضد الجوع خاصة و الفقر عامة عن طريق[1]:

- مساعد الدول الأعضاء على صياغة برامج لمكافحة الجوع. كما تحرص المنظمة على إعداد تقارير دورية تضم إحصائيات حول حالة نقص الغذاء عبر العالم.
- تنفيذ المشاريع الريفية حيث تعاني هذه المناطق العزلة و التهميش.[2]
- تنظيم ملتقيات للدول الأعضاء يشهد المقر الرئيسي للمنظمة ومكاتبها الميدانية كل يوم لقاء العشرات من واضعي السياسات والخبراء من مختلف أرجاء العالم الذين يعملون على صياغة الاتفاقيات المتصلة بالقضايا الرئيسية للأغذية والزراعة. تهيئ المنظمة فرصة التقاء البلدان الغنية والفقيرة معاً للتوصل إلى تفاهم مشترك .
- زيادة الاستثمارات المحلية في قطاع الزراعة في الدول النامية و زيادة الدعم الرسمي للتنمية المقدمة لقطاع الزراعة.
- تحويل منظمة الأغذية و الزراعة إلى دعامة للإدارة العالمية.
- ضمان تحقيق الاستمرار. ضمان و تعزيز عملية التخزين و الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية (المياه، الأراضي، التنوع البيولوجي الزراعي،...).
- تمويل المشاريع الصغيرة التي تهدف لتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية المستدامة(تربية المواشي، تربية النحل، إنتاج الحليب ...)، مع الوضع في الاعتبار دورها في التكيف و التخفيف من آثار التغيير المناخي .
- تعمل على زيادة الوعي في الرأي العام العالمي حول الآثار المدمرة للجوع و الفقر في العالم. و هي لا تقتصر على توعية المجتمع المدني العالمي فقط و لكنها تشمل الحكومات و البرلمانات للدول الأعضاء في المنظمة.

---

[1] ميجل أنجيل موراتينوس :«توفير الأمن الغذائي الآن وللجميع 2012- 2016»، موفر على الموقع الإلكتروني: www .fao.org ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/08/16.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة[2003]:«حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم»، ص:4، متوفر على الموقع الالكتروني: www.fao.org /unfao/about/ar/index. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/16.

2-2-3-4- مكتب الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان:

المفوضية العليا لحقوق الإنسان هي الجهة المسئولة في الأمم المتحدة عن دعم وتعزيز حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات وقوانين حقوق الإنسان. ومن مهامها ضمان احترام حقوق الإنسان و منع الانتهاكات و التنسيق بين الأنشطة ذات الصلة في أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وكذلك تبذل جهود للتوصل لمقاربة حقوقية متكاملة في كافة أجهزة ووكالات الأمم المتحدة. وتهدف المفوضية إلى توجيه ومساعدة وتعليم الدول كيفية التحرك والعمل بموضوعية لتمكين الأفراد واحترام حقوق الإنسان. وهى إدارة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومقرها في جينيف، سويسرا.

مسئوليات المفوضية العليا لحقوق الإنسان كما حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]:

- تعزيز التمتع الحقيقي بجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و حمايتها؛

- تقديم المشورة والدعم الفني والمالي في مجال حقوق الإنسان بناءً على طلب الدول؛

- تنسيق برامج الأمم المتحدة للتعليم والمعلومات العامة في مجال حقوق الإنسان؛

- لعب دور فعال في إزالة العوائق لإدراك جميع حقوق الإنسان بشكل كامل والحد من انتهاكات حقوق الإنسان في العالم؛

- مخاطبة الحكومات لضمان احترام حقوق الإنسان؛

- تقوية التعاون الدولي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان؛

- تنسيق الأنشطة الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأكملها؛

- تنظيم أعمال الأمم المتحدة، وإصلاحها وتقويتها وتعميمها؛

و بصفة أكثر تحديداً، تقوم المفوضية بتنظيم أعمال آليات حقوق الإنسان الأخرى بالأمم المتحدة، كمجلس حقوق الإنسان و لجنة حقوق الطفل، وغيرها من هيئات المعاهدات. فمثلاً تتولي المفوضية تلقي تقارير المنظمات غير الحكومية المقدمة للمجلس.

يستند مكتب الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى الحقوق في القضاء على الفقر و يؤكد على أن الفقر و عدم المساواة يعتبران انتهاكا لحقوق الإنسان حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و من ثم ينبغي أن تنبثق الإجراءات التي تحارب الفقر من الحق الأساسي في التنمية لكل كائن بشري.[2]

تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان له أهمية واسعة في فهم جميع حقوق الإنسان و تعزيزها و حمايتها.

[1] موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=20347، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/02/20.

[2] متوفر على الموقع الإلكتروني: www.css.escwa.org.lb/publication.pdf. تم الاطلاع عليه بتاريخ:2011/08/22.

لا بد على الدول أن تسعى لمشاركة أفقر فئات المجتمع في عملية صنع القرار ليتسنى للفقراء أن يصبحوا شركاء حقيقيين في عملية التنمية.

ضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، من أجل تلبية أكثر هذه الاحتياجات إلحاحا لدى الفقراء، بوسائل في جملتها تصميم و إنشاء آليات مناسبة و وضع أسس متينة للمؤسسات المحلية الرسمية و غير الرسمية و الحكم الديمقراطي.[1]

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2007]:«حقوق الإنسان و الفقر المدقع»،ص:10. متوفر على الموقع الإلكتروني: www .un.org/ تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2011/08/17.

المبحث الثالث: تجارب رائدة في مكافحة الفقر.

يزخر العالم بالعديد من تجارب الدول النامية التي تعد مثالا في القضاء على الفقر، رغم أن هذه التجارب غير قابلة لتطبيق في بقية الأقطار إلا في حالة إعادة تكيفها مع الظروف السائدة في البلد المعني بما يتلاءم مع بيئته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و عادات و تقاليد سكانه و عليه سنعرض في هذا المبحث التجربة الماليزية التي سنبرز من خلالها دور التنمية البشرية و المساواة في توزيع الدخل كتوجه لمكافحة الفقر. أما التجربة الثانية فهي تجربة ذات صدى عالمي من خلال واضعها هي تجربة بنغلاديش التي اعتمدت في سعيها للحد من الفقر على سياسة القرض المصغر. لكن الصين نجحت من خلال تطبيق مجموعة متنوعة من البرامج و السياسات التي أدت في النهاية إلى تخفيض أعداد الفقراء.

2-3-1- التجربة الماليزية:

إذا كانت العولمة ساهمت في زيادة معدلات الفقر عبر العالم فدولة ماليزيا دخلت العولمة من بابها الواسع وهي تسعى جاهدة للالتحاق بركب الدول الصناعية بحلول عام 2020.[1] و في نفس الوقت تعد من بين الدول الرائدة في مجال مكافحة الفقر، عملت ماليزيا على التقليل من الفقر بإتباع نهج التنمية البشرية. لهذا قامت ببرمجة مجموعة من السياسات التنموية التي نجحت في تطبيقها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

2-3-1-1- خصائص التجربة الماليزية:

ساعدت و تضافرت عدة عوامل نتيجة وعي و إدراك الحكومة الماليزية بضرورة إحداث تغيير نحو الأفضل، ومن أهم هذه العوامل نذكر:[2]

- المناخ السياسي للبلاد، لقد لعب الاستقرار السياسي دورا مهما في إحداث تنمية شاملة في البلاد.
- اعتمدت ماليزيا على استراتيجيات تنموية نابعة من واقعها السياسي ،الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي ، معتمدة على الكفاءات و الخبرات المحلية و تنمية قدرات السكان لإحداث التغيير المنشود.
- المشاركة الشعبية و الإدارة الجيدة و الفعالية لمؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى الشفافية والمساءلة، فنظام الحكم قائم على اللامركزية في صنع القرار.
- وضعت الحكومة الماليزية ضمن أولوياتها، تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الفقراء و تقليص أعدادهم.

2-3-1-2- مقومات التجربة الماليزية:

تقوم فكرة التنمية البشرية التي تبنتها ماليزيا على تحسين مستوى معيشة السكان الفقراء مع الحرص قدر الإمكان على ضمان قدر من المساواة، بحيث تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي بصورة إيجابية على المواطنين عامة و الفقراء بوجه خاص، من خلال توفير ضروريات الحياة من

[1] نبيه فرج أمين الحصري[2009]:«تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل و تقويم»،ص:130.
[2] ميشيل تودارو[2006]:«التنمية الاقتصادية»،«مرجع سابق»،ص،ص:192-193.

غذاء، علاج، تعليم، أمن. إن الاعتماد على هذه الإستراتيجية له تأثير ذو اتجاهين، فتحسين نوعية الحياة يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

في ماليزيا أدت زيادة معدل النمو الاقتصادي ب 1% إلى تقليل نسبة الفقر بمقدار 3% و هي أعلى زيادة تم تحقيقها بين الدول النامية.

2-3-1-3- أهم البرامج التي طبقتها دولة ماليزيا: سطرت ماليزيا للوصول لهدف تقليص معدلات الفقر عدة برامج نذكر أهمها فيما يأتي:

أ- **برامج التنمية للأسر الأشد فقرا:**

يقوم هذا البرنامج على فكرة خلق فرص جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، كما يسعى لتوفير الخدمات الأساسية خاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية. قام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن لصالح الفقراء و ترميم و تأهيل البعض الآخر و تحسين ظروف العيش فيها وذلك بتوفير إمدادات المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي و الطاقة.[1]

ب- **برنامج أمانة أسهم " البومبيترا":**

بهدف خلق صيغة تمويلية للفقراء تم وضع هذا البرنامج حيث يقوم بتقديم قروض حسنة للفقراء من السكان الأصليين " البومبيترا" ، بفترات سماح تصل إلى أربع سنوات أين يتمكن الفقراء من استثمار جزء من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.[2]

ت- **برنامج أمانة اختيار ماليزيا:**

بادرت المنظمات غير الحكومية لمجموعة من الولايات إلى وضع هذا البرنامج بهدف مساعدة الفقراء عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا عن طريق منح قروض دون فوائد لهم، كما تساهم الحكومة في هذا البرنامج بتوفير السيولة و يتم ذلك بتقديم قروض دون فوائد لهذه التنظيمات بغرض تمويل مشاريع الفقراء في مجال الزراعة و المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر.[3]

ث- **الإعانات الحكومية:**

عكفت الحكومة على تقديم إعانات مالية للأفراد و الأسر الفقير، كدفع منح شهرية تتراوح بين 130- 260 دولار أمريكي للأفراد الذين يعولون أسرا ويعانون من الإعاقة أو أنهم غير مؤهلين للعمل بسبب كبر السن. كما توفر الحكومة الماليزية قروض بدون فوائد لتسهيل اقتناء مسكن للفقراء. تم إنشاء صندوق لدعم الفقراء بهدف الحد من آثار الأزمة المالية التي مرت بها البلاد في عام 1997. يتم تحديد اعتمادات في الموازنة العامة للدولة لصالح مشاريع اجتماعية موجهة لتطوير المناطق الريفية و الأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.[4]

---

[1] كتوش عاشور،قويدر نحاج قويدر،« التجربة الماليزية في التنمية البشرية و مقومات نجاحها»، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.kantakgi.com/fiqh/files/manage/840.pdf. تم الاطلاع عليه بتاريخ:2011/08/17.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] كتوش عاشور،قويدر نحاج قويدر،« مرجع سابق».

ج- **توفير مرافق البنية الأساسية:**

عملت الحكومة الماليزية على توفير المرافق الضرورية في المناطق النائية و الفقيرة، كشق الطرق، توفير خدمات النقل، الاتصالات السلكية و اللاسلكية، بناء المدارس و المرافق الصحية، توفير الكهرباء، كما شملت المناطق الحضرية التي يقطنها الفقراء و ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية و العيادات من خلال فتح المجال و الحث على الاستثمار في المناطق الريفية كما تم إنشاء مدارس دينية بهدف دعم قاعدة التعليم و تشجيع التلاميذ من الأسر الفقيرة و المعدمة على تلقي مبادئ التعليم الأساسي.[1]

ح- **تحديث الأنشطة الزراعية التقليدية:**

التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية و التجارية التي تلبي طلب الأسواق المحلية في القرى و المدن، من خلال إدخال تقنيات حديثة على القطاع الزراعي.

تشجيع الفلاحين على المشاركة و الانخراط في التنظيمات الفلاحية بهدف الاستفادة من المزايا المقدمة لهم التي تسعى لتحسين وضعيتهم المعيشية و المهنية.[2]

خ- **تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية:**

تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعدا اجتماعيا يستفيد منه الفقراء و ذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية. حيث بلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي 658 دولار أمريكي في الشهر و تؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي و نفقات تعليم المعوقين من الأطفال و من يعول من الوالدين و تكون مساهمة الصندوق إجبارية.[3]

د- **تحفيز المواطنين على أداء الزكاة:**

شجعت الحكومة المواطنين المسلمين على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة صندوق جمع الزكاة القومي الذي تشرف عليه إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة الضريبة على الدخل. [4]

ذ- **الوقف:**

من أهم انجازات إدارة الوقف في ماليزيا صندوقا الوقف الخيري و الحج، فقد أنشئ صندوق الوقف من طرف الجامعة الإسلامية سنة 1999 و هو عبارة عن وكيل قانوني يقوم من خلال نشاطات مختلفة بجمع التبرعات و المساعدات لحساب الصندوق الجامعي من أجل تطوير العملية التعليمية والثقافية في الجامعة، يساعد الطلبة على تأمين دخل خاص بهم من خلال توفير المنح و القروض

[1] سعد بن محمد العبيد،«التجربة الماليزية»،متوفر على الموقع الإلكتروني: www. cpsfiles.imamu.edu.sa. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/17

[2] نفس المرجع.

[3] سعد بن محمد العبيد«الفقر، أسبابه و علاجه»: متوفر على الموقع:/www.islamiccenter.kau.edu.sa/Arabicتم الاطلاع عليه بتاريخ:2011/08/18.

[4] نفس المرجع.

والمساعدات المختلفة لهم. كما تم استعمال أراضي الوقف من خلال تأجيرها بأجرة زهيدة لمدة تتراوح بين 66 و 99 عاما، ليتم استغلال العوائد لصالح الفقراء.[1]

2-3-1-4- الإنجازات المحققة:

استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود 1970- 2000 تخفيض معدل الفقر من 52,4% إلى 5,5%. و مع مواصلة الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة فقد تواصل انخفاض معدل الفقر إلى أن وصل إلى 2,8% سنة 2007.

ونجحت دولة ماليزيا في خلق 724 مليون فرصة عمل؛ [2]يتاح لـ 94% من الفقراء في ماليزيا تعليم أطفالهم مجانا، و يستفيد 65% منهم من المياه النقية، كما ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة إلى 73 سنة .

2-3-2- التجربة البنغالية:

اعتمدت بنغلاديش على مجموعة من السياسات و البرامج لمواجهة مشكلة الفقر المتفشي فيها على غرار: تقديم المساعدات الغذائية، برنامج الإعانات المالية للأسر الفقيرة، أما البرنامج الذي حقق النجاح الكبير في التخفيف من حدة الفقر فهو البرنامج الذي أتاح للفقراء فرصة الحصول على قروض بهدف تحسين وضعهم المعيشي.

بدأت فكرة بنك الفقراء بجولة قادت صاحبها لقرى بنغلاديش الفقيرة، بعد المجاعة التي حلت بالبلاد في سنة 1974 حيث وقف على حجم المعاناة التي يعيشها الفقراء و مدى استغلال المرابين لأوضاعهم و احتياجهم ليخرج بفكرة تمويل الفقراء لحثهم على العمل وكسب قوتهم، لتحسين وضعهم المعيشي. هذه التجربة التي لاقت نجاحا كبيرا في بنغلاديش و خارجها الشيء الذي جعل منها مدرسة تتعلم منها بقية الأمم و الشعوب، لذلك استحقت سبعة جوائز محلية و عالمية و منح صاحب المبادرة 60 جائزة محلية و عالمية، إضافة إلى 27 دكتوراه فخرية و 15 تكريما من مختلف بلدان العالم حتى تحصل البنك و صاحب فكرة إنشائه الدكتور: محمد يونس على جائزة نوبل عام 2006[3]. و سنتطرق إلى خصائص و سمات التجربة و أهم الانجازات التي حققتها.

2-3-2-1- التعريف ببنك الفقراء:

تأسس بنك الفقراء Grameen Bank وتعني باللغة المحلية بنك القرية، سنة 1983 ليكون أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط، بتقديم قروض دون ضمانات مالية، بهدف إقامة أعمال خاصة مدرة للدخل.

2-3-2-2- خصائص التجربة:

تميز بنك الفقراء عن غيره من البنوك بما يلي:

[1] عبد الفتاح تباني[2009]:« أهمية الصيغ و الوسائل التمويلية الحديثة لتمويل و استثمار المشروعات الوقفية»، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف،ص:182.

[2] إبراهيم على أمال[2009]:«مرجع سابق»،ص:73.

[3] د.رفيق يونس المصري[2008]:«غرامين بنك: بنك المرأة الريفية الفقيرة»، ص،ص:2-7.

أ- مشروع اقتصادي أهدافه اجتماعية: هو بنك ذو رأس مال يقدر بـ:12,5 مليون دولار. يقوم بإقراض هذه الأموال لتمويل مستويات مختلفة و متصاعدة من الاستثمارات. أما الفئة المستفيدة من هذه القروض فهي شريحة الفقراء و حسب البنك يجب توفر شرطان لحصول العميل على القرض:

- امتلاكه لنصف هكتار من الأرضي الزراعية على الأكثر.
- عدم امتلاكه لأصول أخرى ذات قيمة.

ب- أصبح عملاء البنك (الفقراء) يمتلكون 92% من أسهم البنك. وهم كذلك أصحاب القرار داخل البنك من خلال عضويتهم في مجلس إدارة البنك.

ت- يقوم عمل البنك على مجموعة من المبادئ كالانضباط والتعاون. كما يحرص على تشجيع عملاء البنك و توعيتهم بشأن الحفاظ على صحتهم من خلال استعمال مياه نقية للشرب والصرف الصحي و تعليم أبنائهم، كما يعمل على تطوير و توسيع النشاط الزراعي.[1]

ث- لا يمكن أن تتجاوز مجموع الفائدة قيمة القرض مهما طالت مدة سداده، كما يسمح للمقترضين بإعادة جدولة ديونهم.

ج- التركيز على النساء كقوة للعمل، حيث تمثل النساء 94% من عملاء البنك و هذا لعدة أسباب نذكر منها[2]:

- نظرة البنك للأعمال المنزلية للنساء الريفيات الفقيرات كمورد اقتصادي غير مستغل أو أنه مشغل بصورة محدودة و عليه توجب تمويل النساء في مجال الأعمال اليدوية المنزلية.
- معاناة النساء من أشكال القهر الاجتماعي لأنهن نساء، فقيرات، ضعيفات ومن ثمة فإنهن يتحملن العبء الأكبر لمشكلة الفقر داخل الأسرة.
- أثبتت التجربة أن الأسرة الفقيرة تحقق فائدة فورية، إذا كان مصدر تحسن وضعها هو المرأة، فلأسرة هي قمة أولويات المرأة.

2-3-2-3- أهداف البنك: تم إنشاء بنك الفقراء لتحقيق جملة الأهداف الآتية:

- مد التسهيلات المصرفية للفقراء .
- القضاء على استغلال المرابين للفقراء.
- إيجاد فرص للتوظيف الذاتي للشريحة الكبيرة من البطالين.
- دمج أفراد الفئة الهشة من المجتمع في نموذج مؤسسي يستطيعون استيعابه و التعامل معه و يستمدون منه القوة الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية من خلال التعاون و الدعم المتبادل.

[1] مجدي سعيد[2004]:«بنك الفقراء»، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الرابع، ص ص: 111- 112.
[2] هشام البساط[2007]:«تجربة بنك الفقراء»، «مجلة المستقبل العربي، العدد 339»،ص :165.

- إدارة الحلقة المفرغة للفقر بعكس اتجاهها، لتصبح نسقا متصاعدا من دخل أكبر مدخرات أكثر. حيث يتم استثمار هذه الأخيرة لتحقيق عائد أكبر.

2-3-2-4- أنواع القروض التي يقدمها البنك: تم تطوير خدمات البنك تبعا لاحتياجات المواطنين الراغبين في الحصول على قروض و التي تتنوع كما يلي:

أ- القرض العام:هو النوع الأساسي من القروض في البنك يمكن أن يحصل عليه كل أعضاء البنك والحد الأقصى له هو 10 ألاف تكا و يستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.

ب- القرض الموسمي: الغرض منه هو دعم الزراعات الموسمية و هو على نوعين:

- الفردي و الحد الأقصى له 3 آلاف تكا، ترد في موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر؛
- الجماعي يبلغ حده الأقصى 10 آلاف تكا للمجموعة و 135 ألف تكا للمركز المكون من ستة مجموعات.

ت- قرض الأسرة: تحصل عليه النساء يسدد على أقساط أسبوعية خلال سنة تتراوح قيمة القرض بين 10- 15 ألف تكا و قد يصل إلى 30 ألف تكا.

وهناك أنواع أخرى هي: قرض الإسكان و قرض صناديق الادخار.

2-3-2-5- الإنجازات: استطاع بنك الفقراء تحقيق عدة انجازات منها:[1]

أ- تحقيقه لأرباح منذ تأسيسه، حيث بلغ إجمالي رقم أعمال البنك عام 2005 حوالي 112,4 مليون دولار. و إجمالي النفقات 97,17 مليون دولار، ليبلغ صافي الأرباح 15,21 مليون دولار و ذلك على الرغم من أن نسب الفوائد التي يطبقها البنك هي الأدنى في بنغلاديش حيث تصل 10% على قروض المشروعات المدرة للدخل أي 1,5 دولار على قرض يصل إلى 15 دولار طوال العام. و نسبة 8% على قروض الإسكان. و نسبة 5% على قروض الطلاب. أما قروض المتسولين و المكافحين من أفقر الفقراء فلا فوائد عليها.

ب- أظهرت نتائج المسوح الدخلية أن 15% من الأسر المقترضة نجحت في تخطي خط الفقر، بينما تتحسن أحوال النسبة الباقية بشكل مضطرد و هي تسير على الطريق السليم لتخطي هذا الخط.

ت- نجح البنك في وضع سياسات جديدة لم يسبق تطبيقها في العمل المصرفي، كسياسته في تقييم فروعه و موظفيه بإعطاء رموز ملونة للفروع و الموظفين المتميزين في أعمال محددة وفقا لمقياس رقمي للإنجاز مكون من 100 درجة، فعلى سبيل المثال النجمة الخضراء تعطي للفروع التي تحقق نسبة 100% في سداد القروض. النجمة الزرقاء لتحقيق الأرباح و البنفسجية للوكالات القادرة على توفير كل تمويلها من دخلها و الإيداعات الخاصة و الحمراء للفروع التي تجاوز كل عملائها خط الفقر. يتم منحه تلك النجوم بعد إجراء الفحص و التأكد من الإنجازات المحققة.

[1] نحو مجتمع المعرفة[2006]:«مرجع سابق»، ص،ص: 98-99.

ث- وصل عدد فروع البنك مع مطلع سنة 2007 إلى 2343 فرع، تغطي 75359 قرية، يوظف البنك 21363 شخص، بلغ إجمالي القروض المقدمة منذ بداية نشاط البنك 31020 بليون تكا. وكانت نسبة سداد القروض 98%.

أقر البنك بسياسة رائدة لفتح الفروع الجديدة تقوم على أن يمول الفرع نفسه من الإيداعات التي يحصل عليها و لا يحصل على أي تمويل من المكتب الرئيسي أو أي فرع آخر.

2-3-3- التجربة الصينية:

في العقود الماضية عانت الصين من تفشي ظاهرة الفقر، حيث وصل عدد الفقراء في أواخر سبعينيات القرن الماضي إلى ما يقارب 250 مليون فقير. لقد تبنت الحكومة الصينية مجموعة من السياسات المتنوعة بهدف مواجهة مشكلة الفقر و التقليل منها وقد خطت بذلك خطوات عملاقة في مجال مكافحة الفقر حيث نجحت في تخفيض أعداد الفقراء إلى 50 مليون فقير مع نهاية القرن الماضي و بذلك أضحت الصين من الدول الرائد في مجال مكافحة الفقر لذا سنتطرق لأهم السياسات التي تبنتها الحكومة الصينية لتخفيض معدلات الفقر.[1]

2-3-3-1- النهوض بالزراعة و التنمية الريفية في الصين:

في البداية تم التخلي عن السياسات الفاشلة بإلغاء الزراعة الجماعية و تحويل مسئولية الزراعة للأسر. كان للتوزيع العادل نسبيا للأراضي الذي أمكن تحقيقه الأثر الإيجابي لتحقيق مكاسب ضخمة لأفقر الأسر في البلاد.[2]

منحت الصين حوافز إنتاجية في مجال الزراعة، حيث تم إلغاء حق الدولة في الحصول على المحاصيل بأسعار منخفضة و السماح للمزارعين ببيع فائض إنتاجهم للتجار، كذلك تم تخفيف أنظمة المراقبة على التجارة الخارجية و مساعدة المزارعين على إحداث قفزة في مجال تصدير السلع الزراعية خاصة الأرز، البن، و سلع أخرى.[3]

قامت الحكومة الصينية بتخفيض الضرائب، حيث كانت قبل هذا تطبق نظاما متوسعا يقضي بفرض ضريبة كبيرة على المزارعين بتحديد حصص و أسعار لتوريد المنتجات الزراعية تقل عن مستويات أسعار السوق. لقد ساعد تقليل هذه الضريبة بتحديد أسعار للتوريد أقرب إلى أسعار السوق في الحد من الفقر و عدم المساواة.

2-3-3-2- تحقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم:

يرجع النمو المتحقق في الصين إلى نجاح المناطق الساحلية في تحقيق تنمية سريعة مقارنة مع المناطق الداخلية، حيث كانت محل اهتمام من طرف الحكومة لإقامة مشاريع هامة، كما أنها استطاعت أن تجلب العديد من المشاريع الاستثمارية الخاصة (محلية و أجنبية) أكثر من غيرها من

[1] إبراهيم علي أمال[2009]:« مرجع سابق»،ص:77.

[2] مارتن رافاليون، شاوهوا شين [2004]:« التعلم من النجاح: فهم تقدم الصين (المتفاوت) في مكافحة الفقر»،مجلة التمويل و التنمية، المجلد: 41، العدد:04، ص ص: 18.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2005]:«الفقر في سورية 1996- 2004»، «مرجع سابق»،ص: 102.

المناطق الأخرى، لهذا حاولت الحكومة المركزية و حكومات المقاطعات تصحيح هذا التحيز الإقليمي عن طريق إقامة برامج لتنمية المناطق الريفية. رغم أن الجهود لم تكن كافية لسد الفجوة التنموية بين المناطق الساحلية و المناطق الداخلية إلا أن هذه السياسة حققت عدة مكاسب في التقليل من الفقر.[1]

2-3-3-3- سياسات الاقتصاد الكلي:

تبين تجربة الصين أن استقرار الاقتصاد الكلي كان مفيدا في تقليل أعداد الفقراء، حيث كان لسياسات تجنب صدمات التضخم عن طريق الجمود القصير الأجل في أسعار بعض عوامل الإنتاج الرئيسية و المنتجات التي تأثر بشكل مباشر على الدخول الحقيقية للفقراء.[2]

حافظت الصين على نمو اقتصادي مستمر ومطرد ونتيجة لذلك تم بناء قاعدة اقتصادية متكاملة في البلاد مع وصول إجمالي ناتجها المحلى إلى أكثر من تريليون يوان . وتعد الصين اليوم أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي وسادس أكبر قوة تجارية على مستوى العالم. وشهد مستوى المعيشة ونوعية الحياة للشعب تحسنا كبيرا. وعلاوة على ذلك يعتمد النمو الاقتصادي بصورة متزايدة على سبل أكثر استدامة تقوم على تعزيز الكفاءة وليس الكم الكبير للموارد، ويتم حاليا تحسين الهيكل الاقتصادي بصورة تدريجية لجعله أقرب ما يكون إلى الكمال[3].

2-3-3-4- سياسات رفع مستويات التعليم:

اعتبرت الصين التعليم و تنمية الموارد البشرية من بين أهم السياسات التي تعمل على تخفيض أعداد الفقراء، بالإضافة إلي سعيها لتمكين الفقراء من سبل الرزق المستدام عن طريق تنمية مهاراتهم و من بين أهم الإجراءات التي عملت بها الصين في هذا المجال نجد:[4]

أ- وضع مقاييس خاصة لضمان سلامة تطبيق برامج التعليم بهدف بلوغ مستويات أعلى من التعليم من خلال سن قوانين تقضي بإجبارية التعليم لمدة تسع سنوات و محو الأمية.

ب- إجراء تعديلات على برامج التعليم بما يتماشى مع احتياجات السوق المحلية.

ت- رفع مستويات التعليم في المناطق الريفية و تزويد سكان هذه المناطق بالمهارات الفنية اللازمة لزيادة دخولهم والخروج من حالة الفقر التي يعيشونها.

ث- تنفيذ المزيد من الاستثمارات في البنى التحتية الخاصة بمؤسسات التعليم.

ج- رفع مستوى و جودة برامج التعليم.

ح- تأطير المدرسين لرفع كفأتهم في أداء مهامهم.

خ- وضع نظام صارم للتفتيش التعليمي لضمان سلامة تطبيق القوانين و البرامج التعليمية.

---

[1] مارتن رافاليون، شاوهوا شين [2004]:« مرجع سابق»، ص: 19.

[2] نفس المرجع، ص: 19.

[3] شبكة الصين، «برنامج عمل للتنمية المستدامة في الصين في أوائل القرن الحادى و العشرين»،متوفرعلى الموقع الإلكتروني: http://arabic.china.org.cn/txt/2003-07/28/content_2079270.htm، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/07.

[4] إبراهيم علي أمال [2009]:« مرجع سابق»، ص:79.

د- محو الأمية في غضون عقد من الزمن، حقق برنامج شامل لمحو الأمية بقيادة مركز إدارة التعليم على مستوى الجماعات المحلية نتائج مذهلة في القرى الفقيرة لمقاطعة لونغشنغ (الصين). ونال البرنامج أخيراً جائزة اليونسكو لمحو الأمية الصادرة عن الرابطة الدولية للقراءة. أصبح العديد من المزارعين والحرفيين يمتلكون اليوم مهارات فنية في حقلي اختصاص أو ثلاثة بالإضافة إلى اختصاصهم الأصلي. وفي عام 2006، ارتفع متوسط دخل الفرد إلى 1978،4 يوان (أي قرابة 261 دولار أميركي)، وهو ما يمثل 5,7 أضعاف متوسط دخل الفرد في عام 1990.[1]

[1] متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.dr-saud-a.com/vb/showthread.php?4587-، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/07.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لجملة السياسات المخصصة لمكافحة الفقر نخلص إلى ما يلي:

يعتبر تبنى الدول و الحكومات فكرة القضاء على الفقر، أول خطوة نحو القضاء على هذه الظاهرة. و ذلك من خلال دمج فكرة الحد من الفقر ضمن سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تطبقها عن طريق تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بعدالة في توزيع الدخل ، خلق مناصب عمل دائمة مع ضمان جميع حقوق العمال من ضمان اجتماعي، الحق في التقاعد، التأمين على البطالة و غيرها، إتاحة الفرصة أمام الفقراء لامتلاك أصول مادية و مهارات تساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية.

كما يجب استئصال الفقر من مصادره ، أي التركيز على تنمية المناطق التي سجل ارتفاع في عدد الفقراء من خلال توسيع قاعدة المشاريع الاقتصادية و البنية التحتية، كما لا يمكن إغفال دور التنمية البشرية في الحد من الفقر فهي تعتمد على بناء القدرات المعرفية و اكتساب المهارات، توفير المرافق الصحية الضرورية.

قامت المنظمات الدولية ببذل جهود معتبرة في مكافحة الفقر، انطلاقا من نشر تقارير بهدف التحسيس بمدى خطورة الظاهرة على الأفراد و المجتمعات، إلى عقد مؤتمرات وقمم عالمية لمناقشة القضايا المستجدة في الموضوع وحتى و ضع استراتيجيات دولية للحد من الفقر و مساعدة الدول الفقيرة في صياغة استراتيجياتها للحد من الفقر و حث الأمم الغنية على دعم الدول الأشد الفقراء و مدها بمختلف أشكال المساعدات الإنمائية.

من خلال عرض ثلاث تجارب رائدة عالميا في مجال مكافحة الفقر لكل من ماليزيا و بنغلاديش و الصين. حيث أن الأولى اعتمدت على التنمية الشاملة و التنمية البشرية بشكل أساسي، من خلال تبني مجموعة من البرامج التي تستهدف المناطق الأكثر فقرا، ومساعدة الأسر الأشد فقرا على تحسين وضعها المعيشي، و ضمان التعليم و الرعاية الصحية و المسكن اللائق لهم. و قد نجحت إلى حد بعيد في الحد من الفقر، أما التجربة البنغالية التي اعتمدت بشكل أساسي على التمويل المتناهي الصغر الذي وضع خصيصا للفئات الفقيرة و التي لاقت صدا عالميا منقطع النظير. بينما جاءت التجربة الصينية بتطبيق مجموعة متباينة من السياسات التي نجحت من خلالها في تقليص أعداد الفقراء. و الجدير بالذكر أن هذه التجارب كانت نابعة من إرادة الحكومات المحلية في تخليص شعوبها من مظاهر الفقر و العوز.

لكن رغم هذه الجهود الفردية الناجحة في بعض دول العالم النامي، إلا أن هذا لم يكن كافيا لتخليص البشرية من ظاهرة الفقر، لهذا و بناءا على سلسلة من المؤتمرات و القمم العالمية التي تم عقدها من قبل أعلى هيئة دولية في العالم والتي تمخض عنها مع مطلع القرن الحالي و بإجماع قادة دول العالم مجموعة الأهداف التي أطلق عليه تسمية "أهداف الألفية الإنمائية" التي جاءت منسجمة متكاملة، تصب في هدف رئيسي واحد تسعى إلى تحسين أوضاع الشعوب في الدول النامية بحلول سنة 2015. و هذا ما سنكمل به موضوع بحثنا من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث

أهداف الألفية الإنمائية الواقع و التحديات

تمهيد:

انبثق عن أكبر تجمع لرؤساء الدول في الفترة الممتدة من 6 إلى 8 سبتمبر من سنة 2000 إجماع تاريخي عرف بإعلان الأمم المتحدة للألفية، تضمن هذا المؤتمر التزام كل من الدول الغنية و الفقيرة على حد سواء ببذل أقصى الجهود الممكنة للقضاء على الفقر و جميع القضايا المتصلة به، من خلال تحديد ثمانية أهداف رئيسية تتفرع عنها ثمانية عشر غاية يسعى المجتمع الدولي لتحقيقها بحلول عام 2015.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية جدول الأعمال الإنمائي المشترك بين بلدان العالم. لقد برهنت النجاحات الكبيرة التي تحققت على صعيد مكافحة الفقر و تحسن معدلات الالتحاق بالمدارس و صحة الأمهات و الأطفال و مكافحة الملا ريا و علاج الإيدز، على أن هذه الأهداف قابلة للتحقيق حتى في أشد البلدان فقرا.

تتعرض المكاسب التي تحققت بعد بذل جهود كبيرة للتراجع ومن دون تجديد الالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة و شاملة، نتيجة تعرض دول العالم لجملة من التحديات و التي من أخطرها التغيرات المناخية، الحروب و النزاعات المسلحة و الأزمات الاقتصادية (أزمة 2008).

في هذا الفصل الذي قدمنا فيه استعراضا لأهداف الألفية الإنمائية الثمانية و ذلك من خلال مباحثه الثلاثة حيث تناولنا الجوانب التالية:

المبحث الأول: دراسة للأهداف و الغايات المندرجة تحت كل هدف من الأهداف و أهم مؤشرات قياس كل غاية؛

المبحث الثاني: الذي تم تخصيصه لرصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف عبر العالم؛

المبحث الثالث: تطرقنا فيه لأهم التحديات التي تواجهها الدول لتحقيق هذه الأهداف، تغير المناخ ومخلفات الكوارث الطبيعية، النزاعات و الحروب و ما ينجر عنها من دمار مادي و بشري إضافة إلى تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية (أزمة 2008).

المبحث الأول: دراسة الأهداف و الغايات

التزمت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة في سبتمبر من سنة 2000 بالعمل من أجل إيجاد عالم يكون فيه التخلص من الفقر و تحقيق التنمية المستدامة على رأس أولوياته. وقع على إعلان قمة الألفية 147 رئيس دولة، بعد إجماع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تمخض عن هذا الإعلان ما أصطلح عليه بأهداف الألفية الإنمائية[1] و التي جاءت كنتيجة للمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي. تعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية بمثابة دليل استرشادي للمجهودات التي تبذلها الدول في مجال التنمية و السياسات الاجتماعية، تم قبول هذه الأهداف كإطار لقياس درجة التقدم في عملية التنمية.

تطالب الأهداف الإنمائية للألفية المجتمع الدولي بتركيز جهوده على تحقيق تحولات في مختلف الجوانب الحيوية للمجتمعات البشرية التي يمكن تتبعها من خلال تحديد مقاصد و مقاييس لمختلف المجالات التي لها تأثير على تطور و ازدهار المجتمعات النامية، أما من ناحية ثانية فهي تعبر عن مدى التزام الدول الغنية على تقديم المساعدات لتمويل البرامج الإنمائية. إضافة إلى دور المؤسسات الدولية التي تساعد الدول على متابعة تنفيذ هذه الأهداف التي جاءت على النحو الآتي[2]:

- القضاء على الفقر المدقع و الجوع؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تشجيع المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض؛
- ضمان استدامة البيئة؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

3-1-1- السياق التاريخي لأهداف الألفية الإنمائية:

أهداف الألفية هي نتاج سياق طويل من تطور الفكر التنموي العالمي. فقد ظهرت نتيجة لسلسلة القمم و المؤتمرات العالمية التي انطلقت في التسعينيات القرن الماضي و برامج العمل التي صدرت عنها (جنيف، القاهرة، كوبنهاغن، بيجين، نيويورك، اسطنبول، مونتري، جوهانزبورغ،...).

ما جاء في أهداف الألفية ليس بديلا عن ما جاء في برامج عمل هذه القمم بل هو إعلان التزام جديد بالأولويات التنموية الأكثر إلحاحا والمتصلة بالقضاء على الفقر وبالتالي لا يمكن فهم أهداف الألفية بعمق إلا بارتباطها ببرامج العمل والأهداف الكثيرة المعلنة سابقا.

في سبتمبر 1994، استضافت القاهرة أكبر مؤتمر يتم انعقاده على المستويين الحكومي والدولي حول السكان والتنمية، بحضور 11000 مشارك يمثلون الحكومات والمنظمات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وقد شارك في المفاوضات أكثر من 180 دولة

[1] مايرا يوفينيتش، إليزابيت م كينغ [2007]:«مبادئ الاقتصاد الذكي»، مجلة التمويل و التنمية ،المجلد: 44، العدد:02، ص: 07.

[2] http//en.wikipedia.org/wiki/united_nations_millennium. Consulte le: 03/05/2011.

لوضع اللمسات الأخيرة لبرنامج عمل المؤتمر في مجال السكان والتنمية على مدى العشرين سنة المقبلة.[1]

يدعم برنامج عمل المؤتمر، الذي تم اعتماده في 13 سبتمبر 1994، إستراتيجية جديدة تؤكد على الترابط الوثيق بين السكان والتنمية وتركز على تلبية احتياجات الأفراد من النساء والرجال، بدلاً من التركيز على تحقيق الأهداف الديموغرافية. و يرتكز هذا النهج الجديد على تمكين المرأة وتوفير المزيد من الخيارات أمامها وذلك من خلال توسيع فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية وتطوير المهارات والعمالة وأيضاً من خلال مشاركتها الكاملة في وضع السياسات وعمليات صنع القرار على كافة المستويات. هذا ويعد الاعتراف بالحاجة إلى تمكين المرأة أحد أعظم الإنجازات لمؤتمر القاهرة الدولي، نظراً لأهمية هذا الأمر في حد ذاته من جانب، وباعتباره عنصرا رئيسيا في تحسين نوعية الحياة للجميع، من الجانب الآخر.[2]

يتوافق مؤتمر القاهرة بشكلٍ تام مع الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه يشكل الأساس الذي انطلقت منه تلك الأهداف. فبينما تعزز التزامات الحدثين العالميين بعضها البعض، نجد أن مؤتمر القاهرة قدم رؤية واسعة وشاملة للتنمية ومتطلباتها والتي وضعت الإطار التحليلي الذي تستند إليه الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. فعلى سبيل المثال، نجد أن برنامج عمل مؤتمر القاهرة يتعرض للعلاقات المعقدة والمتشابكة بين السكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بكافة عناصرها التي تتمثل في التوزيع السكاني وتغير المناخ والتحضر والهجرة وجمع البيانات وتحليلها.[3]

عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لإيجاد حلول عالمية لمشاكل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي. وحقق المؤتمر استجابة كبيرة. ففي الاجتماع المنعقد في كوبنهاغن، الدانمرك، اتفق ممثلون من 186 بلدا من بينهم 117 من رؤساء الدول أو الحكومات، على برنامج يجعل من تحقيق التنمية الاجتماعية قضية ذات أولوية على الصعيد الدولي. و وافقت البلدان على إعلان كوبنهاغن الذي يتضمن 10 التزامات بتحقيق التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤلف من 100 فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة للناس في كل مكان.[4]

بعد مرور عدة سنوات وفي سبتمبر 2000، تم عقد أكبر حدث عالمي الذي ضم قادة العالم الذين اجتمعوا في نيويورك للمشاركة في قمة الأمم المتحدة للألفية، حيث قامت 189 دولة بالتصديق على إعلان الألفية وأهدافها. ويعد القضاء على الفقر بحلول عام 2015 أهم الأهداف الرئيسية للألفية وهو هدف طموح يتطلب تحقيقه تكثيف الجهود في مجالات مختلفة ومترابطة في ذات الوقت مثل الصحة والتعليم، والاقتصاد، والبيئة من خلال الفاعلين المعنيين ومن بينهم الحكومات والمجتمعات المدنية والوكالات الدولية.[5]

ينص إعلان الألفية على الالتزام بمساعدة الأفراد لتحقيق قدراتهم البشرية والتي تؤهلهم ليعيشوا حياة كريمة. وهذا يعني القدرة على إشباع حاجات الإنسان الأساسية مثل الغذاء وتجنب الإصابة

---

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان: متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://egypt.unfpa.org/Arabic/Staticpage/64c7e0f9-76e3-4bf9-a8fe-49a3f64ed1ad/ICPD_MDGs_AR.aspx.aspx،
تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/07.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] الجمعية العامة[2000]:« مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية و ما بعده»،متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.un.org/arabic/ga/s_24/main.htm، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/07.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2003]:« تقرير التنمية البشرية 2003: أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية»، «مرجع سابق»، ص: 29.

بالأمراض المبكرة وكذلك القدرة على تحسين الذات، من خلال الفرص المتوافرة، بفضل الحصول على مستويات جيدة من التعليم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياة الفرد. هذا وقد أثبتت التجارب أن الإخلال بأي من تلك المجالات يقود المجتمع إلى الفقر المدقع والأمراض المتوطنة، ليس فقط لمجرد النقص في الدخول وإنما أيضا نتيجة لعدم القدرة على الاختيار في الحياة.[1]

تستخدم الأهداف الإنمائية للألفية، كإطار عام مشترك لتوجيه السياسات و البرامج التنموية و تقييم فعاليتها. و قد جرى التأكيد على هذه الأهداف في اجتماع "مونتري" المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في مارس 2002. و مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (ريو+10) بجوهانزبورغ في سبتمبر 2002.

تم وضع سنة 1990 كسنة أساس لقياس التقدم نحو ببلوغ الأهداف الإنمائية إلى غاية سنة 2015 التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف.

3-1-2- ركائز حول الأهداف و الغايات:

يعتمد في تحليل أهداف الألفية الإنمائية على جملة من الغايات الفرعية التي تسمح بالإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالهدف الرئيسي و تقييم ما تم انجازه.[2]

3-1-2-1- الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع

يتصدر مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية هدف القضاء على الفقر المدقع و الجوع، هذا الأخير يعد من أولويات الدول من أجل إقامة مجتمع متماسك تسوده العدالة الاجتماعية و يحقق مستويات اندماج اقتصادي و اجتماعي مقبول لمختلف مكونات المجتمع دون أي تمييز. و يكون ذلك من خلال توفير الظروف الاقتصادية والمادية و الاجتماعية التي تتيح لمختلف شرائح المجتمع الفرص لتحقيق ظروف معيشية مناسبة تسمح لهم بضمان حياة اقتصادية كريمة و صحية جيدة لهم. و لن يتحقق هذا إلا من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم و هي تمثل الغاية الأولى من الهدف الأول، التي يضاف إليها تحقيق العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق للجميع و التي تمثل الغاية الثانية. أما الغاية الثالثة فتتمثل في تخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

الغاية الأولى: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة بين 1990-2015.

يرتكز على تخفيض عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع و يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى النصف في الفترة الممتدة بين 1990 و 2015 و قد قدر البنك الدولي عددهم بـ 1,4 مليار شخص عبر العالم سنة 2005. يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية السبب الرئيسي لتزايد أعداد الفقراء عبر العالم، ففي حين تراجع عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في منطقة آسيا نتيجة تسجيل معدلات نمو اقتصادي مشجعة، تسيير الأمور نحو الاتجاه المعاكس في

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سابق.

[2] مارك بيرد، سودهير شيتى [2003]:«كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو أهداف الألفية الإنمائية»، مجلة التمويل و التنمية،المجلد 40، العدد:04، ص: 14.

منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تمر بحالة من الكساد مما يجعل أوضاعها تسيير نحو الأسوأ، حيث تعتبر المنطقة الأكثر هشاشة على المستوى العالمي[1].

الغاية الثانية: توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء و الشباب.

تعتمد سياسات القضاء على الفقر و الجوع على توفير العمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب للوصول للعمالة الكاملة و المنتجة و يعود ذلك إلى الدور الذي يلعبه العمل في تأمين المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية و الاندماج الاجتماعي للأفراد من جهة و في إيجاد الظروف الموضوعية التي تؤمن حياة كريمة و آمنة لأفراد المجتمع من جهة أخرى، هذا ما ينطبق بصفة خاصة على الفئات الأكثر عرضة للاستغلال كالنساء و الشباب، لذا تسعى السياسات التنموية للقضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل منتجة و لائقة لكافة أفراد المجتمع.

الغاية الثالثة: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990-2015.

إن القضاء على الفقر مرتبط بالواقع الصحي لأفراد المجتمع و لاسيما لدى النساء و الأطفال، حيث يتأثر مستوى نموهم بالنظام الغذائي السائد داخل أسرهم، هذا ما يعرف بالفقر الغذائي الذي ينجر عنه معاناة الأفراد من عدة أمراض كسوء التغذية مثلا و لا يعتبر انخفاض السعرات الحرارية من المواد الغذائية إلا سببا واحدا لسوء التغذية، فتوزيع الغذاء داخل الأسر و صحة الفرد و توفير المغذيات الدقيقة (الفيتامينات و المعادن) تؤثر على نواتج التغذية أيضا. بالإضافة إلى ارتفاع احتمال معانات الأطفال في الأسر الفقيرة في الدول النامية من نقص الوزن ضعف ما يعاني منه أطفال الأسر الغنية.[2]

3-1-2-2- الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

يلعب التعليم دورا أساسيا في عملية التنمية الشاملة مما يجعل الحكومات و الهيئات الدولية تسعى بصورة متواصلة لتوفير الظروف المادية و الموضوعية لتحقيق فرص التحاق الأجيال المتوالية في مختلف المناطق و بمختلف مستويات التعليم و خاصة المرحلة الابتدائية كحد أدنى تشترك فيه المجتمعات البشرية و الفئات الاجتماعية. لا يقتصر التعليم الابتدائي على مجرد تعميم الالتحاق بالمدارس فهو يشمل أيضا نوعية التعليم، بمعنى أن جميع الأطفال الذين يرتادون المدارس بانتظام يتعلمون مهارات لغوية وعددية و يتمون مرحلة التعليم الابتدائي في موعدها[3]، من أجل ذلك و لتقيم سياسات الدول التعليمية تعهد المجتمع الدولي في عام 1990 بتوفير التعليم للجميع و تخفيض نسب الأمية في المؤتمر العالمي الذي انعقد في جومتين بتيلند، عندما أشارت الإحصاءات الدولية إلي وجود 115مليون طفل ممن هم في سن التمدرس غير مسجلين في أية مدرسة و غالبيتهم من الإناث. لهذا كان من الضروري إدراج هدف تعميم التعليم الابتدائي و جعله الهدف الثاني من أهداف الألفية الإنمائية للمطالبة بتحقيق تعليم ابتدائي شامل من خلال تمكين الأطفال (ذكور و إناث) في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015. و بهدف تحقيق الظروف المستقبلية المناسبة لإدماج الأفراد باعتبار التعليم الابتدائي لازما لتلبية

[1] www.wikipedia.org/objectifdumillénairepour le développement. consulte le: 05/09/2011.

[2] www .worldbank.org/information/milleniumdevloppementgoles .consulte le:6/09/2011.

[3] الأمم المتحدة [2008]:« تقرير عن أهداف الألفية الانمائية»، ص:14. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.un.org/millenniumgoals/2008highlevel/pdf/newsroom/mdg%20reports/MDG_Report_2008_arabic.pdf،
تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/14.

الحاجات الأساسية من التربية و القراءة و الكتابة، أين يتمكن الفرد من استخدام أدوات التعلم و يكتسب قدرا مناسبا من المعارف و المهارات و القيم و الاتجاهات التي يحتاج إليها في الحياة، إضافة إلى هذا فإن التحاق الجميع بالتعليم الابتدائي يتيح فرصا موضوعية للاندماج الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع و يحقق للجميع المساواة في الفرص.[1]

3-1-2-3- الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة

المساواة بين الجنسين لا تعني بالضرورة تساوي النتائج لكل من الذكور و الإناث، لكنها تعني التساوي في الحصول على "الفرص التي تسمح للناس بمواصلة الحياة التي يختارونها بمحض إرادتهم و تجنب أوجه الحرمان الشديدة في النتائج ". و المساواة في الحقوق تشير إلى المساواة في ظل القانون سواء كان عرفيا أو تشريعا. و تشير المساواة في الموارد إلى المساواة في الفرص بما في ذلك المساواة في الحصول على الاستثمارات في رأس المال البشري و غيره من الموارد الإنتاجية و الوصول إلى الأسواق و تعكس المساواة في التعبير القدرة على التأثير و المشاركة في الحوار و القرار السياسي و في عملية التنمية. [2]

لقد طرحت مؤخرا مقاربات عديدة انعكست في استراتيجيات مختلفة تدعو إلى إحداث تغيير في القيم المجتمعية بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية و التنموية، فتعزيز المساواة في الحقوق و الموارد و التعبير يؤدي إلى أداء اقتصادي أكفاء و إلى مؤسسات أفضل و القضاء على مختلف أشكال التمييز التي كانت تعاني منها و يقصد بذلك إنهاء العنف ضد المرأة، اللامساواة في العلاقات و التوزيع العادل للفرص و الثروات بين الجنسين و إلغاء جميع أشكال التباين في الإمكانيات. و يقوم ذلك على الارتقاء بقدرات النساء بحيث يصبحن مستعدات لأداء جميع الوظائف و تحسين مهاراتهن لتوسيع مجالات مشاركتهن في جميع مناحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي تساهم في تطوير المجتمع.

يعتبر تمكين المرأة و استقلالها و تحسين مركزها في المجتمع أمر بالغ الأهمية، فضلا عن كونه أمرا أساسيا لتحقيق تنمية مستدامة، من خلال مطالبة الدول باتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تحسين مركز المرأة و تحقيق مشاركتها في جميع الجوانب الحياتية، هذا ما أكدته أهداف الألفية الإنمائية من خلال محتوى الهدف الثالث الذي يدعو لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة و بالخصوص فيما يتعلق بالجوانب الثلاثة الآتية: التعليم و المشاركة السياسية و المناطق الجغرافية.

4-1-2-3- الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

يموت 11 مليون طفل سنويا – أي بمعدل 30000 طفل يوميا، لأسباب يمكن تفاديها أو معالجتها، حيث"أثبتت الدراسات أنه يمكن إنقاذ معظم هذه الأرواح عبر توسيع برامج الرعاية الصحية، التي تعد ضمن أولويات التنمية الشاملة. لذلك عملت الدول و لا زالت تعمل على توفير مختلف الخدمات الأساسية اللازمة للعناية بمختلف الشرائح الاجتماعية، خاصة الفئات الأكثر عرضة للأمراض، كالأطفال، من خلال التوسع في بناء المؤسسات الصحية، مراكز رعاية الأطفال ، القيام بعمليات التطعيم ضد الأمراض

[1] جويل كوهين، دافيد بلوم[2005]:«تعهد العقول بالرعاية»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد:42،العدد:02، ص: 09.
[2] مايرا بوفينيتش،إليزابيت.م كينغ [2007]:«مرجع سابق»،ص:11.

الوبائية و المعدية كالحصبة، تنظيم حملات التوعية و تنفيذ برامج الصحة المدرسية. و يندرج تحت هذا الهدف الغاية التي تسعى، لتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثلثين في الفترة مابين 1990 – 2015.[1]

3-1-2-5- الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

جاء أول حديث صريح عن الهدف القائم على ضمان حصول كافة الأفراد على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية و الجنسية في المؤتمر الدولي للسكان و التنمية الذي عقد بالقاهرة 1994، تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث تعتبر صحة المرأة عموما و الأمهات خصوصا من بين أهم أولويات السياسات الصحية للدول نظرا لمكانة المرأة في الأسرة و المجتمع ككل. الأمر الذي جعل للعناية بصحة المرأة و لاسيما تخفيض وفيات الأمهات أثناء فترات الحمل وعملية الولادة و في فترة النفاس هاجسا عالميا نظرا لحجم الخسائر في الأرواح الذي يسجل عبر العالم، حيث تم إحصاء أكثر من 500000 وفاة بينما يعاني عشرون ضعف هذا العدد من الأمهات أضرار صحية و إعاقات في عام 2005، 99% منها في الدول النامية. ترجع الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع حجم وفيات الأمهات إلى نقص الرعاية الصحية، نقص التغذية، الولادة دون إشراف طاقم طبي متخصص.[2] صار تعميم توفير الخدمات الأساسية لضمان صحة إنجابية لائقة من الأهداف الإنمائية للألفية، لهذا تسعى دول العالم عبر جملة من التدابير إلى تحقيق الأهداف الآتية:[3]

- توفير نظام لرعاية الصحية الخاصة بالأمهات قبل وبعد الولادة؛
- توفير الظروف المادية التي تساعد على تنظيم الأسرة؛
- القضاء على عمليات الإجهاض؛
- محاربة جميع الأمراض التي تصيب المرأة كسلطان عنق الرحم و سلطان الثدي و غيرها من الأمراض الأخرى.

3-1-2-6- الهدف السادس: مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض

ترتب عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العقدين الماضيين في العديد من مناطق العالم الدعوة إلى ضرورة إدراج محاربة هذا المرض المعدي و الخطير ضمن أولويات الأمم و الهيئات الدولية المتخصصة. جاء هذا بعد ارتفاع عدد المصابين بهذا المرض و الحاملين للفيروس نتيجة تعدد طرق انتشاره، مما استوجب إدراج تعميم فرص العلاج للمصابين ضمن أولويات المجتمع الدولي وجعله هدفا من أهداف الألفية الإنمائية. بالإضافة إلى هذا فقد أكدت الأمم المتحدة ضرورة محاربة

---

[1] الأمم المتحدة [2006]:« تقرير عام 2005 عن الأهداف الإنمائية للألفية»،ص:04 و 26. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Goals2005/Arabic.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/18.

[2] الأمم المتحدة [2008]:« تقرير عن أهداف الألفية الإنمائية»، «مرجع سابق»، ص:24.

[3] فرزانة رودي،فهيمي ولوري أستفورد، كريمة خليل[2009]:«تطوير البحوث لإثراء سياسات الصحة الإنجابية بالمعلومات في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»،ص:05.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arabicdocs-popcouncil.org/CMS/pdfs/1236857538_MENAresearch_Arabic.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2011/08/20.

انتشار أمراض أخرى لا تقل خطورة عن مرض الايدز و تهدد صحة الأفراد كداء الملاريا الذي يتفشى في الكثير من بلدان العالم، حيث يصيب مابين 350 إلى 500 مليون شخص سنويا و يتسبب في وفاة 90% من المصابين في إفريقيا جنوب الصحراء و ما يعادل 2000 طفل يوميا.

تندرج تحت هذا الهدف ثلاث غايات هي:

الغاية الأولى: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2015 و بدأ انحساره اعتبارا من هذا التاريخ.

الغاية الثانية: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2015 لجميع من يحتاجونه.

الغاية الثالثة: وقف انتشار الملاريا و غيرها من الأمراض بحلول عام 2015 و بدأ انحسارها ابتداء من هذا التاريخ.

3-1-2-7- الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية[1]

يقصد بالاستدامة البيئية استخدام الموارد الطبيعية بحكمة و حماية النظم الايكولوجية التي يتوقف على سلامتها بقاء الجنس البشري. لقد أصبح الحفاظ على البيئة و العمل على ضمان استدامتها من بين أولويات السياسات التنموية و يعود إدماج دور المحافظة على بيئة سليمة ضمن أهداف التنمية إلى أهمية العوامل الطبيعية في تحسين ظروف معيشة الأفراد و تطوير أنشطتهم و رفع مداخلهم، فلن تكون الانجازات في مجال تخفيض أعداد الفقراء مستدامة و لن تتحسن ظروف حياة الملايين من الناس عبر العالم ما لم نتمكن من الحفاظ على التنوع البيولوجي و الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري و زيادة مساحة الغابات.....

لضمان استدامة البيئة و تحسين ظروف حياة الأفراد أجمعت الدول على ضرورة التحكم في جملة من الموارد للتقليل من سلبيات التصنيع و تسهيل استفادة الأفراد من مختلف الموارد الطبيعية و على رأسها المياه الصالحة للاستعمال.

يندرج تحت هذا الهدف أربع غايات فرعية و هي[2]:

الغاية الأولى: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج القطرية و انحسار فقدان الموارد البيئيةّ؛

الغاية الثانية: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي؛

الغاية الثالثة: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة و خدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول 2015؛

---

[1] عبد القادر لطرش، سميح البستاني،موزة المسلم[2009]:«الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر تقييم و استشراف»،سلسلة دراسات سكانية، العدد:04،ص:24.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.gsdp.gov.qa/portal/page/portal/.../**qatar**_millenium_**goals**.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/20.

[2] .عبد القادر لطرش، سميح البستاني،موزة المسلم[2009]:«مرجع سابق»، ص:24.

الغاية الرابعة: تحسين ظروف معيشة ما لا يقل عن 100مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020.

3-1-2-8- الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يوجد اليوم توافق دولي على وجوب إقامة شراكة دولية بغية إقامة إطار مؤسسي يسمح بإدارة رشيدة للتنمية، لذلك تم إدراج الشراكة العالمية من أجل التنمية ضمن أولويات الأهداف الإنمائية للألفية. وهو تعاهد دولي يفعل الالتزام العالمي بتخفيض الفقر من خلال الاعتماد على المسؤوليات المتبادلة بين البلدان الغنية و الفقيرة، تقوم الشراكة العالمية من أجل التنمية على جملة من المرتكزات تهدف كلها إلى تحسين المناخ الاقتصادي للدول النامية[1]، من خلال[2]:

- زيادة تطوير النظام المالي و التجاري المنفتح بحيث يكون غير تميزي كما يتضمن هذا النظام التزاما بالحكم الصالح و التنمية القطرية و الدولية؛
- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا و يتضمن ذلك فرصا لتصدير منتجاتهم من دون حصص نسبية أو تعريفات جمركية. و العمل على التوظيف الايجابي للمساعدات الدولية في مختلف المجالات الحيوية خاصة في مجال خلق فرص عمل للشباب، تعزيز التخفيف من أعباء الدين عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و إلغاء الدين الثنائي الرسمي؛
- معالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان التي ليس لها منافذ بحرية و الدول الجزرية الصغيرة؛
- تحسين الواقع الصحي، من خلال التعاون مع الشركات الصيدلانية، لإتاحة المستحضرات الدوائية الأساسية بأسعار ميسرة في الدول النامية.
- التعاون مع القطاع الخاص لتوفير التكنولوجيات الحديثة كتقنيات المعلومات الاتصالات الحديثة لمختلف شرائح المجتمعات النامية.

3-1-3- مؤشرات قياس أهداف الألفية الإنمائية: (أنظر الملحق رقم:02)

من البديهي وضع مؤشرات لقياس مدى التقدم المحرز لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، لذلك تم وضع 48 مؤشر تم تعديلها فيما بعد بإضافة مؤشرات أخرى ليصل عددها إلى 60 مؤشر. تستخدم جملة المؤشرات لقياس 18 غاية تتفرع عن 8 أهداف رئيسية سنأتي على تفصيلها من خلال هذا الفرع.[3]

3-1-3-1- مؤشرات قياس الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع

يتكون الهدف الأول من ثلاثة غايات أساسية، يتم قياس كل غاية بمجموعة من المؤشرات، بحيث تقاس الغاية الأولى من خلال ثلاثة مؤشرات و الغاية الثانية بأربع مؤشرات، أما الغاية الثالثة و الأخيرة فتقاس بمؤشرين.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2003]:« أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية»، ص:145.

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2000]:« إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية»، ص:7. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/Standards_and_Norms/UN_Mill_Ara_.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ :2011/08/22.

[3] علي عبد القادر علي[2003]:«أهداف التنمية الدولية و صياغة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية»، ص ،ص : 15-18.

الغاية الأولى: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

المؤشر الأول:نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم.

المؤشر الثاني:نسبة فجوة الفقر.

المؤشر الثالث: حصة الخمس 20% الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.

الغاية الثانية:توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء و الشباب.

المؤشر الأول: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل شخص.

المؤشر الثاني: نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان.

المؤشر الثالث: نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم.

المؤشر الرابع:نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى إجمالي العاملين.

الغاية الثالثة: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة مابين 1990- 2015.

المؤشر الأول: نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات و يعانون من نقص في الوزن.

المؤشر الثاني :نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

3-1-3-2- مؤشرات قياس الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

يمثل الهدف الثاني ضمان تمكين الأطفال في كل مكان (ذكور و إناث) على حد سواء من إكمال المقرر الدراسي الكامل الخاص بالمرحلة الابتدائية، يتم قياسه بثلاث مؤشرات هي:[1]

المؤشر الأول:صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي.

المؤشر الثاني: نسبة التلاميذ الذين يكملون المرحلة الابتدائية.

المؤشر الثالث: معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.

3-1-3-3- مؤشرات قياس الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة

وضع هذا الهدف لإزالة التفرقة بين الجنسين / النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي و الثانوي. و يفضل أن يتم مع حلول عام 2005 و في جميع مراحل التعليم مع حلول عام 2015 كحد أقصى[2]:

المؤشر الأول: نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي.

[1] الأمم المتحدة[2008]:« تقرير عن الأهداف الإنمائية 2008»،«مرجع سابق» ، ص،ص: 12،14.
[2] نفس المرجع، ص،ص: 16،19.

المؤشر الثاني: نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة و الكتابة لمن هم في سن 15-24 سنة.

المؤشر الثالث: حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي.

المؤشر الرابع: نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.

3-1-3-4- مؤشرات الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

لقياس خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين في الفترة ما بين 1990-2015 نستعمل المؤشرات التالية[1]:

المؤشر الأول: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

المؤشر الثاني: معدل وفيات الرضع.

المؤشر الثالث: نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.

3-1-3-5- مؤشرات الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

تندرج تحت هذا الهدف جملة الغايات التي يتم قياسها بمجموعة من المؤشرات التي نفصلها على النحو التالي[2]:

الغاية الأولى التي تنص على: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع بين عامي 1990-2015 و الذي يتم قياسه بالمؤشرات الآتية:

المؤشر الأول: معدل وفيات الأمهات النفائس.

المؤشر الثاني: نسبة الولادة التي تجري تحت إشراف أخصائيي الصحة ذوي المهارة.

المؤشر الثالث: معدل استخدام وسائل منع الحمل.

الغاية الثانية: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

المؤشر الأول: نسبة الولادات عند المراهقات.

المؤشر الثاني: الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة الطبيب مرة واحدة على الأقل).

المؤشر الثالث: الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة.

3-1-3-6- مؤشرات الهدف السادس: مكافحة فيروس و مرض الايدز و الملاريا و غيرها من الأمراض

تنقسم مؤشرات قياس هذا الهدف حسب الغايات المكونة له كما يلي[1]:

---

[1] الأمم المتحدة[2008]:« تقرير عن الأهداف الإنمائية 2008»،«مرجع سابق» ، ص،ص: 20،21.

[2] برنامج الأمم المتحدة[2003]:«الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية : نحو 2015 الإنجازات و التطلعات»،ص:25. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-03-1-a.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/06/12.

الغاية الأولى: إيقاف انتشار فيروس نقس المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية (الايدز) بحلول عام 2015 و المباشرة في الحد من انتشاره.

المؤشر الأول: مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل آلائي يتراوح سنهن بين 15 و24 سنة.

المؤشر الثاني: معدل انتشار استخدام موانع الحمل التي تحول دون انتقال فيروس نقص المناعة.

المؤشر الثالث: نسبة السكان الذين لديهم معرفة شاملة صحيحة بمرض نقص المناعة المكتسب و الذين يتراوح سنهم بين 15- 24 سنة.

المؤشر الرابع: نسبة حضور التلاميذ الأيتام الذين يتراوح سنهم بين 11 و 14 سنة للدراسة إلى نسبة حضور التلاميذ غير الميتمين من نفس الفئة العمرية.

الغاية الثانية: تعميم إتاحة العلاج من فيرس نقص المناعة البشرية/ الايدز لجميع من يحتاجون إليه.

المؤشر الأول: نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على مضادات الفيروسات العكوسية.

الغاية الثالثة: إيقاف انتشار الملاريا و الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015.

المؤشر الأول: نسبة انتشار مرض الملاريا.

المؤشر الثاني: نسبة السكان الذين يقيمون في المناطق المعرضة لخطر الملاريا و الذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية منه و علاجه.

المؤشر الثالث: نسبة انتشار و معدل الوفيات المرتبط بمرض السل.

المؤشر الرابع: نسبة حالات السل التي اكتشفت و تم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة المباشرة.

3-1-3-7- مؤشرات الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

لقياس مدى التقدم نحو تحقيق هدف ضمان الاستدامة البيئية تستعمل المؤشرات الآتية[2]:

الغاية الأولى: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه و الحد من خسارة الموارد البيئية.

المؤشر الأول: نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة[2003]:«مرجع سابق»، ص: 25.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2007]:«الأهداف الإنمائية للألفية منظور شبابي»، ص،ص: 151،152. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-07-3-a.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/06/12.

المؤشر الثاني: نسبة الأرصدة السمكية الموجودة في الحدود البيولوجية الآمنة.

المؤشر الثالث: الطاقة المستخدمة بما يعادل كيلوغرام واحد من الوقود لكل دولار- مقاسا بمعدل القوة الشرائية المتعادلة- من الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشر الرابع: انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد و استهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون.

المؤشر الخامس: نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة.

الغاية الثانية: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2020.

المؤشر الأول: نسبة المناطق البرية و البحرية المحمية.

المؤشر الثاني: نسبة الأجناس المهددة بالانقراض.

الغاية الثالثة: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال و السكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف بحلول 2015.

المؤشر الأول: نسبة السكان في الحضر و الريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة للمياه.

المؤشر الثاني: نسبة السكان في المناطق الحضرية و الريفية الذين يتمتعون بالوصول إلى خدمات الصرف الصحي.

الغاية الرابعة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن 100 مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة المكتظة)، بحلول عام 2020.

المؤشر الأول: نسبة الأسر المعيشية التي تحصل على السكن المضمون.

3-1-3-8- مؤشرات قياس الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الهدف الثامن هو الهدف الذي يضم أكبر عدد من الغايات و المؤشرات و التي سنأتي على تفصيلها فيما يلي:[1]

- **أولا:** المؤشرات الخاصة بقياس الغاية المتعلقة بالمساعدة الرسمية للتنمية:

المؤشر الأول: صافي المساعدات الرسمية للتنمية (الإجمالية و للدول الأقل نموا) كنسبة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية/ لجنة مساعدات التنمية.

[1] NATIONS UNIES, le groupe de réflexion sur le retard pris dans la réalisation des objectifs du millénaire pour le développement [2010]:« Huitième objectif du millénaire pour le développement : le partenariat mondial pour le développement à la croisée des chemins»,p:IX . sur site internet : www.un.org/fr/millenniumgoals/pdf/MDG_GAP_Report2008.pdf. consulte le: 22/08/2011.

المؤشر الثاني: نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية/لجنة مساعدات التنمية القابلة لتخصيص القطاعي إلى الخدمات الاجتماعية (التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأساسية، الغذاء، المياه الآمنة، الصرف الصحي).

المؤشر الثالث: نسبة المساعدات الثنائية الرسمية غير المقيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية/ لجنة مساعدات التنمية.

المؤشر الرابع: المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول المحاطة باليابسة إلى إجمالي دخلها القومي.

المؤشر الخامس: المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغيرة إلى إجمالي دخلها القومي.

- **ثانيا**: المؤشرات المخصصة لقياس الغاية المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق:

المؤشر الأول: نسبة واردات الدول المتقدمة (بالقيمة و باستثناء الأسلحة) من الدول النامية الأقل نموا و التي تم إعفاؤها من الرسوم.

المؤشر الثاني: متوسط التعريفات المفروضة من قبل الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية و المنسوجات و الملابس من الدول النامية.

المؤشر الثالث: تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي.

المؤشر الرابع: نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة لبناء القدرات التجارية.

- **ثالثا**: المؤشرات المخصصة لقياس الغايات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون.

المؤشر الأول: إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة الدول الفقيرة التي تعاني من مديونية شديدة و عدد الدول التي وصلت إلى نقطة الانتهاء.

المؤشر الثاني: خفض الدين الملتزم به ضمن إطار مبادرة تخفيف وطأة الدين للدول الفقيرة التي تعاني من مديونية شديدة (بالدولار الأمريكي).

المؤشر الثالث: خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع و الخدمات.

- لقياس الغاية المرتبطة بتطوير و تطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق و منتج للشباب و ذلك بالتعاون مع الدول النامية يستعمل مؤشر وحيد هو.

المؤشر: معدل البطالة لدى الفئة العمرية 15-24 سنة (الإجمالي و لكل جنس / نوع اجتماعي على حدة).

- لقياس غاية تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلفة ميسرة، بالتعاون مع شركات الأدوية، نستعمل .

المؤشر: نسبة السكان الذين يتمكنون من الحصول على الأدوية الأساسية بسعر مقدور عليه و بشكل مستدام.

- يتم قياس الغاية المتعلقة بتعميم فوائد التقنيات الحديثة، خاصة المتعلقة بمجالي المعلومات و الاتصالات، بالتعاون مع القطاع الخاص، باستعمال مؤشرين هما:

المؤشر الأول: عدد خطوط الهاتف الثابت. و المشتركين في شبكات الهاتف النقال لكل 100 فرد.

المؤشر الثاني: عدد الحواسيب الشخصية المستعملة لكل 100 فرد. و مستعملي الهاتف النقال لكل 100 نسمة من السكان.[1]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2003]:« الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية نحو 2015 الإنجازات و التطلعات»، ص ص:25-26.

المبحث الثاني: الإنجازات في مجال تحقيق أهداف الألفية الإنمائية

لقد مرت أكثر من عشر سنوات على اعتماد أهداف الألفية الإنمائية من قبل قادة العالم. و منذ ذلك الوقت زاد وعي الأفراد و المجتمعات بأهمية و ضرورة بلوغ هذه الأهداف، التي شكلت رؤية واسعة و ساعدت في تحديد الأولويات الوطنية و العالمية. كما أنها نجحت في إخراج ملايين الأشخاص من دائرة الفقر و الحرمان و وسعت نطاق الفرص المتاحة للمرأة و خلصت العديد من الناس من الأمراض القاتلة و كان هذا التقدم متباين من هدف لأخر و من إقليم لآخر.

3-2-1- التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر

وفقا لخط الفقر الذي حدده البنك الدولي بـ 1,08 دولار في اليوم و الذي تم تعديله في عام 2008 ليصبح 1.25 دولار في اليوم بأسعار سنة 2005، فيقدر عدد الفقراء في العالم بـ 1.4 مليار شخص حسب أخر الإحصائيات مقارنة بـ 1,8 مليار شخص فقير في عام 1990 و يرجع الفضل الأكبر في هذا الإنجاز لتحقق نمو مستمر في البلدان النامية و خاصة في آسيا. غير أنه و نظرا لكون هذه الأخيرة هي من حقق أعلى المعدلات فإن إحراز تقدم بدونها يبدو بطيئا جدا، حيث نجد أن أفريقيا جنوب الصحراء و أجزاء من آسيا لا تزال معدلات الفقر فيها مرتفعة فقد ارتفع عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار في اليوم بمقدار 92 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و بمقدار 8 ملايين في غرب آسيا خلال الفترة من 1990إلى 2005 و يزداد الوضع خطورة في حالة أخذت جوانب أخرى للفقر كالحرمان والإقصاء الاجتماعي. في الجدول رقم (3-1) نبين أخر الإحصائيات المتعلقة بالفقر المدقع في مختلف مناطق العالم.

الجدول رقم (3-1): التقدم المحرز لتحقيق هدف تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول 2015.

	أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	منطقة البحر الكاريبي	آسيا الوسطى	جنوب شرق آسيا	شرق آسيا	أمريكا اللاتينية	غرب آسيا	شمال أفريقيا	إجمالي المناطق النامية
1990	%58	%49	%29	%6	%39	%60	%11	%2	%5	%45
2005	%51	%39	%26	%19	%19	%16	%7	%6	%3	%27
2015	%29	%24,5	%13,5	%3	%19,5	%30	%5,5	%1	%2,5	%22,5

المصدر: الأمم المتحدة[2011]: «تقرير أهداف الألفية الإنمائية 2011»، ص:06، (بالتصرف).

يتضح لنا من خلال تفاصيل الجدول أن أكبر انخفاض في معدلات الفقر سجل في شرق، جنوب وجنوب شرق آسيا وهذا راجع للتطور السريع و تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بباقي دول العالم النامي، بينما شهدت كل من أفريقيا جنوب الصحراء، منطقة البحر الكاريبي، أمريكا اللاتينية و شمال أفريقيا تحسنا طفيفا في تخفيض معدلات الفقر المدقع. و على العكس من المجموعتين الأولى و الثانية فقد تدهور الوضع في كل من غرب آسيا و آسيا الوسطى فازداد معدل الفقر المدقع فيهما ويرجع السبب الرئيسي لهذا التباطؤ إلى ارتفاع تكاليف العيش وعدم المقدرة على مواجهة أزمة ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية وعدم وضع سياسات صارمة لحد من ظاهرة الفقر.[1]

[1] الأمم المتحدة[2011]:«تقرير الأهداف الإنمائية للألفية»،ص،ص : 06-07.متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/MDG.Report.2011.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/17.

لم ينتج عن النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم على مدى العقود الماضية نمو سريع في خلق مناصب الشغل المستدامة، مما أدى إلى استحداث مصطلح "نمو غير منشئ للعمالة" و يعتبر عدم إحراز تقدم في خلق وظائف منتجة و لائقة في المناطق الحضارية، إلى جانب ركود الإنتاجية الزراعية في العديد من المناطق الريفية السببين الرئيسيين وراء استمرار انتشار ظاهرة الفقر.

و بحسب التقديرات، فإن 633 مليون عامل في العالم أي 21.2% من العمال عاشوا مع عائلاتهم على أقل من 1.25 دولار للشخص الواحد في اليوم خلال عام 2008. و تشير التقديرات إلى أن هذا العدد ازداد في عام 2009، أين وصل إلى 215 مليونا، 100 مليون في جنوب آسيا و 28 مليون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يدل هذا على أن نسبة إضافية تصل إلى 7% من العمال كانوا عرضة للفقر بين عامي 2008-2009. لقد ارتفع معدل البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 سنة) بمعدل أسرع من معدل البطالة عموما في السنوات السابقة، فقد وصل هذا المعدل في سنة 2009 إلى 14%، بينما كان يقدر بـ 12.1% سنة 2008[1].

نبرز في الجدول رقم(3-2) نسبة العمالة إلى إجمالي السكان في مختلف مناطق العالم في الفترة الممتدة بين سنة 2000 و 2010.

الجدول رقم(3-2): نسبة العمالة إلى إجمالي السكان في العالم للسنوات 2000،2009،2010.

	2000	2009	2010
شرق آسيا	74%	%70	%70
أوقيانوسيا	%66	%66	%66
جنوب شرق آسيا	%67	%66	%66
أفريقيا جنوب الصحراء	%63	%64	%64
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	%58	%61	%61
القوقاز و آسيا الوسطى	%55	%59	%60
جنوب آسيا	%57	%58	%58
شمال أفريقيا	%43	%46	%46
غرب آسيا	%45	%44	%43
المناطق المتقدمة النمو	%55.7	%55.4	%54.8
المناطق النامية	%63.2	%62.7	%62.7

المصدر: الأمم المتحدة: «تقرير أهداف الألفية الإنمائية 2011»، ص:08،(بالتصرف).

لقد انخفضت نسبة العمالة إلى عدد السكان في المناطق المتقدمة النمو من 56,8% في عام 2007 إلى 55,4% في عام 2009 و استمر الانخفاض بعد ذلك ليصل سنة 2010 إلى 54,8%. و باختصار فإن معظم الاقتصاديات في العالم فشلت في توليد فرص عمل كافية لايستعاب النمو في عدد السكان الذين بلغوا سن العمل، هذا ما يمثل الفجوة بين النمو الاقتصادي و النمو في سوق العمالة و مثلت كل من منطقة القوقاز

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2010]:«الوفاء بالوعود: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015»، ص، ص: 07-08. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/238/00/PDF/N1023800.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/10.

و آسيا الوسطى و أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي و شرق آسيا استثناء من حيث تحقيق ارتفاع في معدلات العمالة .

على الرغم من التقدم المحرز في وقت سابق، إلا أنه و منذ 1995 تزداد باستمرار نسبة الجياع إلى عدد سكان العالم. فلا يزال أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع و أكثر من ملياري شخص يعانون من نقص الوزن. 129 مليون طفل يعانون من التقزم و يرجع هذا بدرجة كبير إلى نقص فرص الحصول على الغذاء بسبب ارتفاع أسعار الأغذية و الوقود و عليه فإنه سيكون من الصعب تحقيق هدف الحد من الجوع في مناطق كثيرة من العالم النامي.

انخفض عدد ناقصي التغذية في سنة 2010 مع انتعاش الاقتصاد العالمي. بعد ما ارتفع بشكل حاد خلال الفترة 2006-2009 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية و لكنه مازال مرتفعا بدرجة غير مقبولة، حيث أنه أعلى مما كان عليه قبل الأزمتين الأخيرتين (أزمة الغذاء و الوقود و الأزمة المالية) و أعلى من المستوى الذي كان قائما قبل 40 سنة.

استنادا إلى أحدث البيانات المتوافرة، يقدر العدد الكلي لناقصي التغذية في العالم بنحو 1023 مليون شخص سنة 2009، حيث انخفض بنسبة 9.6% ليصل إلى 925 مليون في سنة 2010، حيث وجد أن الدول النامية تضم أغلبية من يعانون من نقص التغذية بنسبة 97%. يتمركز هؤلاء في سبعة بلدان هي (إثيوبيا، إندونيسيا، بنغلاديش، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الهند و الصين)، فيما يعيش أكثر من 40% في الهند و الصين وحدهما.

تقدر نسبة من يعانون من نقص التغذية أو الجوع عبر العالم في سنة 2011 بـ 14,6%، أي بانخفاض قدر بنسبة 1,4% عن سنة 2010 حيث سجلت نسبة 16%، رغم هذا الانخفاض إلا أنه غير كافي لتحقيق الغاية المسطرة ضمن أهداف الألفية الإنمائية حيث انحسر انتشار الجوع من 20% في الفترة 1990-1992 إلى 14,6% في سنة 2011.[1]

الشكل رقم(3-1) يوضح لنا عدد ناقصي الوزن عبر مختلف أقاليم العالم.

[1] Welf hunger hilfe, international food policy researche institute , concern worldwild[2011]:« Globle hunger index : the challenge of hunger taming price spikes and excessive food price volatility», p:11.sur site internet: www.ifpri.org/sites/default/files/publications/ghi11.pdf, consult le: 12/02/2012.

الشكل (3-1): نقص التغذية في عام 2010 حسب الأقاليم (بالملاين).

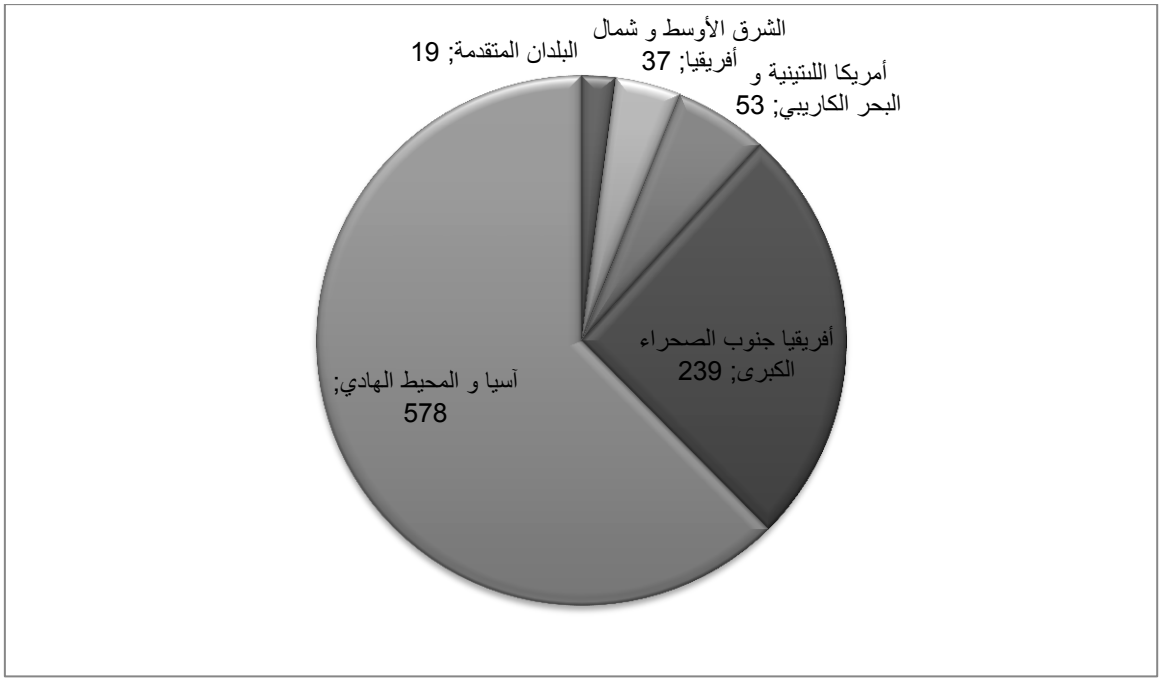

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة [2010]:«تقرير حول حالة انعدام الغذاء في العالم 2010: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة»،ص:10.

تشير التوقعات إلى أن عدد ناقصي التغذية سينخفض في كل الأقاليم النامية و لكن بدرجات متفاوتة، فمازال إقليم آسيا و المحيط الهادي هو الإقليم الذي يسجل أكبر عدد من ناقصي التغذية و لكن بالمقابل فإنه يسجل أكبر تحسن على المستوى العالمي و ذلك بفضل انخفاض عدد ناقصي التغذية فيه بنسبة 12% أي من 658 مليون شخص سنة 2009 إلى 578 مليون شخص سنة 2010[1].

3-2-2- التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي

أحرز تقدم ملحوظ في اتجاه توفير التعليم الابتدائي للجميع في البلدان النامية منذ عام 2000، حيث اجتاز العديد من البلدان نسبة 90% في مجال التسجيل في المدارس الابتدائية. سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أسرع زيادة في هذا المجال أين ارتفعت هذه النسبة من 58% سنة 2000 إلى 76% في عام 2009، لكن وتيرة التقدم هذه غير كافية لتمكين جميع الفتيات و الفتيان من إتمام دورة دراسية كاملة من مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

[1] منظمة الأغذية و الزراعة [2010]:«تقرير حول حالة انعدام الغذاء في العالم : التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة»، ص:07-10. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.fao.org/docrep/013/i1683a/i1683a.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/20.
منظمة الأغذية و الزراعة [2011]:«حالة الأغذية و الزراعة»، ص:65.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.fao.org/docrep/014/i2330a/i2330a.pdf، تم الإطلاع عليه يوم: 2011/12/20.

تشير الإحصائيات إلى أنه من بين كل 100 طفل في المناطق النامية يلتحق 87 طفل بالمدارس في المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي. و يترك طفلان على الأقل من كل خمسة أطفال الدراسة قبل إتمام المرحلة الابتدائية.[1]

الجدول رقم(3-3) الذي يبن لنا درجة التقدم في نسب الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي عبر مناطق العالم.

الجدول رقم(3-3): نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي لكل من سنتي 1999 و 2009.

السنة / المناطق	1999	2009
أفريقيا جنوب الصحراء	%58	%76
غرب آسيا	%83	%88
القوقاز و آسيا الوسطى	%94	%93
شمال أفريقيا	%86	%94
جنوب شرق آسيا	%93	%94
أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي	%93	%95
شرق آسيا	%95	%96
المناطق النامية	%82	%89

المصدر: الأمم المتحدة [2011]:«تقرير الأهداف الإنمائية للألفية »، ص: 16 (بالتصرف).

يتضح لنا من الأرقام الواردة في الجدول أن معدلات الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي شهدت تقدما بطيئا في العالم النامي ككل، حيث سجلت ارتفاعا بـ 7 نقاط مؤوية خلال عشر سنوات و يمكن ملاحظة درجة الاختلاف في معدلات التقدم بين الأقاليم التي تظهر: فأكبر نسبة تقدم سجلتها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث ارتفعت نسبة الالتحاق فيها من 58% سنة 1999، إلى 76% سنة 2009. تلتها كل من جنوب آسيا و شمال أفريقيا بتقدم قدر بـ 12% و 8% على التوالي. بينما سجلت منطقة القوقاز و آسيا الوسطى تراجعا في نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي من 94% إلى 93%.

تظهر الأرقام انخفاض في عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمرحلة الأولى من الدراسة من 106 مليون طفل إلى 67 مليون طفل في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009. نصفهم من أفريقيا جنوب الصحراء و ربعهم من سكان جنوب آسيا. توجد عوامل أساسية تؤدي إلى عرقلة التطور في اتجاه تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي و تجعل من القضاء عليها لبلوغ الهدف المنشود تحديا حقيقيا و من أهم هذه الأسباب[2] :

- عدم المساواة بين الذكور و الإناث، حيث أن الفتيات أكثر حرمانا من الحق في الدراسة خاصة في المناطق الريفية و المعزولة، فتشير الإحصائيات إلى انخفاض نسبة الفتيات اللاتي لم يلتحقن بالمدارس من مجموع الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس من 58% إلى 53% خلال عقد من الزمن.
- يرجع السبب الثاني إلى مشكل الفقر و عدم قدرة معيل الأسرة على تحمل أعباء تدريس أطفاله.

[1] الأمم المتحدة [2010]:«تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2010»، ص ص:16-17. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/2010Report.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/17.

[2] الأمم المتحدة [2011]:« مرجع سابق»، ص: 17.

- الحروب و الصراعات الداخلية التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس، حيث يعيش 28 مليون طفل من إجمالي عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس من الدول الفقيرة المتضررة من الصراعات.

3-2-3- التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة

شهدت الفجوة بين الجنسين في مجال القيد في المدارس الابتدائية تقلصا ملحوظا، رغم أنه كان بطيئا. و قدر عدد الفتيات المقيدات في المرحلة الابتدائية من الدراسة في إجمالي الدول النامية 96 فتاة مقابل 100 صبي في عام 2009 بالمقارنة مع 91 فتاة في سنة 1999. و قد تمكنت كل من المناطق التالية: (القوقاز و آسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي و جنوب شرق آسيا) من تحقيق هدف المساواة بين الجنسين و بصورة استثنائية فإن عدد الفتيات يفوق عدد الفتيان، بينما كان التقدم في مجال تحقيق المساواة في مرحلة التعليم الثانوي أكثر بطئا و حقق 53 بلدا فقط من بين 117 بلد غاية التكافؤ بين الجنسين في كل من مرحلة التعليم الابتدائي و الثانوي، أي بزيادة 14 بلد مقارنة بسنة 1999.

استمر ارتفاع معدل النساء العاملات بأجر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي باستثناء الوظائف الزراعية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 35% سنة 1990 إلى 40% في عام 2009. و شهدت كل من منطقتي جنوب آسيا و أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحسنا كبيرا، حيث حققت الأولى زيادة قدرها 6%، بينما الثانية حققت زيادة تقدر بـ 9%، أما في شمال أفريقيا فلم تتغير نسبة النساء العاملات منذ 1990.

سجلت نسبة 18% نصيب المرأة في المقاعد البرلمانية الوطنية في الدول النامية سنة 2011 مقارنة بـ 12% سنة 2000، رغم هذا التقدم إلا أنه غير كافي لبلوغ هدف المساواة في المشاركة السياسية بين الرجل و المرأة.

لمزيد من التوضيح حول نصيب المرأة في المقاعد البرلمانية الوطنية وضعنا الشكل رقم (3-2) الآتي:

الشكل رقم(3-2): نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات (2000-2011)
الوحدة (نسبة مئوية)

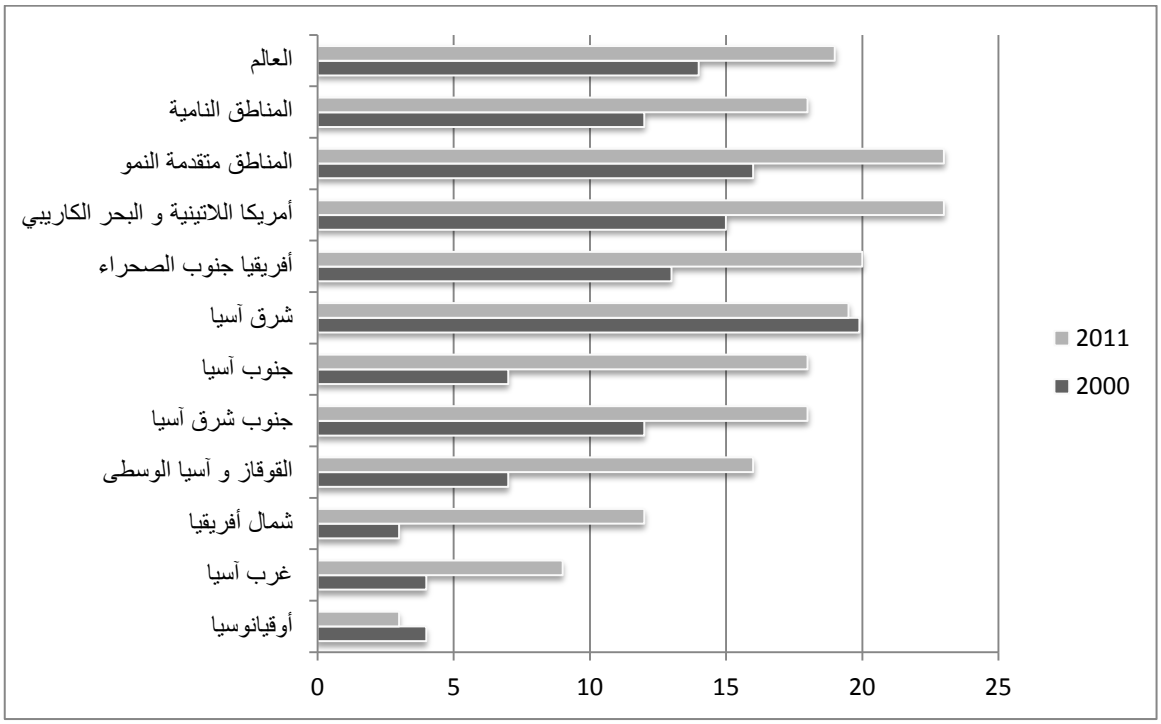

المصدر: الأمم المتحدة [2011]:«تقرير الأهداف الإنمائية للألفية »، ص:22.

يتضح لنا من خلال الشكل البياني، أن التقدم نحو إحراز المساواة بين الجنسين في مجال المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء كان بطيئا عبر العالم، حيث سجلت نسبة 14% سنة 2000 لكن بعد مرور 11 سنة شهدت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية ارتفاعا بنسبة 4% فقط، أي بزيادة سنوية تقدر بـ 0,36%. وهي نسبة بعيدة عن الهدف المسطر و المقدر بـ 30%. و سجلت منطقة أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي نسبة 23% و هي أعلى نسبة مقارنة بباقي مناطق العالم النامي.

3-2-4- التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال.

قدر عدد وفيات الأطفال سنة 2009 بـ 8,1 مليون وفاة وهو أقل بكثير من عدد وفيات الأطفال المسجل في عام 1990 و المقدر بـ 12,5 مليون وفاة. و تشير أخر الإحصائيات إلى خفض معدل وفيات الأطفال في العالم إلى الثلث، أي من 89 حالة وفاة لكل 1000مولود حي في عام 1990 إلى 60 حالة وفاة سنة 2009 لكل 1000 مولود حي. إن ما نسبته 36% من وفيات الأطفال تحدث في الشهر الأول بعد الولادة و معظمها في الأسبوع الأول منه. و لقد تحقق انخفاض في معدل وفيات الأطفال بنسبة 50% على الأقل في جميع المناطق باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء و جنوب آسيا نتيجة ارتفاع مستويات الإصابة بفيروس نقص المناعة و الظروف الاقتصادية الصعبة أو نتيجة عدم الاستقرار من جراء الحروب و النزاعات.[1]

[1] منظمة الصحة العالمية[2009]:« الإحصاءات الصحية العالمية»، ص:10. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.who.int/entity/whosis/whostat/AR_WHS09_Full.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/15.

يرجع السبب الرئيسي لتقدم المحقق في تقليص معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى توسيع نطاق علاج الأمراض المسببة للوفاة كالإسهال، الملاريا، الالتهابات الرئوية، الحصبة و توفير المضادات الحيوية و اللقاحات الضرورية و الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية .

3-2-5- التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

إن هدف تحسين صحة الأمهات هو الهدف الذي يتميز بأقل قدر من التقدم بين سائر الأهداف الإنمائية للألفية. ففي كل سنة تموت 536000 امرأة جراء مضاعفات مرضية أثناء الحمل أو الولادة. وتمثل وفيات الأمهات أثناء النفاس أكبر إجحاف تتعرض له المرأة في الدول النامية بحيث يزيد عن 300 ضعف معدل وفيات النفائس في الدول المتقدمة النمو، حيث يمثل أعلى مستويات التفاوت أو ما يسمى بالفجوة الصحية الكبرى. و تسجل كل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و جنوب آسيا 87% من إجمالي الوفيات المسجلة عبر العالم. بينما تشير الدراسات إلى إمكانية تجنب نسبة كبيرة من وفيات الأمهات أثناء فترة الحمل و الولادة عن طريق توفير الرعاية الصحية من قبل مختصين و هذا ما حدث فعلا منذ سنة 1990 أين سجل نسبة 53% من الولادات التي تتم تحت إشراف اختصاصي في الصحة الإنجابية، بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 65% سنة 2009.

رغم هذا التحسن إلا أن معدل وفيات الأمهات لم ينخفض كثيرا حيث سجلت 480 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي سنة 1990، بينما تم تسجيل 290 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي سنة 2009. هذا ما يعني أن الدول النامية لا تزال بعيدة عن الهدف المسطر و الذي يقضي بتخفيض وفيات الأمهات بمقدار ثلاث أرباع بحلول عام 2015[1].

سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى نسبة بين مناطق العالم في حالات الولادة لدى المراهقات حيث يساوي تقريبا 123 حالة ولادة لكل 1000 فتاة مراهقة و هو ضعف المعدل السائد في باقي مناطق الدول النامية.

شهدت المناطق النامية تقدما متدنيا بين سنتي 2000 و 2008 في مجال انتشار وسائل منع الحمل حيث تم تسجيل 60% و 61% على التوالي ما يستوجب استثمار المزيد من الموارد المادية و البشرية لتحسين معدل انتشار وسائل منع الحمل و برامج تنظيم الأسرة.

3-2-6- التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف السادس: مكافحة فيروس و مرض الايدز و الملاريا و غيرها من الأمراض

رغم التقدم المحرز على مدى ثلاثة عقود منذ ظهور وباء الايدز لأول مرة وخاصة خلال الفترة الأخيرة الممتدة بين عامي 2001- 2009 أين انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 25% تقريبا في جميع أنحاء العالم. إلا أن هذا التقدم يخفي تباينات إقليمية كبيرة، حيث سجلت كل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و جنوب آسيا انخفاضا في معدل الإصابة بهذا المرض، بينما سجلت كل من أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى ارتفاعا في معدل الإصابة. قدر عدد المصابين الجدد بفيروس

[1] منظمة الأمم المتحدة للطفولة[2009]:« وضع الأطفال في العالم»، ص،ص: 2-4، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.unicef.org/arabic/sowc09/docs/SOWC09-FullReport-AR.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/22.
الإحصاءات الواردة بالاعتماد على « تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2011» ، ص :29.

نقص المناعة البشرية سنة 2009 بحوالي 2,6 مليون شخص. و قد انخفض بنسبة 21% مقارنة بسنة 1997 أين بلغ عدد الإصابات الجديدة ذروته.

يقدر عدد الوفيات الناتجة عن مرض الايدز بأكثر من 30 مليون شخص بمعدل 5700 شخص في اليوم مع وجود 33 مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية و أكثر من 16 مليون طفل قد تيتم بسبب الايدز.[1] و يتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية 6800 شخص يوميا[2]. وصل عدد الأشخاص الذين يتلقون علاجا بمضادات الفيروسات العكوسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الايدز في الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض 5,25 مليون شخص مع نهاية عام 2009 و قد ارتفع عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج بـ 1,2 مليون شخص منذ نهاية 2008 و هي أكبر زيادة سجلت على الإطلاق. كما ارتفع عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى علاج ضد فيروس نقص المناعة البشرية من 10,1 مليون شخص إلى 14,6 مليون شخص مع نهاية 2009، سجلت نسبة 36% كمعدل لتغطية العلاجية من فيروس نقص المناعة و مرض الايدز مقارنة بنسبة 28% المسجلة في سنة 2008.

انخفضت عدد حالات الإصابة بداء الملاريا من 233 مليون حالة سنة 2000 إلى 225 مليون حالة سنة 2009، كما سجل انخفاض في عدد الوفيات الناجم عن مرض الملاريا عبر العالم من 985000 وفاة سنة 2000، إلى 781000 وفاة سنة 2009. و يرجع هذا التقدم للجهود المبذولة في مجال تطوير و توفير أدوات فعالة للقضاء على المرض و التي شملت توفير الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية طويلة الأمد و العلاج المركب القائم على الأرتيميسينين. ارتفع عدد الأشخاص المحصنين ضد الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء من 13 مليون شخص سنة 2005 إلى 75 مليون شخص سنة 2009، نتيجة الجهود المبذولة لمحاربة المرض حيث تم توزيع 289 مليون ناموسية معالجة بالمبيدات مع نهاية 2010[3].

يقتل السل نحو مليوني إنسان سنويا أي 500 نسمة يوميا أغلبهم من دول العالم النامي. وقد انخفضت الإصابات بداء السل منذ أن وصلت إلى أقصى حد لها سنة 2004 أين تم تسجيل 142 حالة لكل 100000 نسمة، ليصل إلى 137 حالة لكل 100000 نسمة. و يسجل في كل سنة حوالي 9 ملاين حالة إصابة جديدة أغلبها في آسيا بنسبة 55% بينما سجلت منطقة أفريقيا نسبة 30%[4].

3-2-7- التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

لا يزال معدل التصحر مرتفع في كثير من الدول فعلى مدى العقد الماضي تم تحويل ما يقدر بـ 13 مليون هكتار من الغابات في جميع أنحاء العالم إلى استخدامات أخرى، بالمقارنة مع 16 مليون هكتار فقدت سنويا في تسعينيات القرن الماضي. لقد أضافت برامج التشجير في العديد من الدول إلى جانب التوسع الطبيعي للغابات في بعض المناطق على غرار منطقة آسيا التي حققت زيادة في مساحة الغابات

[1] الأمم المتحدة ، الجمعية العامة[2011]:« الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية»، ص: 3. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://unaidspcbngo.org/wp-content/uploads/2011/06/N1136782-AR.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/27.

[2] UNAIDS, WORLD HEALTH ORGNAZATION[2007]:«AIDS epidemic update», p:04.sur site internet: data.**unaids**.org/pub/epislides/**2007**/**2007**_epi**update**_en.pdf, consult le:07/09/2011.

[3] WORLD HEALTH ORGANIZATION [2010]:«World malaria report »¸P: XX. Sur site internet: www.who.int/malaria/world_malaria_report_2010/en.pdf. consulte le: 10/09/2011.

[4] منظمة الصحة العالمية[2006]:« الخطة العالمية لدحر السل 2006 – 2015 من أجل الحياة نحو عالم متحرر من السل»، ص: 4. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.emro.who.int/stb/Media/PDF/GPII_Arabic.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/22.

تقدر بحوالي 2,2 مليون هكتار سنويا، بينما سجلت زيادة في مساحة الغابات تقدر بـ 7 ملايين هكتار سنويا على المستوى العالمي، مما أدى إلى انخفاض صافي الخسائر في مساحة الغابات من 8,3 مليون هكتار سنويا خلال الفترة 1990-2000، إلى 5,2 مليون هكتار سنويا خلال الفترة 2001-2010. و سجلت أكبر الخسائر في مساحة الغابات في كل من أمريكا اللاتينية و أفريقيا بمساحة تقدر بـ 4 ملاين و 3,4 مليون هكتار سنويا على التوالي. كما سجلت أستراليا خسائر معتبرة في مساحة الغابات نتيجة الحرائق.

فشلت دول العالم في تحقيق الغاية المنشودة لعام 2010 و التي كان من المفترض أن تصل إلى تحقيق الحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث تشير التقديرات إلى وجود ما يقارب 17000 نوع من النباتات و الحيوانات مهدد بالانقراض، هذا ما سيؤدي إلى حدوث تحولات كبيرة في النظم الإيكولوجية لكوكب الأرض.[1]

تسير معظم مناطق العالم على المسار الصحيح نحو توفير امكانيات الحصول على مياه شرب مأمونة ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى التوسع السريع في الإنفاق على مرافق البنية الأساسية و يظل التقدم نحو تحقيق هذا الجزء من الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية أمراً بالغ الأهمية لبقاء الأطفال على قيد الحياة وللعديد من التحسينات الصحية. فخلال فترة الممتدة بين 1990– 2006 بات بإمكان أكثر من 1.6 مليار شخص الوصول إلى مصادر مياه شرب محسنة، لترتفع بذلك نسبة السكان القادرين على ذلك من 77 % سنة 1990، إلى 87 % خلال سنة 2008. يصل عدد البلدان النامية التي تسير على المسار الصحيح إلى بلوغ ذلك الهدف إلى نحو 76 بلداً، لكن هناك 23 بلداً نامياً لم تحقق أي تقدم في مجال توفير المياه الصالحة للشرب و في المقابل سجلت 5 بلدان تراجعا.[2]

ما يزال هدف توفير المرافق الضرورية لخدمات الصرف الصحي بعيد المنال. فحوالي 2,6 مليار شخص على الصعيد العالمي لا يستخدمون أي نوع من أنواع الصرف الصحي المحسن و هذا ما يشكل خطرا صحيا، فحسب وتيرة التقدم التي يشهدها العالم في هذا المجال من المرجح عدم بلوغ هذا الهدف في التاريخ المحدد، فنصف سكان البلدان النامية تقريباً يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي، حيث شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ارتفعا في نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي من 26%عام 1990 إلى 31% فقط عام 2008. وفي جنوب آسيا ارتفعت من 25% إلى 36%، بينما كانت المنطقة الوحيدة التي تجاوزت تحقيق غاية الصرف الصحي هي شمال أفريقيا حيث ارتفعت فيها التغطية من 72% سنة 1990 إلى 89% سنة 2008.

إن عدد سكان الأحياء الفقيرة يتزايد باستمرار و يرجع ذلك إلى تسارع وتيرة التحضر. يقدر حاليا عدد الذين يعيشون في أحياء فقيرة 828 مليون شخص عبر العالم، حيث شهد ارتفعا مقارنة بسنة 1990 أين كان عدد الفقراء يقارب 657 مليون شخص و في المقابل فقد انخفض عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة ضمن المناطق الحضرية في الدول النامية بين عامي 2000 و 2010 من 39% إلى 33%. وتم إمداد هؤلاء السكان بالمياه المأمونة و الصرف الصحي أو سكن دائم أقل ازدحاما.

أسفر برتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون عن نجاح في الإلغاء التدريجي لإنتاج و استخدام ما يزيد عن 98% من جميع المواد المستنفذة لطبقة لأوزان و على النقيض سجلت

[1] الأمم المتحدة [2010]:« تقرير الأهداف الإنمائية للألفية »،«مرجع سابق»، ص:55.

[2] البنك الدولي[2011]:« تقرير الرصد العالمي»، متوفر على الموقع الالكتروني:.www.worldbank.org/ A1WRU153H0 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/09/27.

زيادة في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون سنة 2008 قدر بـ 30,1 بليون طن متري، أي بزيادة قدرها 1,7% عن العام السابق و أقرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن العقد الممتد من سنة 2001 إلى 2010 هو الأكثر حرارة منذ 1880، من حيث متوسط درجة الحرارة.

3-2-8- التقدم المحرز لتحقيق الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

بلغ حجم صافي المساعدات الإنمائية التي أنفقت في عام 2010 حوالي 128,7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 0,32% من مجموع الدخل القومي للدول المتقدمة. و كان هذا أعلى مستوى من المساعدات الحقيقية التي سجلت على الإطلاق بزيادة قدرها 6,5% عن سنة 2009.[1]

زادت المساعدات الثنائية لبرامج و مشاريع التنمية بنسبة قدرها 5,9%. في نفس الوقت الذي تستمر فيه الدول المانحة في زيادة مشاريع التنمية الجوهرية و معظم هذه الزيادات كانت نتيجة منح قروض جديدة التي نمت بنسبة 13,2% بينما زادت المنح بنسبة 6,8%. ظلت نسبة وصول أقل البلدان نموا أو البلدان النامية إلى الأسواق التفضيلية دون تغير نسبيا مقارنة بمستويات السنوات الخمس السابقة.[2]

فيما يتعلق بكفاءة إدارة الديون وازدياد التجارة الخارجية التي تؤدي إلى انخفاض ملموس في عبء دفع الديون لأفقر الدول فقد سجل انخفاض في متوسط فوائد الدين العام إلى الصادرات في المناطق النامية من 12,5 إلى 3,4 خلال الفترة الممتدة 2000 و 2008.[3]

مع نهاية 2010 وصل عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمولة إلى 5,3 مليار مشترك. و يقدر معدل انتشار استعمال الهواتف المحمولة إلى 76% على المستوى العالمي. بينما تقدر هذه نسبة في الدول النامية بـ 68%. يستمر التوسع في استخدام الانترنت عبر مختلف مناطق العالم و مع ذلك فإن مستويات انتشار استخدام الانترنت في العالم النامي مازالت منخفضة نسبيا، حيث بلغت 21% بحلول نهاية 2010، مقارنة مع 72% في المناطق متقدمة النمو. و على الصعيد العالمي شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص يستخدم الانترنت، بينما في أقل البلدان نموا لم يتجاوز معدل انتشار استخدام الانترنت 3% مع نهاية عام 2010.[4]

[1] الأمم المتحدة[2011]:« تقرير أهداف الألفية الإنمائية »،«مرجع سابق»، ص: 58.
[2] نفس المرجع، ص: 58.
[3] نفس المرجع، ص: 59.
[4] نفس المرجع، ص: 63.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجهها الدول لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية

تواجه دول العالم في سعيها للوصول للغايات الدولية المتفق عليها سنة 2000 العديد من العقبات و التحديات التي تختلف من منطقة إلى أخرى. ولكن هناك جملة من العقبات التي يواجهها العالم بأسره دون تمييز كمشكل تدهور البيئة و التغير المناخي، عدم المساواة في المشاريع التنموية بين المناطق الريفية و الحضرية، النزاعات و الحروب و الأزمات المالية التي تهز الاقتصاد العالمي من حين لآخر.

3-3-1- تغير المناخ

تؤثر الصدمات المناخية في حياة الفقراء بشكل بارز و غالبا ما تترك حوادث مثل موجات الجفاف و العواصف شعورا بعدم الأمان و الخطر الغامض الذي يتهدد حياة البشر، كما أن الصدمات المناخية تقلل من فرص التنمية. و تغير المناخ يزيد من المخاطر التي تواجه الفئات الهشة في المجتمع و يزداد الاهتمام و القلق من التعرض لكوارث طبيعية ناتجة عن التغير المناخي، حيث أدت الزلازل إلى خسائر فادحة في الأرواح في كل من هايتي و الشيلي و الصين و الفيضانات في البرازيل و أدت هذه الكوارث إلى وفاة 470000 شخص. و سجلت أكثر من 98% من هذه الكوارث في العالم النامي [1].

يؤثر تغير المناخ على سقوط المطر و على توفر درجة الحرارة و الماء اللازمين للزراعة في المناطق الضعيفة. فمن المتوقع أن تزيد المناطق المتأثرة بالجفاف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمساحة تقدر من 60 إلى 90 مليون هكتار، إلى جانب معاناة المناطق الجافة من خسائر تبلغ 26 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2060 و هو مبلغ يفوق قيمة مساعدات التنمية المقدمة للمنطقة. من المتوقع أن تتعرض مناطق نامية أخرى على غرار أمريكا اللاتينية لخسائر في الإنتاج الزراعي تفوق جهود الحد من الفقر في الريف، كما يتوقع أن يرتفع عدد المصابين بسوء التغذية بمعدل 600 مليون شخص حتى عام 2080.

سيؤدي ذوبان الجليد إلى المزيد من الضغط الإيكولوجي، مما يضعف تدفقات المياه المخصصة للري و الاستعمال البشري، حيث يتوقع بحلول عام 2080 أن يعيش 1,8 مليون شخص إضافي في بيئة نادرة المياه. و تواجه كل من آسيا الوسطى، شمال الصين، و الجزء الشمالي من جنوب آسيا تراجع في حجم الألواح الجليدية، بما يتراوح بين 10 و 15 مترا سنويا من جبال الهيمالايا و التي ينجر عنها زيادة في تدفقات الأنهار العظمى في المنطقة الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستويات البحار هذا ما يعني غرق و اختفاء مساحات شاسعة من اليابسة و الجزر الصغيرة. و سيواجه حوالي مليار شخص يعيشون في أحياء حضارية فقيرة مقامة على حواف الأنهار مخاطر كبيرة من جراء تعرضهم للفيضانات الموسمية[2]. تحتل الأراضي الجافة 41,3% من مساحة أراضي العالم وتؤوي الأراضي الجافة 34,7% من سكان العالمُ، فقد سنوياً 2 بليون هكتار من أراضي الإنتاج الزراعي، التصحر يُلحق الضرر ببليوني شخص، أكثر من 50% من الأراضي الزراعية متدهورة بدرجة تتراوح من معتدلة إلى شديدة، تتدنى إنتاجية الأراضي بمعدل يدعو إلى القلق يبلغ 1% سنوياً في بعض المناطق[3]، كما ستتعرض المناطق الجافة إلى ندرة كبيرة في المياه المأمونة و مياه السقي خاصة في منطقة (الشرق الأوسط).

[1] الأمم المتحدة[2010]: « تقرير أهداف الألفية الإنمائية »، «مرجع سابق»،ص :8.

[2] البنك الدولي[2010]:«تقرير عن التنمية: التنمية و تغير المناخ»، ص،ص: 1-5. متوفر على الموقع الإلكتروني: http//:siteresources.worldbank.org/.../WDR10-Main-Messages-Arabic.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/27.

[3] الأمم المتحدة[2011]:«التصدي للتصحر و تدهور الأراضي و الجفاف في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر»، متوفر على الموقع الإلكتروني:http://www.un.org/ar/ga/desertification2011/background.shtml ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/18.

لقد عانت نصف أنظمة الشعاب المرجانية في العالم من الانكماش نتيجة ارتفاع درجات حرارة الأرض. إن معدل تغير المناخ سريع جدا بحيث لا يسمح للكثير من الأنواع بتأقلم معه هذا ما سيؤدي إلى انقراض ما نسبته 20% إلى30% من الأنواع الحيوانية و النباتية.[1]

يظهر تأثير الكوارث الطبيعية على القاعدة التنموية من خلال الشكل رقم(3-3).

الشكل رقم(3-3): تأثير الكوارث الطبيعية على التنمية

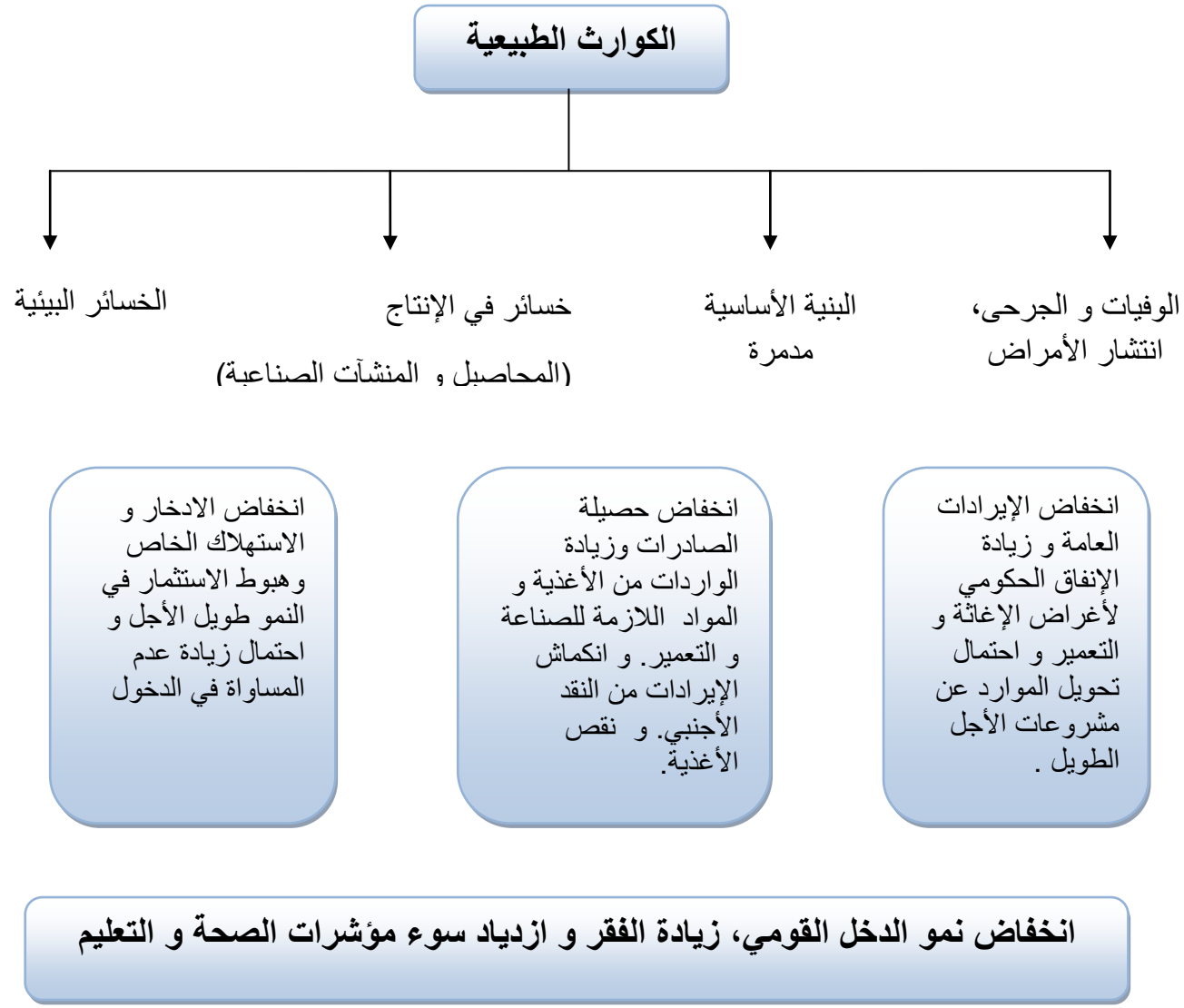

المصدر: نانسي هاب، ممتاز حسين، لورا رديفير [2003]:«امتصاص الصدمات»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد:40، العدد:04، ص:25. (بالتصرف).

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2007]:« تقرير التنمية البشرية – محاربة تغير المناخ التضامن الإنساني في عالم منقسم»، ص،ص: 7-8. متوفر على الموقع الإلكتروني: http:// hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_AR_complete.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/06/07.

تتعرض البلدان النامية كغيرها من الدول إلى صدمات و كوارث لكن خسائرها تكون أشد و تأثرها أكبر، فتتعرض لخسائر اقتصادية عالية بالنسبة لحجم اقتصادياتها. فمنذ بداية 2008 و إلى غاية مارس 2010 قدرت الخسائر الاقتصادية جراء الكوارث الطبيعية بأكثر من 262 مليار دولار. و قد بلغت نسبة الخسائر في الدول الجزرية الصغيرة و الدول غير الساحلية النامية بـ 60% و 67% على التوالي و تعتبر هذه النسب عالة مقارنة بقدرة اقتصاديات هذه الدول على مواجهة مثل هذه الأخطار، كما يرتفع فيها عدد الوفيات و تدمير البنى التحتية مما يؤدي إلى تراجع في الإنتاج الزراعي و الصناعي و بالتالي انخفاض الناتج المحلي و سيكون تركيز الدول المتضررة من جراء الكوارث على إعادة بناء ما تم تدميره من شق للطرقات و المباني و الجسور... و هذا سيكون على حساب الإنفاق العام على الجانب الاجتماعي (الصحة و التعليم)، مما يؤدي إلى تراجع في درجة التغطية الصحية و تدهور في معدلات التمدرس. إضافة إلى ارتفاع عدد الفقراء نظرا لأن الفئات الهشة في المجتمعات النامية لا تملك ما تواجه به مثل هذه الظروف الاستثنائية لعدم كفاية دخلها ومحدودية قدرتها للحصول على الائتمان.

3-3-2- النزاعات المسلحة

تشكل النزاعات المسلحة سواء بين البلدان أو الحروب الأهلية تهديدا خطيرا للأمن الإنساني وكذلك المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. فهناك حاجة ماسة للتركيز على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوب هذه النزاعات لوضع الحلول المناسبة لتعزيز الأمن الإنساني و النهوض بمستويات التنمية و يستلزم ذلك تعزيز المؤسسات التي تعمل على الحد من الصراعات و إنهاء التوترات القائمة قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة و تؤدي إلى حدوث كوارث إنسانية ومن بين ما تخلفه من آثار نجد:[1]

- تشير التقارير الدولية إلى أنه يعيش واحد من كل 4 من سكان المعمورة، أي 1,5 مليار شخص في دول هشة متأثرة بالصراعات.
- تزيد معدلات الفقر في المتوسط بأكثر من 20 نقطة مؤوية في البلدان التي تطول فيها أعمال العنف مقارنة ببلدان أخرى.
- الصراعات لها تداعيات إقليمية و عالمية، فما ينجم عن الصراع من وفيات و تدمير و تأخر في أعمال التنمية له آثر سلبي على الدول المتأثرة بالصراعات. و يمتد آثاره ليشمل الدول المجاورة فبلد مثل تنزانيا يحرز تقدما في التنمية يخسر نحو 0,7% من الناتج المحلي الإجمال كل سنة نتيجة الصراعات في الدول المجاورة.
- ارتفع عدد اللاجئتين و المشردين الذين تؤويهم دول مجاورة إلا ثلاثة أضعاف خلال الثلاثين عاما الماضية. و قرابة 75% من اللاجئين تؤويهم بلدان مجاورة.
- 28 مليون طفل ممن هم في سن التمدرس غير ملتحقين بالمدارس في هذه البلدان، أي ما يعادل 42% من المجموع العالمي.[2]

ينبغي أن تشمل الإصلاحات الرامية إلى تعزيز المؤسسات بتشجيع الشفافية و إعطاء الفرصة للمجتمعات المحلية التي لم تكن ممثلة بقدر كاف في السابق، للتعبير عن آرائها و تمثيل نفسها لتصبح صاحبة مصلحة في عملية السلام.

---

[1] WORLD BANK[2011] :«World development report 2011:conflics, security and development»,pp:04,05. Sur site internet: http://wdr2011.worldbank.org/sites/default/files/pdfs/WDR2011_Full_Text.pdf. consulte le:29/03/2012.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية العلم و الثقافة[2011]:« تقرير الرصد العالمي توفير التعليم للجميع: الأزمة الخفية النزاعات المسلحة و التعليم»، ،ص: 132. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001907/190743a.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2012/01/11.

تكتسي مرحلة ما بعد حل النزاع أهمية بالغة، أين يجب تعزيز سيادة القانون و العدالة و الأمن و تنفيذ استراتيجيات الحد من العنف و تقديم دعم مبكر للإنعاش الاقتصادي و إعادة بناء و ترميم البنية التحتية التي تخدم المجتمع و إقامة مؤسسات ديمقراطية و إشراك البلدان من جديد في الهيكل العالمي مع الحفاظ على خصوصية الحلول الوطنية، كما يجب تفعيل الجهود للقضاء على عدم المساواة و التمييز في الحصول على الموارد و الفرص.[1]

3-3-3- تأثير الأزمة المالية 2008 على مسار أهداف الألفية الإنمائية

تترك الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية آثار بالغة على جميع المستويات. تم تصنيف الأزمة الأخيرة التي هزة الاقتصاد العالمي سنة 2008 على أنها الأسوأ منذ الكساد الكبير، حيث أدت إلى انخفاض مفاجئ في أسعار السلع المصدرة من العالم النامي، بالإضافة إلى تراجع معدلات التجارة الخارجية و الاستثمار، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول النامية. و لا شك في أنها أثرت بشكل أو بآخر و بدرجات متفاوتة على سير الأهداف الدولية للتنمية.

لقد أدت الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية إلى زيادة عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا بما يقارب 64 مليون شخص مع نهاية سنة 2010، معظمهم من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتوقع أن لا تصل هذه المنطقة لتحقيق الغاية المنشودة بحلول عام 2015.

ورد في دراسة للبنك الدولي حول تأثير الأزمة الاقتصادية و المالية الأخيرة على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية حتى عام 2020، التي أظهرت وجود سنايوهات تأثير الأزمة على أعداد الفقراء هذا ما سيظهر في الجدول رقم(3-3).

الجدول رقم(3-3): سيناريوهات انخفاض الفقر على المستوى العالمي 1990- 2020.

	1990	2005	2015	2020
نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم				
قبل الأزمة	41,7	25,2	14,1	11,7
بعد الأزمة	41,7	25,2	15	12,8
حالة النمو البطيئ	41,7	25,2	18,5	16,3
عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم				
قبل الأزمة	1817	1371	866	755
بعد الأزمة	1817	1371	918	826
حالة النمو البطيئ	1817	1371	1132	1053

SOURSE: World bank, global monitoring report[2010]: « The MDGs after the crisis», pp:102.

كان من المفترض أن يصل معدل الفقر سنة 2015 إلى 14,1% في حالة عدم وقوع الأزمة العالمية أي أنه سيتم انتشال ما مقداره 53 مليون شخص من حالة الفقر التي كانوا يعيشون فيها، لكن حدوث الأزمة و تأثيرها المتسع الذي طال معظم دول العالم بدرجات متفاوتة، حيث من المتوقع و مع استمرار التحسن أن يصل معدل الفقر مع حلول التاريخ المنشود إلى 15%. أما إذا ما تراجعت معدلات النمو

[1] الأمم المتحدة الجمعية العامة[2010]:«مرجع سابق»، ص،ص:17-18.

الاقتصادي العالمي و سجلت تباطؤا مستمرا، فإن نسبة الفقر سترتفع إلى 18,5% أي أنه سيقع في شرك الفقر ما يقدر بـ 214 مليون شخص إضافي مع حلول عام 2015. و يتوقع أن يواصل عدد الفقراء في الزيادة ليصل مع حلول عام 2020 إلى 826 مليون فقير، أي بمعدل 12,8% معظمهم من الدول النامية. أما في حالة ما إذا كان معدل النمو الاقتصادي بطيئا فإن هذه النسبة سترتفع بـ 3,5% أي ما يعادل 227 مليون شخص سيسقط في دائرة الفقر.

كان تأثير الأزمة على الغاية المتعلقة بتخفيض عدد الذين يعانون من الجوع إلى النصف بارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عبر العالم بـ 41.3 مليون شخص أي بزيادة قدرها 4.4% في حالة عدم وقوع الأزمة، هذا ما سيؤثر سلبا على أهداف أخرى على غرار تخفيض وفيات الأطفال دون خمس سنوات و وفيات الأمهات النفائس، حيث أن سوء التغذية مسؤول على أكثر من ثلث أمراض الأطفال دون سن الخامسة و هو السبب الرئيسي في وفاة أكثر من 20% من الأمهات أثناء الولادة.[1]

كما لا يخفى على أحد تأثير الأزمة الذي كان جليا على سوق العمل، حيث تعرض على الأقل 30 مليون شخص إلى فقدان وظائفهم في الفترة الممتدة بين عام 2007 و نهاية عام 2009 في كافة أنحاء العالم. وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي في حاجة إلى خلق ما لا يقل عن 22 مليون منصب عمل جديد من أجل العودة إلى معدلات التوظيف العالمية السابقة للأزمة. و سيستغرق هذا 5 سنوات في ظل المعدل الحالي للنمو الاقتصادي.

من المحتمل أن يموت 1,2 مليون طفل لم يبلغوا من العمر خمس سنوات بالإضافة إلى 265000 مولود جديد في الفترة الممتدة بين 2009 و2015 نتيجة الأزمة. كما لن يكمل 350000 تلميذ التعليم الابتدائي بحلول التاريخ المحدد و يتوقع أن لا يحصل 100 ملون شخص على مياه الشرب المأمونة.

كما أثرت الأزمة المالية و الكساد العالمي 2008-2009 سلبا على العديد من الدول النامية، حيث فرضت ضغوطا حادة على العديد من الدول منخفضة الدخل. مما أدى إلى زيادة أهمية عملية الوفاء بتقديم التزامات مساعدات التنمية الرسمية. هذا على الرغم من أن التحويلات الصافية للدول منخفضة الدخل ظلت ايجابية خلال عام 2010، إلا أن الانتعاش الهش لدى الدول المتقدمة و احتمالات و مخاطر حدوث ركود مزدوج خلقت شعورا متزايدا بعدم اليقين بشأن مستقبل حجم المساعدات التنمية الرسمية، بالإضافة إلى ذلك فإن معدلات توصيل المساعدات قد انخفضت عن التعهدات المعلنة من قبل المانحين.[2]

[1] WORLD BANK, Global Monitoring Report [2010]:«The MDGs after the crisis»,pp:101-103. Sur site internet: http://siteresources.worldbank.org/INTGLOMONREP2010/Resources/6911301-1271698910928/GMR2010WEB.pdf. consulte le: 22/09/2011/

[2] الأمم المتحدة [2011]:« الحالة و التوقعات الاقتصادية في العالم 2011»، ص،ص: 2-5. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2011wesp_es_ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/11/10.

خلاصة الفصل :

من خلال الاطلاع على جملة الأهداف الدولية للتنمية و جملة التحديات التي تواجهها في كافة أنحاء العالم تم التوصل إلى ما يأتي:

تم الاتفاق على وضع ثمانية أهداف رئيسية تتفرع إلى 18 غاية يتم قياسها باستخدام 48 مؤشر تم تطويرها و توسيع مجالها في ما بعد و جاءت هذه الأهداف كالتزام دولي لتحقيق دفعة قوية للشعوب الدول النامية بهدف تحسين وضعها الاقتصادي و الاجتماعي و تقليص حجم الفجوة بين مجموعة الدول المتقدمة و الدول النامية.

تم تحقيق تقدم متفاوت من حيث الأهداف و المناطق عبر العالم ففي حين تسير بعض الأقاليم على المسار الصحيح في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتراوح أقاليم أخرى بين تحقيق بعض الأهداف و انحرافها عن البعض الأخر. بينما تشهد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تأخرا على جميع الأصعدة و يتوقع عدم قدرتها على بلوغ الأهداف المسطرة بحلول عام 2015. و بشكل عام يبقى كل هذا بعيدا عن ما هو مسطر في برنامج الأهداف.

تواجه الدول النامية وخاصة الأشد فقرا جملة من التحديات التي تقف كعقبة في وجه تحقيق التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. من بين أهم هذه التحديات مشكل التغير المناخي الذي يتحمل أغلب تكاليفه الدول النامية بنسبة تتراوح ما بين 75%و 80%، سواء كانت في شكل خسائر اقتصادية أو اجتماعية، بالإضافة للحروب و النزاعات المسلحة التي تهدد الكثير من الدول النامية و التي تأتي على إحداث دمار وكوارث إنسانية. كما لا ننسى تأثير الأزمة الاقتصادية و المالية التي هزت الاقتصاد العالمي سنة 2008 و مازالت تأثيراتها ممتدة إلى يومنا الحاضر، حيث أدت إلى تراجع في معدلات التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية التي تحققت قبل الأزمة .

أما بالنسبة للدول العربية و مدى تقدمها في تحقيق الأهداف الدولية و مدى نجاح السياسات التي تنتهجها في القضاء على الفقر فسنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

تقييم سياسات و برامج مكافحة الفقر في الدول العربية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية

تمهيد:

إن مكافحة الفقر عامل أساسي في تحقيق التماسك الاجتماعي و بناء الأوطان و تعزيز الاستقرار السياسي. تعتبرظاهرة الفقر في الدول العربية قديمة وترجع جذورها إلى حقب الاستعمار الأجنبي الذي تعرضت له المنطقة و تسعى حكومات الدول العربية إلى إيجاد مزيج مناسب من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتقليل من أعداد الفقراء وتحقيق جزء من متطلبات أهداف الألفية الإنمائية، التي التزمت بها في بداية القرن الحالي.

بعد مرور أحدى عشرة سنة من انطلاق العمل في سبيل تحقيق أهداف الألفية و في ظل التباين المسجل في المنطقة، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى أربع مجموعات حسب الإمكانيات التي تتوفر عليها، تمثل المجموعة الأولى الدول النفطية ذات الدخل المرتفع (دول مجلس التعاون الخليجي). بينما المجموعة الثانية و الثالثة فتمثل الدول العربية ذات الدخل المتوسط (دول المشرق و دول المغرب العربي). أما المجموعة الأخيرة فهي الدول العربية المنخفضة الدخل.

ففي حين أن المجموعة الأولى تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الأهداف المنشودة، تتراوح المجموعة الثانية و الثالثة بين تحقيق جزء من الأهداف و تنحرف عن المسار الصحيح لتحقيق الباقي، بينما تسجل المجموعة الرابعة و هي الدول العربية الأقل نموا فشلا على جميع الأصعدة و على مستوى جميع الأهداف. ويرجع السبب الرئيسي وراء هذا التدهور إلى نقص الالتزام السياسي وتفشي مظاهر الفساد، بالإضافة إلى نقص الموارد المالية وعدم ملائمة السياسات المنتهجة وغيرها من الأسباب وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل الذي يضم:

المبحث الأول: السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر، حيث سنتناول فيه أهم السياسات و البرامج التي تتبعها مختلف الدول العربية بهدف التقليل من الفقر.

المبحث الثاني: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في المنطقة العربية، حيث سنتطرق لدراسة التقدم الذي حققته الدول العربية في مختلف الغايات الإنمائية.

المبحث الثالث: تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر و مدى فعاليتها و نجاحها في تحقيق الأهداف الدولية.

المبحث الأول: سياسات و برامج مكافحة الفقر في الدول العربية.

تتباين سياسات و إجراءات مكافحة الفقر في الدول العربية من دولة إلى أخرى، حسب درجة انتشارهذه الظاهرة و حسب درجة التزام الجهاز التنفيذي بمحاربة هذه الظاهرة في كل دولة.لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث أن نرصد سياسات مكافحة الفقر في كل دولة على حدا حسب البيانات المتوفرة لدينا.

4-1-1-سياسات مكافحة الفقر في الجزائر:سعيا منها إلى التخفيف من وطأة الفقر قامت الجزائر بإدراج هذه القضية ضمن برامج التنمية التي اعتمدتها منذ بداية القرن الحالي على جميع مستويات الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و التي تقوم على ما يلي:[1]

- إنجاز خارطة الفقر في الجزائر من قبل وزارة التشغيل و التضامن الوطني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الوكالة الوطنية للتهيئة و التعمير و هذا في شهر ماي2001. يشكل هذا العمل أداة مرجعية تسمح بتعميق فهم هذه الظاهرة لتقييمها و التعرف على مدى انتشارها و شدتها، كما أنها تمثل توحيد لجهود القضاء على الفقر المدقع من خلال وضع و إعداد سياسات موجهة للتنمية الشاملة و المستدامة حسب خصوصية كل منطقة.

- وضع المخطط الوطني لمحاربة الفقر و التهميش الذي تم إعداده من قبل وزارة التشغيل و التضامن الوطني سنة2001 و هو يعكس إرادة الحكومة في تجسيد جهودها لتحسين ظروف معيشة المواطنين الأكثر حرمانا .

- تم تنظيم ندوة وطنية للقضاء على الفقر و التهميش في أكتوبر2000سمحت بتقييم حجم الفقر في الجزائر و تحديد الأنشطة ذات الأولوية الممكن تنفيذها و من بينها " وضع إستراتيجية وطنية للقضاء على الفقر و التهميش"، تبعها في أكتوبر2003 ندوة ثانية حول الخلاص من الفقر من خلال العمل، نظمتها وزارة التشغيل و التضامن بالمشاركة مع مكتب المنظمة الدولية للعمل بالجزائر.

4-1-1-1- البرامج الاجتماعية: في إطار السياسة الاجتماعية للتضامن الوطني و مكافحة الفقر، شرع في إحداث الهياكل الأولى للإدماج عن طريق العمل بناءا على المرسوم التنفيذي رقم02-08 المؤرخ في 02 جانفي2008 ، يتعلق الأمر بمؤسسات العمل المحمي (الورشات المحمية و مراكز توزيع العمل بالبيت) و مؤسسات الإعانة عن طريق العمل(مراكز الإعانة عن طريق العمل و المزارع البيداغوجية).تم تطوير الخلايا الجوارية التي ارتفع عددها إلى152سنة2008 و ينشطها 460 عامل، تعمل هذه الخلايا في مجالات الدعم الاجتماعي و الصحة المشتركة و التكفل النفسي و الاتصال الاجتماعي و فيما يتعلق بالشطر الاجتماعي و في إطار برنامج الإعانة الاجتماعية والتضامن الوطني، استفاد626371شخصا من إعانات جزافية للتضامن سنة2007. إضافة إلى هذا تم وضع مخطط عمل يتمحور حول النقاط التالية:[2]

- تحسين شروط تعليم الأطفال و بالأخص الساكنين بالمناطق النائية و الفقيرة؛
- تحسين تدابير الإعانة و التضامن الوطني و تكييفها حسب احتياجات المستفيدين و آمالهم؛

[1]الجمعية العامة «رد على الإستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ مناهج بيجين 1995ونتائج الدورة الاستثنائية 23 للجمعية العامة 2000»، متوفر على الموقع : .www.Alg.un.org/publication/arabic تم الاطلاع عليه بتاريخ:2011/12/03.

[2]تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة[2008]:«الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر»،ص،ص:334-341.

- التدخل الجواري لاسيما لدى سكان المناطق الريفية؛
- إحداث هياكل استقبال جديدة مكيفة حسب التغييرات الطارئة؛
- إحداث مراكز إعانة استعجاليه لفائدة الأشخاص المحتاجين مؤقتا؛
- إعادة تنشيط مكاتب النشاط الاجتماعي البلدي من أجل تدخل جواري في مجال التضامن.

تعتمد الحكومة الجزائرية على مجموعة من البرامج الاجتماعية لتقديم تعويضات مناسبة لأصحاب الدخول المحدودة و العاجزين عن العمل و منها:

أ- **المنحة الجزافية للتضامن**: هي المنحة التي اقرها المرسوم رقم 336 –94المؤرخ في24 أكتوبر 1994 كانت في البداية ممنوحة للأشخاص المسنين والأشخاص المعاقين أرباب اسر بدون دخل. وتوسعت سنة 2001لتشمل الأشخاص المعاقين وذوي الأمراض المزمنة والأشخاص المصابين بالعمى يقدر مبلغ المنحة بقيمة 1000 دج في الشهر ، يضاف إليه 120 دج لكل شخص تحت الكفالة عند حدود ثلاثة أشخاص.[1]

بلغ عدد المستفيدين من هذه المنحة،605870 شخصا سنة2006 و371626 شخصا سنة2007. وقد بلغ عدد المستفيدين92681 شخصا في نهاية السداسي الأول من سنة2008.[2]

ب- **التعويض عن النشاطات ذات المنفعة**: يمنح التعويض للأشخاص المعوزين و القادرين على العمل. يقدر مبلغ التعويض بـ 3000 دج في الشهر ويستفيد رئيس الورشة المنتقى من طرف المشاركين بـ 1200 دج إضافية[3]. سمح هذا الإجراء بالإدماج الاجتماعي لعدد لا يستهان به من الأشخاص المعوزين، لا سيما في المناطق الفقيرة ذات النسيج الاقتصادي الضعيف. كما نجح في تحسين ظروف الحياة لدى السكان بفضل أعمال صيانة التجهيزات و الأملاك التي تم وضعها في إطار تطوير النشاطات. تم تسجيل3140 مستفيد جديد من هذا الإجراء، ليصل مجموع المستفيدين في نهاية السداسي الأول من سنة2008إلى 575268 شخصا[4].

ت- **إعانة الأطفال المحرومين و الطفولة المسعفة**: يتم منح الأسر التي تتبنى بالكفالة أطفال مجهولي النسب أو أيتام منحة شهرية تقدر بـ1300دينار بالنسبة للأطفال العاديين دون سن19سنة و1600دينار بالنسبة للأطفال المعوقين[5].

ث- التكفل بمصاريف النقل(حضري، بري، بالسكة الحديدية)، بالنسبة للأشخاص بدون دخل والمعوقين.

---

[1] وكالة التنمية الاجتماعية، مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائرمتوفر على الموقع الإلكتروني:http://www.padsel-nea.org/index.php?option=com_content&view=article&id=157&Itemid ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/04.

[2] تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة[2008]:«مرجع سابق»،ص،ص:334-341.

[3] وكالة التنمية الاجتماعية، مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر: ، مرجع سابق.

[4] تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة [2008]:«نفس المرجع السابق»، ص ص : 343،344.

[5] ANAT,PNUD[2006]:«Communes pauvres territoires, population et capacités d'action», étude d'affinement de la carte de la pauvreté de 2000,p.p:12,13. Sur site internet:http://www.dz.undp.org/evenements/idep2006/dossier%20de%20presse.pdf, consult le: 12/02/2012.

ج- **تقديم خدمات الإيواء و الرعاية الصحية للمسنين و المعوقين:** تتمثل هذه الهياكل أساسا في دور العجزة و المراكز الطبية البيداغوجية المخصصة للأطفال المعوقين. تم فتح 14 مؤسسة جديدة سنة 2009، ليصل عددها إلى 289 مؤسسة.

ح- **عمليات التضامن المدرسي:** يتم الشروع في كل سنة في تنفيذ عمليات التضامن المدرسي بغية تمكين الأطفال المتمدرسين المنحدرين من عائلات فقيرة و المقيمين بمناطق محرومة من متابعة تمدرسهم في ظروف حسنة حيث :[1]

- يتم منح إعانة مدرسية لكل طفل محتاج مسجل بإحدى مؤسسات التربية الوطنية وكذا لكل معاق متمدرس في مؤسسة دراسية خاصة.
- يتم ضمان النقل المدرسي لأطفال المناطق النائية، بتزويد البلديات بحافلات النقل.
- إنجاز و تجهيز المطاعم المدرسية.
- منح اللوازم المدرسية للأطفال المحرومين في بداية كل موسم دراسي.
- توفير الإطعام على مستوى المدارس، حيث بلغت نسبة التغطية في الطور الابتدائي 61%.

تم في الموسم الدراسي2007-2008 إعادة تقييم الإعانة المدرسية لتصبح بقيمة 3000 دينار جزائري، مع العلم أن ما يزيد عن 3 ملايين طفل يستفيد سنويا من هذه الإعانة.

فيما يتعلق بالموسم الدراسي2008-2009 تم منح563 حافلة للبلديات من أجل النقل المدرسي. و500000 من اللوازم المدرسية بمبلغ331,5مليون دينار جزائري، وزعت على الأطفال المعوزين. تم إنجاز200 مطعم مدرسي في المناطق المعزولة[2].

4-1-1-2- برامج ترقية الشغل و الدعم الاجتماعي: كثفت السلطات العمومية تدابير ترقية الشغل عن طريق إحداث نشاطات و مناصب عمل مؤقتة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى2008 و في هذا المجال تم استحداث أربع برامج هي:

أ- **برنامج عقود ما قبل التشغيل(CPE):**أطلق هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 98-402 المؤرخ في 1998/12/20 تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعيةADS هذا البرنامج موجه لإدماج الشباب من حاملي شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية. بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة 300520 منصب شغل مؤقت للفترة الممتدة من1999إلى2008، بينما بلغ عدد هذه العقود في السداسي الأول من سنة2009 إلى14075عقد[3].

[1]LE GOUVERNEMENT ALGERIEN[2005]:«Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement Algerie»,p: 17. Sur site internet :www.dz.undp.org/publication/national/RNODM_2005/RNODM_2005.pdf, consulte le :16/12/2011.

[2]تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة [2008]:«نفس المرجع السابق»، ص،ص: 302،303.

[3]حصيلة المنجزات الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 1999-2008 ، حصيلة المنجزات الاقتصادية و الاجتماعية 2009، متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.premier_ministre.gov.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/18.

ب- **برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية(ESIL)**: هذا البرنامج الذي تم إطلاقه بموجب المرسومين 90-143 و 90-144 بتاريخ 1990/05/22 موجهة للشباب الذين يعانون من البطالة، الهدف منه تحضير الشباب لإدماجهم في مناصب شغل دائمة عن طريق إكسابهم الخبرة المهنية الكافية في الوحدات الإنتاجية أو الإدارات العمومية. خلال سنة 2008 استبدلت وزارة التضامن الوطني هذا البرنامج ببرنامج الإدماج الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 08- 127 المؤرخ في 30أفريل 2008، هذا البرنامج موجه للشباب البالغين من العمر بين 19 و 35 سنة حاملي الشهادات و منعدمي الدخل. [1]

- بالنسبة لبرنامج تنمية الهضاب العليا و الذي تمكن من احداث14287منصب عمل سنة2006، بينما ارتفع في السنة الموالية ليصل إلى27413 بغلاف مالي قدره2904,28 مليون دينار جزائري.

- فيما يخص برنامج تنمية مناطق الجنوب الذي خلق5820 منصب شغل سنة2007، بغلاف مالي قدر بـ566,28 مليون دينار جزائري.

ت- **برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة(TUP HIMO)**:تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذا البرنامج بموجب الاتفاقية المبرمة بين القطاعات المؤرخة في07/29/ 1996و هو موجه لتشجيعتشغيل الشباب غير المؤهل من خلال إطلاق برامج ذات منفعة عامة في المناطق التي تشهد ارتفاع في معدلات البطالة. في بداية سنة 2008 تم استبدال هذا البرنامج ببرنامج النشاطات ذات المنفعة العامة.

تم تخصيص غلاف مالي قدره 5328390دينار جزائري للفترة الممتدة بين سنتي2006-2009. بلغ عدد المناصب المحدثة في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا سنتي2006 و2934:2007 و2913 منصب عمل على التوالي. و فيما يتعلق ببرنامج تنمية مناطق الجنوب فلقد تم إحداث2116 منصب شغل سنة 2006و1672 منصب شغل سنة 2007.

ث- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(C.N.A.C)**: ينظمه المرسوم الرئاسي رقم: 03-514 المؤرخ في 2003/12/30، المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين من العمر بين 35 و 50 سنة و المرسوم التنفيذي رقم: 01-02 المؤرخ في 2004/01/03 الذي يحدد شروط و مستويات الإعانات المرصودة، حيث يستفيد البطالين من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من 20% إلى 25%من قيمة المشروع و تخفيض في نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك يتراوح بين 60%و 80% حسب قيمة الاستثمار و المنطقة الجغرافية المقام فيها[2].

4-1-1-3- توفير السكن اللائق و القضاء على السكنات الهشة: شهد قطاع السكن في العشرية الماضية انتعاشا غير مسبوق، حيث تم انجاز 810417 وحدة سكنية خلال الفترة 1999-2004، بعدها

[1] بلعاطل عياش[2011]:«سياسات التنمية المستدامة و الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر- دراسة تقييمية لحدود الالتزام و طبيعة الإنجازات»، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، ص: 112.

[2] تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة [2008]:« مرجع سابق»، ص:333.

وضمن المخطط الخماسي 2005-2009 تم تسطير انجاز 1034500 وحدة سكنية، بالإضافة إلى 216500 وحدة سكنية في إطار برامج تنمية الهضاب العليا و الجنوب، موزعة كما يلي[1]:

- 62000 وحدة سكنية بالنسبة لولايات الجنوب؛
- 97800 وحدة سكنية بالنسبة لولايات الهضاب العليا؛
- 29500 وحدة سكنية في إطار برنامج امتصاص السكنات الهشة؛
- 27200وحدة في إطار البرامج الخاصة؛

تم تخصيص خلاف مالي لإنجاز هذه السكنات بقيمة 1020 مليار دينار.

4-1-1-4-القرض المصغر: بهدف تشجيع العاطلين عن العمل أو عديمي الدخل على خلق أنشطة خاصة بما فيها الأعمال المنزلية تم وضع برنامجين هما:[2]

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):** التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96-234 المؤرخ في 1996/07/02 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم: 03-300 المؤرخ في: 2003/09/11تمنح الوكالة قروض دون فوائد في حدود 25% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 2 مليون دينار جزائري و 20% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار جزائري. من جهة أخرى تعمل الوكالة على تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى مستويات تتراوح بين (60%و 95%) حسب طبيعة النشاط و المنطقة التي يتواجد فيها المشروع.[3]
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 04-13 المؤرخ في 2004/01/22 المتعلق بآلية القرض المصغر و المرسوم التنفيذي رقم:14-2004 المؤرخ في 2004/01/22، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. تتكفل هذه الأخيرة بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25%من المبلغ الإجمالي للاستثمار وتخفيض في نسبة الفائدة على القرض البنكي يصل إلى 70%، إذا تراوحت قيمة الاستثمار بين 100000 و400000 دينار جزائري، أو من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز30000 دينار جزائري.[4]
- منح قرض بنكي يتراوح بين 50ألف دينار جزائري و400ألف دينار جزائري.

[1]تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة [2008]:« مرجع سابق»، ص:350.

[2]التدابير المتخذة لفائدة التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي ديسمبر 2010، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.premier_ministre.gov.dz، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/18.

[3]موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: http://www.ansej.org.dz/GenerateurAr.aspx?PageGenerer=ANSEJenBrefar، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/12/18.

[4]موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:
http://www.medea-dz.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=341&Itemid=110، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/21.

- تقديم المساعدة من الدولة في شكل قرض بدون فائدة عندما تفوق كلفة المشروع100ألف دينار جزائري.

- بلغ إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEMحتى نهاية شهر أوت2008، 63126مشروع سمحت بخلق94689 منصب عمل مباشر.

4-1-1-5- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية(PNDAR): وسعت الأهداف المبدئية للبرنامج لتشمل التنمية الريفية وذلك من خلال تحسين شروط الحياة للسكان الريفيين و ضمان الأمن الغذائي للبلاد عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية. بالإضافة إلى ذلك فإن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة(SNDRD)، قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر و التهميش. فهي تسعى لخلق الظروف المناسبة لاستقرار سكان المناطق الريفية عن طريق تزويد المناطق الريفية بالكهرباء، فتح و تحديث شبكة الطرقات، إنشاء المرافق الصحية و التعليمية،...[1]

إن مساهمة البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الفقيرة في المناطق الريفية، تتمثل في إحداث مصادر جديدة للدخل وتحسين ظروف العمل، تأطير المنشآت و الخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة. و كنتيجة أولية تبين أن ما يقارب3121 مشروع قد تم الموافقة عليه بين سنتي2003 و2005 من أجل370000 ساكن وتم خلق169000منصب عمل[2].

4-1-1-6- صندوق الزكاة:مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، توكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية.

اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، الذي يعد الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

تجمع الزكاة بطريقتين هما:

أولا: عن طريق الحسابات البريدية الجارية: لكل لجنة ولائية حساب بريدي جاري تصب فيه الزكاة مباشرة من طرف المزكين.

---

[1] C.N.E.S,P.N.U.D[2007]:«Rapport nationale sur le développement humain Algérie 2006»,pp: 38-39. Sur site internet :www.dz.undp.org/publication/national/rndh_2006.pdf. consulte le :16/12/2011.

[2] طالبي رياض[2011]:« التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة»، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، ص،ص:152،153.

ثانيا: الصناديق المسجدية للزكاة: في كل مسجد يوجد عدد من الصناديق تصب فيها زكاة المحسنين وتحصى يوميا بمحضر رسمي. لتصب في اليوم الموالي في الحساب البريدي الولائي.

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:
- العائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر)
- الاستثمار لصالح الفقراء: جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار لصالح الفقراء، كأن نعتمد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.[1]

تصرف الزكاة في الجزائر حسب النسب التالية:

الحالة الأولى: إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية 5 مليون دج :

- 87,5% توزع على الفقراء والمساكين.
- 12,5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيلة الولائية 5 مليون دج:

- 50 % توزع على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة).
- 37,5% توزع في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل.
- 12,5 % تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

يظهر لنا الجدول رقم(4-1) تطور حصيلة الزكاة و حصة الأسر الفقيرة منها و عدد المشاريع الممولة من قبل صندوق الزكاة.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف www.Marwakf.dz.org/zakat. تم الإطلاع عيه بتاريخ:2011/12/18.

الجدول رقم(4-1): تطور حصيلة الزكاة و عدد الأسر المستفيدة منها و عدد المشاريع الممولة بأموال الزكاة للفترة (2003-2009)

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري	عدد الأسر المستفيدة من حصيلة الزكاة	عدد المشاريع
2003/1424	118158269,35	21000	-
2004/1425	200527635,50	35500	256
2005/1426	367187942,79	53500	466
2006/1427	483584931,29	62500	857
2007/1428	478922597,02	22562	1147
2008/1429	427179898,29	150598	800
2009/1430	614000000,00	-	1200

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف متوفر على الحامل الإلكتروني: www.Marwakf.dz.org/zakat.تم الإطلاع عيه بتاريخ:2011/12/18،(بالتصرف).

يظهر لنا من خلال الجدول أن حصيلة الزكاة قد تضاعفت خمس مرات مقارنة بأول سنة وهذا يرجع أساسا إلى زيادة وعي أفراد المجتمع بالدور الذي يقوم به صندوق الزكاة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهو يسعى لتخفيف من حدة الفقر عن طريق مساعدة الأسر المحتاجة، حيث ارتفع عدد الأسر المستفيدة من حصيلة الزكاة من 21000أسرة سنة2003، إلى150598أسرة سنة2008. كما تقوم إدارة الصندوق بتقديم قروض حسنة للشباب الراغب في إقامة مشاريع خاصة حيث وصل عددها إلى غاية سنة2009إلى4726مشروع، هذا ما يسمح بتعزيز النشاط الاقتصادي والتخفيف من البطالة و الفقر.

4-1-1-7- المخطط الخماسي2010-2014: يندرج هذا البرنامج ضمن إستراتيجية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أطلق سنة2001، بعدها تم وضع برنامج دعم النمو 2004-2009الذي تدعم هو الأخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و الجنوب بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال الخماسي السابق ما يقارب17500مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

تم تخصيص موارد مالية بقيمة21214مليار دينار جزائري أو ما يعادل286مليار دولار أمريكي لبرنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين2010-2014. يخصص برنامج الاستثمار العمومي2010- 2014 أكثر من40%من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال:[1]

[1]برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 [2010]:« بيان اجتماع مجلس الوزراء 24 ماي 2010».

- بناء5000 منشأة للتربية الوطنية منها3000 ابتدائية،1000 إكمالية و850 ثانوية. بالإضافة إلى 600000 مقعد بيداغوجي جامعي، 400000 سرير لإيواء الطلبة و أكثر من300 مؤسسة للتكوين المهني.

- إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى، 45 مركب صحي متخصص،377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى 70 مؤسسة صحية لفائدة المعوقين.

- بناء2 مليون وحدة سكنية .

- توصيل مليون مسكن بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220000 مسكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزود بالماء الشروب من خلال إنجاز35 سدا و25 محطة لتحويل المياه و إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها.

كما يخصص ذات البرنامج ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية. بهدف فك العزلة على المناطق النائية وهذا من خلال:

- تخصيص أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات و تعزيز قدرات الموانئ.

- حضي قطاع النقل بـ 2800 مليار دينار موجهة لتحديث و مد شبكة السكة الحديدية و تحسين النقل الحضري (من خلال تجهيز14 مدينة بتراموای) و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- ما يقارب1800مليار دينار جزائري لتحسين إمكانيات و خدمات الإدارات العمومية.

- كما تم تخصيص1000مليار دينار جزائري لدعم التنمية الفلاحية و الريفية .

- من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم تخصيص150مليار دينار جزائري من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي لتأهيل و تسيير القروض البنكية .

- من أجل الوصول لهدف خلق ثلاث ملايين منصب شغل، تم تخصيص350 مليار دينار جزائري لإدماج خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتمويل إنشاء مناصب شغل مؤقتة في إطار عقود ما قبل التشغيل.

4-1-2-برامج مكافحة الفقر في الأردن:تعتمد المملكة الأردنية الهاشمية عدة برامج في سعيها الحثيث لمحاربة انتشار ظاهرة الفقر و سنأتي على ذكر أهم هذه البرامج في مايلي[1]:

4-1-2-1- برنامج الأسر المنتجة: جاء اهتمام الحكومة بهذا النهج سعيا منها إلى تحويل المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية من أشخاص متلقين للدعم المباشر إلى أشخاص منتجين و مساهمين في عملية التنمية،الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الفقر و البطالة. يقوم البرنامج على توفير الدعم المباشر

[1]وزارة التنمية الاجتماعية الأردن[2009]:« سياسة التنمية الاجتماعية و تقييم الفعالية الحكومية في مكافحة الفقر و البطالة»، ص-ص: 9-14.متوفر على الموقع الإلكتروني: www .mosd.gov.jo/publication. تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/12/22.

المادي و الفني للأسر.هذا ما يساعدها زيادة دخلها[1]و خلق المزيد من فرص العمل. تم تمويل 204 مشروع خلال سنة 2008 بقيمة بلغت341 ألف دينار أردني، إلى غاية سبتمبر من سنة 2009 تم تدعيم 140أسرة بمشاريع إنتاجية بقيمة264 ألف دينار أردني.

4-1-2-2- صناديق الائتمان: بلغ عدد الصناديق 20 صندوقا بقيمة إجمالية 169 ألف دينار أردني في العام 2008. بينما تم دعم13 جمعية بصناديق الائتمان بقيمة 95 ألف دينار أردني.

4-1-2-3- توفير السكن اللائق للأسر الفقيرة: تم شراء و إنشاء و صيانة 132 منزل بتكلفة 1,7 مليون دينار أردني خلال عام2008 و في سنة2009 تم إنشاء15 مسكن جديد بتكلفة إجمالية تقدر بـ 240 ألف دينار أردني و شراء 25 منزل جاهز بقيمة 400 ألف دينار.

4-1-2-4- الخدمات الصحية: تندرج الحالات، التي تتدخل فيها وزارة التنمية الاجتماعية تحت فئة غير المقتدر، التي عرفها نظام التأمين الصحي المدني النافذ في المادة الثانية منه على أنه:" كل أردني يعيل نفسه أو غيره ولا يتجاوز الدخل السنوي له ولأسرته التي يعيش معها كوحدة اجتماعية الحد الأعلى الذي يقرره مجلس الوزراء، أو من يتلقى مساعدة منتظمة من صندوق المعونة الوطنية".يقوم صندوق المعونة الوطنية بتسديد نفقات التأمين الصحي للأسر المستفيدة من خدماته، البالغ عددها65658 أسرة وعدد أفرادها195964 شخص. فضلاً عن الحالات المستفيدة من برنامج معونة الإعاقات، البالغ عددهم6847 حالة. والحالات المستفيدة من برنامج التأهيل الجسماني، التي يقدر معدلها السنوي بحوالي 500 حالة[2].

4-1-2-5- إيواء الأفراد ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة: في حال كونهم من أحدى الفئات التالية[3]:

- الأطفال الأيتام، مجهولي النسب،المفككين أسريا، الذين يعيشون في دور الرعاية، البالغ عددهم10928 طفلا وطفلة، منهم22,73% في المؤسسات الحكومية و77,27%في المؤسسات غير الحكومية.
- الأحداث المحكومين، الموقفين، المحتاجين للحماية والرعاية، الذين يودعون في دور الرعاية بموجب أحكام قضائية بالاستناد إلى قانون الأحداث النافذ، البالغ معدلهم السنوي، والشهري5000 و400 حدث على التوالي.
- النساء اللواتي وقع عليهن العنف من داخل أسرهن. وتستضيفهن دار الوفاق الأسري، البالغ معدلهن السنوي، والشهري600 و50 إمرأة على التوالي.
- المعوقين الملتحقين في مراكز الرعاية والتأهيل والتدريب، بنوعيها الداخلي والخارجي. ويقدر معدلهم بحوالي1100معاقاً ومعاقة.
- تقديم خدمات الإيواء للمسنين الذين يعانون من ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو صحية تتطلب الانتقال بهم إلى الخدمات الإيوائية في أجواء حسنة تحافظ على مكانتهم الاجتماعية و كرامتهم الإنسانية. يوجد10دور مسنين تابعة للقطاع الخيري، يستفيد منها سنويا327مسن منهم 122على نفقة الوزارة.

---

[1]وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية:« دور المشاريع الصغيرة في الحد من ظاهرة الفقر و البطالة»، متوفر على الموقع الإلكتروني: www .mosd.gov.jo/publication. تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/12/22.

[2]الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.mosd.gov.jo/index.php. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/22.

[3]الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية:«مرجع سابق».

- نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وأسرهم، الذين تدرس حالتهم الاجتماعية عن طريق مكاتب الخدمة الاجتماعية.

4-1- 3-سياسات مكافحة الفقر في البحرين: تعد مملكة البحرين من الدول ذات الدخل المرتفع لذا فإن مشكلة الفقر فيها منتشرة بمعدلات منخفضة. و على الرغم من هذا فإن الحكومة البحرينية تسعى جاهدة للمساعدة الفئات المحرومة عن طريق جملة البرامج التي تقدمها.

4-1-3-1- الحماية الاجتماعية: ينص دستور مملكة البحرين على أن تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل و اليتم و الترمل والبطالة. كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي و الرعاية الصحية و تعمل على وقايتهم من الجهل و الخوف و الفاقة[1].

يستفيد جزء كبير من السكان في مملكة البحرين من الإعانات الحكومية، بالإضافة إلى مجانية التعليم والخدمات الصحية (وفقا للحاجة). كما يتمتع عمال القطاعين العام و الخاص بتغطية نظم المعاشات في حالة الشيخوخة و الإعاقة[2].

شرعت مملكة البحرين في تنفيذ خطة التأمين ضد البطالة (التعطل) منذ سنة2006، تدفع إعانة مالية لعمال كل من القطاع العام و الخاص في حالة تعرضهم للبطالة. و لطالبي العمل لأول مرة. تتراوح قيمة الإعانة بين120و150دينار بحريني، لمدة أقصاها ستة أشهر. استفادة من هذه المنحة في شهر ديسمبر 2009،2187 من فئة الباحثين عن العمل لأول مرة[3].

4-1-3-2- التمويل متناهي الصغر:لقد استطاعت وزارة حقوق الإنسان و التنمية الاجتماعية وضع البنية التحتية للمشاريع الداعمة للأسر ذات الدخل المحدود. وإنجاز العديد من المشاريع والبرامج التي تحقق الاستدامة. ويأتي مشروع (المايكروفاينانس) مشروع التمويل المتناهي الصغر لدعم المنظمات الأهلية المعنية بذوي الدخل المحدود ضمن رؤية البحرين 2030. وترجمة للهدف الاستراتيجي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر ذات الدخل المحدود التي تدخل ضمن برامج ومبادرات الخطة الوطنية لتنمية الأسر وخدمات المنزل المنتج وسيكون لبنك الأسرة دور مساهم في دعم المشروع وتهيئه الظروف المناسبة للحصول على التمويل للمنظمات الأهلية التي ستكون طرفاً في المشروع. ويأتي مشروع الميكروفاينانس كمرحلة ثانية لدعم المنظمات الأهلية والذي بلغت كلفته ما يقارب140 ألف دينار بحريني[4].

4-1-3-3-المشروع الوطني لدعم وتنمية الأسر المنتجة:يرمي المشروع الوطني لدعم وتنمية الأسر المنتجة بشكل رئيسي إلي إحداث تغيير نوعي وكمي في أنشطة الأسر المنتجة البحرينية. عبر تطوير منظومة من الخدمات والدعم، بدأ بالتدريب المتخصص على إدارة المشروع، ثم إتاحة التمويل متناهي الصغر وإتاحة عدد من الوحدات الإنتاجية المتخصصة (مطبخ إنتاجي، خياطة صناعية، تصنيع

[1]منظمة العمل الدولية[2010]:« مملكة البحرين البرنامج الوطني للعمل اللائق 2010-2013»، ص:7.متوفر على الموقع الإلكتروني:http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/decent/dw_bahrain.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/22.

[2]نفس المرجع السابق،ص: 7.

[3]نفس المرجع، ص:7.

[4]الموقع الرسمي لوزارة حقوق الإنسان و التنمية الاجتماعية البحرين: .www.social.gov.bh /ar/social_policies_and_information/dimension، تم الإطلاع عليه يوم: 2011/12/22.

مجوهرات). وتوفير الخدمات الاستشارية لتطوير المنتجات والابتكار والمشورة والمتابعة، مع توفير مقرات العمل أمام الأسر بمقابل رمزي، بالإضافة إلي إقامة عدد من مراكز الأسر المنتجة (مركز في كل محافظة) لتسويق المنتجات. ويعمل المشروع على خلق نموذج ناجح لدعم الأسر المنتجة وإدماج اكبر عدد من الأفراد (المرأة، البطالين) في أنشطة إنتاجية مدرة للدخل. وعبر تفعيل قدرات منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال والقطاع الخاص و قد تم إنجاز الأنشطة الآتية في إطار هذا المشروع[1]:

- الإعلان عن اليوم العربي للأسر المنتجة وإقامة الفعاليات بعدد من التجمعات بالمملكة؛

- الإعلان عن جائـزة الأسر المنتجة و هي ثلاثة جوائز: أفضل منتج، أفضل أسرة و أفضل جهة راعيه؛

- إقامة أول سوق لمنتجات الأسر في مركز المعارض (جانفي2006)؛

- إجراء مناقشات استصدار قرار التصريح بالعمل من المنزل؛

- استضافة شركه أمريكية متخصصة في تسويق المنتجات اليدوية والعمل لتصدير المنتجات البحرينية؛

- موافقة احد البنوك الوطنية على تقديم منحة لزيادة حجم التمويل مشروع الميكروستارت؛

- البدء في أعمال تأهيل عدد الوحدات الإنتاجية والمحلات بمركز الأسر المنتجة بالمحافظة الوسطى؛

- بناء مجمع الأسر المنتجة بمحافظة العاصمة؛

- إصدار دليل لمنتجات الأسر المنتجة؛

- التفاوض مع شركاء محليين ودوليين لإقامة المراكز والوحدات المتخصصة.

4-1-4- سياسات مكافحة الفقر في تونس: أدت التحويلات المباشرة للمداخيل في الماضي دورا مهما في التخفيف من الفقر، لكن العقد الأخير شهد ظهور برامج أكثر تنوعا في السعي إلى القضاء على تلك الظاهرة. حيث تم إنشاء صندوق التضامن الوطني "26-26"، البنك التونسي للتضامن و صندوق التشغيل"21-21"، برامج مساعدة العائلات المعوزة بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف الفئات الاجتماعية الهشة.

4-1-4-1- صندوق التضامن الوطني "26-26":أنشئ صندوق التضامن الوطني "26-26" في ديسمبر 1990. يحمل هذا الصندوق اسم "26-26" في إشارة إلى رقم الحساب المصرفي الذي تودع فيه الأرصدة المجمعة، بهدف تحسين أوضاع الفقراء في البلاد. و قد استهدف الصندوق 1150 منطقة جرى تشخيصها مسبقا ليتم تزويدها بالخدمات و البنى الأساسية(المياه، الكهرباء، الطرق، شبكات الصرف الصحي، المراكز الصحية، المدارس،....)، مما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية والمداخيل في المناطق المحددة، خاصة التي تقع في الأرياف. اتسع نطاق عمل الصندوق جغرافيا ليشمل 1452 منطقة سنة 2001 بتكلفة إجمالية قدرها 500 مليون دينار تونسي، خصص 85% منها لتطوير البنى التحتية، 15% لتوليد موارد الدخل و تدعيمها. يمول الصندوق عن طريق الاعتمادات

[1] الموقع الرسمي لوزارة حقوق الإنسان و التنمية الاجتماعية،« مرجع سابق».

المخصصة له في الميزانية، بالإضافة إلى مساهمات المؤسسات و الأفراد تكريسا لمفهوم التضامن الاجتماعي لصالح المحرومين، تمثلت أهم انجازات الصندوق في الآتي [1]:

- إمداد 75358 أسرة بالكهرباء؛
- إمداد 75424 أسرة بالمياه الصالحة للشرب؛
- بناء وإصلاح 31632 مسكن لتعويض الأكواخ؛
- إنشاء 31576 كلم من قنوات الصرف الصحي؛
- إنشاء135 مدرسة؛
- بناء 115 مركز للرعاية الصحية الأولية؛
- إنشاء مراكز متنوعة (مراكز تنمية اجتماعية، دور شباب،...)؛
- استفاد 58837شخص من مساعدة الصندوق لتوليد مصدر للرزق.
- مست التدخلات في الفترة الممتدة من 1993 إلى نهاية سنة 2007 ما يقارب 255000 أسرة (أي نحو 1,3 مليون نسمة) و ذلك في 1800 موقع بمبلغ إجمالي قدره 857338 مليون دينار تونسي[2].

يعتمد الصندوق على فكرة المشاركة أي مشاركة السكان في تحديد الأولويات، صياغة المشاريع ، إدارتها و متابعة تنفيذها . لذا نصب الصندوق لجانا تنموية في كل منطقة محرومة، حيث بلغ عدد هذه اللجان 1019 لجنة تضم 7000 عضو.

4-1-4-2-الصندوق الوطني للتشغيل"21-21": أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 101المؤرخ في 31 ديسمبر 1999. الغاية منه تحسين إمكانية عمل الشباب و رصد فرص العمل لهم. يمول الصندوق من الهبات و مساعدات الأفراد و المجموعات و جزء من إيرادات عمليات الخصخصة.تتركز تدخلات الصندوق حول ثلاث محاور هي:[3]

- تعبئة الشركاء مع كافة الهيئات الاقتصادية و الاجتماعية و من ضمنها الهياكل الجهوية، الجامعات، جهاز التدريب المهني و العمالة . من أجل تدعيم التضامن الوطني و ترشيد وسائل التدخل على صعيد المؤسسات؛
- تطوير عمليات تدخل تعتمد على القرب الجغرافي من المناطق و القرى و الأحياء الفقيرة؛

[1]اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا[2003]:« نماذج السياسات الاجتماعية التجربة التونسية و دلالاتها»، ص-ص: 54_64.متوفر على الموقع الإلكتروني:css.escwa.org.lb/SDD/SP.reading/social%20policies%20in%20tunis.pdf،تم الإطلاع عليه يوم:2011/07/29.

[2]الجمعية العامة[2008]:« التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار حقوق الإنسان 1/5 تونس»، ص:21.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arabhumanright.org/publication/countries/tunisia/upr/A_HRC-WG6-1-Tun-1-08a.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/20.

[3]PNUD[2001]:«Rapport nationale sur le développement humain en Tunisie»,p:20.Sur site internet :http :planipolis.iiep.unisco.org/upload/Tunisia/Tunisia%20HDR.pdf. consulte le :30/12/2011.

- استهداف فئة البطالين حسب سلم أولويات يوضع وفقا لخصوصيات النسيج الاقتصادي الإقليمي.

تتوزع هذه المحاور على خمسة برامج رئيسية هي:

1- برنامج تأهيل حاملي الشهادات الجامعية و تحويلهم إلى مجالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

2- البرنامج الذي يستهدف حاملي الشهادات الجامعية في التخصصات التي توصف بالصعبة ومنها الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، لتحويلهم إلى العمل في تعليم الكبار في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الأمية.

3- برنامج تدريب و تشغيل الشباب من المستوى التعليمي المحدود لتحويلهم إلى اختصاصات متنوعة في المجالات ذات الطابع العام.

4- برنامج التشجيع على إنشاء المشاريع الفردية و المؤسسات الصغيرة.

5- برنامج التدريب من خلال التعلم المباشر و يشمل الشباب الذين هم دون سن 20 سنة و لا يملكون مؤهلات و يعيشون في مناطق فقيرة.

سجل الصندوق بعد 18 شهر من إنشائه نتائج مهمة، حيث تمكن من إخراج 84557 مستفيدا من حالة البطالة. ومن بين أخر المستفيدين 7015 شخصا أي 8,3% من حملة الشهادات الجامعية و 11864 شخصا أي 14% من الذين لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الثانوي و 65678 شخصا أي 77,7%من الذين لم يكملوا مرحلة التعليم الابتدائي. و في شهر أوت سنة 2002 ارتفع عدد المستفيدين من برامج الصندوق ليصل إلى 92398 شخصا موزعين حسب نوع البرامج على النحو التالي:

- 27181 شخصا استفادوا من دورات التدريب أو التأهيل في تخصصات مطلوبة في سوق العمل.
- 36043 شخصا استفادوا من تدريب في أشغال ذات طابع عمومي.
- 15682 شخصا أنشؤا مؤسسات خاصة بهم.
- 6869 حصلوا على عمل لقاء راتب.

استفاد من تدخلات الصندوق حتى ديسمبر 2007 ما يقارب 771271 شخصا[1].

4-1-4-3- البنك التونسي للتضامن: تم إنشاء هذا البنك سنة 1997، بهدف تمويل مشاريع لصالح سكان المناطق الفقيرة الذين لا تتوفر فيهم الشروط التي يفرضها النظام المصرفي التقليدي، من أجل تنمية قدراتهم و تمكينهم من و سائل العيش المستدامة. يبلغ رأس مال البنك 30 مليون دينار تونسي 46% منه ملك للخواص و الباقي ملك للحكومة و المؤسسات العمومية، تتركز أنشطة البنك حول محورين هما: [2]

- **منح القروض المباشرة من البنك**: يستفيد من هذه القروض خاصة حملة الشهادات الجامعية و شهادات التدريب المهني و ذوي المهن و المهارات، الذين يبحثون عن سبيل لإعادة الاندماج

[1] الجمعية العامة[2008]:« التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار حقوق الإنسان 1/5 تونس»، « مرجع سابق»، ص:21.
[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا[2003]:« مرجع سابق»، ص-ص: 54_64

وتغطي أنشطة البنك كافة فروع النشاط الاقتصادي و لاسيما المهن الصغرى و الصناعات التقليدية و الزراعة و الخدمات. تتراوح فترات الإعفاء التي يمنحها البنك بين ستة أشهر و سبع سنوات، بينما تتراوح فترة الاسترداد بين أربع و خمس سنوات. و تبلغ قيمة القرض بين 10 ألاف دينار تونسي و 33 ألف دينار، إذا كان طالبها من حملة الشهادات العليا، و بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على إنشاء البنك تمكن من تمويل 46491 مشروعا بغطاء مالي قدره 163884089 دينار تونسي مما سمح بخلق 25235 فرصة عمل. منح البنك لغاية بداية سنة 2008 قرابة 93727قرضا.

- **منح القروض الصغرى من خلال جمعيات التنمية المعتمدة لدى وزارة المالية**: أنشئ هذا النظام في مارس 1999 لاستكمال آليات التمويل القائمة و لتمكين جمعيات التنمية من مساعدة المواطنين من ذوي الدخل المحدود لبدء تنفيذ مشاريع فردية و عائلية منتجة لتوليد الدخل و تحسين الظروف المعيشية للفقراء، عن طريق إبرام عقود بين بنك التضامن و الجمعيات حيث تعتمد هذه العقود لدى وزارة المالية. لا تتجاوز قيمة هذه القروض 1500 دينار تونسي، مع سقف قدره 500 دينار تونسي للقرض المخصص لتحسين الظروف المعيشية أما الفائدة فلا يتجاوز معدلها 5%سنويا. من خلال هذا البرنامج تم منح14412 قرضا صغيرا قدرت قيمتها الإجمالية بـ 10246559 دينار تونسي. سمح هذا النظام بمنح 269000قرضا مصغرا حتى سبتمبر 2007[1].

تطورت نسبة التغطية الاجتماعية في تونس من 54,6% سنة 1987 إلى نحو 92% سنة 2007 ، فيما تتوقع خطة التنمية الحادية عشر أن تبلغ هذه النسبة نحو 97%في عام 2011[2].

4- 1- 5-سياسات مكافحة الفقر في المملكة العربية السعودية: تعتمد المملكة في سعيها للقضاء على الفقر على مجموعة من البرامج المتنوعة و الشاملة لكافة شرائح المجتمع و هي:

4-1-5-1- خدمات الرعاية الاجتماعية: يتم تقديم مجموعة واسعة و متنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي و الاقتصادي للفقراء و الفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة الشؤون الاجتماعية و الجمعيات الأهلية، تتوزع خدمات الرعاية و الدعم على مجموعتين هما: [3]

أولا: تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي المباشر لتعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال المساعدات و معاشات الضمان الاجتماعي. و قد ارتفعت على مدى السنوات الماضية المبالغ الموجهة لهذا الغرض، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإنفاق على معاشات الضمان الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من 1993-2005، 1,7%، بمبلغ قدره2,575 بليون ريال سعودي سنة 2005. بينما بلغ معدل نمو الإنفاق على المساعدات الاجتماعية 4,5%سنويا ليصل إلى نحو 436,1 مليون ريال في سنة 2005.

ثانيا: تقوم الدولة بتقديم خدمات الرعاية و الدعم من خلال مجموعة من المؤسسات التي توفر الخدمات التالية:[4]

---

[1] الجمعية العامة[2008]:« مرجع سابق»، ص:21.

[2] نفس المرجع، ص:20.

[3] نحو مجتمع المعرفة[2006]:« مرجع سابق»، ص ص:123-124.

[4] وزارة الاقتصاد والتخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2005]:« المملكة العربية السعودية الأهداف التنموية للألفية»، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.undp.org.sa/sa/documents/mdg/mdgs_sa_2005%20_arabic/pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/22.

- خدمات المعاقين، حيث بلغ عدد المستفيدين منها 8688 فردا عام 2005.
- خدمات الأطفال اليتامى و بلغ عدد المستفيدين منها 1782 فردا في نفس السنة.
- خدمات رعاية المسنين الذين يعانون من عجز، بلغ عدد المستفيدين 659 فردا.
- خدمات رعاية الأحداث و ملاحظتهم، حيث بلغ عدد المستفيدين 13830فردا.

برنامج التوعية و التوجيه: يهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الفئات المستهدفة بمشكلات الفقر و أسبابها و أبعادها و آثارها على الفرد و المجتمع. و طرق الوقاية منها و معالجتها و رفع المهارات الاقتصادية لديهم كمفهوم الاستهلاك، الادخار و غير ذلك وفق رؤية شاملة و خطة مدروسة.

4-1-5-2-الضمان الاجتماعي: تم إنشاء الضمان الاجتماعي بموجب المراسيم الملكية رقم:18 و 19الصادرة سنة1961. بسن نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية وتتولى تنفيذه مصلحة الضمان الاجتماعي، لتنظيم مساعدة الفئات الفقيرة و المحتاجة من الأسر والأفراد ورعايتهم المستمرة ضد الحاجة وليكفل لهم حداً أدنى من العيش الكريم ويحفظ كرامتهم. فيتم تقديم هذه الخدمات عبر94 مكتباً وهي موزعة حسب المناطق الإدارية للمملكة. وقد بلغ إجمالي ما خصص لضمان الاجتماعي منذ إنشائه في العام المالي 1961حتى العام المالي 2008،92048338825 ريالاً.[1]

4-1-5-3- برنامج المشروعات الصغيرة:يعمل على استثمار طاقات الفقراء و توظيفها لمساعدتهم على تطوير قدراتهم و أسرهم من خلال دعم و تشجيع و رعاية المشاريع الصغيرة الموجهة للفئات الفقيرة. و ذلك بتقديم الدعم الفني و المالي و تسهيل القرض الحسن و التدريب و المساعدة على تجاوز العقبات التي تعترض هذه المشاريع كذلك طرح الفرص الاستثمارية المناسبة لكل منطقة ولكل مستفيد[2].

4-1-5-4- برنامج الأسرة المنتجة: يقوم على توظيف قدرات أفراد الأسرة المحتاجة بهدف مساعدتها على إعالة نفسها و إخراجها من دائرة الفقر. و يتولى الصندوق دعم و رعاية المشاريع المنزلية الموجهة لمثل هذه الفئات بتقديم الدعم الفني و تسهيل التمويل (القرض الحسن) و التدريب والمساعدة في تذليل العقبات التي قد تعترض مثل هذه المشاريع. وقد تجاوزت القروض 340 قرضا في هذا البرنامج.[3]

4-1-5-4- برنامج التوظيف: يسعى إلى المساعدة على توظيف أبناء الأسر الفقيرة في المناطق التي يعيشون فيها و ذلك بجمع المعلومات عن الوظائف المطروحة في سوق العمل.[4]

4-1-5-5- برنامج المنح التعليمية و التدريبية:يعمل على رفع المستوى التعليمي للفقير و مهاراته و قدراته، من خلال برامج التعليم و التدريب الموجهة للتوظيف انطلاقا من حاجة سوق العمل ويقوم البرنامج على تأهيل الفقير القادر و الراغب في العمل من خلال مجموعة من البرامج التعليمية والتدريبية و اكتساب المتدرب المعارف و المهارات اللازمة للبدء في العمل الملائم و قد وصل عدد

[1] موقع وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية: www.mosa.gov.sa/sociail-policies.، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/22.
[2] نحو مجتمع المعرفة[2006]:« مرجع سابق»، ص ص:123-124
[3] نفس المرجع ، ص: 124.
[4] نحو مجتمع المعرفة[2006]:« مرجع سابق»، ص: 124.

المتدربين فيها إلى 108 شاب من أبناء الأسر منخفضة الدخل. [1]

4- 1- 6-سياسات مكافحة الفقر في السودان: تعد السودان من الدول العربية التي تعاني من تفشي ظاهرة الفقر.لذا فإن الحكومة السودانية تسعى عن طريق مجموعة من البرامج للحد من هذه الظاهرة.

4-1-6-1- ديوان الزكاة: هو مؤسسة الحماية والضمان الاجتماعي الأولى في السودان هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية بتحويل الموارد المالية من الفئات القادرة إلى الفئات الضعيفة في المجتمع وإدارة فاعلة للتنمية البشرية وصون كرامة الإنسان وبسط الأمن والاستقرار في المجتمع وترتكز فلسفة الزكاة على تحصيل الأموال بأخذ مقادير معلومة من المال المخصص و تصرف لجهات محددة أهمها الفقراء والمساكين.[2]

بلغ حجم المخصصات التي تم توجهها للفقراء والمساكين 225,7 مليون جنيه سوداني سنة 2008 بنسبة 64% أي بزيادة بلغت 10.2% عن العام 2007، منها 115 مليون جنيه سوداني خصص للدعم المباشر: كفالات وعلاج مباشر وتأمين صحي والقوت والمساعدات المالية..الخ. كما خصص مبلغ 110.7 مليون جنيه سوداني لمشروعات التنمية الأسرية خدمات (الصحة، المياه، التعليم). و إنتاجية (فردية وجماعية). و قد استفادت 1955000أسرة من حصيلة الزكاة لعام 2008.[3]

من أهم البرامج المركزية لديوان الزكاة للعام 2008:

- تنفيذ برنامج رمضان بتكلفة بلغت 11 مليون جنيه شملت(كيس الصائم ، برنامج الراعي والرعية، فرحة العيد، إطلاق سراح الغارمين) .
- دعم مشروعات الصحة بمبلغ 31,1 مليون جنيه شملت(تزويد المستشفيات الريفية بـ 66 جهاز مايكروسكوب ، شراء آلات لغسيل الكلى ، تأهيل المستشفيات بـ 300 سرير وتركيب عدد من مولدات الكهرباء وتوفير أجهزة ومعدات طبية أخرى)، إلى جانب دعم المرضى الفقراء عبر مكتب العلاج الموحد بمبلغ 6.5مليون جنيه لعمليات القلب وغسيل الكلى وإدخال 306663 أسرة فقيرة تحت مظلة التامين الصحي بما يعادل 32% من جملة المؤمن عليهم بالسودان بدعم مركزي قدره 40 مليون جنيه وبالتنسيق مع الصندوق القومي للتامين الصحي.
- دعم مشروعات التعليم بمبلغ 6 مليون جنيه (شملت تأهيل المدارس الأساسية ، إجلاس الطلاب، توفير المستلزمات المدرسية لـ7000 طالب في الطور الأساسي و الثانوي إضافة إلي كفالة الطالب الجامعي) .
- دعم مشروعات المياه بمبلغ 7,3 مليون جنيه شملت (حفر وتركيب آبار، تركيب مضخات يدوية ، إقامة سدود)
- دعم المشروعات الزراعية بمبلغ 3,7 مليون جنيه(آلات زراعية، تمليك الماشية للأسر الفقيرة).

4-1-6-2- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي: يدار نظام التأمين الاجتماعي في السودان عن طريق الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي وهو صندوق مستقل ماليا وإداريا وله الشخصية الاعتبارية المستقلة يخضع الصندوق لإشراف وزير الرعاية والتنمية الاجتماعية يعمل على تقديم الخدمات التالية[4]:

---

[1] نحو مجتمع المعرفة[2006]:« مرجع سابق».

[2] الموقع الرسمي لديوان الزكاة السوداني www .zakat:-chamber.gov.sd ، تم الإطلاع عليه يوم: 2011/12/26.

[3] نفس المرجع.

[4] الموقع الرسمي للصندوق القومي للتأمين الاجتماعي: www.nsif.sudan.org. ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/26.

- معاش الشيخوخة ببلوغ المستفيد سن 60 سنة او 55 سنة حسب حالة المؤمن و12 سنة اشتراك.
- معاش الشيخوخة المبكرة ببلوغ المستفيد سن 45 سنة فأكثر حسب الأحوال و 12 سنة اشتراك.
-معاش العجز الصحي ويشترط حدوث العجز أثناء الخدمة أو خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة وليس له شرط مدة.
- معاش الوفاة الطبيعية ويشترط حدوث الوفاة أثناء الخدمة أو خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة.
- معاش إصابة العمل ويشترط توفر وصف إصابة العمل وليس له شرط مدة.

أ- **الخدمات الاجتماعية**: لتخفيف حدة الفقر لدى المنتفعين قام الصندوق بإنشاء إدارة متخصصة هي إدارة الشؤون الاجتماعية في عام 1995 محاولا بذلك استحداث نظام تكميلي اجتماعي يغطى الشريحة التي تعتمد فقط على المعاش واستهداف هؤلاء بالمساعدات التالية:

- كفالة الطالبة الجامعية.
- كفالة الأيتام.
- التامين الصحى.

يقوم الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بتقديم مساعدات للمشتركين وأسرهم لمساعدتهم على التخفيف من مشاكل الفقر في المجالات التالية:

- في مجال التعليم: دفع الرسوم الدراسية التي تقررها الوزارة لامتحان شهادتي الأساس و السودانية بالإضافة إلى دفع منحة التفوق.

المساهمة مع أبناء المشتركين في تسديد الرسوم الجامعية للسنة الأولى و 50% من الرسوم الجامعية للمتفوقين.

كفالة بنت إلى بنتين لكل مشترك التي تدرس بجامعة حكومية بمبلغ 50 جنيه شهرياً لمدة 9 أشهر تحددها شهادة التسجيل من الجامعة.

- في مجال الصحة و المعيشة: تغطية المشتركين بمشروع التأمين الصحي باستخراج البطاقات ودفع الاشتراكات.
- في مجال التكافل: كفالة اليتيم فاقد الأبوين: 100جنيهاً شهرياً لكل يتيم.

توفير قروض استهلاكية حسنة للمشتركين تسترجع على مدار 12شهرا

يلخص الجدول رقم(4-2) النشاط الاجتماعي التكافلي في السودان لسنة 2010 و المبالغ التي تم صرفها على كل نشاط.

الجدول رقم(4-2):إحصائية الإسناد الاجتماعي لسنة 2010

البيان	العدد	المبلغ بالجنيه
المساعدات و الحج	291	65845
احتفال بالمتفوقين	835	75380
التأمين الصحي	41726	1734924
كفالة الطالبة الجامعية	2063	998850
كفالة الأيتام	458	-
قوت العام	5419	783412
مساعدات شهر رمضان	34076	2044560
استثمار اجتماعي ودعم الحد الأدنى	84868	45744849

المصدر: الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي السودان (بالتصرف).

يتضح لنا من خلال الجدول اهتمام الحكومة السودانية بتوفير المستلزمات الأساسية للسكان الفقراء، حيث تصدر حجم الإنفاق الاجتماعي على الفقراء كل من الاستثمار الاجتماعي لضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة. يليها المساعدات الظرفية و التي تختصر في مساعدات شهر رمضان. بينما كان نصيب المساعدات التي تندرج تحت تسميت قوت العام ضئيلا مقارنة بعدد الأفراد الذين شملهم هذا البرنامج و الذي بلغ 783412 جنيه سوداني.

4-1-6-3-سياسات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والصغير والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي: يسعى البنك المركزي السوداني إلى تعميم ثقافة التمويل الأصغر و متناهي الصغر و ذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف و منها[1]:

-التخفيف من حدة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات، بدفع عجلة النمو الاقتصادي .
-استيعاب الخريجين والشباب في مشاريع تنموية جماعية وفق تخصصاتهم للمساهمة في توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة.
-تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للمساهمة في التنمية.
-ترقية الخدمات المقدمة بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر للمشروعات الصغرى والصغيرة.
-الارتقاء بمستوي الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.
-تشجيع روح التكافل الجماعي بإنشاء جمعيات تعاونية أو أي من منظمات المجتمع المدني الخاصة بصغار المنتجين.
-نشر ثقافة الصيرفة التي تعزز قدرات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي.
آليات تحقيق الأهداف : من أجل الوصول إلى تحقيق جملة الأهداف المسطرة تم اتخاذ الإجراءات التالية:
-تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل بالمصارف في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والصغير والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي.
-يتم توزيع النسبة المحددة بـ12% مناصفة بين التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والتمويل الصغير وذو البعد الاجتماعي ويمكن للمصارف أن تستغل هذه النسبة كاملة في التمويل الأصغر والمتناهي الصغر.
-إنشاء وحدات متخصصة للتمويل الأصغر بفروع بنك السودان المركزي.
-تشجيع استخدام الضمانات غير التقليدية، مع مراعاة استخدام التأمين كضمان مصاحب عبر الشراكة مع وحدة التمويل الأصغر والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر.
-العمل على إنشاء مؤسسة تكافلية لضمان مؤسسات التمويل الأصغر، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة والعمل على جذب خدمات ضمان الائتمان الدولية.

4-1-7-سياسات مكافحة الفقر في سوريا:اتخذت الحكومات السورية عدة إجراءات لمكافحة الفقر سنأتي على ذكر أهمها.

4-1-7-1- برنامج مكافحة البطالة: كان البرنامج السوري لمكافحة البطالة أول البرامج الحكومية لمكافحة الفقر، تندرج تفاصيله ضمن القانون رقم:71الصادر سنة2001، الذي يقضي بإحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة مدته خمس سنوات قابل للتجديد. حدد هذا القانون الأهداف

[1] سياسات بنك السودان المركزي 2011: متوفر على الموقع الإلكتروني:.www.cbos.gov.sd/mode/1361، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/18.

العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة و نشاطاته و أولها دراسة و تمويل و تنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية و الخدمية التي من شأنها المساهمة في توليد الدخل، توفير مناصب عمل، خلق مجالات عمل و إنتاج جديدة، تنويع هيكل القطاع الاقتصادي و الخدمي، استيعاب قوة العمل المتوافرة و الداخلة إلى سوق العمل لأول مرة. تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ50مليار ليرة سورية يتم إنفاقها خلال مدة البرنامج.[1]

4-1-7-2- الخطة الخمسية العاشرة (2005 – 2010): كانت خطة شاملة من أهم أهدافها مكافحة الفقر من خلال إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة، حيث تضمنت فصلا كاملا خاص بالحد من الفقر، كما جاءت كل فصولها مترابطة بحيث لا نجد فصلا يخلوا من الإشارة إلى الفقر من قريب أو من بعيد و نذكر على سبيل المثال:[2]

- إقامة تنمية متوازنة إقليما و عادلة اجتماعيا تأخذ بالاعتبار حاجات و طموحات المناطق الأقل نموا و تنهض بالفئات الاجتماعية الفقيرة كما ورد في ذات الخطة أنه سيجري إيصال تجهيزات الماء الصالح للشرب كي ترتفع مساحة التغطية إلى المناطق النائية و الأرياف التي مازالت محرومة منها إلى ما يزيد عن 92% بحلول2015.
- كما تهدف الخطة إلى تخفيض حجم الأسر التي تقع تحت خط الفقر من11.4% إلى8.7%. و تخفيض معدل وفيات الأطفال إلى13.7%.[3]
- في نفس هذه الفترة تم إطلاق البرنامج الوطني للحد من الفقر في سوريا في بداية سنة2008 ، تم إعداده بمشاركة كل من: وزارة الشؤون الاجتماعية، الإتحاد العام لنقابات العمال و إتحاد غرف الصناعة السورية لسنوات2008–2010.بهدف المساهمة في الحد من الفقر في سورية من خلال :[4]
- توفير العمل اللائق للشباب و النساء؛
- التركيز على أولويات تحسين قدرة الشركاء الثلاثة لتنفيذ سياسات وتشريعات العمل؛
- تحسين أداء إدارة سوق العمل؛
- تفتيش العمل و احترام المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل؛
- تحسين سياسات و آليات الحوار الاجتماعي؛
- زيادة فرص العمل من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل؛
- إصلاح خدمات التشغيل للعاطلين عن العمل وفق معايير العمل الدولية؛

[1] فايز سارة[2011]:« الفقر في سورية نحوتحول جذري في سياسة معالجة الفقر»، ص: 13.
[2] لجنة التخطيط الحكومية[2006]:«الخطة الخمسية العاشرة، 2006-2010»،ص:166.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.paning.gov.sy/SF/Files/Fypchapere-Ar/pdf. ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/17.
[3] عبد القادر النيال[2006]:«الفقر و مكافحته في إطار الخطة الخمسية العاشرة»، ص ص: 21-24.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.asfer.org/doc/rebat/rebat-39.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/11/20.
[4] عبد القادر النيال[2006]:«مرجع سابق»، ص ص: 21-24.

- تطوير سياسات التأمين الاجتماعي، من خلال توسيع الوصول إلى الحماية الاجتماعية لكل العمال و أسرهم. بما في ذلك العمال في القطاع غير النظامي، الذين يشكلون قوة مهمة من إجمالي العاملين في سورية.

4-1-7-3- تشجيع إقامة مشاريع صغيرة و متوسطة:اتخذت الهيئة العامة للتشغيل و تنمية المشروعات في سورية سنة 2009 و التي حلت مكان هيئة مكافحة البطالة في عام2007 مبادرة لمكافحة الفقر، حيث قامت بتوقيع اتفاقيات مع عدد من المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوليد فرص عمل جديدة في مناطق إقامة هذه المشاريع بعد قيام الهيئة باختيار الأشخاص الراغبين في الاستفادة من خدماتها و تأهيلهم وتنظيم دورات تدريبية تتناسب مع طبيعة عملهم، بعدها تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقدمة من قبل الشباب الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة و متوسطة.

4-1-7-4- إحداث صندوق المعونة الاجتماعية: قامت الحكومة السورية بإحداث صندوق المعونة الاجتماعية لتقديم مساعدات مالية للأسر الفقيرة في مختلف مناطق البلاد. بلغ المجموع الإجمالي للمساعدات 250مليون دولار(11500مليون ليرة سورية) و قد أطلق الصندوق أولى خطواته في مجال المساعدة المباشرة في فبراير2011لتوزيع الإعانات المالية على ما يقارب 420 ألف عائلة من العائلات ذات الدخل المحدود عبر170مركز موزع على مختلف أنحاء البلاد.

4-1-7-5- التنمية الريفية: يسمى بمشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص. تم تنفيذه على مرحلتين ما بين عامي2000و2007، في سنة 2004جرى إطلاق برنامج القرى الصحية من جانب وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي بالتعاون مع اليونسيف. يهدف هذا البرنامج لدعم و بناء قدرات المرأة الريفية في الشمال الشرقي من البلاد، عبر دمج المرأة في التنمية و النهوض بواقع المرأة الريفية و تمكينها اقتصاديا و اجتماعيا و صحيا. كما يسعى لخلق فرص عمل للمرأة الريفية و تحسين المستوى المعيشي للأسرة الريفية. تم تنفيذ هذا البرنامج في خمس محافظات. و تم في إطاره تدريب نحو ألفي سيدة ريفية سنة2004.

4-1-7-6- برنامج القروض التشغيلية الصغيرة التي منحت لأصحاب المشاريع المصغرة: و الذي انطلق سنة 2003 بدعم من الوكالة الدولية لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين من الراغبين في تأسيس أعمال صغيرة أو تنمية الأعمال القائمة بغية تحسين ظروفهم المعيشية و الحد من الفقر.

وصدر في عام 2007المرسوم التشريعي رقم:15،الذي يسمح لمجلس النقد و التسليف بالترخيص بإنشاء مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية، تهدف إلى تقديم قروض صغيرة بالإضافة إلى خدمات مالية و مصرفية أخرى. توجه لأصحاب الدخول المحدودة.[1]

4-1-7-7- حملة الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف سنة2009:التي شملت توزيع المساعدات الغذائية للعائلات المتضررة من الجفاف في شمال شرق سورية، حيث تم توزيع سلة غذاء بهدف مساعدة سكان المناطق للتغلب على الظروف الناجمة عن خراب المحاصيل الزراعية و تدهور الثروة الحيوانية بعد مرور مواسم من الجفاف.

[1] مصرف سورية المركزي[2007]:« دراسة تثقيفية حول التمويل الصغير و شرح للمرسوم 2007/15»،«مرجع سابق»، ص: 08.

4-1-8-سياسات مكافحة الفقر في العراق:نظرا لحالة عدم الاستقرار التي يعيشها العراق و التي تجاوزت عشرون عاما فقد اقتصر تحليلنا لبرامج مكافحة الفقر على بعض البرامج الاجتماعية الاقتصادية في حدود المعلومات التي تمكنا من جمعها و التي نذكر منها:[1]

4-1-8-1- نظام التقاعد: اعتمد المجلس الانتقالي العراقي قانون التقاعد الموحد رقم:2006/27.الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي2006،الذي تم بموجبه توحيد أنظمة معاشات المتقاعدين المطبقة على عمال القطاع العام، حيث حدد سن التقاعد بـ63 سنة لمن أكمل 25 سنة من الخدمة. بينما يحصل العامل في القطاع الخاص على التقاعد بعد مرور30عاما من دفع الاشتراكات.

4-1-8-2- الإعانات العينية و النقدية (نظام التوزيع العام): تعتبر أهم شبكة للأمان الاجتماعي بدأ العمل بها في عام1991، باعتبارها برنامجا لتوزيع الغذاء المنتج محليا. في عام1996طبق برنامج النفط مقابل الغذاء كان هذا البرنامج يغطي90%من سكان العراق. منذ جوان2005 يعتمد ربع السكان العراقيين اعتمادا كبيرا على السلات الغذائية، التي تقدم بموجب نظام التوزيع العام من أجل توفير الغذاء الأساسي للمحتاجين.

بالإضافة إلى ذلك تقدم وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية معونات عامة نقدية و عينية للأشخاص الأشد فقرا و تشمل هذه الإعانات تحويلات نقدية و خدمات التدريب و إعادة التأهيل و بموجب برنامج معونات الرعاية الأسرية، توفر وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية معونة نقدية شهرية موحدة و التي تشمل المكفوفين و المعوقين غير القادرين على العمل، الأرامل أو المطلقات اللواتي يكفلن أطفال والمسنين الذين لا يحصلون على معاش تقاعدي. استفادت113000أسرة من تحويلات شهرية بمبلغ إجمالي قدر بـ30000دينار عراقي سنة2004،أما فيما يتعلق بالمساعدات العينية التي تشمل دور الأيتام و المسنين، معاهد المعوقين، أين استفاد في سنة2004حوالي6300شخص من هذه المساعدات.

4-1-8-3- التنمية الريفية: يتم التركيز على إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المدعومة الأسعار، كما يتم منح قروض ميسرة لصغار المزارعين عن طريق المصرف الزراعي لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي و زيادة الإنتاج و الدخل، كما تعمل الدولة على تسهيل عملية تسويق المنتجات الفلاحية و ضمان حصول المزارعين على الدعم الكافي لأسعار منتجاتهم الزراعية[2]. في هذا الإطار اعتمدت الحكومة العراقية عدة برامج منها[3]:

-الصناديق التخصصية للمبادرة الزراعية: خصصت المبادرة الزراعية للحكومة العراقية في سنة 2008 بمبلغ قدره: 240 مليون دولار للصناديق التخصصية لتوفير السيولة النقدية لقطاع الزراعة.

- صندوق إقراض صغار الفلاحين: بلغ رأس مال الصندوق25مليار دينار عراقي،تم زيادته ليصل سنة2007إلى80 مليار دينار عراقي بهدف منح قروض ميسرة للفلاحين.

---

[1] منظمة العمل الدولية[2007]:« وظائف من أجل العراق: إستراتيجية للعمالة و العمل اللائق»، ص،ص: 80،81،82،83،84.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/.../publ/publ_10_ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/21.

[2] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2007]:«التنمية الريفية في المنطقة العربية»، ص: 13. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D8.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/12/16.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2009]:«دراسة اتجاهات و مؤشرات الفقر في الدول العربية»، ص،ص: 43،44، متوفر على الموقع الإلكتروني:www.aoad.org/Studies/Indicators-of-poorness-level-inarabcountires.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/11/30.

- القرى العصرية: يعد هذا المشروع خطوة أساسية للتنمية الزراعية من خلال إدماج الإطارات (مهندسين، بياطرة) في عملية الإنتاج الزراعي. شرعت الحكومة في إنشاء أول قرية في محافظة كربلاء بتكلفة قدرها200,7 مليار دينار عراقي. سيشغل 2800 خريج من مهندسين أو بياطرة. يتكون المشروع من100 منزل كل منزل مرفق بـ10هكتارات من الأراضي الزراعية تسقى من الآبار. القرية مدعمة بمدرستين ابتدائيتين، متوسطة، مركز صحي و مركز للشرطة.

4-1-8-4- القروض الصغيرة: أطلق في سنة1997 برنامج التأهيل المجتمعي بالتنسيق بين وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية و منظمة العمل الدولية. تم استهداف بعض المعاقيين القادرين جزئيا عن العمل، حيث صرفت لهم رؤوس أموال تشغيلية و قد حقق هذا البرنامج نجاحا كبيرا من حيث دمج فئة المعاقين في الحياة الاجتماعية. أطلق برنامج القروض الصغيرة سنة2007 برنامج لتوفير السيولة النقدية للفئات الاجتماعية المحرومة و الهدف منه تمكين هذه الفئة من إقامة مشاريع مصغرة لضمان دخل مستدام، تم تخصيص مبلغ 30مليون دولار لتأمين احتياجات البرنامج[1].

4-1-9-سياسات مكافحة الفقر في سلطنة عمان:تعتمد سلطنة عمان في سعيها للقضاء على الفقر على جملة من البرامج الاجتماعية و الاقتصادية و منها:

4-1-9-1- مشروعات موارد الرزق: مشروعات موارد الرزق تهدف إلى إيجاد مصدر دخل للمستفيدين لرفع مستوى معيشتهم وتعزيز الشعور بأهمية العمل لكسب الرزق وتعميق فكرة العمل الحر لدى المستفيدين ومساعدتهم في الاعتماد على الذات وبناء أسرة منتجة قادرة على الخروج مستقبلاً من مظلة المساعدة الاجتماعية. حيث تسعى وزارة التنمية الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف لدى ما يقارب مائة أسرة من الأسر العمانية تستفيد من هذا المشروع في كل عام. يهدف المشروع إلى تمكين الأسر المسجلة في نظام الضمان الاجتماعي والمعاقين ومن في حكمهم اقتصاديا من خلال تحويلهم إلى اسر منتجة تستغني مستقبلاً عن معاشات ومساعدات برنامج الضمان الاجتماعي وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني[2] .

4-1-9-2- الضمان الاجتماعي: هو أحد وسائل الأمن الاجتماعي التي تكفل للأسر المحتاجة معاشا شهريا يساعدها في تلبية احتياجاتها الأساسية في حالة عدم وجود دخل شهري منتظم أو قريب ملزم قادر على النفقة. يبلغ مقدار المساعدة الشهرية 80 ريال كحد أدنى للفرد الواحد و264 ريال كحد أعلى للأسرة وفقا لجدول المعاشات الملحق بقانون الضمان الاجتماعي.

يهدف نظام الضمان الاجتماعي إلى تقديم المساعدة المالية للأفراد والأسر المعوزين ماديا، توفير حماية اجتماعية للفئات الهشة اجتماعيا، تحقيق تكامل في تغطية شبكة الأمان الاجتماعي بالمشاركة مع بقية مكوناتها.

4-1-9-3- مشاريع الجهود الذاتية: هي مشاريع تنموية وخدمية ذات النفع العام يتعاون الأهالي فيما بينهم على اقامتها لمواجهة احتياجات يشعرون بها في مجتمعهم المحلي وتتمثل في إنشاء وترميم المجالس العامة ـ المرافق الصحية العامة الطرق الداخلية وغيرها من المشاريع وتعمل الوزارة على دعم جهود الأهالي بالمساهمة في هذه المشاريع وفقا للقواعد التنظيمية الصادرة.

إلى جانب تقديم مجموعة من الإعانات للأسر المحتاجة و الأحياء الفقيرة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2009]:«دراسة اتجاهات و مؤشرات الفقر في الدول العربية»، نفس المرجع السابق، ص:43.

[2] موقع وزارة الشؤون الاجتماعية العمانية: www.mosd.gov.om/about_mosd.asp.، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/29.

- في إطار عمليات التضامن التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية خلال شهر رمضان الكريم، حيث قامت بتوزيع أكثر من 2500 طرد من المواد الغذائية للفئات المستهدفة من أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود وكذلك المتقاعدين. وذلك في كافة ولايات البلاد.
- صرف مساعدة نقدية مؤقتة للأسر والأفراد المحتاجين من الذين لا يتقاضون معاش الضمان الاجتماعي .
- صرف مساعدة مالية شهرية للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة تتطلب حالتهم المراجعة المستمرة للمستشفى، مثل مرضى الفشل الكلوي.
- تقديم الأجهزة واللوازم الطبية للأفراد والأسر المحتاجة وفقاً للشروط المحددة باللائحة المنظمة للمساعدات مثل : (سماعات الأذن ، الكراسي المتحركة ، النظارات الطبية، أطقم الآسنان، الأطراف الصناعية) .

تحمل الوزارة قيمة رسوم إدخال التيار الكهربائي والمياه لمساكن الأفراد و الأسر الخاضعة لقانون الضمان الاجتماعي.

4-1-10-سياسات مكافحة الفقر في فلسطين: تبذل السلطات الفلسطينية مجهودات معتبرة في سعيها لمكافحة الفقر، رغم محدودية إمكانياتها و سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الثروات و الموارد. و تعتمد السلطات الفلسطينية في تمويل برامج مكافحة الفقر التي تضعها على المساعدات الأجنبية ومن بين البرامج التي تعتمدها نجد:

4-1-10-1- برامج التنمية الريفية: تهدف لرفع الكفاءة التسويقية للمحاصيل الزراعية لتعظيم ربحية المزارعين. و تطوير مهارات وقدرات العاطلين عن العمل و الفقراء لتمكينهم من العمل لتحسين ظروف معيشتهم، تسعى الدولة لتعزيز فرص مشاركة الفقراء في العملية الاقتصادية من خلال توفير الأرض و التمويل و غيرها من عناصر الإنتاج السلعي.[1]

4-1-10-2- برنامج مساعدة البطالين: يهدف هذا البرنامج إلى الحد من مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص عمل للبطالين الذين هم في مرحلة البحث عن عمل و ذلك لمدة شهرين. يستفيد من البرنامج 50ألف شخص شهريا، بقيمة 500 شيكل للفرد المستفيد الذي يبدي استعداده لتقديم خدمات اجتماعية متى طلب منه ذلك أثناء فترة استفادته من البرنامج، و يمنح المستفيد المتزوج علاوة قدرها 150 شكيل، بينما يتحصل المستفيد الذي يبدي استعداده للعمل المثبت لمدة لا تقل عن15 يوما في الشهر أثناء فترة استفادته من البرنامج على مبلغ قدره 750 شيكل. [2]

4-1-10-3- الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر: تم تشكيل الهيئة بناء على قرار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ: 2005/01/31. تتلخص مهام الهيئة في الإشراف على و ضع السياسات و الاستراتيجيات الهادفة لمكافحة الفقر، حيث يتم إشراك الفقراء لتحديد احتياجاتهم و وضعها ضمن أولويات السياسات التنموية، مراجعة الخطط الوطنية للتأكد من أنها تهتم بمكافحة الفقر، توجيه و إرشاد لجان مكافحة الفقر و متابعة نشاطهم، الإشراف على تحديث البيانات و المعلومات حول الفقر في فلسطين.[3]

---

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2007]:« التنمية الريفية في المنطقة العربية»،«مرجع سابق»، ص: 14.

[2] تقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الإعمار، ص: 08، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.pecdar.ps/user files/thepovertyinplastine.pdf،تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/02/07.

[3] تقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الإعمار، مرجع سابق، ص:09.

4-1-10-4- برنامج حماية الفقراء: أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج حماية أفقر الفقراء ليستفيد نحو 400 ألف مواطن منه، 45% منهم في الضفة الغربية و 55% في قطاع غزة. و كانت الأولوية في هذا البرنامج للأسر التي يقل دخلها عن 600 شيكل شهريا، ذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض المزمنة، كبار السن (65 سنة فأكثر)، الأرامل و الأيتام، الذين لا يتلقون مساعدة من أي جهة.[1]

4-1- 11-سياسات مكافحة الفقر في لبنان: تقتصر سياسات مكافحة الفقر في الجمهورية اللبنانية على بعض النشاطات التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية. و التي سنأتي على ذكرها في ما يلي:

4-1-11-1- البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرا:أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية في اليوم العالمي للحد من الفقر "البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرا". الذي بدأ الإعداد له من العام 2007. وتهدف الخطة التنفيذية للبرنامج إلى بناء قاعدة بيانات وطنية للأسر الأكثر فقراً ضمن نظام معلوماتي متخصص على أسس ومعايير علمية لتوفير المساعدة لهذه الأسر عبر إعادة صياغة النظام الوطني للحماية الاجتماعية استناداً إلى مبادئ الشفافية والموضوعية والكفاءة. وقد جهزت وزارة الشؤون الاجتماعية لذلك 96 مركزاً من مراكز الخدمات الإنمائية موزعة في جميع المناطق لاستقبال طلبات المواطنين. وقد خصص مجلس الوزراء مبلغ مالي مقداره 28 مليونا و200 ألف دولار كرصيد أولي لهذا البرنامج ولإعداد سلة المساعدات[2].

يطمح البرنامج إلى استهداف 80 ألف أسرة تحت خط الفقر (أي حوالي 400 ألف لبناني) و كبداية يتم الاستفادة من سلة المساعدات غير النقدية وذلك بعد تقديم طلب إلى مراكز الشؤون الاجتماعية المعنية والموزعة في كافة المناطق و تخضع الطلبات للتدقيق والتحقيق الميداني من قبل 400 عامل ومحقق اجتماعي إضافة إلى موظفي الوزارة لتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها. تكمن أهمية مقاربة العمل الجديدة في أنها تسمح بتركيز المنح على الفئات المستحقة وتتسم بالشفافية والمصداقية.

يشكل هذا البرنامج فرصة لمد يد المساعدة للعائلات الأكثر فقرا ودفعها نحو بناء قدراتها ولكسر حلقة الفقر والمعاناة. إن المساعدات التي ستقدم للأسر تتضمن الخدمات التالية: العلاج المجاني والرعاية الصحية الأولية وتأمين الأدوية اللازمة وإعفاء أبناء هذه العائلات من رسوم التسجيل في المدارس الرسمية بكافة المراحل والتعليم المهني وتأمين الكتب المدرسية، هذا ما سيؤدي لرفع تكلفة التعليم عن كاهل العائلات ويساعد في الحد من التسرب المدرسي وعمالة الأطفال. إضافة إلى الإعفاء من رسوم الاشتراك في الكهرباء.

4-1-11-2- مشروع التغذية المجانية في المطاعم المدرسية: إن مهام المشروع تنحصر في تقديم وجبة غذائية ساخنة لتلاميذ المدارس الابتدائية المنحدرين من عائلات ذات أوضاع اجتماعية واقتصادية هشة، إذ تؤمن هذه الوجبة حوالي 30-40% من الطاقة الحرارية المطلوبة للمستفيدين، كما تضمن الوقاية للأطفال المعرضين لسوء التغذية، كذلك تنشئ الوعي الصحي لديهم وتعلمهم مبادئ التغذية الصحيحة وتخفف بعض من العبء الاقتصادي عن عائلاتهم وتشجع على انتظام تلاميذ المدارس الابتدائية في الدراسة. ابتدأ العمل في مشروع التغذية للمطاعم المدرسية المجانية في

[1] تقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الإعمار، مرجع سابق ، ص:10.

[2] متوفر على الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org/WBSITE/external/EXTRABICHOME/newsARABIC.، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/26.

مدرستين في بيروت في العام 1980 وحالياً فإن المشروع يدعم 7 مطاعم مدرسية موزعة على كافة المناطق اللبنانية. أما عدد التلامذة المستفيدين فهو 3220 تلميذ في العام الدراسي 2009-2010[1].

4-1-11-3- برامج أخرى:تنحصر في تقديم الخدمات التالية:[2]

- ضمن مشروع "أجفند" لمكافحة الفقر في العالم العربي تم إنشاء بنك الفقراء اللبناني بعد موافقة البنك المركزي اللبناني.
- تقديم منح دراسية للفقراء المتفوقين في فرع الجامعة العربية المفتوحة في لبنان.
- من حقّ المعوّق الاستفادة من قرض سكني من "المؤسسة العامة للإسكان".
- تأمين سماعات لأصحاب الإعاقة السمعية، بأسعار منخفضة وصيانة مجانية، كما يتم إجراء فحوصات مجانية للسمع في المدارس.
- خدمات توظيف اللاجئين الفلسطينيين: بهدف تأمين الدعم لـ 30 ألف لاجئ وبهدف تأمين وسائل العيش لهم تم إنشاء مراكز خدمات التوظيف، حيث تمكنت من توظيف 1000 لاجئ فلسطيني تحصل 400 منهم على تدريب تقني و مهني.

4-1- 12-سياسات مكافحة الفقر في مصر: تتنوع برامج مكافحة الفقر في مصر و هي في الغالب ذات طابع اجتماعي و من بينها نجد: نظام التأمين الاجتماعي، مشروع الأسر المنتجة، بنك ناصر الاجتماعي، الصندوق الاجتماعي للتنمية و نظام دعم المواد الغذائية.[3]

4-1-12-1- نظام التأمين الاجتماعي: الذي تقوم بتنفيذه وزارة التأمينات و الشؤون الاجتماعية الذي يتكون من برنامجين: نظام التأمين الاجتماعي و برامج المعونات الاجتماعية.[4]

- النظام الشامل للتأمين الاجتماعي: يقوم بتأمين شريحة عريضة من المجتمع من الأشخاص الذين ليست لديهم أية تغطية تأمينية أخرى، خاصة العمال المؤقتين و العمال في القطاع غير الرسمي، يتم الاشتراك في هذا النظام عن طريق شراء طابع بمبلغ جنيه واحد كل شهر من أحد المكاتب المحلية للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية و يقدم النظام تعويضات معتبرة للمشتركين تصل 10 أضعاف مبالغ الاشتراكات.

- نظام معاش السادات: قدمته وزارة الشئون الاجتماعية و التأمينات كنظام يقدم مدفوعات دون اشتراكات. و هو يغطي الفقراء الذين يبلغ سنهم 65 سنة فأكثر .

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية: www.socialeaffairs.gov.lb/docs.، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/26.

[2] مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي[2011]:« مجال مرصد الجمعيات الأهلية في لبنان»، العدد:97، ص:04. متوفر على الموقع الإلكتروني:http://9crtda.org.lb/webfm_send/43، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/11.

[3] منظمة العمل الدولية[2011]:«لمحة عامة إقليمية»، ص:12. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.ilo.org/public/arabic/rigion/arpro/bierut/donloads/publ/overview_ar.pdf.،تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/11.

[4] كريمة كريم[2005]:«دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية»،«مرجع سابق»، ص-ص:198-199.

4-1-12-2- برامج المعونة الاجتماعية: تغطي هذه البرامج خمسة نظم هي:[1]

- نظام المعاشات: يقدم مدفوعات شهرية للأيتام و الأرامل و كبار السن و المطلقات و العوقين ذوي العجز الكامل، أسر المسجونين الذين صدرت بشأنهم أحكام بالسجن لمدة لا تقل عن 10 سنوات، النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج و بلغن سن 50 سنة.بلغ متوسط المعاش الشهري 30 جنيه مصري، يتراوح بين 21 جنيه مصري للأيتام و 34 جنيه مصري للمعوقين.

- نظام المساعدات الشهرية: يقدم مبالغ شهرية للأفراد الذين لم يستفيدوا من خدمات نظام المعاشات. و من بين هؤلاء المستفيدين نجد النساء الحوامل حتى الولادة، الأطفال حديثي الولادة حتى بلوغهم سنتين من العمر، الأشخاص ذوي الإعاقة الجزئية، المرضى، الزوجات اللائي هجرهن أزواجهن و يتراوح مبلغ المساعدة بين 11 جنيه مصري للزوجات المهجورات و 21 جنيه مصري للنساء الحوامل و الأطفال حديثي الولادة.

- نظام مساعدات الدفعة الواحدة: يغطي مساعدات تدفع مرة واحدة في المناسبات التالية: الوفيات، حالات الولادة، بطالة رب الأسرة، التلاميذ في مرحلة التعليم المتوسط، المفرج عنهم حديثا من السجون، تراوحت قيمة المساعدات بين 32 جنيها للتلاميذ و 176 جنيه في حالة بطالة رب الأسرة.

- نظام مساعدات تخفيف الكوارث: في حالة وقوع كوارث مثل الفيضانات أو الزلازل أو حوادث (انهيار بنايات، حرائق،....)، يتم دفع مبالغ للمتضررين.

- نظام المساعدات للموظفين السابقين بالحكومة و القطاع العام: يتم دفع مبالغ مالية للموظفين أو لأسرهم بعد وفاتهم في الحالات التالية: المرض، تدني مستوى الدخل إلى أقل من ثلثي دخل الموظف قبل تركه الخدمة، وجود أفراد من الأسرة في حالة تمدرس، زواج البنات أو الأخوات، طلاق الابنة أو الأخت (ما لم تكن مغطاة بأي نظام اجتماعي أخر). تتراوح قيمة المساعدة بين 95 و 230 جنبه مصري.

4-1-12-3- مشروع الأسر المنتجة: أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية و التأمينات سنة 1964، كأحد المشروعات المهمة للعمل في مجال التنمية الاجتماعية. وكان الهدف منه هو تعبئة قدرات أعضاء الأسرة المصرية منخفضة الدخل -خاصة تلك التي يقل دخلها عن 100 جنيه مصري شهريا- عن طريق تشجيع الأعمال المنزلية (تفصيل و خياطة الملابس، صناعة السجاد، الحرف اليدوية،....) لكي يتمكنوا من الحصول على دخل مناسب. و يتلقى المستفيدون تدريبا مهنيا في مراكز تدريب الأسر المنتجة قبل بدء مشاريعهم إلى جانب تقديم القروض، يقدم مشروع الأسرة المنتجة خدمات أخرى كتسويق المنتجات، توفير المعدات و المواد الخام. توجد فروع لمشروع الأسر المنتجة في كافة محافظات الجمهورية تديرها جمعية الأسر المنتجة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية و التأمينات.[2]

[1] كريمة كريم[2005]:«دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية»،،«مرجع سابق»، ص، ص: 200، 201.
[2]، نفس المرجع ، ص:202.

4-12-1-4- بنك ناصر الاجتماعي: تم إنشائه سنة 1971، تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات و يأتي تمويله الأساسي من أموال الزكاة التي تدفعها المشروعات العامة و المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى الهبات مثل (المستشفيات و سيارات الإسعاف و المراكز التعليمية). كما يقدم البنك منحا نقدية و عينية إلى الفقراء و غير القادريين و المعوزين من خلال شبكة من جمعيات الزكاة. و قروض بدون فوائد إلى الفقراء لمساعدتهم على مواجهة التزاماتهم المالية في الظروف الخاصة و الطارئة(كالزواج، المرض و الوفاة،...)، هذا إلى جانب قيام البنك بتقديم قروض صغيرة تتراوح بين 1000 و 10000 جنيه مصري. بأسعار فائدة تتراوح بين (3%و 6%) لتمويل المشروعات الصغيرة.[1]

4-12-1-5- برنامج التنمية الريفية: ضمن برنامج الحكومة المصرية لتطوير المناطق المنعزلة تم وضع البرامج التالية:

أ-مشروع شروق: بدأ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة المسمى شروق في عام 1994الذي تم وضعه من طرف الهيئة العامة لتنمية و تعمير القرية المصرية. و هو مشروع تابع لوزارة الشؤون المحلية يهدف إلى سد الفجوة بين المناطق الريفية و الحضرية في مصر. يستمر المشروع 24عاما إلى غاية سنة2017. وذلك عبر أربع مراحل هي: 1994-2002 مرحلة البداية، 2002- 2007 مرحلة الانطلاق،2007- 2012 مرحلة النضج و الازدهار، 2012-2017 مرحلة الاستدامة. يرمي هذا المشروع لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- إقامة تنمية محلية من خلال الاستخدام الكفء للموارد المحلية. و هو ما يدعو إلى التوسع والنهوض بخدمات البنية الأساسية، مثل المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الطاقة والاتصالات.
- تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية التي تتضمن زيادة فرص العمالة المحلية المنتجة و زيادة وتنويع مصادر الدخل في الريف و يتم تحقيق ذلك عن طريق تنوع نواحي النشاط الاقتصادي، مثل التصنيع الريفي و زيادة و تنويع الإنتاج الزراعي (المحاصيل ، الإنتاج الحيواني).
- التوجه نحو التنمية البشرية المحلية التي تتضمن تعزيز كفاءة الخدمات العامة المحلية، مثل التعليم و التدريب و الخدمات الأخرى في الصحة و الثقافة و المعلومات. مع إعطاء الاهتمام أيضا لزيادة المشاركة الفعالة للمرأة الريفية. هذا فضلا عن الاعتماد على الشباب و تعزيز مشاركة المجموعات الاجتماعية المهمشة في التنمية.
- التوجه نحو التنمية المؤسسية المحلية و هو ما يتضمن تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية المحلية، مثل رفع كفاءة المنظمات غير الحكومية التي تتميز بالطبيعة الديمقراطية و الاعتماد على النفس.

يقدر إجمالي الاستثمار المطلوب للبرنامج حتى عام 2017 ما قيمته 267 مليار جنيه مصري، من المفترض أن يوجه نحو ثلث هذا المبلغ إلى تحسين البنية التحتية، بينما يخصص الباقي لإقامة مشروعات

[1] كريمة كريم[2005]:«دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية»،،«مرجع سابق»، ص: 203

[2] نفس المرجع، ص-ص: 204-206.

في نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى، حيث يقرر أفراد المجتمع أنواع و أحجام المشروعات الضرورية لتنمية المناطق التي يعيشون فيها مع ضمان مشاركتهم في التخطيط لتنفيذها.

ب- **البرنامج القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقرا**: بهدف تخفيض معدلات الفقر في المناطق الريفية و تمكين الشباب من الحصول على الحاجات الأساسية من إسكان و خدمات اجتماعية، أطلقت الحكومة المصرية في عام 2008 البرنامج القومي لتحسين الأوضاع المعيشية للأسر الأولى بالرعاية و البالغ عددها 12 مليون نسمة و التي تنتشر عبر 1141 قرية. يتضمن هذا البرنامج 14 محور بهدف النهوض بمستوى البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية.[1]

من جملة ما تم إنجازه في هذا الإطار نجد:

- يجري إنجاز 102 مشروعا للصرف الصحي في هذه القرى، بتكلفة إجمالية بلغت 1,2 مليار جنيه.
- قامت وزارة الصحة بتوفير خدمات الإسعاف و الطوارئ لـ 151 قرية إلى جانب إنشاء أو تطوير 40 وحدة للرعاية الصحية.
- انتهت وزارة التعليم من إنشاء 100مشروع مدرسي، بالإضافة إلى وجود 123 مشروع قيد الإنجاز بتكلفة إجمالية بلغت 500 مليون جنيه.
- تم تخصيص 4,2 مليار جنيه لتحسين خدمات المياه في هذه القرى.

4-1- 13- سياسات مكافحة الفقر في المملكة المغربية:على الرغم من وجود بعض أشكال الإحسان العمومي و المساعدات التي تقدمها الدولة، إلا أن المكافحة الممنهجة للفقر تعتبر حديثة العهد في السياسات العمومية المغربية.[2]

سجل المغرب انخفاضا ملفتا في معدل الفقر، بفضل تضافر ستة عوامل رئيسية هي[3]:

- تباطؤ النمو الديمغرافي.
- الاستثمار في البنية التحتية.
- النظام الضريبي الفعال و الاستخدام الاستراتيجي لعائدات الخصخصة.

[1] معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2010]:« مصر تقرير التنمية البشرية »، ص:206. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2010/egypt-a.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/30.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2005]:« تقرير حول التنمية البشرية في المملكة المغربية»،«خمسين سنة من التنمية البشرية»، ص ص: 15-16.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2005/morocco-a.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/30.

[3] الحسن العاشي[2010]:«تجربة المغرب في مواجهة الفقر: الدروس، التحديات و خيارات السياسة العامة»، ص ص:1-3. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://carnegieendowment.org/files/morocco_poverty_AR__07lahsan-_21-12-2010.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/02.

- المساهمة القوية لقطاع القروض الصغيرة.
- التحويلات المالية للمهاجرين.
- المشاركة الديناميكية لمنظمات المجتمع المدني.

4-1-13-1- تباطؤ معدل النمو الديمغرافي: انخفض معدل الخصوبة في المغرب بين عامي 1980-2010 من 6 إلى 4,2 طفل لكل امرأة بالغة. لقد أدى هذا الانخفاض في معدل الخصوبة إلى تخفيف الضغط على الإنفاق العام الجاري، كما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 3,6%على مدى العقد الماضي .

4-1-13-2- الاستثمار في البنية التحتية: لقد استثمرت الدولة في برامج البنية التحتية الأساسية خاصة في المناطق الريفية. و أدى توسيع نطاق شبكات مياه الشرب إلى تحسين الأوضاع حتى في المجتمعات المحلية الفقيرة، كذلك أتاح تمديد الكهرباء إلى الأرياف الوصول إلى المعلومات و وفر فرصا أكبر للأفراد و الشركات. فضلا عن ذلك خلقت الطرق الريفية فرصا اكبر لتنقل الأفراد أو المنتجات من و إلى الأرياف، كما وسعت من إمكانيات الحصول على خدمات التعليم و الخدمات الصحية.

4-1-13-3- الإصلاح الضريبي: بدأ المغرب في إصلاح نظامه الضريبي في الثمانينيات عن طريق ترشيد الإعفاءات و تعزيز الإدارة الضريبية. علما أن الإيرادات الضريبية تشكل الآن نسبة 24% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك أنشأت السلطات المغربية صندوقا خاصا تم توجيه نصف العائدات المحصلة من الخصخصة إليه بصورة تلقائية و بلغ حجم التراكمات المحصلة في الصندوق أكثر من 4 مليار دولار أمريكي سنة 2009 و ساهم في تمويل أكثر من 27 مليار دولار من الاستثمارات العامة باستخدام مصادر أخرى.

4-1-13-4- القروض المتناهية الصغر: شكلت القروض المتناهية الصغر الممنوحة للأفراد أداة أخرى ساهمت في خفض معدلات الفقر، هذا ما وضع المغرب اليوم في موقع الريادة في العالم العربي في مجال القروض المتناهية الصغر، بمجموع يصل إلى 59% من مجموع القروض الإقليمية الممنوحة. فالقروض الصغيرة تساعد في الخروج من دائرة الفقر من خلال إطلاق مشروع اقتصادي صغير أو تعزيز مشروع قائم. بلغ عدد المستفيدين من القروض الصغيرة 1,3 مليون شخص. إن هذا النوع من القروض الصغيرة موجه بدرجة الأولى لسكان المناطق الريفية والمنعزلة لتمكنهم من أسباب الحصول على مصدر رزق.

4-1-13-5- تحويلات المهاجرين: يلعب المغاربة العاملون في الخارج دورا بارزا في خفض معدلات الفقر عن طريق تحويل الأموال لذويهم.بلغ متوسط التحويلات الشهرية لكل مهاجر100 دولار. و تمثل الهجرة المتزايدة لأحد أفراد الأسرة إلى الخارج إستراتيجية رئيسية لانتشال الأسر من الفقر،تقدر نسبة التحويلات8% من الناتج المحلي في المغرب.

4-1-13-6- مساهمة المجتمع المدني: أسهمت المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني المحلية في انخفاض معدل الفقر في البلاد. فقد سمحت الدولة في البداية بعمل المنظمات غير الحكومية، خاصة و أن هذه الأخيرة ركزت نشاطها على تقديم الخدمات بمختلف أنواعها. وساهمت الشراكة

التي عقدتها المنظمات غير الحكومية مع الدولة و المجالس المحلية بهدف توفير الكهرباء و المياه و محو الأمية في تعزيز موقفها و سمح تعديل الإطار القانوني للجمعيات في عام 2002 للمنظمات غير الحكومية في المغرب من الاستفادة المباشرة من المساعدات الأجنبية.

4-1-13-7- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2010: تنفيذا لهذه المبادرة تم تسطير أربع برامج تهدف إلى الحد من النقص الكبير المسجل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي و ذلك عبر تلبية الحاجات الأساسية للفئات الهشة. تم تخصيص ميزانية ضخمة لتنفيذ هذه المبادرة بلغت قيمتها 10 مليار درهم، بالإضافة إلى مبلغ 250 مليون درهم الذي خصص لتنفيذ البرنامج ألاستعجالي لسنة 2005. تهدف المبادرة إلى البحث عن التماسك الاجتماعي و ضمان تكافؤ الفرص مع تعزيز مقاربة النوع و تحسين مستوى المعيشة للفئات المحرومة و الفقيرة من السكان لإعادة إدماجها الأسري والمهني و تتمثل أهم هذه البرامج في[1]:

- برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي: الذي يستهدف 403 تجمع قروي يتجاوز معدل الفقر فيها 30%. استفاد 1,6 مليون شخص من 6756 مشروع باستثمار أكثر من 2,7 مليار درهم.

- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري:يهم هذا البرنامج 264 حيا حضاريا الأكثر تهميشا بالمدن الكبرى و المنتمين لـ 36 مدينة عبر تراب المملكة، حيث استفاد 1,6 مليون شخص من 4069 مشروعا و نشاطا بغلاف مالي إجمالي فاق 4,1 مليار درهم.

- برنامج محاربة التهميش: تم إنجاز 2148 مشروعا لفائدة 537 ألف شخص بمبلغ مالي قدر بـ 2,95 مليار درهم، كانت مخصصة لبناء و تجهيز مراكز الاستقبال و الحماية الاجتماعية.

- البرنامج الأفقي: يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المبادرة و الابتكار على المستوى المحلي من خلال اقتراح المشاريع ذات الطابع التعاوني و الأنشطة المدرة للدخل، تم في هذا الإطار إنجاز 9032 مشروع بمبلغ 4,35 مليار درهم استفاد منه حوالي 1,5 مليون شخص.

4-1- 14-سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا: تعتبر موريتانيا من أكثر الدول العربية التي تعاني من ارتفاع نسبة الفقر التي تصل إلى قرابة 50%و بهدف التخفيض من حدة الظاهرة أطلقت السلطات الموريتانية استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والتنمية القاعدية ابتداء من سنة 1992، بعدها و في سنة 1998 تم المصادقة على البرنامج الوطني لمكافحة الفقر الذي يهدف إلى تنفيذ الإصلاحات التي تعزز المكتسبات في مجال التوازنات الاقتصادية الكبرى و المحافظة على وتيرة النمو الاقتصادي التي تخدم الفئات الاجتماعية الهشة.

4-1-14-1- الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر:

1- في سنة 2000 تم إعداد الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر،الذي جاء كتكملة للجهود السابقة في هذا المجال.تتمحور هذه الإستراتيجية حول أربع نقاط رئيسية هي:[2]

[1] المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المملكة المغربية[2010]:« تقرير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2010»، ص، ص:21،31،41،42،43.متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.anclm.ma/IMG/pdf/_-9.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/07.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2002]:«التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة موريتانيا»، ص:35.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2002/mauritania-a.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/25.

- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي و تحسين تنافسية الاقتصاد و الحد من تبعيته للخارج.
- تمكين الفقراء في مجال الإنتاجية، عن طريق ترقية القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة و تركيزها في المناطق الفقيرة.
- تنمية الموارد البشرية و تعزيز البنى التحتية الأساسية.
- ترقية الإطار المؤسسي من خلال توطيد دولة القانون، تطوير قدرات الإدارة و اللامركزية و التسيير الناجع و الشفاف للأموال العمومية و تبني مبدأ التشاركية لتعزيز قدرات المجتمع المدني.

2- في جانفي2001 تمت المصادقة على الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، الذي يمثل الوثيقة الرئيسية لتوجيه السياسة الحكومية خلال الفترة 2001-2015، و قد جرى تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال خطط عمل متتالية تمتد الأولى من 2001إلى 2004 تركز على خمس مجالات ذات أولوية هي:

- التنمية الريفية بهدف تخفيض معدلات الفقر الريفي إلى أقل من 53% بحلول سنة 2004.
- التنمية الحضارية للأحياء الهشة في المدن الكبرى و المدن الثانوية.
- رفع معدل التغطية الصحية إلى80%، مع خفض معدل وفيات الرضع إلى 160‰.
- رفع معدل الإمداد بالمياه الصالحة للشرب إلى85%، في الوسط الحضري بحلول عام 2015.[1]

4-1-14-2- الصندوق الموريتاني الكندي لمكافحةالفقر:هو عبارة عن مشروع ثنائي للتعاون ناشئ عن اتفاقية التفاهم المبرمة سنة 1996 بين موريتانيا و كندا، الهدف من هذا المشروع هو المساهمة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، من خلال دعم إنجاز مشاريع تستهدف تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية للفئات الأكثر فقرا من السكان الموريتانيين.

يتدخل الصندوق في أربعة قطاعات هي: الصحة، الأمومة و الطفولة، التربية القاعدية، الغذاء والتغذية، الماء الشروب و الصرف الصحي. يتم تلبية الطلبات الموجهة للصندوق عن طريق تقديم دعم مالي للمشاريع التي تحظى بالقبول.[2]

4-1- 15- سياسات مكافحة الفقر في اليمن: تصنف الجمهورية اليمنية من بين الدول العربية الأقل نموا التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر التي تصل إلى 59,9%، لهذا فإن الحكومة اليمنية تسعى جاهدة لتخفيض هذه النسبة عن طريق تطبيق مجموعة من البرامج التي نذكر منها.

4-1-15-1- مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية:الصندوق الاجتماعي أداة مهمة من أدوات شبكة الأمان الاجتماعي لتخفيض أعداد الفقراء عن طريق إتاحته فرص التنمية لهم. يقدم الصندوق

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2005]:«التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة و الفقر»، ص:51. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2005/mauritania-a.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/25.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2002]:«مرجع سابق»،ص:36.

الاجتماعي مجموعة متنوعة من وظائف إدارة المخاطر الاجتماعية لفئة الفقراء والضعفاء، من أهم البرامج التي يقدمها الصندوق:[1]

- برنامج للتنمية المجتمعية والمحلية يساند المشروعات الفرعية التي تراعي احتياجات المجتمعات المحلية في مختلف القطاعات.
- برنامج لتنمية المنشآت الصغيرة والصغرى، يقدم المساعدة الفنية للجهات التي تقدم التمويل الأصغر ويساعد في تهيئة بيئة مواتية لتنمية المنشآت الصغيرة والصغرى.
- برنامج لتنمية القدرات يركز على تنمية قدرات المؤسسات المحلية ومنها هيئات الحكم المحلي والحكومة المركزية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.
- برنامج الأشغال كثيفة العمالة،يوفر الصندوق شبكة أمان لتقديم دخل مستدام مقابل العمل للأسر الأكثر فقرا.

تمكن الصندوق الاجتماعي للتنمية في الوصول بخدماته إلى النساء الفقيرات، فنصف المستفيدين من خدمات الصندوق الاجتماعي هم من النساء ونحو 12%من الأسر التي تحصلت على خدمات الصندوق تعولها النساء. تم توسيع نطاق تغطية الخدمات الأساسية لتشمل المجتمعات المحلية الأكثر فقراً. وعلى سبيل المثال تضمنت المساندة المقدمة من برنامج التنمية المجتمعية، بناء وإعادة تأهيل 7606قسم دراسي، هذا ما سمح بتحسين ظروف التمدرس لـ684046 طفل. نجح البرنامج في تدريب 220إطار في الصحة و1992 عاملا في مجال الرعاية الصحية وبناء 187 شبكة لتجميع المياه وشق92 طريقا فرعيا تخدم 531810شخصا.ووفر البرنامج أيضا مرافق البنية التحتية الأساسية للمجتمعات المحلية الفقيرة في مجالات الري وتجميع المياه وحماية التربة واستصلاح المدرجات الزراعية.

4-1-15-2- البرنامج الوطني لتنمية المجتمع و الأسر المنتجة: يعد البرنامج الوطني لتنمية المجتمع و الأسر المنتجة أحد برامج شبكة الأمان الاجتماعي الذي يهدف إلى تأهيل و تدريب الأسر الفقيرة وخاصة التي تستفيد من إعانات صندوق الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى ربط مخرجات تدريب مراكزه بسوق العمل ومن أبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق خلال سنة 2006[2]، تدريب حوالي 6700 شخص، إنشاء 67 مركز تدريب ليرتفع عددها إلى 105 مركز سنة2010، يقوم بتدريب حوالي 56800 شخص[3].

4-1-15-3- صندوق الرعاية الاجتماعية: يعد صندوق الرعاية الاجتماعية أحد مكونات شبكة الأمان الاجتماعي، الذي يعمل على توسيع دائرة الرعاية الاجتماعية وفق قانون الرعاية الاجتماعية رقم :31

[1]متوفر على الموقع الإلكتروني: .http:// go.worldbank.org/JYQNEWXF0، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/29.

[2]وزارة التخطيط و التعاون الدولي اليمنية[2009]:«المراجعة النصف مرحلية لخطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010»، ص:47. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.yemen.gov.ye/portal/mpic/ /الإصدارات/tabid/2574/ -until_31_marche.pdfmtr، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/12/122.

[3]وزارة التخطيط و التعاون الدولي اليمنية [2004]:«تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر»، ص: 90.متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.yemen.gov.ye/portal/mpic/ /الإصدارات/tabid/2574/ -until_31_marche.pdfmtr، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/12/22.

الصادر سنة 1996، من خلال تقديم الإعانات النقدية لتشمل كافة الفئات المستهدفة[1]. سعيا لتحسين أنظمة الاستحقاق و الصرف للمستفيدين بدأ الصندوق بتوزيع المستحقات عن طريق مكاتب البريد لضمان وصولها للمستفيد و منع تكرار صرفها. وصلت مدفوعات صندوق الرعاية الاجتماعية في سنة 2007[2] إلى 19 مليار ريال يمني،بينما بلغ عدد المستفيدين 1044078 شخص.

4-15-1-4- بنك الأمل للإقراض الأصغر: يستهدف بنك الأمل تقديم القروض النقدية للفقراء القادرين على إقامة أنشطة مولدة للدخل، يمارس البنك كافة الأنشطة المصرفية بما في ذلك قبول الودائع والمدخرات، منح التسهيلات الائتمانية و تقديم الخدمات المالية للفئات المستهدفة والمنظمات التي تمارس أنشطتها في مجال التخفيف من الفقر، يبلغ رأس مال البنك 5,5 مليون دولار تساهم الحكومة اليمنية فيه بمبلغ 2,5مليون دولار، بينما تبلغ حصة برنامج الخليج العربي لدعم منظمة الأمم المتحدة (أجفند) 2 مليون دولار و الباقي يساهم به القطاع الخاص.[3]

4-15-1-5- التأمينات الاجتماعية: تعد التأمينات الاجتماعية من البرامج التقليدية لشبكة الأمان الاجتماعي وقد تضمنت إستراتيجية التخفيف من الفقر سياسات و إجراءات ركزت على توسيع نظام التأمينات و إصلاح صناديق المعاشات لتحسين المعاش التقاعدي. و قد سجلت الهيئة 12611 اشتراكا جديدا، ليصبح عدد المؤمنين 474879من فئة الموظفين الإداريين فقط.[4]

4-15-1-6- مشروع الأشغال العامة: يهدف مشروع الأشغال العامة إلى تنمية المجتمع من خلال تحسين مستوى الخدمات التعليمية و الصحية و المساهمة في خلق فرص عمل دائمة، بلغ عدد المشاريع التي تم الموافقة عليها و دخلت حيز التنفيذ الفعلي خلال عامي 2006-2008 حوالي 1020 مشروع، كما بلغ إجمالي الالتزامات حوالي 116,6مليون دولار، وصل عدد المستفيدين من البرامج والمشاريع المنفذة خلال نفس الفترة حوالي 6159600 شخص.[5]

[1]وزارة التخطيط و التعاون الدولي[2004]: :«تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر»، « مرجع سابق »، ص:86.

[2]وزارة التخطيط و التعاون الدولي[2009]:«المراجعة النصف مرحلية لخطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010»،«مرجع سابق»، ص: 46.

[3]وزارة التخطيط و التعاون الدولي[2004]:« مرجع سابق»، ص: 91.

[4]وزارة التخطيط و التعاون الدولي[2004]:« مرجع سابق»،ص: 91.

[5]وزارة التخطيط و التعاون الدولي [2009]:«مرجع سابق»، ص: 45.

المبحث الثاني: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في الدول العربية

لم يبقى سوى ثلاث سنوات على بلوغ التاريخ المحدد لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، يتضح في هذا الوقت للمتتبعين الأهداف التي ستتحقق من تلك التي لا يمكن أن تتحقق، كما يظهر انقسام الدول العربية إلى أربع مجموعات على مستوى التقدم المحرز الأهداف الإنمائية. حيث تسير دول مجلس التعاون الخليجي بخطى ثابتة في هذا المجال، بينما تتراوح درجات التقدم بين هدف و آخر في الدول العربية متوسطة الدخل التي تضم مجموعتين هما دول المشرق و دول المغرب العربي و تبقى الدول العربية الأقل نموا بعيدة عن تحقيق كل الأهداف.(أنظر الملحق رقم:03).

4-2-1- التقدم المحرز نحو تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع و الجوع

حققت الدول العربية بعض النجاح في تخفيض معدلات الفقر المدقع، حيث سجلت المنطقة نسبة تقدر بـ 4% و هذا في حالة استخدام خط الفقر الدولي المقدر بـ 1.25دولار في اليوم. لكنإذا قمنا بقياس معدل الفقر في المنطقة باستخدام خط الفقر الأعلى المقدر بـ 2.5 دولار في اليوم ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 17% وهذا يدل على وجود شريحة كبير من السكان تعيش على حافة الفقر (الطبقة الهشة)، مما يجعلها مهددة بالسقوط في دائرة الفقر لعدم قدرتها على مواجهة الأزمات، بينما على مستوى المجموعات فقدر معدل الفقر في مجوعة الدول العربية الأقل نموا بـ 36% سجلت السودان أعلى نسبة بـ 50%، بينما سجلت دول المشرق العربي متوسط معدل الفقر في المجموعة و الذي قدر بـ 19%، أخذت دولة فلسطين الصدارة فيها بمعدل يقدر بـ 34,1%، في حين كان متوسط معدل الفقر في دول المغرب العربي 9,7%، سجلت المغرب أعلى معدل و الذي قدر بـ 8,9%. يتوقف الحد من انتشار الفقر على تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل المقاس بمعامل جيني و الذي يظهر ارتفاع درجة عدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، حيث حققت جزر القمر أعلى درجة بلغت قيمتها 64,34 والأدنى سجلت في مصر بمقدار 31,1 و التي لا تزال بعيدة عن ما هو مسجل في دول العالم خاصة المتقدمة، حيث تسجل السويد درجة 25، اليابان 24,9 و ألمانيا28,3 **(أنظر الملحق رقم:04)**

بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية 6,7 ألف دولار للفرد يرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي التي تضم 13% من السكان العرب و45,9 %من الناتج المحلي الإجمالي ليتراوح بين15,6 و 27,7 ألف دولار و بالمقابل لم يتعدى 2,2 ألف دولار في الدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية و التي تشكل 22% من السكان.توضح النتائج المبينة على إنفاق الأسر التي أجريت في الفترة بين 2000-2009 أن متوسط المعدل المرجح للفقر في الدولة المدرجة في العينة كان 18% و هو أقل من المعدل المسجل في تسعينيات القرن الماضي و المقدر بـ20%، حيث انخفض معدل الفقر في دول المشرق العربي بنسبة لم تتجاوز 0,7%سنويا رغم ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي الذي بلغ 1,9%. حققت الدول العربية الأقل نموا أكبر نجاح أين حققت انخفاضا سنويا في معدلات الفقر وصل إلى 1,5%رغم انخفاض معدل نمو الفرد من الاستهلاك السنوي الذي بلغ 1,8%. وكانت المجموعة الرائدة في هذا المجال هي دول المغرب العربي التي بلغ معدل تخفيض الفقر فيها2,6%، مع العلم أن معدل الاستهلاك السنوي كان هو الأدنى مقارنة مع المجموعتين السابقتين حيث قدر بـ 1%.[1]

[1] الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:«التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 و آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على تحقيقها»، ص-ص:5-7. متوفر على الموقع الإلكتروني:

- توفير العمالة الكاملة و المنتجة للجميع بمن فيهم النساء و الشباب: يقدر حجم القوة العاملة في سنة 2008 بحوالي 136,4 مليون نسمة و هو ما يمثل حوالي 41,1%من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. يتراوح معدل النمو السنوي للقوة العاملة للفترة الممتدة بين 1995-2008 بين 11,1%في قطر و 5% في الكويت، بمتوسط 3,6%لإجمالي الدول العربية و يرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني و تزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ولكن تبقى حصة النساء من إجمالي القوى العاملة هي الأدنى بين مناطق العالم إذ لا تتجاوز 28,2%.[1]

يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بحوالي 14,8% و هو الأعلى بين مختلف الأقاليم الأخرى في العالم، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 14 مليون شخص في عام 2009أي 7% من العاطلين في العالم. يظهر لنا الشكل(4-1) نسب البطالة في مختلف الدول العربية التي تراوحت بين 50% في جيبوتي و 0,3% في قطر.(**أنظر الملحق رقم:05**).

www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/thirdarabreport-mdg-10-ar.pdf/، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/08/10.

[1] صندوق النقد العربي[2010]:« التقرير العربي الموحد 2010»، «العدد 30»، ص،ص: 35،36. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/10/29.

الشكل رقم(4-1):معدلات البطالة في الدول العربية 2009

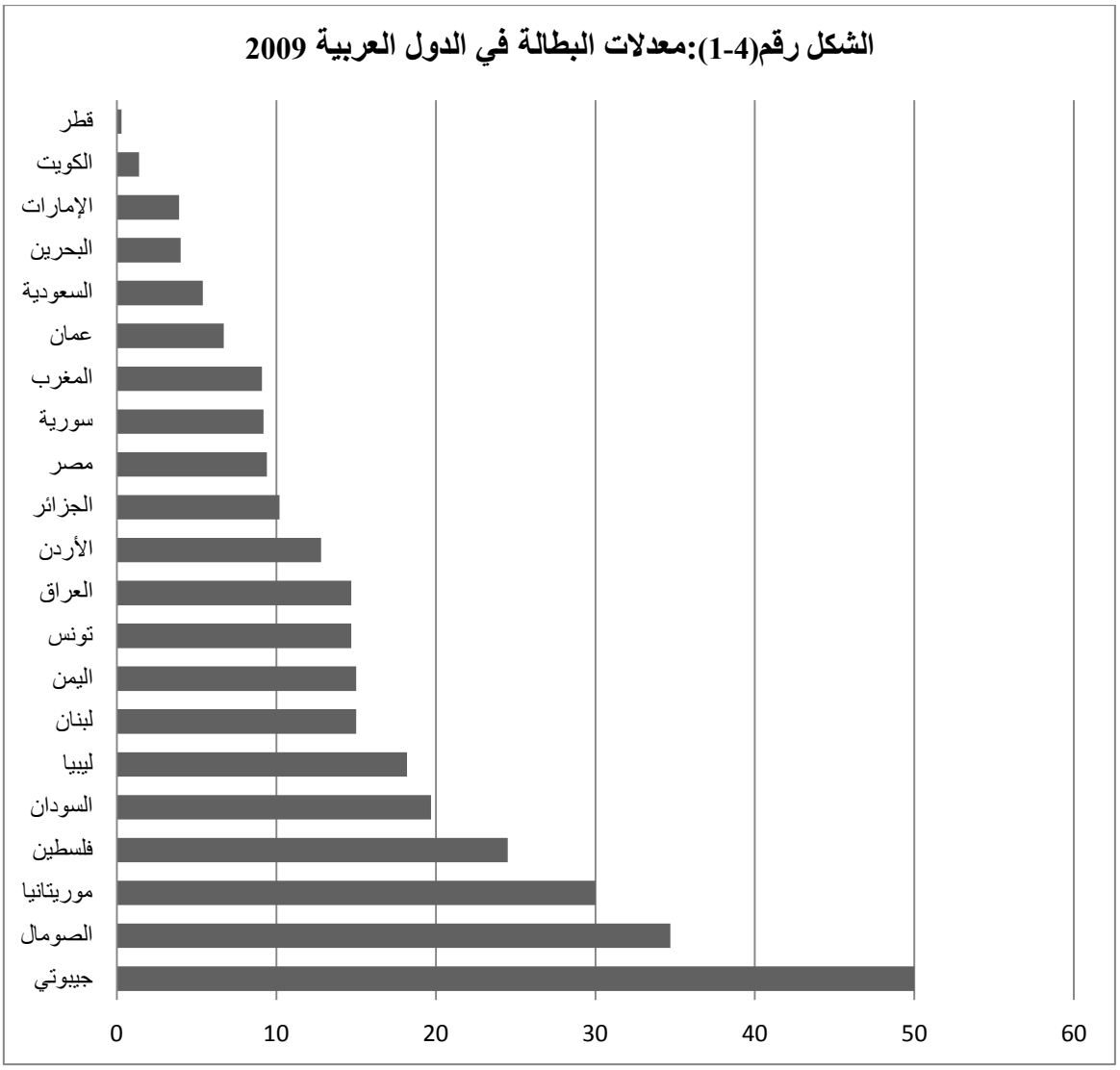

المصدر: صندوق النقد العربي[2010]:« التقرير العربي الموحد»، «العدد:30»، ص:37 (بالتصرف).

يتبن لنا من خلال الشكل(4-1) أن أثنى عشر دولة من بين أثنين وعشرين دولة عربية سجلت معدل بطالة يفوق 10% و يرجع سبب ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية إلى ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع العربي، حيث تمثل أكبر شريحة سكانية بمعدل يصل إلى23% من إجمالي السكان، حيث تجاوزت نسبة العاطلين عن العمل من هذه الفئة 50% حسب الأرقام المسجلة سنة 2006.

- خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة الممتدة بين 1990- 2015: بلغت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الدول العربية 25% من مجموع السكان سنة 2005، وقد انخفضت هذه النسبة بمقدار 19% مقارنة بسنة 1990 و سجلت الاتجاهات المتعلقة بتغذية الأطفال تقدما ضئيلا على مدار الفترة الممتدة بين 1997-2007، تصنف المنطقة العربية وفق مؤشرات سوء التغذية في وضع جيد نسبيا بالمقارنة مع باقي مناطق العالم النامي. لكن ارتفاع أسعار الغذاء و الجفاف و الصراعات، ساهمت في الحد من التقدم نحو خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع. فلا يزال مؤشر الجوع في الدول العربية منخفضة الدخل مرتفعا حسب إحصائيات 2010، حيث سجل في اليمن معدل 27,1% و هي أعلى نسبة على المستوى العربي، في حين سجلت جيبوتي 23,5%، السودان 20,9%، موريتانيا 13,1%، بينما

يزيد قليلا عن 5% في كل من سوريا و المغرب.[1]لقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون لمساعدة إنسانية عاجلة في الصومال بمقدار 2,6 مليون شخص في سنة 2008. بينما قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و جامعة الدول العربية عدد الأشخاص الذين هم بحاجة لإعانة غذائية بـ 5,8 مليون شخص في نفس السنة.[2]

4-2-2-التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (أنظر الملحق رقم:06)

- يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. و يتبين لنا من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق هذا الهدف في متناول كل الدول العربية عدا السودان و جيبوتي، حيث لم يتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الابتدائي فيهما في عام 2008 حوالي 68,7% و 46,2% على التوالي. بينما سجلت كل من عمان و فلسطين نسبة 68,2% و 75,3%، أما العراق واليمن فسجلتا نسبة 77,4 %و 72,7%. و في بقية البلدان قاربت نسبة التسجيل في مرحلة التعليم الابتدائي 100%، لقد و فرت معظم الدول العربية فرصا شبه متكافئة لالتحاق الإناث و الذكور بالمدارس الابتدائية ما عدا جيبوتي، السودان، اليمن، العراق.

- كما سجلت معظم الدول العربية سنة 2008 ما نسبته 68% كمعدل التسجيل في مرحلة التعليم الثانوي[3]، تراوحت هذه النسبة في الدول العربية الأقل نموا بين 16% و 37% في نفس السنة، بينما في باقي دول المنطقة كانت معدلات القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي محصورة بين 36% كأدنى نسبة سجلت في المغرب و تصل إلى 89,4% و هو معدل تحقق في دولة البحرين.

-حقق معدل القيد في التعليم العالي نموا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين1990-2008 في جميع الدول العربية، عدا قطر، حيث تراجع بـ 16%. تصدرت لبنان قائمة الدول العربية بالنسبة لمعدل القيد في مرحلة التعليم العالي بنسبة 51,6%. بينما كانت مؤشرات جيبوتي السودان و موريتانيا دون 7%، سجلت في هذه المرحلة من التعليم فجوة كبيرة بين الجنسين لصالح الإناث في كل من دول مجلس التعاون الخليجي، الأردن، الجزائر، تونس، فلسطين، لبنان و ليبيا.

-قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية حوالي 29% في عام 2007. وبلغت نسبة 13% بين الشباب الذين يتراوح سنهم بين 15و 24 سنة. و هي تفوق مثيلاتها في جميع أقاليم العالم ماعدا إقليمي جنوب آسيا و أفريقيا جنوب الصحراء، لقد سجلت الدول العربية تقدما ملحوظا في هذا المجال بفضل برامج محو الأمية و تعميم التعليم ففي سنة 2008 سجلت ما لا يقل عن 60.181ألف شخص أمي، منهم 65% نساء و تقع النسبة الأكبر من أمية الإناث في العراق 69%، السودان 63%، اليمن 72%.[4]

---

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2010]:«أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010»، ص: 34.متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2010.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/10.

[2]الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:«التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010»، «مرجع سابق»، ص، ص: 17،19.

[3]منظمة الأمم المتحدة للتربية العلم و الثقافة[2011]:« تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع: الأزمة الخفية، النزاعات المسلحة و التعليم»، «مرجع سابق»،ص: 54.

[4]منظمة الأمم المتحدة للتربية العلم و الثقافة[2011]:«مرجع سابق»، ص:65.

4-2-3- التقدم المحرز نحو تحقيق تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة

-نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم: تظهر الصورة الإجمالية إحراز تقدم ملموس، حيث تمكنت معظم الدول العربية من سد الفجوة بين الجنسين خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي، ليتجاوز معدل التحاق البنات مثيله عند الأولاد في مرحلة التعليم الثانوي في أغلب الدول العربية، حيث سجلت أعلى المعدلات و كانت نسبة البنات91,7%مقابل 87,2%للذكور في البحرين، بينما لا تزال الطريق طويلة أمام جيبوتي، المغرب و اليمن. و لكن سجلت بعض الاستثناءات فنسب الأمية بين الإناث في بعض الدول العربية كمصر و العراق لا زالت أعلى من مثيلاتها في باقي دول المنطقة.**(أنظر الملحق رقم: 06)**

-سجلت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية زيادة مطردة خلال العقود القليلة الماضية، لكنها تصنف الأدنى مقارنة بباقي دول العالم فحصة المرأة من مجموع القوى العاملة في معظم الدول العربية لا تتجاوز 22%، حيث تراوحت بين 12% في البحرين و 22% في المغرب وسجلت كل من الأردن ارتفاع في معدل المشاركة المرأة في القوى العاملة خارج القطاع الزراعي حيث وصلت إلى 16% سنة 2009 بزيادة قدرها 2 نقطة مئوية عن سنة 2000، في حين تراجعت ذات النسبة في كل من الإمارات السعودية و قطر، حيث كانت معدلات الانخفاض بين سنتي 1990و2004 على التوالي 2% و 1%.[1]

-شهدت المنطقة العربية تحسنا بسيطا في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث وصلت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية إلى 12%مقارنة بـ 3% التي سجلت سنة 2000[2] و لكن تبقى هذه النسبة ضئيلة مقارنة مع بقية مناطق العالم. لقد تمكنت بعض الدول العربية من إحراز تقدم لأول مرة في هذا المجال على غرار الكويت، حيث تمكنت خمس نساء من الوصول إلى مجلس الأمة في ماي 2009 بعد نضال دام 20 سنة.[3]و من أجل إتاحة فرص أفضل أمام المرأة عمدت بعض الحكومات العربية إلى اتخاذ تدابير خاصة مثل نظام الحصص بهدف تضيق الفجوة و صولا إلى تحقيق المساواة بين الجنسيين، الشيء الذي أدى إلى إحراز نتائج إيجابية، حيث سجلت تونس أعلى مستوى في المنطقة العربية بنسبة 28%، تلتها العراق بنسبة 26%، ثم السودان بـ 25%. في حين لا يوجد تمثيل للمرأة في المجالس التشريعية في قطر و المملكة العربية السعودية.(**أنظر الملحق رقم:07**).

4-2-4-التقدم المحرز نحو تحقيق هدف خفض معدل وفيات الأطفال (أنظر الملحق رقم:08).

-بالنسبة لخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة الممتدة بين 1990-2015: لم تحرز الدول العربية بالإجمال التقدم المطلوب نحو تحقيق هذه الغاية و التي من المفترض أن تصل إلى تقليص معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 28 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي بحلول عام 2015، لكن الغوص في التفاصيل يثبت أن دول المشرق العربي تسير على المسار السليم لتحقيق هذه الغاية، بينما لا تزال البلدان الأقل نموا متأخرة حيث تسجل وفاة أكثر من طفل من كل

[1] الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:«التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010»، «مرجع سابق»، ص:42.

[2] الأمم المتحدة[2011]:« تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية»،«مرجع سابق»، ص: 22

[3] ريا حفار الحسن، لمياء المبيض البساط[2010]:«التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية »، المؤتمر الدولي التاسع حول«المرأة و الشباب في التنمية العربية»، المنعقد من 22إلى 24 مارس 2010، القاهرة، ص،ص: 5، 8.

20طفل قبل بلوغ سن الخامسة. تبين الإحصائيات للفترة الممتدة بين 1990 - 2008حصول110 حالة وفاة لكل 1000مولود حي في الصومال، 85 حالة وفاة في جيبوتي، 73 حالة وفاة في موريتانيا، 69 حالة وفاة في السودان، 59حالة وفاة في اليمن، مقارنة بباقي الدول العربية التي سجلت 50 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي،[1].

- بالنسبة لتخفيض معدل وفيات الرضع: انخفض معدل وفيات الرضع إلى النصف في معظم الدول العربية و حتى في بعض الدول الأقل نموا كاليمن، لكن باقي الدول كالصومال و جيبوتي، جزر القمر، السودان لم تسجل أي تقدم لتحقيق هذه الغاية منذ 1990، بينما سجل العراق تقدما بسيطا في هذا المجال.

و الجدول رقم (4-3) يبن التقدم في تحقيق الهدف التنموي الرابع خفض معدل وفيات الأطفال حسب مجموعة البلدان العربية.

الجدول رقم(4-3): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي للفترة (1990-2008).

	1990	1995	2000	2005	2007	2008	2015
دول المشرق العربي	71	52	42	31	28	27	17
دول المغرب العربي	70	56	46	39	36	35	25
دول مجلس التعاون الخليجي	37	27	21	19	19	18	14
الدول العربية الأقل نموا	137	129	121	115	112	110	99
المنطقة العربية	83	72	64	56	53	52	46

المصدر: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:«التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010»،ص:49.

تبن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن مختلف المجموعات في المنطقة العربية تحرز تقدما نحو تحقيق الهدف التنموي الرابع، فمن المفترض أن تصل دول المشرق العربي لتحقيق الهدف المقدر بـ 24% قبل بلوغ التاريخ المحدد له، في حين تتأخر كل من دول المغرب العربي و دول مجلس التعاون الخليجي عن تحقيق الهدف و الذي يقدر بـ 23%، 12% على التوالي. بينما تتأخر الدول العربية الأقل نموا بشكل كبير فمن المفترض أن تخفض معدل وفيات الأطفال إلى 45%و هذا لن يتحقق مع حلول سنة 2015.

- في المقابل ارتفع معدل التحصين ضد مرض الحصبة للأطفال البالغين سنة واحدة من العمر في كامل المنطقة، لكن الملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل الصدارة في هذا المجال بتغطية وصلت إلى 97%، تلتها دول المغرب العربي بنسبة 93%، بينما احتلت دول المشرق العربي المركز الثالث

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية[2010]:« سلسلة أوراق بحثية تقرير التنمية الإنسانية العربية و توجهات المنطقة العربية و سياساتها: التحديات و الإمكانيات المتاحة»، ص، ص: 14،15.متوفر على الموقع الإلكتروني:-http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper01-ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/15.

بتغطية قدرها 84%، لقد سجلت الدول العربية الأقل نموا نسبة 65% بزيادة قدرها 12 نقطة مؤوية عن النسبة المسجلة في عام 1990،يرجع السبب الرئيسيلتدني نسبة التحصين ضد الحصبة إلى نقص الوعي السكاني بأهميته و قيمته إضافة إلى عدم توفر الكم الكافي من اللقاح في بعض المناطق خاصة الريفية المنعزلة.

4-2-5- التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تحسين صحة الأمهات

- تظهر الأرقام وجود تباينات في المنطقة العربية ففي حين تحافظ عدة دول على مستوى منخفض لوفيات الأمهات منها غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت كمتوسط 144 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة سنة 1990 لتنخفض إلى112 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة سنة 2008، حيث سجلت المملكة العربية السعودية 15 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة سنة 2008، كذلك الأمر بالنسبة لدول المشرق العربي التي سجلت 109 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة سنة 2000 مقابل 66 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة ولادة سنة 2008، سجلت الأردن 19 حالة وفاة سنة 2009 وفي العراق 84 حالة وفاة سنة 2007،حققت دول المغرب العربي تقدما بسيطا نحو تحقيق الهدف حيث تراجع معدل وفيات الأمهات إلى 28 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة بعدما كان 34 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة سنة 2000، سجلت أدنى نسبة في تونس بـ 36 حالة مقابل 89 حالة وفاة في الجزائر بينما يبقى المغرب متأخرا في هذا المجال، حيث سجل 132 حالة وفاة لكل 100000ولادة سنة 2009، تواجه الدول العربية الأقل نموا تحدى كبير لتحقيق هدف تخفيض معدل وفيات الأمهات بسبب ارتفاع هذه النسبة أين و صلت إلى 772 حالة في أحدث البيانات المتحصل عليها مقابل 745 حالة وفاة مسجلة سنة 2000.[1]

- تشير الأرقام إلى أن جميع الدول باستثناء السودان و الصومال قد حققت تقدما كبيرا في زيادة عدد الولادات تحت إشراف فريق طبي متخصص، عموما تعد الدول العربية التي سجلت تحقيق انخفاض محسوس في نسب وفيات الأمهات هي نفسها التي حققت تقدما في مجال التغطية الطبية أثناء و بعد فترة الحمل و الولادة، حيث سجلت نسب تغطية تفوق 90%.[2]

- حققت كل من دول المشرق و دول المغرب تقدما ملموسا في رفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة، حيث بلغ عدد النساء اللائي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة 6 من بين 10 نساء متزوجات، لكن تبقى الدول العربية الأقل نموا متأخرة في هذا المجال و لا يتعدى معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة فيها 15%.[3]

- أدى تحسن فرص التعلم أمام الفتيات و حصولهن على وظائف إلى ارتفاع سن الزواج و بالتالي سن الإنجاب، حيث تم تسجيل نسبة 20% كمعدل لإنجاب المراهقات في كل من: الجزائر، تونس، البحرين، الكويت، ليبيا، قطر، المغرب و لبنان، بينما بقية معدلات الإنجاب عند المراهقات مرتفعة في كل من سورية، السودان و موريتانيا و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى العادات و التقاليد التي تقضي بتزويج الفتيات في سن مبكرة.[4]

---

[1] الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:«التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010»، «مرجع سابق»، ص:56.

[2] نفس المرجع، ص:57.

[3] نفس المرجع، ص:59.

[4] نفس المرجع ، ص:60.

- تتلقى8 نساء حوامل من بين 10الرعاية الطبية أثناء الحمل في دول مجلس التعاون الخليجي، دول المغرب و المشرق العربي، مقابل 6 نساء حوامل لكل 10 نساء في الدول العربية الأقل نموا.

4-2-6- التقدم المحرز نحو تحقيق هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز و الملاريا وغيرها من الأمراض

- شهدت الدول العربية بشكل عام و منذ مطلع الألفية الثالثة زيادة في عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، تم تسجيل 40000 إصابة جديدة سنة 2007 و بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة في الدول العربية 380 ألف شخص، حيث ارتفع عدد المصابين بين سنتي 2001 و 2007 بـ 90500 شخص منهم 50000 مصاب في السودان. و نظرا لمحدودية الحصول على العلاج توفي 25000 مصاب سنة 2007[1].

- إن الفهم الدقيق لأخطار فيروس نقص المناعة البشرية و كيفية الوقاية منه يعتبران شرطان أساسيان للحد من أخطار انتشار الفيروس و الكثير من شباب المنطقة العربية الذين هم في سن(15 -24 سنة) يفتقرون إلى المعرفة الأساسية حول كيفية الوقاية من الفيروس. إجمالا لقد تطورت الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في الدول العربية بشكل مستدام و تم إقرار مبدأ ثلاثة في واحد(المعالجة الثلاثية) في برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز على نطاق واسع في المنطقة.

- مع نهاية سنة 2008 كان هناك 10 ألاف شخص في المنطقة العربية يتلقون العلاج ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، يعيش في السودان أكبر عدد من الأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية و يخضعون لعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية، بينما تحتل المغرب المرتبة الثانية، في حين سجلت اليمن و عمان ارتفاع في معدل استخدام مضادات الفيروسات الرجعية تراوح بين 50% و77%في عام 2008، في حين حققت كل من لبنان، السودان و الصومال زيادة قدرها 100%[2].

- ينتشر داء الملاريا بشكل وبائي في أربع دول عربية هي: جيبوتي، الصومال، السودان و اليمن. بالإضافة إلى بعض المناطق المحدودة في ثلاث محافظات شمال العراق و الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية في الحدود مع اليمن،رغم هذا فقد سجلت هذه الأخيرة انخفاضا محسوسا في عدد الإصابات التي تراجعت من 204 حالة سنة 2005، إلى 21 حالة سنة 2008، بينما تكاد تخلوا دول المشرق و المغرب العربي من تسجيل حالات وبائية[3].

- يعتبر داء السل السبب الرئيسي للوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية في الدول العربية الأقل نموا. و مع ذلك فقد أدى استخدام إستراتيجية العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة المباشرة الموصي بها دوليا إلى تخفيض مستويات انتشار المرض منذ عام 1990، حيث بلغت نسبة الانخفاض بـ 24%كما سجل تراجع في عدد الوفيات الناجم عن انتشار داء السل في كل من دول المشرق و دول المغرب

[1]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية[2010]:«سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية: المستويات السكانية و توجهات المنطقة العربية و سياساتها، التحديات و الإمكانيات المتاحة»، « مرجع سابق»، ص: 16.

[2]الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:«التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010»، «مرجع سابق»، ص:71

[3]نفس المرجع ، ص،ص :73،75.

ودول مجلس التعاون الخليجي وصل إلى 50% سنة 2007، بينما سجلت الدول الأقل نموا ارتفاعا في عدد الوفيات بداء السل بنسبة 7% منذ عام 1990[1].

4-2-7- التقدم المحرز نحو تحقيق هدف كفالة الاستدامة البيئية

- تم إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف التنموي السابع الذي يسعى لانحصار فقدان الموارد البيئية و الحد من فقدان التنوع البيولوجي و تحسين فرص الحصول على إمداد المياه، خدمات الصرف الصحي وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة، بالرغم من أن الغابات لا تعد من بين الموجودات الطبيعية الرئيسية في المنطقة العربية، إلا أن الدول العربية حافظت على نسبة المساحات المغطاة من الغابات.

- إن ما تتسبب فيه المنطقة العربية من انبعاث للغازات الدفيئة قليل مقارنة بباقي المناطق في العالم حيث يمثل 5%. تعتبر الدول العربية المنتجة للنفط المسؤول الأكبر عن هذه الانبعاثات فهي تساهم فيها بنسبة 74%.تحتل المنطقة العربية المرتبة الثالثة عالميا من حيث تنامي انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة تزيد عن 88% و التي تتركز في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بسبب ارتفاع كميات الوقود المحترق[2].

- تواجه 15 دولة عربية على الأقل خطر استنفاذ مواردها المائية المتجددة و غير المتجددة، فبعض الدول كالبحرين، الأردن، الكويت، ليبيا، عمان، قطر و الإمارات العربية المتحدة تقع تحت مستوى خط الفقر المائي1000متر مكعب للفرد في السنة و تعاني دول أخرى كمصر، المغرب، تونس من نقص خطير في توفر المياه العذبة، يكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه المنطقة في إدارة موارد المياه المشتركة بين دول المنطقة و الدول المجاورة، حيث نجد أن أكثر من 66% من موارد المسطحات المائية تنبع من خارج المنطقة. كما أدى استنفاذ المياه الجوفية في العديد من الدول العربية إلى جفاف الأراضي الرطبة و فقدان التنوع البيولوجي نتيجة التدهور البيئي و ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي.[3]

- تم تسجيل متوسط توفير مياه الشرب الآمنة لسكان المنطقة العربية سنة 2008 ما نسبته 81,6%. تمكنت خمسة دول في المنطقة من توفير هذه المادة الحيوية لجميع السكان و هي: الإمارات، البحرين، قطر، الكويت، لبنان، بينما تمكنت سبعة دول عربية من توفير المياه الصالحة لشرب للسكان بنسبة تفوق 90% و هي: الأردن، تونس، جيبوتي، السعودية، فلسطين، جزر القمر ومصر،في حين تنخفض هذه النسبة إلى 62% في اليمن، 57% في السودان، 49% في موريتانيا، 30% في الصومال[4].**(أنظر الملحق رقم:09)**.

---

[1] الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:«التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010»، «مرجع سابق»، ص: 76.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية[2010]:« رسم خارطة تهديدات تغير المناخ و تأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية»، ص: 12. متوفر على الموقع الإلكتروني:http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2012/01/15.

[3] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2009]:«الفقر الريفي في الوطن العربي و دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره»، ص،ص: 8،7، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://jfu.org.jo/images/page.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ :2011/12/11.

[4] صندوق النقد العربي[2011]:«التقرير العربي الموحد»، ص ص: 36،35. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2011.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/22.

- رغم التفاوت الكبير بين دول المنطقة في مجال توفير خدمات الصرف الصحي، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق معدلات أفضل من باقي الدول النامية، حيث سجلت في المتوسط تغطية بنسبة 75,5% سنة 2008، مقارنة بـ 52% كمتوسط مسجل في الدول النامية. يلاحظ وجود تفاوت كبير بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية داخل المنطقة العربية في مجال توفير خدمات الصرف الصحي حيث سجلت نسبة 88,5%في المناطق الحضرية سنة 2008، في حين لم تتعدى هذه النسبة 63% في المناطق الريفية، تمكنت كل من قطر، لبنان و الكويت من توفير خدمات الصرف الصحي لجميع السكان، بينما سجلت سبعة دول عربية نسب تجاوزت 90% و هي: الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، سوريا و ليبيا. و تبقى الدول العربية منخفضة الدخل متأخرة في هذا المجال، حيث كانت معدلات التغطية على النحو التالي: 36% في جزر القمر، 34% في السودان، 26% في موريتانيا، 23% في الصومال[1].**(أنظر الملحق رقم:09)**.

3-2-8- التقدم المحرز نحو تحقيق هدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

- انخفضت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية من حيث نصيب الفرد الموجهة للمنطقة انخفاضا حادا في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، مقارنة بسنوات التسعينيات من القرن الماضي. كما أن هذه المساعدات لا تلبي بشكل كامل متطلبات الدول العربية الأقل نموا، بينما وصلت المساعدات الرسمية من الدول العربية المانحة إلى حوالي 4,36 مليار دولار لعام 2010. وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية خلال الفترة1970- 2010 حوالي147,15مليار دولار، بلغت نسبة مساهمة المملكة العربية السعودية فيها حوالي68%، الكويت14,4%، الإمارات8,9%، قطر3,1% وبنسب أقل تساهم كل من العراق، ليبيا، الجزائر و عمان.

- استطاعت الدول العربية النفاذ إلى الأسواق الدولية للدول المتقدمة عن طريق صادراتها من السلع النفطية التي وصلت نسبتها إلى 93% سنة 2007، مقارنة بنسبة 35% المسجلة سنة 1996. و من جهتها فقد اتخذت الدول العربية تدابير جدية لتحرير التجارة خلال العشرية السابقة، حيث تم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي، تمكنت11دولة عربية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بينما تجري 8 دول أخرى مفاوضات مع المنظمة بغية الانضمام إليها[2].

- ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة إلى 172,9مليار دولارفي نهاية 2010، أي بزيادة قدرها 2,9% عن سنة 2009. و يرجع السبب وراء هذا الارتفاع إلى تعرض الدول العربية المقترضة لصعوبات مالية نتيجة الأزمة المالية، حيث ازدادت المديونية الخارجية للمغرب بنسبة 21,7% لتصل إلى 23,6 مليار دولار سنة 2010، في حين بلغ حجم المديونية في مصر 35 مليار دولار[3].

- شرعت الدول العربية خلال العشر سنوات الأخيرة في تشييد البنى الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصالات. و قد شهدت 11 دولة عربية تقدما في مجال نشر تقنيات المعلومات و الاتصالات مقارنة بما كانت عليه عام 1995، في ما عدا السعودية و الكويت فمعدل انتشار الحواسيب في جميع

[1] صندوق النقد العربي[2011]:« مرجع سابق»، ص: 36.
[2] الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:« مرجع سابق»، ص،ص:99-101.
[3] صندوق النقد العربي[2011]: «التقرير العربي الموحد»، « مرجع سابق»، ص،ص:175،176.

الدول العربية يقع دون المتوسط العالمي. انتشر استخدام الإنترنت بشكل ملموس خلال الخمس سنوات الأخيرة في كافة الدول العربية، إلا أن معدل الاستخدام في أغلب هذه الدول يبقى منخفض عن المتوسط العالمي و المقدر بـ21%من السكان، كما نجحت معظم الدول العربية في تحقيق تقدم نحو نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات خاصة في مجال استخدام الهاتف النقال.[1]يبن الجدول رقم(4-4)تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الدول العربية.

[1]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2009]:«تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج»،ص،ص:128،130، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.mbrfoundation.ae/English/Documents/AKR2009-Ar/AKR-Ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/11/28.

الجدول(4-4): تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البلدان العربية لسنتي 2008 و2010.

الدول	الترتيب المحلي 2010	الترتيب العالمي 2010	قيمة المؤشر سنة 2010	الترتيب العالمي 2008	قيمة المؤشر سنة 2008	التغير في الترتيب العالمي
الإمارات	1	32	6,19	32	5,63	0
قطر	2	44	5,6	48	4,5	4
البحرين	3	45	5,57	42	5,16	-3
السعودية	4	46	5,42	55	4,13	9
عمان	5	60	4,38	68	3,45	8
الأردن	6	73	3,83	73	3,29	0
لبنان	7	79	3,57	77	3,12	-2
تونس	8	84	3,43	82	2,98	-2
المغرب	9	90	3,29	100	2,60	10
مصر	10	91	3,28	92	2,73	1
سورية	11	96	3,05	96	2,66	0
الجزائر	12	103	2,82	105	2,41	2
اليمن	13	127	1,72	127	1,49	0
القمر	14	128	1,67	130	1,44	2
جيبوتي	15	129	1,66	124	1,56	-5
موريتانيا	16	131	1,58	126	1,50	-5
المتوسط			3,57		3,04	

Source: International Telecommunication Union[2012] :«Connect Arab summit 2012:adoption and prospects in the arab region», p:16.

يقيس مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 152 اقتصاد في جميع أنحاء العالم من خلال الجمع بين 11 مؤشرا في مقياس واحد*.

*المؤشر الموحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يتكون من 11 مؤشر تمثل 3 مجموعاتهي:

نلاحظ من خلال بيانات الجدول التقدم الذي حققته الدول العربية مجتمعة في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التي بلغت خلال سنتين نصف نقطة مئوية، هذه الزيادة الطفيفة التي ساهم فيها و بشكل ملفت كل من: المغرب التي تقدمت بـ 10 مراتب و تمكنت من تحسين قيمة مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بـ: 0,69 نقطة مئوية، بينما احتلت المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية التي كسبت 09 مراتب حيث كانت تحتل المرتبة 55 عالميا سنة 2008 لتصبح في المرتبة 46 سنة 2010، تليها عمان التي تقدمت بـ 08 مراتب ثم قطر بـ 04 مراتب و قدرت معدلات التغير بـ: 1,29، 1,1،0,93 على التوالي. في حين تراجعت كل من موريتانيا و جيبوتي بـ 05مراتب، البحرين بـ 03 مراتب و لبنان و تونس بمرتبتين رغم أن كل من جيبوتي ، لبنان و تونس حققت زيادة في قيمة المؤشر.

---

1. مؤشرات الولوج؛
2. مؤشرات الاستخدام؛
3. مؤشرات التأهيل.

تتكون المجموعة الأولى من:

1. عدد خطوطالهاتف الثابت لكل 100 مواطن؛
2. عدد الاشتراكات في الهاتف الخلوي لكل 100 مواطن؛
3. سرعة الانترنت العالية النطاق بالنسبة للمستخدم (بالبايت في الثانية)؛
4. نسبة الأسر التي تملك حاسوبا؛
5. نسبة المنازل المتصلةبالإنترنت.

أما المجموعة الثانية من:

1. عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 شخص؛
2. عدد المشتركين في الانترنت العالية النطاق؛
3. عدد المشتركين في الهاتف الخلوي عالي النطاق.

والمجموعة الثالثة:

1. معدل القيد الإجمالي الثانوي؛
2. معدل القيد الإجمالي الجامعي؛
3. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة.

المبحث الثالث: تقييم سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية.

على الرغم من التقدم الذي تحققه الدول العربية في مجالات التنمية المختلفة، إلا أنها تعاني من عدة نقائص و تواجه عدة تحديات على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، فنجد أن درجة الفقر هي أعلى بكثير من المستوى الذي يعكسه استخدام خط الفقر الدولي، خاصة في المناطق الريفية ويرجع هذا التعثر إلى عدة عوامل منها:

4-3-1- في مجال التشغيل:

إن الاستمرار في الاعتماد على النمو المتقلب المرتكز على قوة النفط أثر سلبا في سوق العمل مما أدى إلى جعل المنطقة تسجل أعلى المعدلات في العالم من حيث البطالة و التي تقدر بـ 14,6%، بينما تقدر نسبة الذين لم يسبق لهم العمل بحوالي 70%من العاطلين عن العمل. و تقدر نسبة الشباب العاطل عن العمل في المنطقة العربية بـ 48%فقد فشل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية في خلق فرص عمل كافية لسد فجوة البطالة و مع استمرار الارتفاع في نمو القوى العاملة و استمرار اتساع التحصيل الدراسي، تغيير وضع المرأة في المجتمع و ارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل ومنافستها للرجل في عدة مجالات كالزراعة و الصناعة، الصحة و التعليم... تزايد التفاوت بين العرض و الطلب في سوق العمل العربية، فعلى سبيل المثال تمثل القوى العاملة الحاصلة على مستوى ثانوي أو أعلى منه 42% وفي المقابل فنفس الفئة تمثل 80% من العاطلين عن العمل.

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى تدني معدلات نمو التشغيل في المنطقة العربية، حيث سجلت نسبة 2,5% في دول شمال إفريقيا و2,9% في دول المشرق العربي و نتيجة لعجز القطاعات الرسمية على توفير فرص عمل أصبح القطاع غير الرسمي مستودع لفائض العمالة في المناطق الحضرية. ومعظمهم من القوى العاملة البسيطة و غير المشمولة بالحماية الاجتماعية وعليه فإن الدول العربية أمام تحدي خلق 51 مليون فرصة عمل مع مطلع عام 2020 لتحسين أوضاع مواطنيها.[1]

ترجع أسباب عجز سوق العمل العربية على استيعاب الكم المتزايد من القوة العاملة إلى عدة عوامل نذكر منها:[2]

- انخفاض جودة التعليم في الدول العربية، حيث تعجز المقررات الدراسية المعتمدة في المراحل الأولى من الدراسة على تزويد الشباب دون سن 15 بمهارات حياتية أساسية، إضافة إلى أن التعليم الثانوي وما بعده يفشلان في تزويد الشباب بالمهارات و المعرفة الضرورية للنجاح في سوق العمل.
- تشكل تشريعات العمل غير المرنة عائقا يحول دون قيام المؤسسات بترتيب إجراءات التوظيف عبر المنطقة، فمعظم قوانين العمل غير مجهزة للتعاطي مع اقتصاديات المنطقة سريعة التغير. مع العلم أن

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية[2009]:« تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية»،ص،ص : 42،43، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://204.200.211.31/contents/file/Dev_Ch_Report/DevChallengesVol1_Arb.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/04/28.

[2] منظمة العمل الدولية[2008]:«تعزيز فرص استخدام الشباب و الشابات في المنطقة العربية»، ص ص:12،13. متوفر على الموقع الإلكتروني:.www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/bierut/downloads/events/qatar/youth.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/25.

القليل من دول المنطقة نجحت في تحديث منظومة قوانين العمل و جعلها مرنة ، مع ضمان حد أدنى من الأمان للعمال.

- إن فرص العمل الجديدة المستحدثة في المنطقة مؤقتة و غير نظامية، فإما تحصر الشباب في وظائف متدنية الأجور أو توجد لهم حوافز لانتظار الاستخدام في القطاع العام.
- تميل التدخلات لتشغيل الشباب إلى إهمال فئة المستضعفين من الشباب و المهمشين الذين ينقصهم التأهيل اللازم.

4-3-2- الحماية الاجتماعية:

إن جهود إنشاء و تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي، غير متوازنة بين مختلف مجموعات البلدان العربية. تعتبر هذه الشبكات حديثة النشأة نسبيا خاصة في الدول العربية منخفضة الدخل، فقد أسست في اليمن سنة 1996. مثل هذه الأنظمة تعجز عن أداء مهامها بفعالية في الدول التي ينتشر فيها الفقر بشكل واسع.[1]فعلى سبيل المثال لا يصل دعم السلع الغذائية و الطاقة إلى عدد كبير من الأشخاص، لأنها تأخذ وجهة غير التي وضعت لأجلها، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة 93% من الدعم في مجال الطاقة (البنزين) في مصر تذهب إلى أغنى 20% من المستهلكين. و في الوقت نفسه يتم توجيه التحويلات النقدية بشكل أفضل نسبيا إلى الفئات الفقيرة و لكنها تعاني من تدني مستويات تمويلها التي تقل في الغالب عن 1% من إجمالي الناتج المحلي مما يجعلها غير مؤثرة من ناحية تحسين الأحوال المعيشية للفقراء.[2]

تبقى تغطية المعاشات التقاعدية في المنطقة العربية متواضعة و لا تدفع في المتوسط سوى إلى 10% من المسنين. أما نسبة العمال المسجلين حاليا في نظام المعاشات التقاعدية فلا يتعدى 30%، هذا يعني أنه بعد مرور 20إلى 30 سنة من الآن يحتمل أن لا يحصل 70% من كبار السن على دخل مضمون يقيهم من الفقر.

لا تزال تغطية التأمين ضد البطالة في المنطقة العربية تسجل أدنى المعدلات مقارنة بباقي مناطق العالم.

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة العربية في العقدين الماضيين في مجال تطوير الأطر المؤسسية للتعامل مع التحديات الاجتماعية و الاقتصادية بشكل أكثر فعالية، فإن سياسات العمالة والحماية الاجتماعية تعتبر مجزأة و ضعيفة بحيث يصعب دمجها في صلب مناقشات السياسات الوطنية. هذا و لم يكن موضوع تعزيز حقوق العمال الأساسية ضمن أولوية السياسات الوطنية، بالإضافة إلى ضعف آليات الحوار الاجتماعي و انخفاض التمثيل النقابي.[3]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية[2009]:«تقرير التنمية الإنسانية العربية : تحديات الأمن الإنساني في الدول العربية»، ص،ص: 118-119.متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr09/AHDR_2009_Complete.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/04/28.

[2] البنك الدولي:« تعزيز مكاسب تخفيض الفقر و التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»، ص: 6، متوفر عى الموقع الإلكتروني: //sitersources.worldbank.org/INTMINA/resourcees/poverty_complete_06_ARB.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/07/27.

[3] مكتب العمل الدولي، المنتدى العربي للتشغيل[2009]:« الأزمة المالية و الاقتصادية و الاجتماعية العالمية في الدول العربية لمحة عن الوقائع و السياسات الخاصة لخلق فرص العمل و الحماية الاجتماعية»،ص: 21، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/aef/global_ar.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/11/18.

4-3-3- في مجال التعليم:

على الرغم من التقدم الذي حققته المنطقة في مجال التعليم، لا يزال انجاز النظام التعليمي في المنطقة الأدنى مقارنة بدول أخرى لديها نفس مستوى الإمكانيات الاقتصادية، لقد تمكنت المنطقة العربية من اللحاق تقريبا بركب منطقتي شرق آسيا و أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالالتحاق الكامل بمرحلة التعليم الابتدائي، لكنها و في المقابل لا تزال متخلفة بالنسبة للالتحاق في مرحلتي التعليم الثانوي و العالي ونتيجة لذلك فإن متوسط سنوات الدراسة في المنطقة العربية أدنى مما هو عليه في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بأكثر من سنة. إضافة إلى ذلك فقد ازداد معدل عدم تساوي توزيع سنوات التحصيل العلمي.

- أظهرت نتائج الدراسة التي أجريت حول أداء تلاميذ السنة الثامنة من التعليم الأساسي في الرياضيات و العلوم سنة 2003، التي شاركت فيها 10 دول عربية ، أن معدلات مادة الرياضيات لتلاميذ العرب تتدنى بشكل ملحوظ عن المعدل الدولي العام، حيث لم يصل إلى مستويات عالية من الأداء سوى 10%من التلاميذ في الأردن، 8% في مصر، 6% في لبنان، 5% في فلسطين، أما باقي الدول العربية فحققت معدلات أقل.و هذا يعني أن الأغلبية الساحقة من التلاميذ العرب يفتقدون إلى المعارف التي يقيسها الاختبار، كذلك احتلت الدول العربية المراتب الدنيا (بين 38 و51 من أصل 52) في اختبار العلوم، استمر تدني أداء التلاميذ العرب في الدراسة الدولية التي أجريت سنة 2007 و نفس النتائج تأكدت في سنة 2009 فقد احتلت المراتب الدنيا في اختبار الرياضيات الصف الثامن (بين 30 و 51 من أصل 51) و العلوم (بين 22و 50 من أصل 51). وفيما يخص مستوى الصف الرابع فبين اختبار الرياضيات نفس النتائج السابقة، حيث احتلت الدول العربية المشاركة المراتب(بين 31و 38 من أصل 38) وفي مادة العلوم (بين 33 و 38 من أصل 38)، مما يؤكد أن مناهج الدول العربية عامة تكاد تفتقد للأنشطة الخاصة بتنمية القدرة على جمع المعلومات، تنظيمها و اكتشاف مصادر الخطأ، تحليل المعلومات و تفسير الظواهر.[1]

- ثلثي الطلاب في أكثر من نصف دول المنطقة يتخرجون في مجالات العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية و ليس في مجالات العلوم الأساسية و الرياضيات و هو نقيض النمط المعمول به في شرق آسيا. و نظرا لأن ابتكار و تطويع التكنولوجيا يلعب دورا متزايد الأهمية في عملية التنمية، فإن المنطقة العربية تنتج المزيج الخاطئ من القدرات.[2]

يقدر المتوسط العربي لنسبة الإنفاق على البحث العلمي 0,3%من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء تونس، المغرب و ليبيا التي يصل معدل الإنفاق على البحث العلمي فيها إلى 0,7% مقابل معدل عالمي يقدر بـ 1,7%، حيث يقدر بـ3,8%في السويد، 2,68% في الولايات المتحدة و 3,18 في اليابان و المصدر الوحيد لهذا التمويل في الدول العربية هو الإنفاق الحكومي و نسبة مساهمة القطاع

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2009]:« تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج»،«مرجع سابق»، ص ص: 95،96.

[2] البنك الدولي[2007]:« تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا»، ص:4.متوفر على الموقع الإلكتروني:http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/EDU_Summary_ARB.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2011/07/27.

الخاص لا تتجاوز في أحسن الأحوال 5%.[1] و ما توفر من هذا الإنفاق يوجه بنسبة عالية إلى الاستثمار المادي على حساب الاستثمار الحقيقي في البحث و التطوير.[2]

4-3-4- بالنسبة لقطاع الصحة: (أنظر الملحق رقم:10)

على مدى عقود اهتمت البلدان العربية بتطوير القطاع الصحي و على الرغم من هذه الاستثمارات ظل هذا القطاع الحساس و المهم يعاني مشكلات مزمنة و التي نذكر منها:[3]

- عدم كفاية التمويل في مجال الصحة: تمثل النفقات الصحية في أغلب البلدان العربية ما يتراوح بين 1,2% و9,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008وتسجل كل من لبنان و الأردن 8,8% و9,6%على التوالي، بينما سجلت المغرب و اليمن أقل نسبة بـ 1,2% و 2,2% على التوالي. يتضح التفاوت داخل الإقليم في الإنفاق الفعلي على الصحة الذي يتراوح بين 25 و 871 دولار للفرد، فباستثناء بلدان الخليج العربية ترصد غالبية البلدان العربية مبالغ قليلة نسبيا للقطاع الصحي وفي الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط، حيث تتراوح النفقات الخاصة على الصحة بين 3,4% و 16,5%من النفقات الإجمالية ، أما من حيث مستويات التمويل المطلقة، فإن البلدان المنتجة للنفط تستثمر مبالغ مالية ضخمة على قطاع الصحة، لكن هذه الاستثمارات لا تنعكس على واقع التغطية الصحية المنصفة و العادلة للجميع.

- تعاني نظم الصحة في أغلب الدول العربية من ضعف الأداء في مؤسسات الصحة العامة، عدم صلاحية وهجرة الكفاءات المهنية في مجال الصحة خاصة في البلدان العربية منخفضة و متوسطة الدخل، كما أن عدد الأطباء لا يتوزع توزيعا منصفا بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية وبين المستشفيات الكبرى و المراكز الصحية، كذلك تشكوا النظم الصحية من البيروقراطية مما يحد من فعالية الإصلاحات التي تهدف للنهوض بالقطاع.

لقد شرعت العديد من الحكومات في المنطقة العربية في اتخاذ خطوات نحو الوقاية من فيروس ومرض الإيدز لكن تبقى الاستجابة بطيئة، فأنشطة مكافحة فيروس و مرض الايدز تركزت في القضايا الطبية مثل: الفحوص الطبية الإلزامية، تزايد علاج مرضى الإيدز، غير أنه لم تتم على نحو كاف معالجة العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تساهم في انتشار الفيروس، سواء من حيث البحوث أو الإجراءات التدخلية، علما بأن المنطقة تفتقر إلى تفعيل إجراءات الأساسية كمحدودية برامج تهدئة التمييز الاجتماعي و المؤسسي الذي تعاني منه الفئات المصابة بالفيروس، إستراتيجيات التوعية والتواصل

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2009]:« تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج»، «مرجع سابق»،ص، ص: 173،174.

[2] المنظمة العربية للعمل[2008]:«موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل و البطالة في الدول العربية». متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Reports/firist_employment_report_08/mogaz-ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/11/22.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية[2009]:« تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»، «مرجع سابق»، ص،ص: 158،159.

لزيادة الوعي و المعرفة بالوباء بين المواطنين، حيث يسود الاعتقاد بعدم تعرضهم لمخاطر الإصابة بالفيروس، تفتقر المنطقة إلى تقديم الخدمات التشخيصية الكافية عن المرض .[1]

4-3-5- بالنسبة لقطاع المياه:(أنظر الملحق رقم: 10)

يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في المنطقة العربية عن خط الفقر المائي المحدد عالميا بـ 1000 متر مكعب سنويا ومع ذلك فإنه يزيد عن هذا المستوى في عدد من الدول العربية مثل سوريا، لبنان، المغرب و يقل عن 500 متر مكعب في فلسطين، جيبوتي، و دول شبه الجزيرة العربية باستثناء سلطنة عمان[2]،رغم هذا نجد أن بعض الدول في المنطقة تستخدم كل سنة كميات من المياه تزيد عن إمدادات المياه المتجددة المتوفرة لديها. كما تستخدم الكثير من الدول المياه بصورة تتميز بالإسراف. يعتبر استهلاك الفرد من المياه المحلية في دول الخليج العربي هو الأكثر على مستوى العالم، حيث يزيد هذا المعدل بنسبة 50%عن معدل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب تسرب المياه من شبكات التوزيع في المدن و التي تتراوح في الغالب بين 40 و 50%، يتم هدر أكثر من نصف كميات المياه الموجهة للزراعة.[3]

تركزت جهود السلطات المختصة في الدول العربية على الجوانب المتعلقة بتطوير و زيادة إمدادات المياه، حيث تم رفع حجم استخدام المياه، التوسع في إنشاء محطات التحلية، معالجة مياه الصرف الصحي و إعادة استخدامها، بالإضافة إلى إنشاء السدود لجمع و تخزين و إعادة استخدام المياه السطحية، إلا أن أسلوب إدارة المياه عن طريق توفير الإمدادات المائية اللازمة أثبت فشله في توفير قدر معقول من استدامة المياه أو توفير الأمن المائي للدول العربية، فرغم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتوفير المياه فإنها مازالت تعاني من نقص كبير في المياه بسبب زيادة الطلب.[4]

إن إتباع أسلوب زيادة إمدادات المياه دون الاهتمام بتحسين و زيادة فعالية توزيع المياه واستخداماتها خلق عدة سلبيات في العديد من الدول العربية و نذكر على سبيل المثال: تدني كفاءة الاستخدام، تزايد الطلب المستمر للقطاعات المختلفة و ارتفاع معدل استهلاك الفرد، ارتفاع تكلفة معالجة و توزيع المياه، تدني نوعية المياه، بالإضافة إلى عدم تطوير استراتيجيات تسيير و استغلال الموارد المائية ذات رؤيا بعيدة المدى قائمة على اعتبارات العرض و الطلب.[5]

---

[1] البنك الدولي:« الوقاية من فيروس و مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»، متوفر على الموقع الإلكتروني: //sitersources.worldbank.org/INTMINA/resourcees/priventing_HIV_brochure_ARB.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/09/17.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2010]:«أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010»، ص: 8. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2010.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/12.

[3] البنك الدولي: « موجز إعلامي عن قطاع المياه»، متوفر على الموقع الإلكتروني: //sitersources.worldbank.org/INTMINA/resourcees/WATER_MNA_sept2010.RA.:http ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/12.

[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2010]:«توقعات البيئة في المنطقة العربية من أجل التنمية و رفاهية الإنسان»، ص: 58، متوفر على الموقع الإلكتروني:http://eoar.cedare.int/report/EOAR%20Full.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/15.

[5] نفس المرجع السابق، ص: 59.

فيما يخص السياسات الخاصة بتسعير المياه التي تحركها اعتبارات اجتماعية تحول دون استرداد التكاليف الخاصة بالتنقيب و التطهير و نقل هذا المورد الحيوي للمستهلك والصيانة اللازمة، هذا ما يؤدي إلى تدهور جودة الخدمة المقدمة.

4-3-6- التغيرات المناخية:

شهدت المنطقة العربية زيادة غير منتظمة في درجات الحرارة تراوحت بين 0,2 و 2 درجة مؤوية و حدثت هذه الزيادة خلال أربع عقود فقط. و كذلك يتوقع أن يزيد المناخ من تعرض السكان إلى أوضاع خطيرة (الأمراض، المجاعات، الكوارث الطبيعية،...). فمعظم المنطقة العربية صحراء تعمها درجات حرارة مرتفعة، مما يجعلها تتعرض من حين لأخر إلى عواصف غبارية مما يزيد من درجة انجراف التربة (الانجراف الناتج عن الرياح)، كما أن هذه العواصف الغبارية تحمل معها هواء ملوث و هو ما يجعل صحة السكان عرضة للخطر. تقدر كميات الغبار التي تصدرها منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى مليار طن سنويا، إن اشتداد هذه العواصف وتكرارها يؤدي إلى خسائر كبيرة في الناتج المحلي لبلدان المنطقة قد تصل إلى 12,7 مليار دولار، تتعرض المنطقة العربية أكثر من أي وقت مضى إلى الجفاف، فالدول العربية الواقعة في الساحل الإفريقي تعيش تحت التهديد الدائم للجفاف و القحط. بينما تتعرض بلدان أخرى الجزائر مثلا إلى الفيضانات سنة 2001 التي خلفت أضرارا بالغة بالبنية التحتية قدرت قيمتها بـ 300مليون دولار.[1]

التصحر: تتهدد المنطقة العربية التي تبلغ مساحتها 14,1 كيلومتر مربع مخاطر التصحر و هو تردي الأراضي في المناطق القاحلة و الشبه قاحلة و الجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة كالتغير المناخي، النشاطات البشرية الجائرة في حق البيئة،....إلخ. تقدر نسبة الأراضي الصحراوية في شبه الجزيرة العربية بـ 89,6%، تليها شمال إفريقيا بنسبة 77,7%، ثم منطقة وادي النيل و القرن الإفريقي بـ 44,5%، ثم المشرق العربي بـ 35,6%. و يهدد التصحر المتواصل 2,87مليون كيلومتر مربع أي ما يعادل خمس المساحة الكلية للدول العربية، حيث تعتبر دول المشرق العربي الأكثر عرضة لهذا الخطر بنسبة تقدر بـ 48,6%من المساحة الإجمالية للمنطقة. تليها منطقة وادي النيل و القرن الإفريقي بنسبة تقدر بـ 28,6%. 16,5% في شمال إفريقيا و9% في شبه الجزيرة العربية[2].

يبين لنا الجدول رقم(4-5)نسبة الأراضي المتصحرة في كل دولة من المنطقة العربية.

[1] برنامج اللأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية[2010]:« رسم خارطة تغيير المناخ و تأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية»، ص، ص:16،18. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/01/14.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية[2009]:« مرجع سابق»، ص ص: 40،41.

الجدول رقم(4-5): نسبة الأراضي المتصحرة من المساحة الإجمالية.

الدولة	النسبة
الجزائر	82.74
البحرين	100
جيبوتي	96
مصر	96.73
العراق	38.1
الأردن	79.59
الكويت	100
ليبيا	90
موريتانيا	60
المغرب	64.01
عُمان	89
فلسطين	40.3
قطر	100
السعودية	92.44
الصومال	13.64
السودان	28.94
سوريا	9.99
تونس	39.73
الإمارات	100
اليمن	75.84

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2003]:«دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي»، ص: 116، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.aoad.orgLftpLdesertification.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/04/14.

تتفاوت مساحة الأراضي المتصحرة بنسبة كبيرة بين بلد و آخر، ففي شمال إفريقيا يبرز التهديد الأكبر في ليبيا و الأدنى في تونس. أما في وادي النيل و القرن الإفريقي فالتصحر يمس بدرجة أكبر كل من جيبوتي و مصر و الأدنى في الصومال و دولة الأردن في المشرق العربي بينما في شبه الجزيرة

العربية فإن أكبر البلدان تأثرا هي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، قطر و تشكل هذه الدول المنطقة الأكثر تصحرا في العالم العربي، مقارنة بسورية التي تعتبر الأقل تصحرا.

4-3-7- إدارة الحكم و إصلاح المؤسسات: (أنظر الملحق رقم:11)

تؤكد التجربة العربية خلال الفترة 1996-2006 إلى ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية باعتبار أن هذه خطوة أساسية لتحقيق التوسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الشعب العربي. على الرغم من أن الدول العربية حققت تحسينا في خمسة من أصل ستة أبعاد لإدارة الحكم، كانت هذه التحسينات هامشية جدا بالمقارنة مع التحسينات الأوسع التي تحققت على مستوى العالم. فيما يتعلق بفعالية الحكومة سجلت الدول العربية تدهورا كبيرا، حيث يجب على الدول العربية أن تمنح هذا البعد أولوية خاصة في برامج الإصلاح المؤسسي التي تقوم بها و بلغ التحسن في جودة التنظيم حوالي 7%. و فيما يخص التعبير والمساءلة و الاستقرار السياسي تحقق تحسن بنحو 9%، بينما شهد البعد الخاص بحكم القانون زيادة تقدر بـ 16% و بلغ معدل السيطرة على الفساد 25% و هو من أكبر التحسينات المسجلة.[1]

كانت التحسينات الحكومية شكلية اهتمت أكثر ا بالاستقرار منها بإجراء إصلاح عميق، حيث ينطبق هذا على الفساد و النوع الاجتماعي، فعلى الرغم من وجود أحكام قانونية لتدارك ذلك يمر الفساد والمعاملات غير العادلة على أساس النوع الاجتماعي بلا عقاب. و من شأن الفساد أن يجعل فشل الحكومة أكثر عمقا و تعقيدا فقد تم تحديد الفساد في العديد من الدول العربية كعقبة رئيسية أمام الاستثمار و ممارسة الأعمال التجارية (مصر، ليبيا، الجزائر، الأردن، المغرب و لبنان). و تجدر الإشارة إلى أن الجهاز البيروقراطي هو ظاهرة أخرى يشار إليها كأحد معوقات ممارسة الأعمال التجارية و كعقبة أمام فعالية مواجهة الفساد.

و الجدول رقم(4-6): الذي يظهر لنا مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية لسنة 2011.[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الدول العربية[2009]:« تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية»،« مرجع سابق»، ص ص: 40،42.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2011]:« تحديات التنمية في الدول العربية 2011 نحو دولة تنموية في المنطقة العربية»، ص: 71،متوفر على الموقع الإلكتروني: http://204.200.211.31/updata_reb-2012/ADRCR01.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2012/03/11.

الجدول رقم(4-6): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية 2011.

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
الأردن	4,5	56	06
الإمارات	6,8	28	02
البحرين	5,1	46	03
تونس	3,8	73	08
الجزائر	2,9	112	11
جيبوتي	3	100	10
السعودية	4,4	57	07
السودان	1,6	177	19
سورية	2,6	129	13
الصومال	1	182	20
العراق	1,8	175	18
عمان	4,8	50	04
قطر	7,2	22	01
الكويت	4,6	54	05
لبنان	2,5	134	14
ليبيا	2	168	17
مصر	2,9	112	12
المغرب	3,4	80	09
موريتانيا	2,4	143	15
اليمن	2,1	164	16

source: TransparencyInternational[2011]:«Corruption perceptions index 2011», sur site internet : http://cpi.transparency.org/2011/cpi2011.pdf, consulte le:29/02/2012.

يتراوح مؤشر مدركات الفساد* بين 0 كحد أدنى و الذي يشير إلى استفحال مظاهر الفساد و 10 وهي أعلى قيمة و التي تدل على انعدام مظاهر الفساد. من خلال بيانات الجدول يتضح لنا أن معظم الدول العربية تعاني من استفحال مظاهر الفساد، حيث نجد أن متوسط مؤشر مدركات الفساد في المنطقة يساوى 3,47 نقطة من عشرة. فباستثناء قطر، الإمارات، البحرين اللواتي حققن مؤشر يفوق 5نقطة من عشرة و تحسنا مقارنة بسنة 2009، حيث سجلتا 7 نقطة من عشرة، 6,5 نقطة من عشرة على التوالي، تبقى معظم الدول العربية دون المستوى، حيث سجلت عمان أكبر تراجع و خسرت 11 رتبة أين كانت سنة 2009 تحتل المرتبة 39 بمؤشر يقدر بـ5,5 نقطة من عشرة لتحتل سنة 2011 المرتبة 50 عالميا بمؤشر قيمته 4,8 نقطة من عشرة و احتلت الصومال مؤخرة الترتيب عربيا و عالميا برتبة182 من أصل 183 دولة.

يشكل الضعف المؤسسي واحد من أهم أسباب الاستبعاد الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في المنطقة العربية ، حيث حرمت الأساليب الفوقية التقليدية التي انتهجتها حكومات المنطقة المواطنين من الإدارة المحلية الفعالة و القابلة للمساءلة ، حسب مؤشر التعبير عن الرأي و المساءلة لسنة 2009 فكل الدول العربية مؤشراتها سالبة بمتوسط قدره 1,152-،حيث احتلت لبنان المركز الأول بـ 0,33- والصومال المركز الأخير بـ 1,99- ، قيدت الدول العربية حرية التعبير و تكوين الجمعيات من خلال الوسائل التشريعية، مما أعاق تشكيل المؤسسات و العمليات الخاصة بإدارة الصراع الاجتماعي والتفاوض الجماعي.

فيما يتعلق بحرية المعلومات التي من شأنها تمكين المشاركة: تتميز البنية الأساسية لدى الأنظمة العربية بالمحدودية، كما أن روابطه بشبكة الانترنت متقطعة و خاضعة لرقابة شديدة لإيقاف النقد وينظم النفاذ الحر إلى المعلومات العامة من خلال قانون حرية المعلومات الذي يجد فعلا في الأردن فقط.

تستلزم سيادة القانون تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساو وكذلك المساواة بينهم في العقاب وتعلو سيادة القانون على سلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة وخضوعهم للقانون وليس لسلطة الأقوياء، كما يتوجب أن يوفر القانون الحماية للجماعات الأكثر ضعفا وفقرا من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة. تحرص معظم الدساتير العربية على استقلال السلطة القضائية، لكن كثيرا ما يستعمل القضاء لتصفية حسابات سياسية و هذا ما يظهره تدني مستوى مؤشر سيادة القانون في الدول العربية الذي يقدر بـ 0,271-، حيث سجلت دولة قطر أحسن أداء بحصولها على 0,96، تليها دولة الكويت ثم الإمارات، بينما كان الأداء الأسوأ من نصيب اليمن بـ 1,15-، السودان بـ 1,34- وفي مؤخرة الترتيب الصومال بمؤشر بلغ 2,5-.

*يقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين و السياسيين. تتراوح قيمة المؤشر بين 0 كحد أدنى الذي يدل على استفحال مظاهر الفساد و 10 كحد أقصى و الذي يدل على انعدام مظاهر الفساد.

يعاني الشباب و النساء في المنطقة العربية من الاستبعاد خاصة على المستوى المحلي، يعد عدد المرشحات المشاركات في الانتخابات المحلية منخفضا جدا في كل من اليمن، العراق، المملكة العربية السعودية و يرجع هذا إلى ضعف تمثيل المرأة داخل الأحزاب السياسية، أو في قوائم المرشحين من قبل الأحزاب السياسية لقد زادت مشاركة الشباب في النقاش العام بفضل استفادتهم من وسائل الاتصال ذات التكنولوجيا العالية.[1]

[1] الأمم المتحدة[2011]:« تقرير تحديات التنمية في الدول العربية »، «مرجع سابق»، ص: 73.

خلاصة الفصل:

تعتمد الدول العربية في سعيها لمكافحة الفقر على جملة من السياسات التي تتراوح بين الاقتصادية كتوفير آليات التمويل المتناهي الصغر، إقامة تنمية ريفية، توسيع النسيج المؤسسي و خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة و الاجتماعية التي تركزت على تقديم المساعدات العينية و النقدية، مع اهتمامها المتزايد بإحداث تنمية بشرية لتحسين ظروف معيشة مواطنيها، رغم استفحال الفقر في الدول العربية الأقل نموا إلا أنها كانت حديثة العهد في تتبنى سياسات ممنهجة لمكافحته.

رغم التقدم الذي تحرزه الدول العربية لتحقيق الأهداف الإنمائية إلا أن هذا التقدم يخفي في طياته تباينات كبيرة بين مجموعات الدول و بين الدول و حتى داخل البلد الواحد، حيث نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تسير على المسار الصحيح لتحقيق هذه الأهداف و قد نجحت في بلوغ بعضها قبل التاريخ المحدد. في حين تنحرف دول المشرق و المغرب العربي عن المسار السليم لتحقيق بعض الأهداف بينما نجحت في تحقيق البعض الأخر على غرار تعميم التعليم الابتدائي، الحد من انتشار الأمراض المعدية الملاريا و السل و توفير مرافق الصرف الصحي. و تتخلف الدول العربية الأقل نموا عن الركب على جميع الأصعدة، حيث لا يتوقع أن تنجح في بلوغ الأهداف الإنمائية في وقتها.

تبذل الدول العربية جهودا لابأس بها في سعيها لتحسين ظروف معيشة المواطن، غير أنها تواجه عدة عراقيل تحول دون نجاعة السياسات المتبناة و التي يأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وعجز الاقتصادات العربية عن خلق مناصب عمل لائقة و دائمة، انعدام الحكم الراشد و تفشي ظاهرة الفساد هذا ما خلق ضعف في أداء الخدمات الاجتماعية و حال دون وصولها لمستحقيها، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كالتدهور نوعية الأراضي و تعرضها للتصحر و ندرة المياه.

الخـــاتمـــــــة

من بين أكبر العراقيل التي تواجه مسار التنمية في الدول النامية مشكلة الفقر، التي تعتبر مشكلة مركبة متعددة الأبعاد. لقد تطور مفهوم الفقر عبر الزمن ليتجاوز ذلك التعريف الضيق الذي يحصر الفقر في مشكلة تدني الدخل أو عدم توفر الحد الأدنى من المال الذي يضمن الحصول على الاحتياجات الأساسية للفرد، إلى جوانب أخرى كعدم الحصول على التعليم اللائق، الرعاية الصحية الضرورية، المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم الفقراء و الحرية، أي مستوى المعيشة الذي يضمن للإنسان حد الكرامة و هذا ما يعرف بالفقر البشري، كل هذه الأبعاد جسدتها قمة الأمم المتحدة للألفية في شكل أهداف دولية تسعى للنهوض بأوضاع سكان الدول النامية من خلال التخفيف من مظاهر الفقر، الجوع، الأمية إتاحة و تحسين الرعاية الصحية الملائمة للجميع، الحفاظ على الموارد البيئية من جميع أشكال الاستغلال غير العقلاني خاصة تلك الموارد غير المتجددة و إقامة نظام اقتصادي تجاري و مالي عالمي يقوم على العدالة و الإنصاف بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

منذ أن تعهدت دول العالم للعمل على تجسيد أهداف الألفية الإنمائية و هي تسعى جاهدة لتحقيق الأهداف المنشودة بحلول عام 2015، عن طريق وضع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و تطبيق سياسات التنمية البشرية الملائمة. و الدول العربية كغيرها من الدول النامية التي أخذت على عاتقها تخفيض معدلات الفقر لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية سعت من خلال البرامج و السياسات التي تطبقها لتحقيق هذه الأهداف فمن خلال الدراسة التي قمنا بها توصلناإلى عدة النتائج:

في البداية نقوم بتلخيص أهم الدروس التي استخلصنها من مجموعة التجارب الرائدة في مكافحة الفقر، التي قمنا بعرضها حيث وجدنا ما يلي:

- يؤدي استقرار السياسات الاقتصادية و تأسيس نمو اقتصادي قابل للاستمرار قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والتطبيق الجيد لمبادئ الحكم الراشد دور بارز و تأثير مباشر على الفقر.
- يعتبر فتح المجال أمام الفقراء للحصول على خدمات مصرفية و مساعدتهم على امتلاك أصول مادية، آلية فعالة لإخراج الفقراء من دائرة البؤس التي كانوا يعيشون فيها.
- يعد الإنسان العنصر الرئيسي في إحداث عملية تنمية شاملة متكاملة و مستدامة، لهذا يعتبر الاهتمام بجوانب التنمية البشرية المستدامة من أبرز العوامل التي تمكن الفقراء من تخطي عتبة الفقر، يعد توفير الرعاية الصحية و الأمن و التعليم و التدريب عوامل جد فعالة تدفع بالفرد لزيادة مهاراته الشخصية التي بفضلها يتمكن من الحصول على دخل دائم و مستدام.

بالنسبة لسياسات الدول العربية في مكافحة الفقر، فقد استعرضنا أهم البرامج التي تطبقها 15 دولة عربية في هذا المجال التي تمحورت حول النقاط التالية:

- تتبنى الدول العربية سياسات و برامج مختلفة و متنوعة تركز كل دولة على مجوعة البرامج التي تراها مناسبة لتحقيق الأهداف المسطرة حسب الإمكانيات التي تتوفر عليها، هذه السياسات التي تطورت في بعض الدول لتصبح استراتيجيات تطبق على المدى الطويل خطط خماسية كالتي تعمل بها الجزائر، سورية، اليمن، مصر و بعض الدول الأخرى تطبق برامج متوسطة إلى قصيرة الأجل مثل: البحرين، سلطنة عمان وهذا راجع لأنهما تصنفان ضمن الدول العربية مرتفعة الدخل و التي لا تعاني من استفحال الفقر، بينما توجد بعض الدول التي تطبق بعض الإجراءات والتدابير الظرفية لمساعدة الفقراء و التي لا ترقى لأن تكون سياسات ومثال ذلك دولة لبنان، السودان، فلسطين،...

- جل الدول العربية تعتمد في سعيها لتخفيف من آثار الفقر و محاولة الحد من انتشاره على مجموعة السياسات الاجتماعية التقليدية كالمساعدات العينية و النقدية في حين أنها لا تزال حديثة العهد في تطبيق بعض السياسات الاجتماعية الحديثة و لا يقتصر تطبيقها إلا على قلة من الدول العربية كالتأمين على البطالة الذي يطبق قي الجزائر و البحرين التي شرعت في تطبيقه سنة 2006.
- بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي انحصرت في مجموعة من البرامج كالتنمية الريفية في الجزائر، مصر، العراق، تونس، سورية. توفير القروض المصغرة التي تطبق في البحرين، المغرب، تونس، الجزائر، اليمن ... و الموجهة بالدرجة الأولى لفئة البطالين من حاملي الشهادات و هي تهدف إلى التخفيف من حدة مشكلة البطالة، بالإضافة إلى استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة و التي كان هدفها مزدوج التخفيف من وطأة الفقر و القضاء على البطالة وترتبط ارتباطا وثيقا مع برامج التمويل المصغر و التي كانت حديثة العهد في سورية.

بالنسبة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية الذي كان متباينا من مجموعة لأخرى ومن هدف لأخر، حيث نجد أن بعض الأهداف تحققت قبل الأوان و البعض الآخر تحقق جزئيا، بينما لا يمكن تحقيق باقي الأهداف.

- تمكنت الدول العربية من خفض معدلات الفقر المدقع إلى 4% و هذا باستخدام خط الفقر الدولي الذي يقدر بـ 1,25 دولار في اليوم، أما في حال ما استخدمنا خطوط الفقر الوطنية و هي في معظم دول المنطقة أعلى من خط الفقر الدولي، فيقدر معدل الفقر في المنطقة بـ 17%، أي بانخفاض قدره 2 نقطة مئوية عما كان مسجلا في تسعينيات القرن الماضي سجلت السودان أعلى معدل في هذا المجال بنسبة 50%، بينما حققت تونس نسبة تقدر بـ3,8%. تأخرت المنطقة العربية في مجال توفير فرص العمل المنتجة و اللائقة، حيث مازالت تحقق أعلى معدلات البطالة على مستوى أقاليم العالم بمعدل يصل إلى 14,8%، حيث تجاوزت نسبة العاطلين عن العمل من فئة الشباب 50% و سجلت جيبوتي أعلى معدل في المنطقة بـ 50%. تقدر نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في المنطقة العربية بـ 25% سجلت اليمن أعلى نسبة بـ 27,1%، حيث تعتبر مجموعة الدول العربية الأقل نموا النقطة السوداء في مجال نقص التغذية.
- بالنسبة لهدف تعميم التعليم الابتدائي فمن المفترض أن تصل الدول العربية لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2015، حيث يتراوح معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي بين41,2% في جيبوتي و 98,1% في تونس. في حين كانت نسب الالتحاق الصافية بمرحلة التعليم الثانوي منخفضة بعض الشيء حيث سجلت موريتانيا أدنى نسبة بين دول المنطقة بـ 16,8% و احتلت الصدارة البحرين بـ 89,4%و المطلوب من الدول العربية بذل المزيد من الجهود للتقليل من معدلات التسرب المدرسي و القضاء على الأمية التي وصلت نسبتها إلى 29% و التي تعتبر من أعلى المعدلات على المستوى العالمي.
- نجحت الكثير من الدول العربية في تحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي وتتجاوز النسبة الصافية للبنات المقيدات في مرحلة التعليم الابتدائي أمثالها من البنين في كل من تونس معدل البنات 98,1% بينما الأولاد 97,4%، عمان البنات 69,2%، البنين 67,4%، الأردن البنات 90,2% الأولاد 88,8%. بينما تحقق كل الدول العربية المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي حيث تجاوز معدل قيد البنات معدل قيد البنين في هذه المرحلة في معظم الدول باستثناء جيبوتي، سورية، العراق، المغرب، عمان، اليمن و موريتانيا.من الملاحظ أن نصيب

النساء من الوظائف خارج القطاع الزراعي منخفض و لا يتجاوز 22%. تمكنت الدول العربية من رفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسة، حيث وصلت إلى 12% سنة 2010 مقارنة بـ 3% المسجلة سنة 2000، لكنها تبقى الأدنى على المستوى العالمي.

- حققت دول المشرق العربي الهدف الإنمائي المتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث سجلت في سنة 1990 معدل 71 وفاة لكل 1000 مولود حي تم تخفيضه ليصل سنة 2008 إلى 27 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، بينما لا يمكن للدول العربية الأقل نموا تحقيق هذا الهدف نظرا لتأخر الذي تسجله هذه المجموعة، حيث خفضت معدل وفيات الأطفال إلى 110 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في حين كانت سنة 1990 تقدر بـ 137 حالة وفاة لكل 1000مولود حي، بينما تحقق كل من دول مجلس التعاون الخليجي و دول المغرب العربي تقدما بطيئا نحو تحقيق هذا الهدف. فاق معدل التحصين ضد الحصبة نسبة 90% في كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي، بينما بلغت هذه النسبة 84% في دول المشرق العربي، في حين لم تتعدى 65% في الدول العربية المنخفضة الدخل.
- حققت الدول العربية بعض التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي الخامس و الذي يقضي بتحسين صحة الأمهات و سجل أكبر انخفاض في معدل وفيات الأمهات في دول المشرق العربي التي تمكنت من الوصول إلى تحقيق معدل 66 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة، في حين كانت هذه النسبة سنة 2000 تقدر بـ109 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة، كذلك الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي سجلت معدل 144 حالة سنة 2000 مقابل 112 حالة سنة 2008، بينما شهدت دول المغرب العربي تقدما بطيئا نحو تحقيق الهدف الإنمائي الخامس فمن سنة 2000 و حتى سنة 2008 /2009 تراجعت معدلات الوفيات لدى الأمهات من 34 حالة وفاة إلى 28 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة، بينما أزداد الأمر صعوبة و تعقيد أمام مجموعة الدول العربية المنخفضة الدخل التي ارتفع فيها معدل وفيات الأمهات من 745 حالة وفاة سنة 2000 إلى 772 حالة وفاة.
- ارتفع عدد المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة في الدول العربية ليصل إلى 380 ألف شخص سنة 2007، توفي 25000 مصاب في نفس السنة لعدم توفر العلاج. ينتشر داء الملاريا بشكل وبائي في أربع دول عربية هي: جيبوتي، الصومال ، السودان و اليمن. سجلت دول مجلس التعاون الخليجي و دول المشرق و دول المغرب العربي تراجعا محسوسا في عدد الوفيات الناتج عن داء السل وصل إلى 50% سنة 2007، بينما سجلت الدول العربية المنخفضة الدخل ارتفاعا في معدل الوفيات الناتج عن داء السل بنسبة 7% منذ سنة 1990.
- تتسبب الدول العربية في إنتاج 5% من الغازات الدفيئة على المستوى العالمي تعتبر الدول العربية النفطية المسؤول الأول عنها فهي تتسبب في إنتاج 74% منها. تمكنت الدول العربية من الوصول إلى توفير المياه الآمنة لمواطنها بنسبة 81,6%، بينما كانت التغطية في مجال الصرف الصحي 75,5% كمتوسط في المنطقة و تبقى الدول العربية الأقل نموا متأخرة في هذا المجال حيث سجلت أدنى المعدلات بـ 36% في جزر القمر، 34% في السودان، 26% في موريتانيا و23% في الصومال.
- استطاعت الدول العربية النفاذ إلى الأسواق الدولية عن طريق صادراتها من السلع النفطية المعفاة من الرسوم الجمركية التي وصلت نسبتها إلى 93% سنة 2007 مقارنة بـ 35% المسجلة سنة 1996، كما تمكنت 11 دولة عربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بينما تجري 8 دول أخرى مفاوضات مع ذات المنظمة بهدف الانضمام إليها. شهدت الدول العربية تقدما ملموسا في مجال انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و سجلت كمتوسط لقيمة هذا المؤشر3,57 سنة

2010 بزيادة طفيفة عن سنة 2008 التي كان فيها متوسط هذا المؤشر يقدر بـ 3,04، أما بالنسبة لانتشار استخدام الإنترنت فتبقى معظم الدول العربية دون المتوسط العالمي المقدر بـ 21%.

بالنسبة لأهم التحديات التي تواجهها الدول العربية و التي تقف كعقبة في وجهها لمواصلة السير الحسن نحو تخفيض معدلات الفقر و تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، أي الوصول لتحسين الأوضاع المعيشية لسكان المنطقة فقد خلصنا في هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إن اعتماد الدول العربية على تصدير الخامات أدى إلى فشل النمو الاقتصادي في خلق مناصب عمل منتجة و لائقة، حيث تسجل المنطقة العربية أدنى معدلات التشغيل على المستوى العالمي بمعدل 2,5% في دول المغرب العربي و 2,9% في دول المشرق العربي و تعاني المنطقة من استفحال البطالة خاصة بين فئة الشباب أين تصل إلى 50%، لذلك يتوجب على الدول العربية خلق 51 مليون فرصة عمل مع مطلع سنة 2020 لتدارك الوضع.
- تعتبر شبكات الأمان الاجتماعي حديثة النشأة في الدول العربية المنخفضة الدخل و مثال ذلك اليمن التي بدأت في تطبيق هذا البرنامج مع نهاية القرن الماضي هذه الأنظمة التي تعجز عن أداء مهامها بفعالية، حيث تشير تقديرات البنك الدولي أن 93% من الدعم في مجال الطاقة في مصر يذهب إلى الخمس الأغنى من المستهلكين، بالإضافة إلى تدني مستويات التمويل التي تقل في الغالب عن 1% من إجمالي الناتج المحلي هذا ما يجعل تأثيرها جد محدود على الفقراء. يقدر متوسط تغطية المعاشات التقاعدية في المنطقة بـ 10% من المسنين، أما نسبة العمال المسجلين في هذا النظام فلا تتعدى 30% وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من كبار السن لا تحصل على دخل مضمون يقيها الفقر.
- رغم التحسن الذي شهدته المنطقة في مجال تعميم التعليم إلا أن الأغلبية الساحقة من التلاميذ العرب يفتقدون إلى المستويات العالية في الأداء خاصة في العلوم الأساسية و الرياضيات و هذا يؤكد بأن المناهج التعليمية في الدول العربية تفتقد للأنشطة الخاصة بتنمية القدرة على جمع المعلومات ، تنظيمها و اكتشاف مصادر الخطأ و تحليل المعلومات و تفسير الظواهر، بالإضافة إلى أن ثلثي الطلاب في نصف دول المنطقة يتخرجون في مجالات العلوم الاجتماعية و الدراسات الإنسانية بدلا من العلوم و التكنولوجيا و هذا يعني أن الدول العربية تنتج المزيج الخاطئ من القدرات. لا يتعدى متوسط الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي بينما يصل في السويد إلى 3,8% في حين يقدر المتوسط العالمي 1,7%.
- تعاني النظم الصحية في الدول المتوسطة و المنخفضة الدخل من ضعف الإنفاق الذي يتراوح بين 1,2% من الناتج المحلي الإجمالي كأدنى نسبة سجلت في المغرب و 9,6% كحد أعلى سجل في الأردن، كما تعاني من ضعف الأداء و البيروقراطية، شرعتي العديد من الدول العربية في علاج و الحد من انتشار مرض الإيدز غير أن جهودها في مجال التوعية بخطورة المرض وطرق انتشار الفيروس تبقى محدودة.
- يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في المنطقة العربية عن خط الفقر المائي المحدد عالميا بـ 1000 متر مكعب سنويا رغم هذا فنجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تستخدم هذا المورد بإسراف، حيث يزيد معدل استهلاك الفرد فيها بنسبة 50% عن مثيله في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب التسرب من شبكات التوزيع التي تتراوح بين 40 و 50% و يخضع تسعير المياه في الدول العربية إلى اعتبارات اجتماعية تحول دون استرداد تكاليف التنقيب

والتطهير و التوزيع. تتعرض الدول العربية إلى مخاطر التصحر نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وتدهور نوعية الأراضي.

- تعاني الدول العربية من ضعف مؤسساتها، حيث كان مؤشر جودة إدارة الحكم في الدول العربية كمجموعة سالبا و يقدر بـ 0,63 سنة 1996 و بعد مرور عشر سنوات لم يتغير الوضع كثيرا، حيث بلغت قيمة المؤشر سنة 2006 مقدار 0,61-. و ينتشر الفساد في الدول العربية بشكل واضح، حيث بلغ متوسط مؤشر مدركات الفساد للدول العربية مجتمعة 3,47 من 10 سنة 2011 وعادة المرتبة الأولى عربيا و22 عالميا لدولة قطر بمؤشر قدره 7,2 من 10، بينما احتلت الصومال المرتبة الأخيرة عربيا و دوليا بمؤشر 1 من 10.

على ضوء نتائج الدراسة نقدم الاقتراحات التالية:

- يتوجب على الدول العربية المحافظة على المكتسبات التي حققتها للوصول إلى الأهداف المطلوبة، بعدها تقوم بوضع الآليات المناسبة لتدارك التأخر المسجل نحو تحقيق كل هدف بما يمكن من تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن العربي، لأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ليس هدفا فحسب بل وسيلة لإحداث حركية تنموية شاملة.
- إن التقدم الذي تحرزه المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية يخفي تباينات حادة بين مجموعات الدول و بين الدول داخل كل مجموعة و حتى داخل البلد الواحد خاصة الفجوة بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية لذا ينبغي على كل دولة العمل على إرساء أسس لتنمية متوازنة وطنيا و العمل على تعزيز سبل الشراكة و التعاون الإقليمي عن طريق تبادل التجارب بين دول المنطقة.
- يمكن تحسين مستوى القوى العاملة من خلال زيادة الاهتمام بالتدريب المهني و التقني في التخصصات التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل، تحسين جودة البرامج التعليمية، وضع الأطر القانونية و التشريعات التي تعطي الصفة الرسمية للنشاطات الاقتصادية غير الرسمية بهدف إتاحة الفرصة لعمال هذا القطاع بالعمل و الاستفادة من حق الضمان الاجتماعي، كما يمكن تخفيض معدلات البطالة عن طريق فتح المجال أمام صغار المستثمرين و تشجيع نشاط المناولة لمضاعفة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف امتصاص أكبر عدد ممكن من البطالين.
- إن القضاء على الفقر و تحقيق أهداف الألفية الإنمائية يقتضي توفير التمويل الكافي لتنفيذ البرامج و السياسات المسطرة لهذا الغرض، كما يعتمد نجاح هذه السياسات بدرجة كبيرة على توفير آليات الحكم الراشد من خلال الشفافية و المساءلة و الرقابة التي تضمنها القوانين الصارمة و الأنظمة الفعالة من خلال مؤسسات الدولة التي تعمل على بلوغ هذه الأهداف في الآجال المحددة و بأقل التكاليف.

تعاني الدول العربية المنخفضة الدخل من تأخر كبير على جميع الأصعدة على غرار ارتفاع معدلات الفقر، عدم الاستقرار، قلة الموارد المالية، استفحال مظاهر الفساد و البيروقراطية و تأخر في انجاز معظم إن لم نقل كل الأهداف الإنمائية، حيث من المتوقع أن لا تصل إلى تحقيقها مع حلول سنة 2015، من هذا المنطلق فإننا نرى بأن موضوع الدراسة لا يزال مفتوحا على آفاق بحثية مستقبلية مكملة لهذا البحث، من خلال القيام بدراسة مجموعة الدول العربية المنخفضة الدخل و سبل تفعيل جهودها التنموية للوصول لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية حتى بعد 2015.

قائمـة المراجـع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ.الكتب

1- إسماعيل شعباني [د.ت]:«مقدمة في اقتصاد التنمية»، دار هومة، الجزائر.
2- د.ألبر داغر، د. إلياس بيضون [2007]:«الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة»، المجلد الرابع البعد الاقتصادي ،الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم،اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت.
3- باتر محمد علي وردم [2003]:« العولمة و مستقبل الأرض»، الطبعة الأولى، دار الأهلية، عمان.
4- بربرة انجهام [2010]:«الاقتصاد و التنمية»، ترجمة«حامد حميد محسن»،الطبعة الأولى، دار كيوان، دمشق.
5- د. بلقاسم سلاطنية، أ. سامية حميدي[2008]:« العنف و الفقر في المجتمع الجزائري»،الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة.
6- بول .أ. ساموبلسون، ويليام د. نورد هاوس، مايكل ج. ماندل[2006]:«الاقتصاد: ترجمة الطبعة الخامسة عشر»، ترجمة «هشام عبد الله»، الطبعة الثانية، الدار الأهلية، عمان .
7- د.جمال مصطفى الجمل[2006]:« دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي- دراسة مقارنة-».
8- حسن محمد الرفاعي[2006]:«مشكلة الفقر في العالم الإسلامي الأسباب و الحلول»، الطبعة الأولى، دار النفائس، الطبعة الأولى.
9- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد[2008]:« السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10- أ. د.صالح صالحي[2006]:«المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي»،الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة.
11- د.طارق فاروق الحصري[2007]:« الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي : البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل»،الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة ، مصر.
12- د.رعد سامي عبد الرزاق التميمي[2008]:«العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان.
13- د.عبد الرحمان محمد العيساوي[2009]:«تحليل ظاهرة الفقر».
14- عبد السميع المصري[1986]:«عدالة توزيع الثروة في الإسلام»، الطبعة الأولى، دار التوفيق النموذجية، القاهرة.
15- عبد القادر محمد عبد القادر عطية [2003]:«اتجاهات حديثة في التنمية»،الدار الجامعية، الإسكندرية.
16- د. عبد الرزاق الفارس[2001]:« الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
17- د عدنان داود محمد العذاري، أ. هدى زويل مخلف الدعمي [2010]: «قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي»، الطبعة الأولى، دار جرير،عمان.
18- علي جدوع بخيتان الشرفات[2010]:«التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع، العوائق سبل النهوض»،الطبعة الأولى.
19- فايز سارة[2011]:« الفقر في سورية نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر»، مركز التواصل و الأبحاث الإستراتيجية، دمشق.
20- كريمة كريم [2005]: «دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية »: ترجمة «سمير كريم»،المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة.

21- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب النجا[2007]:«التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق-النظريات، الإستراتيجيات، التمويل»، الدار الجامعية، الإسكندرية.
22- د.محمد صالح تركي القرشي[2010]:«علم اقتصاد التنمية»،الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن.
23- مدحت القرشي[2007]:«التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات»،الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن.
24- ميشيل تودارو [2006]:«التنمية الاقتصادية»،ترجمة أ.د,محمود حسن حسني،د.محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض .
25- نبيه فرج أمين الحصري[2009]:«تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل و تقويم»، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
26- د. يوسف القرضاوي[1985]:«مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام»، طبعة مزيدة و منقحة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ب.المذكرات

27- محي الدين حمداني[2009]:«حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل- دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر.
28- إبراهيم علي أمال[2009]:«سياسات و استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر- نظرة اقتصادية- »،مذكرة ماجستير،جامعة سعد دحلب، البليدة.
29- بشير معيطب[2005]:«إشكالية الفقر في الجزائر»،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
30- بلعاطل عياش[2011]:«سياسات التنمية المستدامة و الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر- دراسة تقييمية لحدود الالتزام و طبيعة الإنجازات»، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف.
31- طالبي رياض[2011]:« التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة»، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف.
32- عبد الله صادق أمين[2005]:«الفقر في فلسطين و سياسات مكافحته، حالة عملية محافظة جنين»،مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا نابلس.
33- عبد الفتاح تباني[2009]:« أهمية الصيغ و الوسائل التمويلية الحديثة لتمويل و استثمار المشروعات الوقفية»، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف.
34- عثماني أنيسة[2009]:«التنمية البشرية في الجزائر محاولة القياس و التحليل باستعمال نموذج الانحدار المتعدد»، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف.
35- عدنان داود خليل بدران[2002]:«تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن»،مذكرة ماجستير الجامعة المستنصرة ،العراق .
36- رانيا عيسى شاكر السويطي[2001]:«معالجة الفقر في منطقة الشونة الجنوبية»، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية.
37- يحي مسعودي[2009]:«إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر- »، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر.

ت. الملتقيات

38- الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية [2004]حول«الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية».

39- المنظمة العربية للتنمية الإدارية [2007]: «مؤتمر التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة»، شرم الشيخ، مصر، ماي.
40- الملتقى الدولي الثالث[2010]: «حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية-حالة الجزائر-»، المنعقد يومي 3، 4 ماي، المركز الجامعي خميس مليانة.
41- المؤتمر الدولي التاسع[2010]: حول«المرأة و الشباب في التنمية العربية»، المنعقد من 22 إلى 24 مارس ، القاهرة.

ث.المجلات

42- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي[2008]:«التضخم و آليات تأثيره في معدلات الفقر»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42.
43- جويل كوهين، دافيد بلوم[2005]: «تعهد العقول بالرعاية»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد:42 ،العدد:02.
44- داني رودريك [2000]:«النمو أم إنقاص عدد الفقراء : جدل عقيم»، مجلة التمويل و التنمية المجلد: 37، العدد:04.
45- ديبا نارايان[2000]:«الفقر هو انعدام الحيلة و انعدام القدرة على التعبير»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد:37، العدد:04.
46- سالم توفيق النجفي [2007]:«الفقر في البلدان العربية و آليات إنتاجه»،بحوث اقتصادية عربية، العدد:38.
47- رافي كانبور[2009]:« الفقر منفصلا عن الواقع»، مجلة التمويل و التنمية،العدد:04، المجلد :46.
48- د. صابر بلول[2009]:«السياسات الاقتصادية و دورها في الحد من الفقر»،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد:25، العدد:01.
49- د.عالية عبد الحميد عارف[2009]:«إدارة القروض متناهية الصغر الآليات و الأهداف و التحديات»،المجلة العربية للإدارة، مجلد: 29، العدد:01.
50- د.عبد الحق بوعتروس[2007]:« الإنعكسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر»،مجلة علوم إنسانية ، العدد: 34.
51- علي عبد القادر علي[2003]:«الفقر مؤشرات القياس و السياسات»،جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط.
52- عمرو صابر[2007]:«الفساد الإداري و الاقتصادي رؤية واقعية و إسلامية»،مجلة دراسات اقتصادية العدد:09.
53- مارتن رفاليون[2007]:« الفقر الحضري»،مجلة التمويل و التنمية، المجلد: 45، العدد: 03.
54- مارتن رافاليون، شاوهوا شين [2004]:« التعلم من النجاح: فهم تقدم الصين (المتفاوت) في مكافحة الفقر»،مجلة التمويل و التنمية، المجلد: 41، العدد:04.
55- مارك بيرد، سودهير شيتى [2003]:«كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو أهداف الألفية الإنمائية»، مجلة التمويل و التنمية،المجلد: 40، العدد:04.
56- مايرا يوفينيتش، إليزابيت م كينغ [2007]:«مبادئ الاقتصاد الذكي»، مجلة التمويل و التنمية ،المجلد: 44، العدد:02.
57- محمد حسن خان[2000]:« فقر الريف في البلدان النامية»، مجلة التمويل و التنمية، المجلد:37، العدد: 04.
58- محمد عبد الشفيع عيسى[2009]:«نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:46.
59- مجلة منظمة العمل الدولية[2009]:«الذكرى التسعون لمنظمة العمل الدولية: العمل من أجل العدالة الاجتماعية»، العدد: 64.

60- د.مجدي سعيد[2004]:«بنك الفقراء»، مجلة دراسات اقتصادية، العدد: 04.
61- هشام البساط[2007]:«تجربة بنك الفقراء»،مجلة المستقبل العربي، العدد: 339.
62- نحو مجتمع المعرفة[2006]:«مكافحة الفقر»، سلسلة دراسات بصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد:13.

ج.التقارير

63- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة[2011]:« الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية». متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://unaidspcbngo.org/wp-content/uploads/2011/06/N1136782-AR.pdf
64- الأمم المتحدة[2011]:«التصدي للتصحر و تدهور الأراضي و الجفاف في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/ar/ga/desertification2011/background.shtml
65- الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2010]:«الوفاء بالوعود: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015». متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/238/00/PDF/N1023800.pdf
66- الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2010]:«عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر(2008-2017)».
67- الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2009]:«المحفل الاجتماعي 2009»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/.../A-HRC-13-51_ar.**pdf**
68- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة[2008]:«عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)».
69- الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2008]:« التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار حقوق الإنسان 1/5 تونس».
70- الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2000]:« إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/Standards_and_Norms/UN_Mill_Ara_.pdf
71- الجمعية العامة[2000]:« مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية و ما بعده»،متوفر على الموقع الإلكتروني: www.un.org/arabic/ga/s_24/main.htm
72- الأمم المتحدة، الجمعية العامة[2001]:«تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان».
73- الأمم المتحدة، الجمعية العامة[1993]:«الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر»، متوفر على الموقع:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/RES/47/196
74- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2005]:«استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر(1997-2006)».
75- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2007]:« تقرير الأمين العام عن مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية».
76- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2007]:«التنمية الريفية في المنطقة العربية». متوفر على الموقع الإلكتروني: http://css.escwa.org.lb/sdpd/30-10_1-11/D8.pdf.
77- الأمم المتحدة[2011]:«تقرير الأهداف الإنمائية للألفية». متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/MDG.Report.2011.pdf
78- الأمم المتحدة [2011]:« الحالة و التوقعات الاقتصادية في العالم 2011». متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2011wesp_es_ar.pdf

79- الأمم المتحدة [2010]:«تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2010». متوفر على الموقع الإلكتروني: www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/2010Report.pdf
80- الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:« التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 و آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على تحقيقها»،متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/thirdarabreport-mdg-10-ar.pdf
81- الأمم المتحدة [2008]:« تقرير عن أهداف الألفية الإنمائية»، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.un.org/millenniumgoals/2008highlevel/pdf/newsroom/mdg%20reports/MDG_Report_2008_arabic.pdf
82- الأمم المتحدة [2006]:« تقرير عام 2005 عن الأهداف الإنمائية للألفية». متوفر على الموقع الإلكتروني: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Goals2005/Arabic.pdf
83- الإتحاد الدولي للنقابات[2008]:«تحدي المؤسسات المالية الدولية».
84- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2001]:«السياسات المراعية للفقراء».
85- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2002]:«تقرير التنمية البشرية: توظيف التنمية الحديثة لخدمة التنمية البشرية».
86- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2002]:«التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة موريتانيا». متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2002/mauritania-a.pdf
87- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي[2002]:«تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة»، الطبعة الثانية، دار الإنتاج، دار الشروق، الأردن.
88- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2003]:« أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية».
89- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2003]:« الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية نحو 2015 الإنجازات و التطلعات». متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-03-1-a.pdf
90- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2005]:«التعاون الدولي على مفترق الطرق المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو».
91- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2005]:«الفقر في سورية 1996- 2004». متوفر على الموقع الإلكتروني :www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/…/syria-poverty-05a.pdf
92- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2005]:« تقرير حول التنمية البشرية في المملكة المغربية: خمسين سنة من التنمية البشرية».متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2005/morocco-a.pdf
93- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2005]:«التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة و الفقر». متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2005/mauritania-a.pdf،
94- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2007]:« تقرير التنمية البشرية – محاربة تغيير المناخ التضامن الإنساني في عالم منقسم». متوفر على الموقع الإلكتروني: http:// hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_AR_complete.pdf،
95- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2007]:«الأهداف الإنمائية للألفية منظور شبابي»، متوفر على الموقع الإلكتروني: /www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-07-3-a.pdf
96- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2008]:« الفساد و التنمية: مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الألفية الإنمائية و تعزيز التنمية المستدامة»، متوفر على الموقع الإلكتروني: :- publication/corruptionwww.pogar.org/ report 2008 .pdf

97- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر [2009]:«تعدد الفقر و مناهج دراسته ».
98- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،جامعة الدول العربية[2009]:«تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية المستدامة الجزء 1».متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://204.200.211.31/contents/file/dev_ch_report/devchallengesvol1_arb.pdf
99- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2009]:«تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.mbrfoundation.ae/English/Documents/AKR2009-Ar/AKR-Ar.pdf
100- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2011]:«تقرير المعرفة العربي 2011/2010: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة». متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.mbrfoundation.ae/ArabicAKR20102011/page2010_ar.pdf
101- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية[2009]:«تقرير التنمية الإنسانية العربية : تحديات الأمن الإنساني في الدول العربية»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr09/AHDR_2009_Complete.pdf
102- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2009-2010]:« برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل الوفاء بالالتزامات».متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/UNDP-in-action/2010/UNDP_AR_2010.pdf
103- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2010]:«الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية».
104- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية[2010]:« رسم خارطة تهديدات تغير المناخ و تأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-ar.pdf
105- الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:« التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 و آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على تحقيقها»،متوفر على الموقع الإلكتروني:
.www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/thirdarabreport-mdg-10-ar.pdf
106- برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2010]:«توقعات البيئة في المنطقة العربية من أجل التنمية و رفاهية الإنسان».متوفر على الموقع الإلكتروني:http://eoar.cedare.int/report/EOAR%20Full.pdf
107- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2011]:« تحديات التنمية في الدول العربية 2011 نحو دولة تنموية في المنطقة العربية»، ،متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://204.200.211.31/updata_reb-2012/ADRCR01.pdf
108- معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية[2010]:«مكافحة الفقر و عدم المساواة، التغيير الهيكلي و السياسات العامة».
109- مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية[2006]:«الحد من الفقر عن طريق الإنتاج». متوفر عى الموقع الإلكتروني:.www.unectad.org/unectad/press/PR/2006/14
110- مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية[2007]:«تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا :التقليل من الفقر عن طريق تضيق الفجوة التكنولوجية»..www.unectad.org/unectad/press/ PR/2007/014.
111- منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي الدورة 97، [2008]:«تحديات إستراتيجية ماثلة في الأفق».
112- منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي[2003]:«الخلاص من الفقر». متوفر على الموقع الإلكتروني:www.ilo.org /wcamsp5/groups/public/@ed_norm/…/wcms_155883.pdf
113- منظمة العمل الدولية[2007]:« وظائف من أجل العراق: إستراتيجية للعمالة و العمل اللائق». متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/.../publ/publ_10_ar.pdf

114- منظمة العمل الدولية[2008]:«تعزيز فرص استخدام الشباب و الشابات في المنطقة العربية». متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/bierut/downloads/events/qatar/youth.pdf.
115- منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي الدورة 97 [2008]:«تحديات إستراتيجية ماثلة في الأفق»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/.../wcms_093484.pdf
116- منظمة العمل الدولية[2010]:« مملكة البحرين البرنامج الوطني للعمل اللائق 2010-2013».متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/decent/dw_bahrain.pdf
117- منظمة العمل الدولية[2011]:«لمحة عامة إقليمية»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.ilo.org/public/arabic/rigion/arpro/bierut/donloads/publ/overview_ar.pdf.،
118- المنظمة العربية للعمل[2008]:« موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل و البطالة في الدول العربية». متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Reports/firist_employment_report_08/mogaz-ar.pdf
119- مكتب العمل الدولي، المنتدى العربي للتشغيل[2009]:« الأزمة المالية و الاقتصادية و الاجتماعية العالمية في الدول العربية لمحة عن الوقائع و السياسات الخاصة لخلق فرص العمل و الحماية الاجتماعية». متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/aef/global_ar.pdf
120- منظمة الأغذية و الزراعة[2003]:«حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم». متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.fao.org/docrep/006/j0083a/j0083a10.htm
121- منظمة الأغذية و الزراعة [2010]:«تقرير حول حالة انعدام الغذاء في العالم 2010: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة». متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.fao.org/docrep/013/i1683a/i1683a.pdf
122- منظمة الأغذية و الزراعة [2011]:«حالة الأغذية و الزراعة». متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.fao.org/docrep/014/i2330a/i2330a.pdf
123- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[2006]:«موجز الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.ifad.org/gbdocs/eb/100/a/EB-2010-100-R-20.pdf
124- المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2003]:«دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي»، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.aoad.orgLftpLdesertification.pdf،
125- المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2010]:«أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010».متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2010.pdf.
126- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2009]:«الفقر الريفي في الوطن العربي و دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://jfu.org.jo/images/page.pdf
127- المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2009]:« دراسة اتجاهات و مؤشرات الفقر في الدول العربية». متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.aoad.org/Studies/Indicators-of-poorness-Level-inarabcountires.pdf
128- المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2007]:«التنمية الريفية في المنطقة العربية».
129- منظمة الصحة العالمية[2009]:« الإحصاءات الصحية العالمية». متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.who.int/entity/whosis/whostat/AR_WHS09_Full.pdf.
130- منظمة الصحة العالمية[2006]:« الخطة العالمية لدحر السل 2006 – 2015 من أجل الحياة نحو عالم متحرر من السل». متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.emro.who.int/stb/Media/PDF/GPII_Arabic.pdf

131- منظمة الأمم المتحدة للطفولة[2009]:« وضع الأطفال في العالم»، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.unicef.org/arabic/sowc09/docs/SOWC09-FullReport-AR.pdf
132- منظمة الأمم المتحدة للتربية العلم و الثقافة[2011]:« تقرير الرصد العالمي توفير التعليم للجميع: الأزمة الخفية النزاعات المسلحة و التعليم»، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001907/190743a.pdf
133- صندوق النقد العربي[2010]:« التقرير العربي الموحد 2010». متوفر على الموقع الإلكتروني: pdfwww.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2010.
134- صندوق النقد العربي[2011]:« التقرير العربي الموحد 2011». متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2011.pdf
135- معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2010]:« مصر تقرير التنمية البشرية ». متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2010/egypt-a.pdf.
136- وزارة الاقتصاد والتخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2005]:« المملكة العربية السعودية الأهداف التنموية للألفية».
137- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا[2002]:«أثار الفقر و البطالة عل التنمية المستدامة في منطقة الأسكوا».
138- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا [2003]:« نماذج السياسات الاجتماعية التجربة التونسية و دلالاتها».
139- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا [2003]: «الفقر و طرق قياسه في منطقة الإسكوا محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر»، نيويورك.
140- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا [2009]:«تقرير اجتماع الخبراء حول قياس الفقر».متوفر على الموقع الإلكتروني: http://css.escwa.org.lb/SD/0991/expert_presentation4_Ar.pdf.
141- الجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا[2011]:« تقرير السكان و التنمية العدد الخامس: إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: العوامل الديمغرافية و الإقتصادية والتعليمية و الثقافية ».
142- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة [2008]:«الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر».
143- البنك الدولي[2011]:« تقرير الرصد العالمي»،
144- البنك الدولي[2010]:«تقرير عن التنمية: التنمية و تغيير المناخ». متوفر على الموقع الإلكتروني: http//:siteresources.worldbank.org/.../WDR10-Main-Messages-Arabic.pdf.
145- البنك الدولي[2007]:« تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا»،.متوفر على الموقع الإلكتروني: http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/EDU_Summary_ARB.pdf
146- البنك الدولي [2004]:«منشور سياسة العمليات: تخفيض أعداد الفقراء».
147- البنك الدولي [2000]: «تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقر»، الطبعة الأولى، واشنطن. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://siteresources.worldbank.org/INTPOVERTY/Resources/WDR/Aroverv.pdf
148- د.عبد القادر لطرش، سميح البستاني،موزة المسلم[2009]:«الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر تقييم و استشراف»،سلسلة دراسات سكانية، العدد:04،.متوفر على الموقع الإلكتروني: www.gsdp.gov.qa/portal/page/portal/.../**qatar**_millenium_**goals**.pdf

د.مواقع الإنترنت

149- البنك الدولي:« تعزيز مكاسب تخفيض الفقر و التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://sitersources.worldbank.org/INTMINA/resourcees/poverty_complete_06_ARB.pdf

150- البنك الدولي:« الوقاية من فيروس و مرض الإيدز في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://sitersources.worldbank.org/INTMINA/resourcees/priventing_HIV_brochure_ARB.pdf،

151- البنك الدولي: « موجز إعلامي عن قطاع المياه»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://sitersources.worldbank.org/INTMINA/resourcees/WATER_MNA_se pt2010.RA.

152- www.worldbank.org/WBSITE/external/EXTRABICHOME/newsARABIC.،

153- www.worldbank.org/ A1WRU153H0. ،

154- www .worldbank.org/information/milleniumdevloppementgoles

155- http //:go.worldbank.org/JYQNEWXF0

156- صندوق الأمم المتحدة للسكان: متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://egypt.unfpa.org/Arabic/Staticpage/64c7e0f9-76e3-4bf9-a8fe-49a3f64ed1ad/ICPD_MDGs_AR.aspx.aspx

157- فرزانة رودي،فهيمي ولوري أستفورد، كريمة خليل[2009]:«تطوير البحوث لإثراء سياسات الصحة الإنجابية بالمعلومات في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»،متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.arabicdocs-popcouncil.org/CMS/pdfs/1236857538_MENAresearch_Arabic.pdf

158- موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان:
http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=20347

159- الحسن العاشي[2010]:«تجربة المغرب في مواجهة الفقر: الدروس، التحديات و خيارات السياسة العامة»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://carnegieendowment.org/files/morocco_poverty_AR__07lahsan-_21-12-2010.pdf.

160- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية: www.socialeaffairs.gov.lb/docs..

161- تقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الإعمار، متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.pecdar.ps/user files/thepovertyinplastine.pdf

162- موقع وزارة الشؤون الاجتماعية العمانية: www.mosd.gov.om/about_mosd.asp،

163- الموقع الإلكتروني لبنك السودان المركزي: متوفر على: www.cbos.gov.sd/mode/1361..

164- الموقع الإلكتروني لمصرف سوريا المركزي
www.banquecentrale.gov.sy/ba-edu/Microcredit.pdf،

165- الموقع الرسمي للصندوق القومي للتأمين الاجتماعي: www.nsif.sudan.org

166- الموقع الرسمي لديوان الزكاة السوداني www .zakat:-chamber.gov.sd

167- موقع وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية: www.mosa.gov.sa/sociail-policies

168- الموقع الرسمي لوزارة حقوق الإنسان و التنمية الاجتماعية البحرين
www.social.gov.bh /ar/social_policies_and_information/dimension:

169- الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية: www.mosd.gov.jo/index.php

170- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المغرب: www.anclm.ma/IMG/pdf/_-9.pdf

171- وزارة التخطيط و التعاون الدولي اليمنية[2009]:«المراجعة النصف مرحلية لخطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010»، متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.yemen.gov.ye/portal/mpic/الإصدارات/tabid/2574/ mtr -until_31_marche.pdf ،

172- وزارة التخطيط و التعاون الدولي اليمنية [2004]:«تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر»، متوفر على الموقع الإلكتروني: -
www.yemen.gov.ye/portal/mpic/الإصدارات/tabid/2574/ mtr- until_31_marche.pdf

173- الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة الجزائرية: www.premier_ministre.gov.dz
174- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف:www.Marwakf.dz.org/zakat
175- موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
http://www.ansej.org.dz/GenerateurAr.aspx?PageGenerer=ANSEJenBrefar،
176- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:
http://www.medea-dz.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=341&Itemid=110،
177- شبكة الصين، «برنامج عمل للتنمية المستدامة في الصين في أوائل القرن الحادى و العشرين»،متوفرعلى الموقع الإلكتروني:
http://arabic.china.org.cn/txt/2003-07/28/content_2079270.htm،
178- www.ilo.org /public/arabic/region/arpro/bierut/downloads/events/qatar/youth.pdf.
179- http://en.wikipedia.org/wiki/United_Nations_Millennium.
180- www.arab-api.org/devlop/publicatio/devlop_bridge.pdf
181- www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1785
182- www .economic.wasatialebanon.org/storage/book3/pdf
183- www.kantakgi.com/fiqh/files/manage/840.pdf.
184- www.fao.org/unfao/about/ar/index.
185- تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي:«مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطية»،
www. Ces.es/TRESMED/…/ARA__0002
186- رد على الإستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ مناهج بيجين 1995 و نتائج الدورة الاستثنائية 23 للجمعية العامة 2000،على الموقع: www.Alg.un.org/publication/arabic
187- www.islamiccenter.kau.edu.sa/Arabic
188- www.islamonlin.com
189- art asp?aid=136836www.ahwar.org/debat/show
190- مجموعة الأبحاث و التدريب للعمل التنموي[2011]:« مجال مرصد الجمعيات الأهلية في لبنان»، العدد:97. متوفر على الموقع الإلكتروني: http: //crtda.org.lb/webfm_send/439
191- وكالة التنمية الاجتماعية، مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.padsel-nea.org/index.php?option=com_content&view=article&id=157&Itemid
192- أحمد سيد كردي[2010]:« المشروعات الصغيرة و آثارها في القضاء على البطالة»، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158527

المراجع باللغة الأجنبية

A. Les ouvrages

193- MOURJI FOUZI, DECALUWE BERNARD, PALANE PATRICK [2006]:«Le développement face à la pauvereté», edition economica.

B. Les rapports

194- ANAT, PNUD[2006]:«Communes pauvres territoires, population et capacités d'action», étude d'affinement de la carte de la pauvreté de 2000. Sur site internet: http://www.dz.undp.org/evenements/idep2006/dossier%20de%20presse.pdf

195- C.N.E.S¸P.N.U.D[2007]:«Rapport nationale sur le développement humain Algérie 2006».

196- INTERNATIONAL TELECOMMUNICATION UNION [2012] :«Connect Arab summit 2012:adoption and prospects in the arab region»
197- LE GOUVERNEMENT ALGERIEN[2005]:«Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement Algerie» .
198- NATIONS UNIES, Le groupe de réflexion sur le retard pris dans la réalisation des objectifs du millénaire pour le développement [2010]:« Huitième objectif du millénaire pour le développement : le partenariat mondial pour le développement à la croisée des chemins» .

199- PNUD[2005]:«Le temp des ambitions hardies- nous pouvons, ensemble ,réduire la pauvreté de moitie» .
200- PNUD[2001]:«Rapport nationale sur le développement humain en Tunisie».
201- PNUD[1997]:«Rapport mondial sur le développement humain».
202- PNUD[1990]:«Rapport mondial sur le développement humain».
203- TRANSPARENCY INTERNATIONAL[2011]:«Corruption perceptions index 2011», sur site internet : http://cpi.transparency.org/2011/cpi2011.pdf.
204- UNAIDS, WORLD HEALTH ORGNAZATION[2007]:«AIDS epidemic update»..sur site internet: data.unaids.org/pub/epislides/2007/2007_epiupdate_en.pdf/
205- WORLD BANK[2011] :«World development report 2011:conflics, security and development»,. Sur site internet: http://wdr2011.worldbank.org/sites/default/files/pdfs/WDR2011_Full_Text.pdf.
206- WORLD HEALTH ORGANIZATION [2010]:«World malaria report ». Sur site internet: www.who.int/malaria/world_malaria_report_2010/en.pdf.
207- WORLD BANK, global monitoring report [2010]:«The MDGs after the crisis». Sur site internet:http://siteresources.worldbank.org/INTGLOMONREP2010/Resources/6911301-1271698910928/GMR2010WEB.pdf
208- WELF HUNGER HILFE, INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCHE INSTITUTE, CONCERN WORLDWILD [2011]: « Global hunger index : the challenge of hunger taming price spikes and excessive food price volatility». Sur site internet: www.ifpri.org/sites/default/files/publications/ghi11.pdf

C. Sites internet

209- http://unpd.org/ar/media/hdr en pdf.
210- www.wikipedia.org/objectifdumillénairepour le développement.

الملاحـــــــق

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	الملحق رقم (01) : مثال توضيحي حول دليل الفقر المتعدد الأبعاد	183
02	الملحق رقم(02): غايات ومؤشرات أهداف الألفية الإنمائية.	184
03	الملحق رقم(03): بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية	188
04	الملحق رقم (04): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية	189
05	الملحق رقم (05): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية	191
06	الملحق رقم (06): معدلات القيد في مختلف مراحل التعليم	192
07	الملحق رقم(07):التقدم نحو تحقيق هدف تخفيض معدل وفيات الأطفال 1990-2008.	194
08	الملحق رقم (08): نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شربآمنة و صرف صحي ملائم.	195
09	الملحق رقم (09): المؤشرات الصحية في الدول العربية	196
10	الملحق رقم(10):حالة الموارد المائية في الدول العربية (مليون متر مكعب).	197
11	الملحق رقم(11):مؤشرات إدارة الحكم في المنطقة العربية لسنة 2009.	198

الملحق رقم(01):مثال توضيحي حول دليل الفقر المتعدد الأبعاد

الأبعاد	المؤشرات	الأسر				نسبة المؤشر
		1	2	3	4	
حجم الأسرة		**4**	**7**	**5**	**4**	
الصحة	د واحد على الأقل يعاني سوء التغذية	**0**	**0**	**1**	**1**	1,67=3/5
	وفاة ولد واحد أو أكثر	**1**	**1**	**0**	**0**	1,67=3/5
التعليم	لم يكمل أي فرد 5 سنوات من الدراسة	**0**	**1**	**0**	**1**	1,67=3/5
	طفل واحد على الأقل في سن تمدرس غير ملتحق بالمدرسة	**0**	**1**	**0**	**0**	1,67=3/5
ستوى المعيشة	عدم توفر الكهرباء	**0**	**1**	**1**	**1**	0,56=9/5
	عدم توفر مياه الشرب النظيفة	**0**	**0**	**1**	**0**	0,56=9/5
	عدم توفر مرافق الصرف الصحي	**0**	**1**	**1**	**0**	0,56=9/5
	أرضية المسكن ترابية	**0**	**0**	**0**	**0**	0,56=9/5
	استخدام وقود وسخ للطهي	**1**	**1**	**1**	**1**	0,56=9/5
	عدم توفر سيارة و على الأكثر أحد هذه الوسائل:(دراجة، دراجة نارية، راديو، ثلاجة، هاتف، تلفاز).	**0**	**1**	**0**	**1**	0,56=9/5
Cمجمل حرمان الأسرة		**2,22**	**7,22**	**3,89**	**5,00**	
هل الأسرة المعيشية محرومة		**لا**	**نعم**	**نعم**	**نعم**	

قيمة الحرمان المحسوبة في الأسرة 1:

$(3/5\times1)+(9/5\times1)=2,22$.

1- نسبة السكان الذين يعانون من الفقر:

$H=(4+5+7+4)/(5+4+7)=0,8$

هذا يعني أن 80% من السكان يعيشون في أسر فقيرة.

2- شدة الفقر:

$A=(7.22\times7)+(3.89\times5)+(5.00\times4)/[(7+5+4)\times10]=0.56$

أي أن الشخص الفقير محروم من 56% من المؤشرات المقاسة.

و عليه فدليل الفقر المتعدد الأبعاد يساوي:

$$MPI=H\times A=0.45$$

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2010]:«الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية»، ص: 226.متوفر على الموقع الالكتروني: http://unpd.org/fr/media/hdr2010.ar.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/06/09.

الملحق رقم (02): غايات ومؤشرات أهداف الألفية الإنمائية.

أهداف الألفية الإنمائية	
الأهداف و الغايات	**المؤشرات**
الهدف 1:القضاء على الفقر المدقع و الجوع.	
1- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم إلى النصف. 2- توفير العمالة الكاملة و المنتجة. 3- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990-2015.	1. نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم. 2. فجوة الفقر. 3. حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني. 4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل شخص. 5. نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان. 6. نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم. 7. نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى إجمالي العاملين. 8. نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات و يعانون من نقص في الوزن. 9. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.
الهدف 2: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.	
1- ضمان تمكين الأطفال (ذكور و إناث) من إكمال المرحلة الابتدائية	10. صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي. 11. نسبة التلاميذ الذين يكملون المرحلة الابتدائية. 12. معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 15و 24 سنة.
الهدف 3:تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة.	
1- إزالة التفرقة بين الجنسيين على مستوى التعليم الابتدائي و الثانوي بحلول 2015.	13. نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي. 14. نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة و الكتابة لمن يتراوح سنهم بين 15 و 24 سنة. 15. حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي. 16. نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال.	
1- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين في الفترة الممتدة بين 1990- 2015.	17. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. 18. معدل وفيات الرضع. 19. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.

الهدف 5: تحسين صحة الأمهات.	
1- تخفيض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاث أرباع بين عامي 1990- 2015. 2- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.	20. معدل وفيات الأمهات النفائس. 21. نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيي الصحة ذوي المهارة. 22. معدل استخدام وسائل منع الحمل. 23. نسبة الولادة عند المراهقات. 24. الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل). 25. الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة (التوعية)
الهدف 6:مكافحة فيروس و مرض الايدز و الملاريا و غيرها من الأمراض.	
1- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2015 و بدأ انحساره ابتداء من هذا التاريخ. 2- تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2015 لجميع من يحتاجونه. 3- و قف انتشار الملاريا و غيرها من الأمراض بحلول عام 2015، و بدأ انحسارها ابتداء من هذا التاريخ.	26. مدى انتشار فيروس نقس المناعة البشرية لدى النساء الحوامل اللائي يتراوح سنهن بين 15و 24 سنة. 27. معدل انتشار استخدام موانع الحمل التي تحول دون انتقال الفيروس. 28. نسبة السكان الذين لديهم معرفة شاملة صحيحة بمرض نقص المناعة المكتسب و الذين يتراوح سنهم بين 15 و 24 سنة. 29. نسبة حضور التلاميذ الأيتام الذين يتراوح سنهم بين 11و 14 سنة للدراسة إلى حضور غير الميتمين من نفس الفئة العمرية. 30. نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة مراحل متقدمة، وبإمكانهم الحصول على مضادات الفيروسات العكوسية. 31. نسبة انتشار مرض الملاريا. 32. نسبة السكان الذين يقيمون في المناطق المعرضة لخطر الملاريا، و الذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية منها و علاجها. 33. نسبة انتشار، و معدل الوفيات المرتبط بمرض السل. 34. نسبة حالات السل التي اكتشفت و تم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة المباشرة.
الهدف 7:ضمان الاستدامة البيئية.	
1- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج القطرية و انحسار فقدان الموارد البيئية. 2- الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي. 3- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم	35. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات. 36. نسبة الأرصدة السمكية الموجودة في الحدود البيولوجية الآمنة. 37. الطاقة المستخدمة بما يعادل كيلوغرام واحد من الوقود لكل دولار- مقاسا بمعدل القوة الشرائية المتعادلة- من الناتج المحلي

الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة، و خدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015. 4- تحسين ظروف معيشة ما لا يقل عن 100مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020.	الإجمالي. 38. انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد و استهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون. 39. نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة. 40. نسبة المناطق البرية و البحرية المحمية. 41. نسبة الأجناس المهددة بالانقراض. 42. نسبة السكان في الحضر و الريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة للمياه. 43. نسبة السكان في المناطق الحضرية و الريفية الذين يتمتعون بالوصول إلى خدمات الصرف الصحي. 44. نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على السكن المضمون.
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.	
1- زيادة تطوير النظام المالي و التجاري المنفتح بحيث يكون غير تميزي كما يتضمن هذا النظام التزاما بالحكم الصالح و التنمية القطرية و الدولية. 2- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا، و يتضمن ذلك فرصا لتصدير منتجاتهم من دون حصص نسبية أو تعريفات جمركية، و العمل على التوظيف الايجابي للمساعدات الدولية في مختلف المجالات الحيوية، خاصة في مجال خلق فرص عمل للشباب، تعزيز التخفيف من أعباء الدين عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و إلغاء الدين الثنائي الرسمي. 3- معالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان التي ليس لها منافذ بحرية و الدول الجزرية الصغيرة. 4- تحسين الواقع الصحي من خلال التعاون مع الشركات الصيدلانية، لإتاحة المستحضرات الدوائية بأسعار ميسرة في الدول النامية. 5- التعاون مع القطاع الخاص لتوفير التكنولوجيا الحديثة كتقنيات المعلومات و الاتصالات الحديثة لمختلف شرائح المجتمعات النامية	**أولا:** المؤشرات الخاصة بقياس الغاية المتعلقة بالمساعدة الرسمية للتنمية: 45. صافي المساعدات الرسمية للتنمية (الإجمالية و للدول الأقل نموا) كنسبة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية/ لجنة مساعدات التنمية. 46. نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية/لجنة مساعدات التنمية القابلة لتخصيص القطاعي إلى الخدمات الاجتماعية (التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأساسية، الغذاء، المياه الآمنة، الصرف الصحي). 47. نسبة المساعدات الثنائية الرسمية غير المقيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية/ لجنة مساعدات التنمية. 48. المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول المحاطة باليابسة إلى إجمالي دخلها القومي. 49. المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغيرة إلى إجمالي دخلها القومي. **ثانيا**: المؤشرات المخصصة لقياس الغاية المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق: 50. نسبة واردات الدول المتقدمة (بالقيمة و باستثناء الأسلحة) من الدول النامية و الأقل نموا و التي تم إعفاؤها من الرسوم.

	51. متوسط التعريفات المفروضة من قبل الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية و المنسوجات و الملابس من الدول النامية. 52. تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية كنسبة مؤوية من ناتجها المحلي الإجمالي. 53. نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة لبناء القدرات التجارية. **ثالثا**: المؤشرات المخصصة لقياس الغايات المتعلقة القدرة على تحمل الديون. 54. إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة الدول الفقيرة التي تعاني من مديونية شديدة و عدد الدول التي وصلت إلى نقطة الانتهاء. 55. خفض الدين الملتزم به ضمن إطار مبادرة تخفيف وطأة الدين للدول الفقيرة التي تعاني من مديونية شديدة (بالدولار الأمريكي). 56. خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع و الخدمات. 57. معدل البطالة لدى الفئة العمرية 15- 24 سنة (الإجمالي و لكل جنس / نوع اجتماعي على حدة). 58. نسبة السكان الذين يتمكنون من الحصول على الأدوية الأساسية بسعر مقدور عليه و بشكل مستدام. 59. عدد خطوط الهاتف الثابت، و المشتركين في الهاتف النقال لكل 100فرد. 60. عدد الحواسيب الشخصية المستعملة لكل 100 فرد، و مستعملي الهاتف النقال لكل 100نسمة من السكان.

المصدر: الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2007]:« تقرير الأمين العام عن مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية»، ص، ص: 9-14.

الملحق رقم(03): بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية

المؤشر	السنة	قيمة المؤشر
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2009	56.2
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2009	35.8
نسبة الفئة العمرية (15-65) سنة لإجمالي السكان	2009	60.4
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2009	3.8
الأمية بين البالغين	2008-2005	28.0
الأمية بين الذكور البالغين	2008-2005	19.0
الأمية بين الإناث البالغين	2008-2005	37.0
الأمية بين الشباب	2008-2005	13.0
الأمية بين الشباب الذكور	2008-2005	9.0
الأمية بين الشابات الإناث	2008-2005	16.0
فجوة النوع الاجتماعي في القرائية بين البالغين	2000-2006	0.7
فجوة النوع الاجتماعي في القرائية بين الشباب	2000-2006	0.9
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2008	83.7
القيد الصافي للذكور في التعليم الأساسي	2008	86.3
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2008	81.1
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2006	0.9
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (جملة)	2008	10.1
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (ذكور)	2008	10.6
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم(إناث)	2008	9.4
معدل التسرب في التعليم الأساسي(جملة)	2007	3.3
معدل التسرب في التعليم الأساسي(ذكور)	2007	3.6
معدل التسرب في التعليم الأساسي(إناث)	2007	3.0
الإنفاق العام على التعليم (%) من الدخل القومي الإجمالي	2008	4.2
الإنفاق العام على التعليم (%) من الإنفاق العام الإجمالي	2000	19.3
العمر المتوقع عند الولادة	2008	68.7
متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة	2008	3.3
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2009	36.7
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2009	50.1
إجمالي الإنفاق على الصحة(%) من الناتج المحلي الإجمالي	2007	3.8
الإنفاق العام على الصحة (%) من إجمالي الإنفاق على الصحة	2007	63.4
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2008	81.6
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2008	90.5
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2008	72.7
نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2008	75.5
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2008	88.5
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2008	63.1

المصدر: صندوق النقد العربي[2011]:«التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011»،«مرجع سابق»، ص:306.

الملحق رقم (04): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي	مؤشر جيني لتوزيع الدخل
الأردن	1980	3.0	0.00	44.20
	1987/1986	14.4	2.77	36.06
	1992	21.1	1.51	43.36
	1997	14.2	1.16	36.42
	2003/2002	13.0	0.38	38.87
	2006	13.3		37.72
	2008			39.30
الإمارات	2007	-	-	38.30
البحرين	2003	11.0	0.00	
تونس	1985	7.7	8.65	43.43
	1990	6.7	5.87	40.24
	1995	6.2	6.48	41.66
	2000	4.2	2.55	40.81
	2005	3.8		41.30
الجزائر	1988	8.1	6.61	40.14
	1995	14.1	6.79	35.33
	2000	12.1	-	36.90
	2005	5.7	-	-
جزر القمر	1995	54.7	-	-
	2000	60.0	-	-
	2004	-	46.11	64.34
جيبوتي	1996	9.6	4.76	36.77
	2000	42.0	-	-
	2002	-	18.84	39.85
	2006	-	-	40.00
السودان	1992	77.5	-	-
	1996	90.5	-	-
	2002	50.0	-	-
سورية	1997	14.3	-	33.70
	2004/2003	11.4	-	37.40
	2007/2006	12.3	-	33.80
الصومال	2002	43.2	-	-
العراق	1993	-	-	37.00
	1998	-	-	51.00
	2004	-	-	41.50
	2007	22.9	4.02	-
عمان	2000	-	-	39.90
فلسطين	2003	47.0	-	-
	2007	34.5	-	-
قطر	2007	-	-	35.50
الكويت	1987	-	-	

	1999	-	-	34.70 36.00
لبنان	1996 2005/2004	6.3 8.0	- -	- 36.00
مصر	1982/1981 1991/1990 1996/1995 2000/1999 2005/2004 2008	17.2 24.3 19.4 16.7 19.6 21.6	- 4.46 2.46 1.81 1.99 -	- 32.00 30.13 36.10 33.20 31.10
المغرب	1980 1985/1984 1991/1990 1999/1998 2001/2000 2004/2003 2007	21.1 13.1 19.0 15.3 14.2 8.9	8.42 2.45 6.76 6.25 - 2.50	54.00 39.19 39.20 40.63 - 40.88
موريتانيا	1987 1990 1993 1996/1995 2000 2004 2008	- 56.6 - 50.5 51.0 46.7 42.0	41.32 - 42.79 23.40 21.16 - -	43.94 - 50.05 37.29 39.04 39.30 38.00
اليمن	1992 1998 2006/2005	19.1 40.1 34.8	4.53 12.88 17.53	39.45 33.44 37.69

المصدر: صندوق النقد العربي[2011]:«التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011»، «مرجع سابق»، ص:291.

الملحق رقم (05): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية

	السنة	معدل البطالة	عدد البطالين بالآلاف	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث	نسبة النساء بين العاطلين	نسبة الشباب بين العاطلين	نسبة الجامعيين بين العاطلين	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة	نسبة العاطلين أكثر من سنة
الأردن	2010	13.4	180.3	10.3	24.1	34.5	48.4	31	64.6	35.3
الإمارات	2009	4.2	232	2.4	10.8	49.1	33.8	4.6	76.6	...
البحرين	2010	3.8	5.2	1.1	4.1	78.8	54	...	...	...
تونس	2010	13	491.8	10.9	19	38.9	37.2	32	39.9	33.9
الجزائر	2010	10	1076	8.1	19.1	32.3	43.2	21.4	61.2	64.4
جيبوتي	2008	50	147.9	...	...	...	62.2	...	...	...
السعودية	2009	5.4	463	4	15	44.1	45.6	55.9	79	19
السودان	2008	20.7	2700	...	...	...	59.4	...	...	...
سورية	2010	8.4	468	...	...	43.4	43.3	11.4	69.8	...
الصومال	2007	34.7	1727.6	...	...	...	...	...	...	...
العراق	2008	15.4	1298.8	14.3	19.6	...	...	...	...	...
عمان	2007	6.7	70.7	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	2010	26.6	257.4	25.4	32.6	20.9	...	...	52.5	35
قطر	2010	0.5	5.8	0.1	1.9	74.1	34.5	50	77.6	43.1
القمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	2010	5.9	17.3	0.8	3.1	78.4	28.5	1.4	...	66
لبنان	2009	6.4	82	...	...	40.2	51.2	36.6	...	...
ليبيا	2007	18.2	298.5	21	18	...	...	...	98	...
مصر	2010	8.9	2330	4.8	22.8	58.1	41.9	42.9	87.5	...
المغرب	2010	9.1	1037	9.6	9.8	27.5	41.7	27.6	54.6	69.5
موريتانيا	2009	31.2	510	23.9	44	40.7	...	...	...	...
اليمن	2009	14.6	795	11.5	40.9	31.8	58	...	...	...

المصدر:صندوق النقد العربي[2011]:«التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011»،«مرجع سابق»، ص:305.

الملحق رقم(06): معدلات القيد في مختلف مراحل التعليم

أ. معدل القيد الإجمالي

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية						المرحلة العليا					
	1990			2008			1990			2008			1990			2008		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
الأردن	70.7	71.1	70.9	96.5	97.2	96.8	43.7	45.6	44.6	86.6	89.9	88.2	...	...	16.1	38.5	42.9	40.7
الإمارات	105.8	102.8	104.3	107	106	106.5	63	71.6	67	91	93.9	92.4	5	15	9.2	17.4	35.7	25.2
البحرين	110	110.1	110	106.1	104.4	105.3	98.1	101.3	99.7	94.9	98.9	96.8	15	21	17.7	19.1	46.8	32.1
تونس	119.6	106.6	113.3	108.3	105.8	107.1	50	39.5	44.9	55	18	91.8	10	7	8.5	27.2	40.5	33.7
الجزائر	108.4	91.6	100.2	110.8	104.1	107.5	67.3	54.1	60.8	80.2	86.1	83.1	15	8	12	20.1	28.1	24
جيبوتي	44.6	31.6	38.1	49.1	43.4	46.2	14.4	9.4	11.9	35.1	24.4	29.8	0.2	0.1	0.1	3.1	2.1	2.6
السعودية	114.1	103.1	108.6	100.3	96.5	98.4	79.9	69.3	74.6	102.1	87.1	94.6	15.2	14.2	14.7	22.6	37.4	29.9
السودان	60.3	45.2	52.8	72.8	64.3	68.7	26.9	21.1	24	34.9	31.9	33.5	3	3	3	6.4	5.9	6.2
سورية	114.2	102.3	108.4	127	121.7	124.4	59.8	43.7	51.9	74.8	73.1	74	22	14	18.2	...	...	...
الصومال	13.9	7.2	10.5	42	23.1	32.6	8.3	4.4	6.4	10.6	4.9	7.7	...	...	2.9	...	...	...
العراق	120.3	101.8	111.3	95.4	78.1	86.9	57.1	36.4	47	53.6	35.5	44.7	...	...	12.6	19.3	11.4	15.4
عمان	90.3	81.8	86.1	74.5	75.5	75	51.2	40.1	45.7	89.6	86.6	88.1	4	4	4	25.1	28.8	26.9
فلسطين	...	...	...	79.8	79.5	79.6	...	...	...	86.7	92.9	89.7	...	...	...	42.5	52.2	47.2
قطر	100.5	94	97.3	109.1	108.1	108.6	77.1	84.5	80.7	79	115	93.2	15	43	27	5.1	31.1	11
القمر	99.8	69.9	85	124.6	114.1	119.4	...	...	22.3	52.1	39.3	45.8	1.1	0.2	0.6	3	2.3	5.2
الكويت	61.7	58.7	60.2	96.3	94.6	95.5	43.3	42.5	42.9	88.3	91.4	89.8	9	16	12	11	25.6	17.6
لبنان	122.7	117.9	120.3	102.5	99.6	101.1	70.5	75.5	72.9	77.3	86	81.6	30	28	29	32.2	57	51.5
ليبيا	108.5	101.7	105.2	113	107.6	110.4	84.7	87.3	86	86.3	101.1	93.5	18	15	17	56	61	58
مصر	101.4	85.8	93.8	107.5	101.7	104.7	83.8	68.1	57.4	42.6	82.6	86.2	20	11	15.8	26.8	23.6	25.2
المغرب	79	54.3	66.9	112.2	101.5	106.9	40.6	29.7	35.3	60.1	51.4	55.8	13	8	10.6	13	11.6	12.3
موريتانيا	55.9	41.3	48.7	94.9	101.7	98.2	18.6	8.7	13.7	26.7	23.6	25.2	5	0.8	2.8	4.9	1.8	3.8
اليمن	82.7	32.7	58.3	94.5	76	85.4	94.5	19.5	58	64.2	30.5	47.7	7	2	4.1	14.3	6	10.2

المصدر:صندوق النقد العربي[2011]:«التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011»،«مرجع سابق»، ص:297..

الملحق رقم(06): معدلات القيد في مختلف مراحل التعليم

ب. معدل القيد الصافي

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية					
	1990			2008			1990			2008		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
الأردن	93.9	94.4	94.1	88.8	90.2	89.5	30.5	35.5	32.8	80.0	84	81.9
الإمارات	100	98.1	99.1	91.3	90.4	90.9	55.7	63.1	59.2	81.4	84	82.6
البحرين	99	99	99	98.2	97.4	97.9	83.7	86.1	84.9	87.2	91.7	89.4
تونس	97.7	89.8	93.9	97.4	98.1	97.7	45.8	39.1	42.5	67.1	75.6	71.3
الجزائر	99.3	86.9	93.2	95.5	94.2	94.9	59.6	47.5	53.7	64.5	68	66.2
جيبوتي	36.5	26.1	31.3	43.7	38.8	41.2	41.2	...	...	25.1	17.9	21.5
السعودية	89.7	83.6	86.7	85.1	84	84.5	40.2	38	39.1	56.6	65.8	61.2
السودان	49.5	36.9	43.3	50.6	42	46	...	...	...	...	...	...
سورية	96.8	87.7	92.3	100	96	98	52.5	39	45.8	68.4	67	67.7
الصومال	10.6	5.9	8.2	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	80	71.6	75.9	83.5	71.2	77.4	...	...	...	44.2	31.2	37.8
عمان	71	67.5	69.3	67.4	69.2	68.3	...	...	...	78.6	77.8	78.2
فلسطين	...	...	...	75.3	75.3	75.3	...	...	...	84.6	90.1	87.3
قطر	90.4	88.5	89.4	92.9	93.2	93	64.1	70.4	67.1	66.8	98	79.2
القمر	...	...	...	90.7	83.8	87.3	...	...	...	...	...	...
الكويت	50.6	47.3	49	88.6	86.6	87.6	45.8	44.6	45.2	79.6	80.2	79.9
لبنان	79.3	76.2	77.8	88.7	88	88.3	...	...	...	70.8	78.5	74.6
ليبيا	98.2	93.9	96.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	90.9	76.2	83.7	97.9	93.5	95.7	...	...	...	36.4	36.4	...
المغرب	66.5	46.6	56.8	91.5	87.3	89.5	...	...	...	38	33	36
موريتانيا	40.6	29.9	35.3	73.9	79.3	57.4	42.6	...	...	17.8	15.7	16.8
اليمن	74.2	28	51.7	79.4	65.7	72.7	...	...	...	48.5	25.8	37.4

المصدر:صندوق النقد العربي[2011]:«التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011»،«مرجع سابق»، ص:298.

الملحق رقم(07):التقدم نحو تحقيق هدف تخفيض معدل وفيات الأطفال 1990-2008.

المناطق العربية	الدولة	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة						معدل وفيات الرضع						نسبة التحصين ضد الحصبة			
		1990	1995	2000	2005	2007	2008	1990	1995	2000	2005	2007	2008	1990	1995	2000	2008
دول المشرق العربي	لبنان	40	35	24	17	14	13	33	29	21	15	13	12	61	85	79	53
	سورية	37	28	22	18	17	16	30	24	19	16	15	14	87	85	83	81
	الأردن	38	35	27	22	20	20	31	29	23	19	18	17	87	92	94	95
	مصر	90	65	47	30	25	23	66	50	38	25	21	20	86	89	98	92
	فلسطين	38	32	29	28	27	27	33	28	26	24	24	24	...	73	93	96
	العراق	53	48	48	45	44	44	42	39	38	37	36	36	75	80	87	69
دول المغرب العربي	ليبيا	38	30	24	19	18	17	33	27	22	17	16	15	89	92	92	98
	تونس	50	35	27	23	22	21	40	29	23	20	19	18	93	91	95	98
	المغرب	88	70	54	42	38	36	68	57	46	37	34	32	79	88	93	96
	الجزائر	64	52	48	44	42	41	52	44	41	38	37	36	83	89	80	88
دول مجلس التعاون الخليجي	الإمارات	17	14	11	9	8	8	15	12	10	8	7	7	80	90	94	92
	قطر	20	17	14	11	11	10	17	14	12	10	10	9	79	87	91	92
	الكويت	15	14	13	12	11	11	13	11	10	10	10	9	66	98	99	99
	البحرين	16	14	13	12	12	12	14	11	11	10	10	10	87	95	98	99
	عمان	31	21	17	13	12	12	23	16	13	11	11	10	98	98	99	99
	السعودية	43	31	23	22	21	21	35	26	20	19	19	18	88	94	94	97
الدول الأقل نموا	اليمن	127	120	97	79	72	69	90	85	71	59	55	53	69	40	62	62
	جيبوتي	123	114	106	99	96	95	95	89	84	79	77	76	85	41	50	73
	جزر القمر	127	120	114	108	106	105	90	85	81	78	76	75	87	69	70	76
	السودان	124	119	115	111	110	109	78	75	73	71	70	70	57	51	58	79
	موريتانيا	129	126	122	119	118	118	81	79	77	76	75	75	38	67	62	65
	الصومال	200	200	200	200	200	200	119	119	119	119	119	119	30	34	38	24

المصدر: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية[2010]:« التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010»، ص:53.

الملحق رقم (08): نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة و صرف صحي ملائم.

	مياه شرب آمنة						صرف صحي ملائم					
	1990			2008			1990			2008		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
الأردن	99	91	97	98	91	96	97	82	93	98	97	98
الإمارات	100	100	100	100	100	100	98	95	97	98	98	98
البحرين	100	...	...	100	...	100	100	...	...	100	...	...
تونس	95	62	81	99	94	99	95	47	75	88	64	85
الجزائر	99	89	94	85	79	83	99	77	88	98	88	95
جيبوتي	76	59	72	98	52	92	88	50	79	63	10	56
السعودية	97	63	90	97	...	96	100	30	86	100	...	99
السودان	86	60	64	64	52	57	53	26	33	55	18	34
سورية	94	67	80	92	87	90	97	50	73	100	97	99
الصومال	...	28	31	67	9	30	...	...	...	52	6	23
العراق	97	50	83	91	55	79	95	48	81	76	66	73
عمان	85	73	80	92	77	88	97	61	83	97	61	89
فلسطين	94	...	85	91	91	91	...	...	37	9	84	89
قطر	100	...	100	100	...	100	100	...	100	100	...	100
القمر	98	83	87	91	97	95	34	11	17	50	30	36
الكويت	100	...	100	100	...	100	100	...	100	100	...	100
لبنان	100	100	100	100	...	100	100	...	...	100	...	100
ليبيا	72	68	71	72	68	72	97	96	97	97	96	97
مصر	...	...	...	98	92	96	...	...	...	83	24	51
المغرب	94	58	75	98	67	87	87	27	56	88	52	57
موريتانيا	32	43	38	52	47	49	42	22	31	50	9	26
اليمن	84	68	71	72	57	62	82	19	32	94	33	52

المصدر:صندوق النقد العربي[2011]:«التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011»،«مرجع سابق»، ص:296.

الملحق رقم (09): المؤشرات الصحية في الدول العربية

	إجمالي الإنفاق على الصحة (%) 2008	الإنفاق العام على الصحة (%) 2008	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%) 2008		النسبة المؤوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%) 2000-2008			عدد الأطباء لكل 10.000 نسمة		عدد الممرضات لكل 10.000 نسمة		عدد السكان مقابل كل سرير	
	من الناتج المحلي الإجمالي	من إجمالي الإنفاق العام	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي	1990	2004-2008	1990	2008	1990	2004-2008
الأردن	9.6	8.7	43.4	56.6	98	95	99	135	64	108	75	556	522
الإمارات	2.5	8.7	69.9	30.1	100	100	100	83	238	356	435	379	520
البحرين	3.9	9.8	69.3	30.7	100	...	100	132	297	252	419	299	500
تونس	5.6	16.5	31.3	68.7	...	...	95	53	118	239	321	522	575
الجزائر	4.4	10.7	81.6	18.4	100	95	98	94	117	...	220	400	588
جيبوتي	7.5	15.1	77.8	22.2	100	...	80	16	18	...	220	394	625
السعودية	3.6	8.7	79.2	20.8	100	95	99	143	193	382	355	401	433
السودان	3.3	4.3	29.8	70.2	84	58	66	11	35	72	86	1220	1383
سورية	4	6	48	52	100	90	95	84	149	165	165	920	672
الصومال	3	4.2	45	55	15	50	28	...	4	36	17	1328	1429
العراق	3	3.4	77.8	22.2	96	87	93	60	53	70	123	602	769
عمان	2.4	4.5	82.5	17.5	100	95	98	61	174	311	260	474	565
فلسطين	2.4	10.3	76.5	23.5	100	100	100	...	191	...	204	...	776
قطر	2.3	12.3	76.3	23.7	100	...	100	150	318	350	508	435	812
القمر	3	8	62	38	...	...	...	...	...	...	...	333	500
الكويت	2.2	5.7	77.4	22.6	100	...	100	18	180	500	390	335	526
لبنان	8.8	11.7	46.1	53.9	99	97	98	133	256	112	221	606	294
ليبيا	2.6	5.4	71.7	28.3	100	100	100	107	180	413	510	240	364
مصر	6.1	7.3	39.5	60.5	100	100	100	76	253	183	230	483	563
المغرب	1.2	4.9	26	74	66	77	70	...	62	90	48	775	1140
موريتانيا	2.4	5.3	65.3	34.7	...	...	63	6	57	43	60	1504	1892
اليمن	2.2	5.8	50.1	49.9	80	25	50	...	29	54	53	1196	1397

المصدر:صندوق النقد العربي[2011]:«التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011»،«مرجع سابق»، ص:295.

الملحق رقم(10):حالة الموارد المائية في الدول العربية (مليون متر مكعب).

الدولة	الموارد التقليدية			الموارد الغير تقليدية			المجموع
	جوفية	سطحية	المجموع	إعادة الاستخدام	التحلية	المجموع	
الأردن	275.0	475.0	750.0	61.0	2.5	63.5	813.5
الإمارات	130.0	185.0	315.0	108.0	405.0	513.0	828.0
البحرين	100.0	0.2	100.2	17.5	75.0	92.5	192.7
تونس	1940.0	2700.0	4640.0	6.0	8.7	14.7	4654.7
الجزائر	2000.0	13000.0	15000.0	400.0	74.6	474.6	15474.6
جيبوتي	50.0	200.0	250.0	0.0	0.2	0.2	250.2
السعودية	3850.0	2230.0	6080.0	131.0	795.0	926.0	7006.0
السودان	1000.0	26000.0	27000.0	0.0	0.6	0.6	27000.6
سورية	5075.0	4276.0	9351.0	1965.0	0.0	1965.0	11316.0
الصومال	3300.0	8160.0	11460.0	0.0	0.1	0.1	11460.1
العراق	2000.0	60850.0	62850.0	1500.0	7.4	1507.4	64357.4
عمان	550.0	918.0	1468.0	21.5	47.3	68.8	1536.8
فلسطين	185.0	30.0	215.0	2.0	0.5	2.5	217.5
قطر	50.0	1.4	51.4	33.0	131.0	164.0	215.4
الكويت	160.0	0.1	160.1	30.0	388.0	418.0	578.1
لبنان	600.0	2500.0	3100.0	21.5	47.3	68.8	3168.8
ليبيا	650.0	397.0	1047.0	110.0	210.0	320.0	1367.0
مصر	4100.0	55500.0	59600.0	4790.0	31.7	4821.7	64421.7
المغرب	7500.0	22500.0	30000.0	350.0	1.2	351.2	30351.2
موريتانيا	1500.0	5800.0	7300.0	67.6	1.7	69.3	7369.3
اليمن	1400.0	3500.0	4900.0	52.0	9.0	61.0	4961.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2010]:«أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010»،«مرجع سابق»، ص:09.

الملحق رقم(11):مؤشرات إدارة الحكم في المنطقة العربية لسنة 2009 .

الدولة	مؤشر التعبير عن الرأي و المساءلة	مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب	مؤشر فعالية الحكم	مؤشر نوعية التنظيمات	مؤشر سيادة القانون	مؤشر السيطرة على الفساد
الأردن	-0,85	-0,23	0,28	0,36	0,38	0,27
الإمارات	-0,87	0,91	0,93	0,56	0,52	1,04
البحرين	-0,83	-0,09	0,62	0,78	0,51	0,3
تونس	-1,27	-0,23	0,41	0,1	0,22	0,02
الجزائر	-1,04	-1,2	-0,59	-0,94	-0,73	-0,49
جيبوتي	-1,11	0,48	-0,91	-0,6	-0,65	-0,26
السعودية	-1,77	-0,37	-0,09	0,22	0,12	0,15
السودان	-1,59	-2,65	-1,32	-1,25	-1,34	-1,24
سورية	-1,63	-0,68	-0,61	-1,07	-0,47	-0,96
الصومال	-1,99	-3,31	-2,30	-2,56	-2,53	-1,73
العراق	-1,17	-2,33	-1,26	-1,04	...	-1,38
عمان	-1,08	0,81	0,65	0,66	0,68	0,48
فلسطين	...	...	...	...	...	...
قطر	-0,89	1,12	1,13	0,62	0,96	1,64
الكويت	-0,54	0,42	0,21	0,20	0,59	0,42
لبنان	-0,33	-1,51	-0,67	-0,07	-0,64	-0,8
ليبيا	-1,89	0,62	-1,12	-1	-0,75	-1,1
مصر	-1,12	-0,63	-0,30	-0,14	-0,03	-0,41
المغرب	-0,79	-0,43	-0,11	-0,01	-0,16	-0,23
موريتانيا	-1,01	-1,17	-0,90	-0,66	-0,84	-0,66
اليمن	-1,27	-2,31	-1,12	-0,6	-1,15	-1,03
المتوسط	-1,152	-0,639	-0,385	-0,272	-0,271	-0,2575

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2011]:«تقرير المعرفة العربي 2011/2010: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة»، ص: 166. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.mbrfoundation.ae/ArabicAKR20102011/page2010_ar.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2012/03/30.

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات المشروحة

خط الفقر الأدنى Lower Poverty Line: يعرف خط الفقر الأدنى بأنه قيمة سلة السلع و الخدمات التي تعادل تكلفة حزمة الغذاء التي تكفي الحد الأدنى من متحصل الفرد من الطاقة، مضافا إليها الحصة الدنيا من الإنفاق غير الغذائي التي تعادل متوسط الإنفاق على هذه البنود في أسرة لا يتجاوز إجمالي نفقاتها أكثر من قيمة الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية.

خط الفقر الأعلى The Upper Poverty Line: يعرف خط الفقر الأعلى بقيمة سلة السلع و الخدمات التي تستهلكها الأسر فعليا حيث يعادل مقدار الغذاء و الطاقة التي تحصل عليها. الحد الأدنى المطلوب للفرد في اليوم.

خط الفقر الوطني The National Poverty Line: يمثل الدخل اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش و تحدده السلطات في كل دولة و الذي تعتبره مناسبا لظروفها.

العمال الفقراء Poor Workers: هم العمال الذين يعملون و يقيمون في أسر يعيش أي فرد فيها على أقل من 1,25 دولار يوميا. و معظم هؤلاء العمال يعملون في أعمال تفتقر إلى الحماية الاجتماعية وشبكات الأمن التي تحميهم في أوقات قلة الطلب على العمالة.

الفقر الريفي Rural Poverty: أين نجد أكبر نسب الفقر نتيجة انعدام البني التحتية الضرورية، قلة فرص العمل و التي تقتصر في الغالب على الزراعة و الرعي و هي عادة نشاطات موسمية تدر دخلا ضعيفا.

الفقر الحضري Urban Poverty: وينتشر بكثرة في الأحياء الشعبية و غير النظامية أين تنتشر السكنات الهشة و الغير اللائقة و خدمات الصرف الصحي الرديئة.

الفقر المطلق Absolute Poverty: "و هو الحالة التي لا يستطيع الإنسان عبر التصرف في دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة في الغذاء و المسكن والملبس و التعلم و الصحة و النقل".

الفقر النسبي Relative Poverty:يصنف الفرد في خانة الفقراء إذا كان يحضى بمستوى معيشي أدنى من مستوى المعيشة السائد في المنطقة التي يقطنها، أو المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يتغير عبر الزمان و المكان.

الفقر المدقع (المزري) Extreme Poverty:" هو الحالة التي لا يستطيع الإنسان عبر التصرف في دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته."

فقر الرفاهية WelfarePoverty: حدده بعض الباحثين في المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة و بعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح الاجتماعية.

الدول الفقيرة Poor countries: هي تلك الدول الغير قادرة على توفير الحد الأدنى من خدمات التعليم والرعاية الصحية و توفير المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي و مستوى الغذاء كما أو نوعا لكل أفراد المجتمع .بالإضافة إلى معاناتها من التدهور و الاستنزاف الدائمين لمواردها الطبيعية.

الاستبعاد و التهميش Alienation: ليست فكرة الاستبعاد و التهميش غريبة عن مفهوم الفقر، ففي تعريف ضروريات الحياة هناك إشارة واضحة لارتباط الفقر بعدم المشاركة الفعالة في القرارات التي تخص المجتمع، نتيجة عدم قدرة الفقراء على الظهور بمظهر لائق و عدم القدرة على مزاحمة الطبقات الغنية و الميسورة، مما يؤدي إلى استبعادهم و تهميشهم و إقصائهم اجتماعيا.

الهشاشة والتعرض Vulnerability: تمثل الهشاشة حالة من الضعف بسبب عدم كفاية الأصول لمواجهة الأزمات المفاجئة كأن يفقد العامل البسيط منصب عمله. و هي تمس فئات من السكان الذين لا يعتبرون فقراء بحسب قياسات الفقر المتبعة و لكنهم معرضون للوقوع في الفقر في حال تعرضهم لصدمة معينة، أي أنهم يعيشون مباشرة فوق خط الفقر و لا يملكون احتياطيا كافيا من الموارد و القدرات التي تسمح لهم باستيعاب الصدمات الاقتصادية (العامة و الخاصة) أو الطبيعية أو الاجتماعية أو الصحية. مما يؤدي إلى تراجع مستوى معيشتهم إلى مادون خط الفقر.

الحماية الاجتماعية Social Protection: مجموعة من الإجراءات التداخلية التي يقوم بها القطاع العام بهدف مساندة من هم أكثر فقرا و تعرضا للمعاناة من بين أفراد المجتمع و مساعدة الأفراد و الأسر و المجتمعات المحلية في إدارة المخاطر، على سبيل المثال برامج التأمين ضد البطالة و مساندة الدخل و الخدمات الاجتماعية.

الضمان الاجتماعي Social Security: جميع التدابير التي توفر الإعانات نقدية كانت أو عينية من أجل الحماية من انعدام الدخل أو عدم كفايته، بسبب المرض، الإعاقة، إصابات العمل، البطالة، الشيخوخة، وفاة عائل الأسرة. أو عدم الوصول إلى الرعاية الصحية، أو الرعاية الصحية المكلفة. الفقر الشامل والإقصاء الاجتماعي.

الأمن الإنساني Human Security: هو حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان و تحقق ذاته، و لا يقتصر الأمن الإنساني على البقاء فحسب، بل هو وضع الناس المعرضين للخطر مجددا، على مسار أكثر أمنا في سعيهم لحياة أفضل و على أسس راسخة في الميادين السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و يتكون الأمن الإنساني من سبعة أبعاد رئيسية هي:

- الأمن الاقتصادي: الذي يهدده الفقر؛
- الأمن الغذائي: الذي يتهدده الجوع و المجاعة؛
- الأمن الصحي: الذي يتهدده التلوث و التدهور البيئي و نضوب المواد؛
- الأمن الشخصي: الذي تتهدده الجريمة و العنف؛
- الأمن السياسي: الذي يتهدده القمع السياسي؛
- الأمن الاجتماعي:الذي يتهدده النزاع الاجتماعي، أو الإيثيني، أو الطائفي.

الأمن الغذائي Food Security: يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات، الفرص المادية والاقتصادية و الاجتماعية، للحصول على غذاء كافي و مأمون و مغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم

الغذائية و يكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة و النشاط، أما الأمن الغذائي للأسرة فهو تطبيق هذا المفهوم على مستوى الأسرة، حيث يكون الأفراد الذين يعيشون داخل الأسر هم محور الاهتمام.

نقص التغذية Undernourishment: يوجد عندما يكون المتناول من السعرات الحرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية و هذا الحد الأدنى هو مقدار الطاقة اللازمة لممارسة نشاط خفيف وللحفاظ على حد أدنى من الوزن المقبول بالنسبة إلى الطول الذي يبلغه الشخص و هو يتباين حسب البلد و الفترة(من سنة إلى سنة)، تبعا لتركيبة السكان الجنسانية و العمرية.

الهدف Goal: تعبير موضوعي عما هو مطلوب تحقيقه، و عادة ما يكون غير تقني و غالبا ما يكون غير محدد الكمية.

الغاية (الهدف المحدد) Purpose: إنجاز ملموس فردي يتصل اتصالا مباشرا بالهدف.

المؤشر Indicator: متغير يستخدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف.

التنوع البيولوجي Biodiversity: يشمل كافة أنواع الأحياء : الجينات و المجموعات و السلالات والمنظومات الإيكولوجية .

تدهور الغابات Forest degradation: انخفاض في الكتلة الأحيائية الحرجية نتيجة لحصد موارد الغابات أو أساليب استخدامات الأراضي على نحو غير قابل للاستمرار بما في ذلك قطع الأشجار والحرق و أوجه الخلل الأخرى ذات المصدر البشري.

الغازات المسببة للاحتباس الحراري Greenhouse Gas: هي مجموعة من غازات الغلاف الجوي التي تسبب تغير المناخ من خلال احتجاز حرارة الشمس في الغلاف الجوي المحيط بالأرض، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض ومن أكثر الغازات المسببة للاحتباس الحراري هي: ثاني أوكسيد الكربون، الميثان، أوكسيد النتروجين، الأوزون، و بخار الماء.

نقل التكنولوجيا Technology Transfer: عملية تبادل المهارات و المعرفة و تكنولوجيات و منهجيات الصناعات التحويلية بغية ضمان قدرة مجموعة واسعة من المستخدمين على الحصول على التطورات العلمية و التكنولوجية.

تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات Information Technology and Communication: لقد عرفت هذه التكنولوجيات تسميات عديدة بحيث وصفت في أول ظهور لها على أنها :

التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال NTIC ثم حذفت كلمة الحديثة من التسمية لتصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC، ومع بداية استخدام الانترنت في التسعينات من نفس القرن ظهرت بعض الأدبيات استخدم مؤلفوها التسمية المختصرة TI**.** يتم قياسه باستخدام ثلاث حزم من المؤشرات

1- مؤشرات الولوج
2- مؤشرات الاستخدام
3- مؤشرات التأهيل

تتكون المجموعة الأولى من:

1. عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 مواطن

2. عدد الاشتراكات في الهاتف الخلوي لكل 100 مواطن
3. سعة الانترنت العالية النطاق بالنسبة للمستخدم (بالبايت في الثانية)
4. نسبة الأسر التي تملك حاسوبا
5. نسبة المنازل المتصلة بالانترنت

أما المجموعة الثانية من:

1. عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 شخص
2. عدد المشتركين في الانترنت العالية النطاق
3. عدد المشتركين في الهاتف الخلوي عالي النطاق

والمجموعة الثالثة:

1. معدل القيد الإجمالي الثانوي
2. معدل القيد الإجمالي الجامعي
3. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

مرض الايدزAIDS: هو فيروس مميت يصيب الجهاز المناعي و يتسبب في نقص مناعة الجسم ينتشر في معظم الدول و تسجل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكبر معدلات الإصابة بهذا الداء.

الحاجات الأساسية Basic Needs: يشير إلى ضرورة توفير السلع و الخدمات الأساسية (المأكل، الملبس، المسكن، التعليم، الصحة،...) ، اللازمة لتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

التصحر Desertification:هي ظاهرة تعني تحول بعض المناطق إلى مناطق جافة و صعوبة استمرارية الحياة فيها في ظل نقص المياه، كما تفقد التربة قيمتها و تصبح غير قابلة للزراعة و هذا يؤدي إلى نقص مستمر في القدرات الزراعية.

المساواة Equality: يقصد بها تحقيق العدالة في الفرص و الأوضاع و الدخول و الثروات و المستوى العام للمعيشة.

رأس المال البشري Human Capital: يعبر عن الاستثمارات المنتجة التي تنفذ لتحسين المهارات والقدرات و الأفكار و صحة الإنسان. و التي تنتج من المزيد من الإنفاق على التعلم و الرعاية الصحية و برامج التدريب و التأهيل.

نصيب الفرد من الدخل Per Capita Income: هو مقياس يحدد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المحقق خلال عام و يحسب بقسمة إجمالي الناتج القومي للدولة على إجمالي عدد السكان. وهو مؤشر اقتصادي لمعرفة مستوى المعيشة و التنمية.

منحنى كوزنتس KUZNETS Curve: يعبر عن العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي في دولة ما ودرجة العدالة في توزيع الدخل عند زيادة نصيب الفرد من الدخل. سمي على اسم الاقتصادي كوزنتس و هو أول من عرف هذه العلاقة إحصائيا في الدول المتقدمة.

منحنى لورنز LORENZ Curve: هو رسم بياني يكشف مدى التباين في توزيع الدخل عن المساواة التامة.

فجوة الفقر The Poverty Gap:هو الاختلاف بين خط الفقر و مستويات الدخل الحقيقية لكل الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الخط.

النمو الاقتصاديEconomic Growth: هو العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي و الدخل القومي.

النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء Economic Growth in The Interest of The Poor: يعرف النمو الذي يصب في صالح الفقراء بأنه:" النمو الذي يعود نفعه على الفقراء نسبيا أكثر مما يعود على غيرهم".

التنمية Development: يقصد بها عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات و رفع مستوى معيشة السكان. و هناك ثلاث عناصر يجب توفيرها لضمان تحقيق التنمية:

- رفع مستوى المعيشة؛
- ايجاد الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي و سياسي و اجتماعي سليم و تعديل النظم الموجودة للأفضل؛
- زيادة حرية المواطنين و ضمان توفير الحقوق السياسية الكاملة لهم و توفير كافة متطلبات الحياة.

التنمية المستدامة SustainableDevelopment:ورد في تقرير لجنة الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية أن التنمية المستدامة هي:" التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن ترهن قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم."

التنمية البشرية HumanDevelopment: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لسنة 1990، التنمية البشرية بأنها:" عملية توسيع القدرات البشرية و الانتفاع بها." حيث يضمن الجانب الأول من التعريف تكوين و توسيع القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق من خلال الاستثمار في التعليم و تنمية مهارات الأفراد و توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم.

بينما يتناول الجانب الثاني التوظيف الكفء و الاستفادة الكاملة من تلك القدرات المكتسبة، في جميع مجالات النشاط الإنساني، أي استخدام تلك القدرات في تحقيق الأهداف الإنتاجية المرغوبة والمشاركة الفعالة في العملية التنموية، إضافة إلى التمتع بالحقوق السياسية و الاجتماعية.

الحرية Freedom: هي تمتع الأفراد في المجتمع بحق الاختيار بين البدائل المختلفة المتاحة التي تسمح لهم بالوصول إلى أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم.

البطالة Unemployment: من الناحية الاقتصادية البطالة إجبارية. و تحدث حين يكون عمال مؤهلون مستعدون للعمل حسب الأجور السائدة لكنهم لا يجدون وظائف.

معدل البطالة TheUnemploymentRate:نسبة السكان القادرين على العمل الذين يعانون من مشكلة البطالة إلى إجمالي السكان في منطقة أو بلد معين.

المساعدة الإنمائية الرسمية Official Development Assistance: القروض و المنح المقدمة بشروط مالية ميسرة من قبل مصادر رسمية. بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. وتشمل قيمة المعونات و المساعدات الفنية. و تعد التدفقات المالية ميسرة، عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر ملائمة للمقترض من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية. و تعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ 25% على الأقل.

المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمار الاجتماعي Official Development AssistanceAllocated To The Social Investment: هي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية، تحسين المرافق الضرورية(المياه العذبة، الصرف الصحي).

معدلات القيد في مراحل التعليم Enrollment Rates In Education Levels: معدل القيد الإجمالي هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى الفئة العمرية المناسبة كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدل القيد الصافي فهو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

الفجوة بين الإناث و الذكورThe Gap Between Female And Male: مجموعة من التقديرات الوطنية و الإقليمية وغيرها من التقديرات، تنسب فيها جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور على أن يكون الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

الحصول على الخدمات الصحية Access To Health Services: نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية الملائمة، والتي تبعد عنهم مدة ساعة لا غير.

معدل وفيات الرضع The Infant Mortality Rate: عدد الوفيات السنوية من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل 1000 مولود حي. وبمزيد من التحديد احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة و اكتمال السنة الخامسة من العمر.

معدل وفيات الأمهات The Maternal Mortality Rate: عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل و الولادة، سنويا لكل مئة ألف ولادة.

القوة العاملة The labor Force:السكان النشطون اقتصاديا ولا يدخل في عداد القوة العاملة العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل.

نسبة الإعالة Dependency Ratio: نسبة السكان فوق سن 15 وتحت سن 64 من إجمالي السكان في سن العمل.

العمر المتوقع عند الولادة Life Expectancy At Birth: عدد السنوات التي من المتوقع أن يعيشها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

معدل القراءة و الكتابة بين الكبارRate Knowledge Of Readers, writing In Adults: النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر. و الذين يستطيعون أن يقرؤوا و أن يكتبوا بفهم فقرة بسيطة و موجزة .

انخفاض الوزن عند الولادة Low Birth Weight: النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون بوزن يقل عن 2500غرام.

متوسط عدد سنوات الدراسة AverageYears Of Schooling: متوسط عدد السنوات التي حصل عليها كل شخص عمره 20 سنة أو أكثر.

التعليم الابتدائي Primary Education: التعليم في المرحلة الأولى (المستوى الأول حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، وظيفته الأساسية هي توفير عناصر التعليم الأساسي، أبجديات القراءة و الكتابة و الحساب.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية Primary School Completion Rate: نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى بالمستوى الابتدائي ولكنهم لا يستكملون بنجاح هذا المستوى من التعليم في الوقت المناسب.

التعليم الثانوي Secondary Education: التعليم في المستوى الثاني(المستوى الثاني و المستوى الثالث حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم) أي بعد اجتياز المرحلة الأولى من التعليم بنجاح ينتقل الطالب للمرحلة الموالية. التعليم الثانوي يوفر التعليم العام أو المتخصص أو كليهما. مثل المدارس المتوسطة، المدارس الثانوية، المدارس العليا، المدارس ذات الطابع المهني أو الفني.

المستوى الثالث من التعليم The Third Level Of Education: التعليم في المستوى الثالث(المستويات5،6و7 حسب التصنيف الدولي للتعليم) مثل الجامعات و المعاهد العليا و المدارس العليا التي تتطلب حدا أدنى للقبول و الانتهاء بنجاح من المستوى الثاني للتعليم أو ما يثبت الحصول على مستوى مساو له في المعرفة.

الحصول على المياه المأمونة Access To Safe Water: النسبة المؤوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة. كمياه الينابيع، خزانات المياه الجوفية و الآبار.

الحكم الراشد Good Governance:يعرف الحكم الصالح على أنه :" الحكم الذي يعزز و يدعم ويصون رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا و تهميشا".

الفساد Corruption:يعرف الفساد على أنه: " يتمثل في التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح و منافع و امتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الأخريين أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات".

مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index :منذ العام 1995ومنظمة الشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصاراً(CPI)يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وانتشار الفساد بين الموظفين والسياسيين. في عام 2003غطى المسح 133 بلد، وفي 2007 ارتفع إلى180 بلد.الدرجة الأعلى للمؤشر هي10 تعني وجود فساد أقل والأقل هي1 تعني انتشار مظاهر الفساد.

التمويل المتناهي الصغر Micro-finance:يعرف التمويل المتناهي الصغر على أنه: تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء. تتراوح مابين القروض و التأمينات و الخدمات الفنية. يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة كالبنوك التجارية و المنظمات غير الحكومية المتخصصة.

التنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development: يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في المناطق الريفية، و ضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية المتاحة بهدف توفير سبل العيش المستدامة.

العمل اللائق Decent Work :العمل اللائق يتحقق عندما يكون من الممكن لأي شخص أن يجد وظيفة و تكون كل حقوقه محفوظة في هذه الوظيفة – مثل التأمين الاجتماعي، حق التمثيل النقابي، حق التنظيم و التجمع، منع عمالة الأطفال و تحقيق المساواة و عدم التمييز.

استُخدم مصطلح" العمل اللائق "لأول مرة من قبل المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافياسنة1999 و قد تم اعتماده من الأمم المتحدة في قياسها للأهداف الإنمائية للألفية منذ 2005 تم استخدام مفهوم" العمل اللائق "كمؤشر لقياس الغاية الثانية من الهدف الأول و تكون منظمة العمل الدولية هي المسؤولة عن كل التقارير الضرورية لقياس مدى تحقيق هذا الهدف.

الفهـــــــارس

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التقدم المحرز لتحقيق هدف تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول 2015	85
02	نسبة العمالة إلى إجمالي السكان في العالم للسنوات (2000- 2010)	86
03	نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي لكل من سنة 1999–2009	89
04	سيناريوهات انخفاض الفقر على المستوى العالمي 1990- 2020	99
05	تطور حصيلة الزكاة و عدد الأسر المستفيدة منها و عدد المشاريع الممولة بأموال الزكاة للفترة (2003-2009)	111
06	إحصائية الإسناد الاجتماعي في السودان لسنة 2010	121
07	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي للفترة (1990-2008)	143
08	تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البلدان العربية للفترة (2008-2010).	149
09	نسبة الأراضي المتصحرة من المساحة الإجمالية	157
10	مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية 2011.	159

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	فقر التكوين و فقر التمكين	08
02	أسبـــاب الفقـــر	13
03	انعكاسات ظاهرة الفقــر	15
04	الحلقة المفرغة للفقر	18
05	منحنى كوزنتس –Uالمنقلب	22
06	مؤشرات و أبعاد دليل الفقر المتعدد الأبعاد	32
07	توزيع إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه إلى غاية أفريل2010	50
08	نقص التغذية في عام 2010 حسب الأقاليم (بالملاين)	88
09	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات (2000-2011)	91
10	تأثير الكوارث الطبيعية على التنمية	97
11	معدلات البطالة في الدول العربية 2009	140

الفهـــــرس

الفـــهـــرس

الرقم	العنوان	الصفحة
	خطة الدراسة	
	المقدمـــة	
	الفصل الأول : المفاهيم الأساسية و المرجعيات النظرية لظاهرة الفقر	
	تمهيد	02
	المبحث الأول: المفاهيم و أسباب و آثار ظاهرة الفقر	03
1-1-1	مفهوم ظاهرة الفقر	03
1-1-1-1	فقر الدخل	03
2-1-1-1	الفقر التنموي أو البشري	03
3-1-1-1	الفرق بين الفقر البشري و فقر الدخل	05
4-1-1-1	الفقر من وجهة نظر الإسلام	05
2-1-1	تصنيفـات الفقـر	06
3-1-1	مصطلحات لها صلة بمفهوم الفقر	08
4-1-1	أسباب ظاهرة الفقر	09
1-4-1-1	أسباب اقتصادية	09
2-4-1-1	أسباب سياسية	11
3-4-1-1	أسباب اجتماعية	11
4-4-1-1	أسباب أخرى	12
5-1-1	آثار الفقر	13
1-5-1-1	الآثار الاقتصادية للفقر	13
2-5-1-1	الآثار الاجتماعية للفقر	13
3-5-1-1	آثار الفقر على البيئة	14
	المبحث الثاني: النظريات المفسرة و العوامل الأساسية المؤثرة في ظاهرة الفقر.	17
1-2-1	النظريات المفسرة لظاهرة الفقر في الفكر التنموي	17
1-1-2-1	نظرية الحلقة المفرغة للفقر روجنارنيركسيه Rognar Nurkse	17
2-1-2-1	النظرية المالتوسية في تفسير الفقر روبرت مالتوسRobert Malthus	18
3-1-2-1	نظرية أدلمان في تعميق الفقر Irma Adilman	19
4-1-2-1	نظرية الدائرة المغلقة kremer 1993Micheal	19
5-1-2-1	النظرية الماركسية Karl Marx	19
2-2-1	العوامل المؤثرة في ظاهرة الفقر	19
1-2-2-1	النمو الاقتصادي	20
2-2-2-1	التفاوت في توزيع الدخل	21
3-2-2-1	الحكم الراشد	22
4-2-2-1	الفساد	24
	المبحث الثالث: أساليب قياس الفقر.	26
1-3-1	مؤشرات قياس مستوى المعيشة	26
1-1-3-1	دخل الأسرة	26
2-1-3-1	الإنفاق الاستهلاكي	26

2-3-1	خطوط الفقر	26
1-2-3-1	أنواع خطوط الفقر	26
2-2-3-1	طرق حساب خط الفقر	28
3-3-1	مؤشرات قياس الفقر	28
1-3-3-1	مؤشر حدوث الفقر	28
2-3-3-1	مؤشر فجوة الفقر	29
3-3-3-1	مؤشر شدة الفقر	29
4-3-3-1	مؤشر الفقر البشري	29
5-3-3-1	دليل الفقر المتعدد الأبعاد	31
4-3-1	صعوبات القياس	33
	خلاصة الفصل	35
	الفصل الثاني: سياسات و برامج مكافحة الفقر	
	تمهيد	37
	المبحث الأول: سياسات مكافحة الفقر	38
1-1-2	السياسات الاقتصادية	38
1-1-1-2	دعم و تمويل نمو اقتصادي يصب في مصلحة الفقراء	38
2-1-1-2	توسيع الاستثمار العام و تعبئة الموارد المحلية	39
3-1-1-2	دعم و تشجيع المشروعات الصغيرة	39
4-1-1-2	التمويل متناهي الصغر	40
5-1-1-2	تنمية المناطق الريفية	41
6-1-1-2	هيكلة السياسة الضريبية	42
7-1-1-2	إعادة توجيه الإنفاق العام لصالح الفقراء	42
8-1-1-2	توليد فرص عمل جديدة	43
2-1-2	سياسات التنمية البشرية	44
3-1-2	السياسات الاجتماعية	45
1-3-1-2	برامج المعونة الاجتماعية	45
2-3-1-2	برامج التأمين الاجتماعي	46
	المبحث الثاني: جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر	48
1-2-2	منظمة الأمم المتحدة	48
1-1-2-2	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	48
2-1-2-2	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الاستثمار مع الفقراء)	51
3-1-2-2	عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (1997- 2006)	51
4-1-2-2	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)	51
5-1-2-2	المساعدات الإنمائية	52
2-2-2	دور البنك الدولي في مكافحة الفقر	52
3-2-2	دور الوكالات المتخصصة و المنظمات ذات الصلة	54
1-3-2-2	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	54
2-3-2-2	منظمة العمل الدولية	55
3-3-2-2	منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة	56
4-3-2-2	مكتب الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	57
	المبحث الثالث: تجارب رائدة في مكافحة الفقر.	59

1-3-2	التجربة الماليزية	59
1-1-3-2	خصائص التجربة الماليزية	59
2-1-3-2	مقومات التجربة الماليزية	59
3-1-3-2	أهم البرامج التي طبقتها دولة ماليزيا	60
4-1-3-2	الإنجازات المحققة	62
2-3-2	التجربة البنغالية	62
1-2-3-2	التعريف ببنك الفقراء	62
2-2-3-2	خصائص التجربة	62
3-2-3-2	أهداف البنك	63
4-2-3-2	أنواع القروض التي يقدمها البنك	64
5-2-3-2	الإنجازات	64
3-3-2	التجربة الصينية	65
1-3-3-2	النهوض بالزراعة و التنمية الريفية في الصين	65
2-3-3-2	تحقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم	65
3-3-3-2	سياسات الاقتصاد الكلي	65
4-3-3-2	سياسات رفع مستويات التعليم	66
	خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث:أهداف الألفية الإنمائية الواقع و التحديات		
	تمهيد	70
	المبحث الأول: دراسة الأهداف و الغايات	71
1-1-3	السياق التاريخي لأهداف الألفية الإنمائية	71
2-1-3	ركائز حول الأهداف و الغايات	73
1-2-1-3	الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع	73
2-2-1-3	الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	74
3-2-1-3	الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة	75
4-2-1-3	الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	75
5-2-1-3	الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات	76
6-2-1-3	الهدف السادس: مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض	76
7-2-1-3	الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية	77
8-2-1-3	الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	78
3-1-3	مؤشرات قياس أهداف الألفية الإنمائية	78
1-3-1-3	مؤشرات قياس الهدف الأول:القضاء على الفقر المدقع و الجوع	78
2-3-1-3	مؤشرات قياس الهدف الثاني:تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	79
3-3-1-3	مؤشرات قياس الهدف الثالث:تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة	79
4-3-1-3	مؤشرات الهدف الرابع:تخفيض معدل وفيات الأطفال	80
5-3-1-3	مؤشرات الهدف الخامس:تحسين صحة الأمهات	80
6-3-1-3	مؤشرات الهدف السادس: مكافحة فيروس و مرض الايدز و الملاريا و غيرها من الأمراض	81
7-3-1-3	مؤشرات الهدف السابع:ضمان الاستدامة البيئية	81

8-3-1-3	مؤشرات قياس الهدف الثامن:إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	82
	المبحث الثاني: الإنجازات في مجال تحقيق أهداف الألفية الإنمائية	85
1-2-3	التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر	85
2-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي	88
3-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الثالث:تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة.	90
4-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الرابع:تخفيض معدل وفيات الأطفال	91
5-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الخامس:تحسين صحة الأمهات	92
6-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف السادس:مكافحة فيروس و مرض الايدز و الملاريا و غيرها من الأمراض.	92
7-2-3	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية	93
8-2-3	التقدم المحرز لتحقيق الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	95
	المبحث الثالث: التحديات التي تواجهها الدول لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية	96
1-3-3	تغير المناخ	96
2-3-3	النزاعات المسلحة	98
3-3-3	تأثير الأزمة المالية 2008 على مسار أهداف الألفية الإنمائية	99
	خلاصة الفصل	101
الفصل الرابع: تقييم سياسات و برامج مكافحة الفقر في الدول العربية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية		
	تمهيد	102
	المبحث الأول: سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية	103
1-1-4	سياسات مكافحة الفقر في الجزائر	103
1-1-1-4	البرامج الاجتماعية	103
2-1-1-4	برامج ترقية الشغل و الدعم الاجتماعي	106
3-1-1-4	القرض المصغر	108
4-1-1-4	البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية (PNDAR)	109
5-1-1-4	صندوق الزكاة	109
6-1-1-4	المخطط الخماسي2010-2014	111
2-1-4	سياسات مكافحة الفقر في الأردن	112
1-2-1-4	برنامج الأسر المنتجة	112
2-2-1-4	صناديق الائتمان	113
3-2-1-4	توفير السكن اللائق للأسر الفقيرة	113
4-2-1-4	الخدمات الصحية	113
5-2-1-4	إيواء الأفراد ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة	113
3-1-4	سياسات مكافحة الفقر في البحرين	114
1-3-1-4	الحماية الاجتماعية	114
2-3-1-4	التمويل متناهي الصغر	114
3-3-1-4	المشروع الوطني لدعم وتنمية الأسر المنتجة	114
4-1-4	سياسات مكافحة الفقر في تونس	115
1-4-1-4	صندوق التضامن الوطني "26-26"	115

2-4-1-4	الصندوق الوطني للتشغيل"21-21"	116
3-4-1-4	البنك التونسي للتضامن	117
5-1-4	سياسات مكافحة الفقرفي المملكة العربية السعودية	118
1-5-1-4	خدمات الرعاية الاجتماعية	118
2-5-1-4	الضمان الاجتماعي	119
3-5-1-4	برنامج المشروعات الصغيرة	119
4-5-1-4	برنامج الأسرة المنتجة	119
5-5-1-4	برنامج التوظيف	119
6-5-1-4	برنامج المنح التعليمية و التدريبية	119
6-1-4	سياسات مكافحة الفقر في السودان	120
1-6-1-4	ديوان الزكاة	120
2-6-1-4	الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي	120
3-6-1-4	سياسات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والصغير والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي	121
7-1-4	سياسات مكافحة الفقر في سوريا	122
1-7-1-4	برنامج مكافحة البطالة	122
2-7-1-4	الخطة الخمسية العاشرة (2005 – 2010)	123
3-7-1-4	تشجيع إقامة مشاريع صغيرة و متوسطة	124
4-7-1-4	إحداث صندوق المعونة الاجتماعية	124
5-7-1-4	التنمية الريفية	124
6-7-1-4	برنامج القروض التشغيلية الصغيرة التي منحت لأصحاب المشاريع المصغرة	124
7-7-1-4	حملة الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف سنة2009	124
8-1-4	سياسات مكافحة الفقر في العراق	125
1-8-1-4	نظام التقاعد	125
2-8-1-4	الإعانات العينية و النقدية (نظام التوزيع العام)	125
3-8-1-4	التنمية الريفية	125
4-8-1-4	القروض الصغيرة	126
9-1-4	سياسات مكافحة الفقر في سلطنة عمان	126
1-9-1-4	مشروعات موارد الرزق	126
2-9-1-4	الضمان الاجتماعي	126
3-9-1-4	مشاريع الجهود الذاتية	126
10-1-4	سياسات مكافحة الفقر في فلسطين	127
1-10-1-4	برامج التنمية الريفية	127
2-10-1-4	برنامج مساعدة البطالين	127
3-10-1-4	الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر	127
4-10-1-4	برنامج حماية الفقراء	128
11-1-4	سياسات مكافحة الفقر في لبنان	128
1-11-1-4	البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرا	128
2-11-1-4	مشروع التغذية المجانية في المطاعم المدرسية	128
3-11-1-4	برامج أخرى	129

12-1-4	سياسات مكافحة الفقر في مصر	129
1-12-1-4	نظام التأمين الاجتماعي	129
2-12-1-4	برامج المعونة الاجتماعية	130
3-12-1-4	مشروع الأسر المنتجة	130
4-12-1-4	بنك ناصر الاجتماعي	131
5-12-1-4	برنامج التنمية الريفية	131
13-1-4	سياسات مكافحة الفقر في المملكة المغربية	132
1-13-1-4	تباطؤ معدل النمو الديمغرافي	133
2-13-1-4	الاستثمار في البنية التحتية	133
3-13-1-4	الإصلاح الضريبي	133
4-13-1-4	القروض المتناهية الصغر	133
5-13-1-4	تحويلات المهاجرين	133
6-13-1-4	مساهمة المجتمع المدني	133
7-13-1-4	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2010	134
14-1-4	سياسات مكافحة الفقر في موريتانيا	134
1-14-1-4	الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر	134
2-14-1-4	الصندوق الموريتاني الكندي لمكافحة الفقر	135
15-1-4	سياسات مكافحة الفقر في اليمن	135
1-15-1-4	مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية	135
2-15-1-4	البرنامج الوطني لتنمية المجتمع و الأسر المنتجة	136
3-15-1-4	صندوق الرعاية الاجتماعية	136
4-15-1-4	بنك الأمل للإقراض الأصغر	137
5-15-1-4	التأمينات الاجتماعية	137
6-15-1-4	مشروع الأشغال العامة	137
	المبحث الثاني: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في الدول العربية.	138
1-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع و الجوع	138
2-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	141
3-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة	142
4-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف خفض معدل وفيات الأطفال	142
5-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تحسين صحة الأمهات	144
6-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض	145
7-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف كفالة الاستدامة البيئية	146
8-2-4	التقدم المحرز نحو تحقيق هدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	147
	المبحث الثالث: تقييم سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية	151
1-3-4	في مجال التشغيل	151
2-3-4	الحماية الاجتماعية	152
3-3-4	في مجال التعليم	153
4-3-4	بالنسبة لقطاع الصحة	154
5-3-4	بالنسبة لقطاع المياه	155

6-3-4	التغيرات المناخية	156
7-3-4	إدارة الحكم و إصلاح المؤسسات	158
	خلاصة الفصل	162
	خاتمة	164
	قائمة المراجع	170
	الملاحق	182
	قائمة المصطلحات	200
	فهرس الجداول	209
	فهرس الأشكال	209
	الفهرس المفصل	211

الملخص

يتعدى مفهوم الفقر عدم كفاية الدخل إلى الحرمان من التغذية والعناية الصحية والتعليم والتكوين و السكن اللائق و المشاركة الاقتصادية و السياسية.

يعاني من هذه الظاهرة حوالي 1,3 مليار شخص في العالم، لهذا أصبح القضاء على الفقر الهدف الرئيسي الذي تتمحور حوله باقي الأهداف الإنمائية، حيث تسعى كل دول العالم إلى و ضع السياسات و البرامج الملائمة للحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية.

تعاني الدول العربية كغيرها من دول العالم النامي من انتشار ظاهرة الفقر، لكن بدرجات متفاوتة، حيث تسجل الدول العربية المنخفضة الدخل أعلى المعدلات.

غير أنها تعتمد على مجموعة من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المتنوعة، بهدف الحد من انتشار هذه الظاهرة، لكن كل هذه الجهود لم تحقق الأهداف المرجوة و يرجع ذلك لتضافر عدة أسباب و التي يأتي على رأسها غياب الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: الفقر، سياسات مكافحة الفقر، أهداف الألفية الإنمائية، الدول العربية.

Abstract

Poverty does not mean only insufficient income, but also deprivation of nutrition, health care, education, training, adequate housing and economic and political participation.

There is about 1,3 billion people in the world suffering from this phenomenon. Therefore, poverty eradication is the most important objective of development. Accordingly, almost all countries of the world seek for the appropriate policies and programs to reduce poverty and achieve the Millennium Development Goals.

Like the other developing countries, the Arab ones suffer from the spread of poverty which defers from one country to another. In this respect, the low-income Arab countries have the highest poverty rates.

However, these countries rely on a range of diverse socioeconomic policies, in order to reduce the spread of this phinomenon. Nevertheless, all these efforts have gone in vain due to the combination of a number of reasons, in which the absence of good governance is the main**.**

Key Words: Poverty, Reduction Poverty Policies, Millennium Development Goals (M.D.Gs), Arab Countries.

الملخص

يتعدى مفهوم الفقر عدم كفاية الدخل إلى الحرمان من التغذية والعناية الصحية والتعليم والتكوين و السكن اللائق و المشاركة الاقتصادية و السياسية.

يعاني من هذه الظاهرة حوالي 1,3 مليار شخص في العالم، لهذا أصبح القضاء على الفقر الهدف الرئيسي الذي تتمحور حوله باقي الأهداف الإنمائية، حيث تسعى كل دول العالم إلى و ضع السياسات و البرامج الملائمة للحد من الفقر و تحقيق أهداف الألفية.

تعاني الدول العربية كغيرها من دول العالم النامي من انتشار ظاهرة الفقر، لكن بدرجات متفاوتة، حيث تسجل الدول العربية المنخفضة الدخل أعلى المعدلات.

غير أنها تعتمد على مجموعة من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المتنوعة، بهدف الحد من انتشار هذه الظاهرة، لكن كل هذه الجهود لم تحقق الأهداف المرجوة و يرجع ذلك لتضافر عدة أسباب و التي يأتي على رأسها غياب الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: الفقر، سياسات مكافحة الفقر، أهداف الألفية الإنمائية، الدول العربية.

Abstract

Poverty does not mean only insufficient income, but also deprivation of nutrition, health care, education, training, adequate housing and economic and political participation.

There is about 1,3 billion people in the world suffering from this phenomenon. Therefore, poverty eradication is the most important objective of development. Accordingly, almost all countries of the world seek for the appropriate policies and programs to reduce poverty and achieve the Millennium Development Goals.

Like the other developing countries, the Arab ones suffer from the spread of poverty which defers from one country to another. In this respect, the low-income Arab countries have the highest poverty rates.

However, these countries rely on a range of diverse socioeconomic policies, in order to reduce the spread of this phinomenon. Nevertheless, all these efforts have gone in vain due to the combination of a number of reasons, in which the absence of good governance is the main**.**

Key Words: Poverty, Reduction Poverty Policies, Millennium Development Goals (M.D.Gs), Arab Countries.